جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

القوة النقدية للدينار الجزائري

مبررات التذبذب ومتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2021)

أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود وبنوك

إعداد الطالب:

فرجاني وليد

إشراف الأستاذ:

أ/د مكيد علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د سماي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيساً
أ/د مكيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقرراً
د/ يرقي كريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً
د/ هدروق أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً
د/ مولاي بوعلام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضواً
د/ القينعي عبد الحق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضواً

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

القوة النقدية للدينار الجزائري

مبررات التذبذب ومتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2021)

أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود وبنوك

إعداد الطالب:
فرجاني وليد

إشراف الأستاذ:
أ/د مكيد علي

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د سماي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيساً
أ/د مكيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقرراً
د/ يرقي كريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً
د/ هدروق أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً
د/ مولاي بوعلام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضواً
د/ القينعي عبد الحق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضواً

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على

خير البرية والأنام في الماضي والحاضر وفيما هو آت

فالشكر الأول والآخر والظاهر والباطن لله سبحانه وتعالى الذي آتانا من العلم ما لم نكن نعلم ومنحنا من الصبر والعقل لإتمام هذا العمل،

نتقدم بأرقى عبارات الشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف مكيد علي لقبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بالنصائح وقدم لنا يد المساعدة والعون عند حاجتنا له، فشكرا لك على عطائك الدائم ونسأل الله لك دوام الصحة والعافية وأن يوفقك لما يحب ويرضى، كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بصرف جزء من وقتهم لمناقشة هذا العمل وتقييمه وإثرائه.

وفي الأخير أشكر جميع الأساتذة الأفاضل وأخص بالذكر لجنة تكوين طلبة الدكتوراه تخصص نقود وبنوك بجامعة المدية، وكل الزملاء وجميع من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة...

الطالب وليد فرجاني

إهداء

الحمد لله الذي خلقني وإلى عملي هذا هداني

أهدي ثمرة جهدي المتواضع خالصة لله تعالى الذي ألهمني الصحة والعافية والقدرة والصبر

على إتمام هذا العمل.

أهديها إلى نفسي التي صمدت وقاومت، فرحت وبكت، تعبت وسهرت على إنجاحها ولأني لم

ولن أجد أحدا يقدرني أكثر مني.

إلى القلب الذي يعيش بقربي، إلى الروح الملائكية ذات الحروف الذهبية أمي رحمها الله

وأسكنها الفردوس الأعلى، فشكرا لأنك أمي

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق أبي أطال الله في عمره فاللهم أحفظه واجعله راض عني

إلى عماد أسرتي، شرايين قلبي، إخوتي وزوجاتهم، وأخواتي وأزواجهم

إلى رياحين الجنة وبراعم العائلة: نصيرة، محمد، رانيا، رونق، عبد الجليل، مريم، فدوى، إحسان،

رؤيا، أميرة، عبد القادر، محسن، إيناس وياسين

إلى جميع أصدقائي، زملائي وزميلاتي

إلى كل من ساعدني بكلمة رفعت معنوياتي

الطالب وليد فرجاني

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤدي لتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي وبين قيمة العملة الوطنية بشقيها الداخلي معبر عنه بالتضخم كمحدد داخلي للقوة الشرائية للدينار الجزائري، والخارجي المعبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي باعتباره مؤشر يقيس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دراسة نموذج قياسي لمعدل التضخم ونموذج قياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي يعتمد على برنامج **EVIEWS 10**، وعلى بيانات متعددة للفترة **(1990-2020)**، باستخدام نموذج **ARDL**.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تبنت نظام التعويم الموجه في سياق التصدي للصدمات الخارجية القوية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، من خلال استهداف سعر الصرف الفعلي الحقيقي لحماية التوازنات المالية الكلية والتحكم في التضخم مع إلغاء التقييم المفرط للدينار بالموازاة مع ارتفاع معدل التضخم، هذا الأخير لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب سواء بالسوق الداخلي أو الخارجي، سيما ما تعلق بتعزيز الصادرات خارج المحروقات أو تعزيز الطلب الداخلي لتحفيز الاستثمار.

وعليه وجب إعادة النظر في تقيم الأوزان الترجيحية للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة تبني التعويم الموجه بإضافات، الذي تكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لسعر الصرف، مع تحرير أسعار السلع للقضاء على التضخم المقنع، مع حصر نطاق التدخل للحكومة، وتبني مزيج من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وتنشيط دور القطاع الخاص بما يضمن تحفيز النمو، محاربة التضخم والمحافظة على القوة الشرائية بالداخل والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري تجاه الخارج.

الكلمات المفتاحية: قيمة النقود؛ قوة الدينار الجزائري؛ سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ معدل التضخم بالجزائر.

ABSTRACT

The study aimed at identifying the relationship between macroeconomic indicators leading to internal and external economic balance and the value of the national currency in its internal intake is expressed inflation as an internal definition of the partnership of the Algerian Denar, and externally expressed in the real actual exchange rate as a indicator measures the competitiveness of the national economy A standard study of inflation and a record for real actual exchange rate depends on eviews 10, and on multiple data for the period (1990-2020), using the ARDL form.

The study concluded that Algeria adopted the float system in the context of addressing the strong external shocks under the national economy, by targeting the real actual exchange rate to protect the overall financial balances and control inflation with the abolition of excessive assessment of debt in parallel with high inflation, the latter did not serve The Algerian economy is desirable, both in the domestic or external market, in particular what is attached to enhancing export outside fuel or enhancing internal demand for investment stimulation.

He therefore has to be reviewed to assess the likely weights of the public level for prices, with the need to adopt the floating equipped, in which the basic specific market forces for the exchange rate, with the liberalization of commodity prices to eliminate masked inflation, with limit the scope of interference to the government and adopt a combination of economic policies Aimed at achieving economic deposition and revitalizing the role of the private sector to ensure growth stimulation, combat inflation and conservation of purchasing power inside and the competitiveness of the Algerian economy towards abroad.

Keywords: Value of money; Force of the Algerian dinar; Real actual exchange rate; The rate of inflation in Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I.
الإهداء.....	II.
المستخلص.....	III.
فهرس المحتويات.....	V.
قائمة الأشكال.....	V.
قائمة الجداول.....	V.
قائمة الملاحق.....	V .
المقدمة.....	أ - ل
الفصل الأول: الإطار النظري للنقود قيمتها وتغيرها.	
تمهيد:.....	02
المبحث الأول: العرض النقدي وإمكانية التحكم فيه.....	03
المطلب الأول: النقود، مفهومها، وظائفها وأنواعها.....	03
المطلب الثاني: الكتلة النقدية والجهات المؤثرة فيها.....	09
المطلب الثالث: الطرق المؤدية لتغير العرض النقدي وإمكانية إدارته.....	18
المبحث الثاني: القيمة الداخلية للنقود، أسباب وأثار تغيرها.....	23
المطلب الأول: قيمة النقود وتغيرها.....	23
المطلب الثاني: القوة الشرائية الداخلية للنقد وتغيرها.....	26
المطلب الثالث: أثار تغير القيمة الداخلية للنقود وسياسات تحقيق الاستقرار بها....	34
المبحث الثالث: القيمة الخارجية للنقود، أسباب وأثار تغيرها.....	40
المطلب الأول: سعر الصرف الحقيقي.....	40
المطلب الثاني: محددات سعر الصرف الحقيقي.....	45
المطلب الثالث: النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف الحقيقي.....	48
خلاصة الفصل:.....	57
الفصل الثاني: تأثير الصدمات الاقتصادية على القيمة النقدية للعملة	
تمهيد:.....	59
المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي الكلي.....	60

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي الكلي.....	60
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الداخلي (IS-LM).....	65
المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM-BP).....	69
المبحث الثاني: الصدمات الاقتصادية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي.....	73
المطلب الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية.....	73
المطلب الثاني: أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن في نموذج (BP-LM-IS)....	84
المطلب الثالث: أثر صدمات العرض الكلي على التوازن في نموذج (BP-LM-IS).	88
المبحث الثالث: انتقال أثر الصدمات الاقتصادية إلى قيمة العملة الوطنية.....	92
المطلب الأول: أثر الصدمات الاقتصادية على القيمة الخارجية للعملة.....	93
المطلب الثاني: أثر الصدمات الاقتصادية على القيمة الداخلية للعملة.....	99
المطلب الثالث: الأثر المتبادل بين القيمة الخارجية والقيمة الداخلية للعملة في ظل الصدمات الاقتصادية التي تمسها.....	102
خلاصة الفصل:.....	108
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتطور قيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا خلال الفترة (1990-2021)	
تمهيد:.....	110
المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي بالجزائر للفترة (1990-2021).	111
المطلب الأول: تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر.....	111
المطلب الثاني: تطور أسعار الصرف الاسمية الثنائية للدينار مقابل أهم العملات الدولية.....	115
المطلب الثالث: تطور أسعار صرف الدينار الفعلية الاسمية والحقيقية.....	122
المبحث الثاني: تحليل تطور معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020)..	127
المطلب الأول: مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر.....	127
المطلب الثاني: مؤشر الرقم القياسي الضمني ومؤشر معامل الاستقرار النقدي بالجزائر.	135
المطلب الثالث: أثر انتقال سعر صرف الدينار الجزائري إلى معدل التضخم.....	139
المبحث الثالث: الإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية والعلاقة السببية.....	145
المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....	145

المطلب الثاني: اختبارات العلاقة السببية.....	153
المطلب الثالث: تشخيص جودة النموذج.....	157
خلاصة الفصل:.....	162
الفصل الرابع: أثر الصدمات الاقتصادية على قوة الدينار الجزائري ومتطلبات تحسين قيمته	
تمهيد:	165
المبحث الأول: بناء النموذج القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر خلال الفترة (1990-2020).....	166
المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات، ودراسة طبيعة العلاقة بينها.....	166
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	169
المطلب الثالث: استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL).....	172
المطلب الرابع: اختبار جودة النموذج.....	178
المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي للتضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020).....	180
المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات، ودراسة طبيعة العلاقة بينها.....	180
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	183
المطلب الثالث: استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL).....	186
المطلب الرابع: اختبار جودة النموذج.....	192
المبحث الثالث: متطلبات تحسين قيمة الدينار الجزائري بالداخل والخارج.....	195
المطلب الأول: أهمية السياسات الاقتصادية في تحسين قيمة العملة.....	195
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي في تحسين قيمة العملة.....	203
المطلب الثالث: تنشيط دور القطاع الخاص.....	212
خلاصة الفصل:.....	219
الخاتمة:	220
قائمة المراجع:.....	232
الملاحق:.....	254

قائمة

الأشكال والجداول

I. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1.2)	التمثيل البياني لمنحنى (IS-LM-BP)	72
(2.2)	أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة التشغيل الناقص.	85
(3.2)	أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة التشغيل الكامل.	86
(4.2)	أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة التشغيل الناقص.	87
(5.2)	أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة التشغيل الكامل.	88
(6.2)	أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة ثبات الطلب.	89
(7.2)	أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة ارتفاع الطلب.	90
(8.2)	أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة ثبات الطلب.	91
(9.2)	أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة ارتفاع الطلب.	92
(1.3)	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي واليورو خلال الفترة (1990-2020).	115
(2.3)	تطور أسعار الصرف الاسمية للدينار مقابل الجنيه الإسترليني، الين الياباني والدولار الكندي الخاصة خلال الفترة (1990-2020).	120
(3.3)	تطور أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (REER) والاسمية (NEER) للدينار للفترة (1990-2020).	122
(4.3)	التغيرات المئوية السنوية في سعر الصرف الحقيقي الفعلي وسعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار خلال الفترة (1990-2020).	127
(5.3)	توزيع المجموعات الانفاقية حسب الأوزان الانفاقية.	129

(6.3)	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	130
(7.3)	تطور نمو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ونمو المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	136
(8.3)	تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	138
(9.3)	أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على التضخم (أثر النفاذية) خلال الفترة (1990-2020).	140
(10.3)	الأثر المتوقع للتغير في سعر صرف الدينار الجزائري على مستوى التضخم (أثر النفاذية) خلال الفترة (2021-2024).	142
(11.3)	منهجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة.	150
(1.4)	فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.	173
(2.4)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.	179
(3.4)	اختبار استقرار النموذج باستخدام (CUSUM) و (CUSUMSQ).	180
(4.4)	فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بمعدل التضخم.	187
(5.4)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.	194
(6.4)	اختبار استقرار النموذج باستخدام (CUSUM) و (CUSUMSQ).	195

II. قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1.3)	تطور مؤشر الأسعار حسب المجموعات سبتمبر 2018.	129
(1.4)	نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.	170
(2.4)	نتائج اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.	171
(3.4)	درجة التأخير المثلى لنموذج VAR للسلاسل قيد الدراسة.	173
(4.4)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).	174
(5.4)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004).	174
(6.4)	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.	175
(7.4)	نتائج تقدير الأجل القصير.	178
(8.4)	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج.	178

(9.4)	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للنموذج.	179
(11.4)	نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.	184
(12.4)	نتائج اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.	185
(13.4)	درجة التأخير المثلى لنموذج VAR للسلاسل قيد الدراسة.	187
(14.4)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).	188
(15.4)	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004).	188
(16.4)	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.	189
(17.4)	نتائج تقدير الأجل القصير.	192
(18.4)	اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج.	193
(19.4)	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للنموذج.	193

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
(1.4)	تحليل إحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
(2.4)	مصفوفة قيم الارتباط الثنائي بين مؤشرات الدراسة.
(3.4)	دراسة علاقة التأثير باستعمال معامل التحديد.
(4.4)	دراسة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستعمال اختبار ستيودنت.
(5.4)	دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المؤشرات المستقلة والمؤشر التابع.
(6.4)	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلاسل محل الدراسة.
(7.4)	اختبار ديكي-فولر (ADF) و اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.
(8.4)	تحليل إحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
(9.4)	مصفوفة قيم الارتباط الثنائي بين مؤشرات الدراسة.
(10.4)	دراسة علاقة التأثير باستعمال معامل التحديد.
(11.4)	دراسة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستعمال اختبار ستيودنت.
(12.4)	دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المؤشرات المستقلة والمؤشر التابع.
(13.4)	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلاسل محل الدراسة.
(14.4)	اختبار ديكي-فولر (ADF) و اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

المقدمة

تمهيد :

يقوم النظام النقدي في مختلف دول العالم على النقود باعتبار العملة أساس النظام النقدي لأي بلد، فدراسة النقود هو الوجه الآخر لدراسة سلوك الظواهر الاقتصادية الحقيقية، حيث أن دراسة النقود تدور حول دراسة الدخل والثروة في أشكال مختلفة، فدراسة الدخل الوطني في كيفية تحديده، أسباب تقلباته واتجاهات نموه كلها دراسة لعوامل نقدية تؤثر فيه وتتأثر به، كما أن دراسة مستوى التوظيف وتغيراته هي أيضا دراسة للمتغيرات النقدية، إذ أنه لم تعد دراسة دور النقود وآثارها على النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر مقتصرة على بعض المؤشرات العامة للاقتصاد الكلي، بل تعدتها إلى الجوانب النقدية الخاصة بكل فرع من الفروع الاقتصادية.

كذلك فالنقود تلعب دورا هاما في الاقتصاد الدولي، والمتتبع للتاريخ الاقتصادي يتذكر الدور الذي لعبته النقود في ظل نظام الذهب، ثم ما عم الاقتصاد العالمي من اختلالات كبيرة نتيجة التخلي عنه والفوضى التي أعقبت ذلك في أسعار تبادل العملات المحلية للدول بعضها البعض، كذلك لا بد أن نذكر من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي الحديث الدور الرئيسي الذي لعبته ولا زالت تلعبه عملات دولية شهيرة في تحديد ملامح النظام الاقتصادي والنقدي العالمي.

لقد شكلت النقود محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على مر التاريخ وانصب هذا الاهتمام خاصة على وظائفها، دورها وقيمتها، وتطور هذا الاهتمام إلى تحليل القوى النقدية المختلفة وتأثيرها على مستوى أداء النشاط الاقتصادي، عن طريق الدور الذي تلعبه العملة النقدية في تحديد قيم المؤشرات الاقتصادية المختلفة والتغيرات التي تحدث في سلوكها خلال فترات زمنية مختلفة.

من هذا المنظور فإن النجاح في إدارة الجوانب النقدية للنشاط الاقتصادي يعتبر شرطا ضروريا للتحكم في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه للاستجابة لاحتياجات المجتمع بشكل أفضل.

في الوقت الحاضر وبالنظر إلى التطور العلمي والتقني المتسارع يسعى المفكرون الاقتصاديون إلى البحث في الجوانب المتجددة لدور العملة النقدية في النشاط الاقتصادي ومنه استحداث وظائف ووسائط جديدة تتماشى واحتياجات الأفراد المعاصرة.

لقد باشرت الجزائر إلى تجسيد سيادتها من خلال استرجاع امتياز الإصدار النقدي وبلورة عملة وطنية كتعبير عن الكتلة النقدية، لذا ظهرت الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" مجسدة بموجب القانون رقم 64-11 المؤرخ في 10 أفريل 1964 الذي رسخ وجود الوحدة النقدية الوطنية والمحددة على أساس وزن

معياري قدره 180 ملغ من الذهب الخالص، غير أن تفكك هيكل الاقتصاد الجزائري وتبعيته المفرطة للمتغيرات الخارجية وخاصة الريعية يجعله اقتصادا ريعيا بامتياز، مع الأخذ بعين الاعتبار لوجود سوق موازية هامة تتغذى من النظام النقدي غير المتحكم فيه، والتي لا يجوز إهمالها ولا عدم إدراج الإحصائيات الوطنية للمنظومة الإحصائية في بلورة سعر صرف حقيقي وفعال، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة الحقيقية الواعية لقدرات الاقتصاد الجزائري الرسمية وغير الرسمية.

إن تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر وعدم تحقيقها للإقلاع الاقتصادي المنشود الذي يرجع بالأسباب إلى ظروف التنمية الداخلية غير المواتية وإلى الوضعية غير المتكافئة التي تحتلها الجزائر في النظام الاقتصادي العالمي ، انعكست على وضع الدينار داخليا (معدل التضخم) وخارجيا (سعر الصرف) ودوره في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

إذ حاولت الجزائر وبتوجيه من الهيئات المالية والنقدية الدولية إجراء إصلاحات عميقة على نظامها المالي والنقدي، وذلك بهدف تحرير سعر الدينار وإعطاءه مرونة أكبر حتى يتماشى مع أهداف تحرير آليات عمل الاقتصاد الوطني.

❖ الإشكاليـــة:

بالاعتماد على ما سبق الإشارة إليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث على النحو التالي:

كيف يمكن للدينار الجزائري أن يؤثر ويتأثر في علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الحقيقية في ضوء تبني متطلبات اقتصاد السوق؟

❖ الأسئلة الفرعية :

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الدينار الجزائري يعكس الوضعية الاقتصادية والنقدية الحالية في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة الإصلاحات النقدية بالجزائر في تعزيز الوضعية النقدية للدينار؟
- ما هي متطلبات تعزيز القوة النقدية للدينار الجزائري؟
- هل الوضعية النقدية الحالية للدينار الجزائري هي سببها تنامي دور الاقتصاد غير الرسمي؟

- هل يعتبر التضخم في الجزائر من المؤشرات القوية التي تقيس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي؟

❖ الفرضيات :

تمّ الاعتماد على مجموعة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة المطروحة وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: السعر الرسمي للدينار الجزائري لا يعكس الوضعية الاقتصادية والنقدية في الجزائر؛

الفرضية الثانية: أدت الإصلاحات النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي على حساب أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

الفرضية الثالثة: الرافد الحقيقي لتعزيز قوة الدينار الجزائري هو تجسيد الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني؛

الفرضية الرابعة: إن تنامي الاقتصاد غير الرسمي وبالخصوص سوق الصرف الموازي، جعل الدينار الجزائري لا يعبر عن الواقع النقدي في الاقتصاد الوطني؛

الفرضية الخامسة: يعتبر التضخم في الجزائر من المؤشرات القوية التي تقيس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي.

❖ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- إن اختيار موضوع القوة النقدية للدينار الجزائري بين واقع الاقتصاد الوطني ومسعى تبني متطلبات اقتصاد السوق لم يأتي بالصدفة، وإنما جاء كنتيجة حتمية لكونه من أهم القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية ذات الاهتمام الدولي الواسع، خصوصا مع ما يفرضه التوجه الحالي نحو التعويم الحر، إلى جانب بحثه في كيفية إعطاء قوة للدينار الجزائري في ظل تطبيق برامج هيكلية تفضي إلى خلق توازنات مالية واقتصادية كلية؛
- تظهر أهمية الموضوع كذلك من أهمية قوة النقد المعبر عنه بالدينار الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على أبعاد التأثيرات المتوقعة لكبر حجم سوق الصرف الموازي وكذا الاختلال الجوهري في الاقتصاد الرسمي، ومعالجتها بالشكل العلمي المناسب؛

- أهمية الموضوع تتجلى كذلك في ظل تحول الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى دارات اقتصاد السوق الذي يعمل وفق حقيقة الأسعار وشفافية المعلومات الإحصائية، كون قوة العملة من مظاهر الهيمنة الاقتصادية، ومرآة للنشاط الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وفق استغلال الموارد المتاحة وكل ما يخدم التنمية المستدامة، وبالتالي محاولة توثيق الواقع الاقتصادي والمالي للجزائر وفق منظور إدراج بعض الظواهر التي تنفلت من القياس في العلوم المالية رغم أهميتها في التحليل والاستشراف.

❖ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إثبات أن الدينار الجزائري هو برهان ورهان بديهي، لأن سلطة اقتباس عملة ونزعها ليست من حيث المبدأ سلطة شخص واحد، بل هي مهمة شعب ذي سيادة، وبتعبير آخر فان ورقة النقد هي ورقة عادية، لكن القوة التي تعطى لها من الدولة عن طريق بنكها المركزي هي وحدها التي تميزها جيدا عن الأوراق الأخرى باعتبارها رمزا ماليا حرا معدا ومقبولا، ويعبر جوهريا عن الأمة التي أنشأتها وأعطتها قيمة محددة؛
- إبراز مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قوة الدينار الجزائري داخليا (المستوى العام للأسعار) وخارجيا (سعر الصرف الحقيقي) في ظل نظام الصرف المصرح به؛
- إبراز دور الجباية البترولية في التمويل الموازني من جهة، ولغز احتياطي الصرف وميزانية ضبط الموارد من جهة أخرى، بما يكفل معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تكبح ظهور وتسعير حقيقي وتوازني للدينار الجزائري، وبقائه رهينة التثبيت الإداري، ضف إلى ذلك ماهية هذا التثبيت في ظل غياب بيوت الصرف رغم وجودها تشريعيا للمساهمة في تسريع تحويلية الدينار الجزائري، ليس بالمنهج التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات، بل بالمنهج الحقيقي في ظل كل الكوابح المعروفة؛
- هناك هدف أخير يتمثل في إقصاء وإبعاد أو دمج الاقتصاد غير الرسمي وإذابته في دارات الاقتصاد المنبعث بقيم اقتصاد السوق القائم أساسا على حقيقة السعر، لإعطاء وزن لقيمة الدينار الجزائري كمحدد للسيادة الوطنية من الجانب النقدي.

❖ حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والزماني والنظري للدراسة في ما يلي:

- **الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة بالواقع الجزائري، فيما يخص تناول الوضعية النقدية للدينار الجزائري ومدى واقعيتها، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الجزائري خارجيا في ظل الأحادية الاقتصادية، وداخليا عن طريق التداخلات بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بعلاقة تأثير وتأثر، مع ضرورة تحليل المؤشرات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة.
- **الحدود الزّمانية:** القيام بدراسة تحليلية قياسية لمحددات قوة الدينار الجزائري كتعبير عن الكتلة النقدية بالاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بالمتغيرات الداخلية أو تلك الخارجية التي تعطي قيمة حقيقية لهذا الأخير لفترة زمنية (1990-2021).
- **الحدود النظرية:** فيما يخص الجزء النظري يمتد بين سنة 1964 وهي سنة صدور العملة النقدية الجزائرية ممثلة بالدينار، وتتبع التغيرات التي تلت ذلك ونخص بالذكر تلك المرتبطة بتبني اقتصاد السوق.

❖ المنهج والأدوات المستعملة:

تماشيا مع متطلبات الدراسة، تم الاعتماد في الجزء النظري (الفصل الأول والثاني) على **المنهج الوصفي** الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء والحقائق، بهدف سرد الأفكار والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، كما تم الاعتماد في الجزء الثاني من البحث (الفصل الثالث والرابع) على المنهج الاستقرائي باستخلاص نتائج الدراسة التحليلية القياسية المرتبطة بإعطاء قوة للدينار الجزائري بناءا على المحددات التي تحتويه في ظل تطبيق برامج هيكلية تفضي إلى خلق توازنات مالية واقتصادية كلية مستوحاة من تبني متطلبات اقتصاد السوق، ويتمّ الاعتماد في هذه الدراسة على برنامج EViews 10 من جهة، ومن جهة أخرى سيتم الاستعانة بالمنهج التحليلي، وذلك من أجل إظهار النتائج المختلفة للدراسة، بغية الوصول إلى نتائج علمية مضبوطة.

وبناءا على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع وأسلوب تحليل التقارير الإحصائية لمدة الدراسة، وُجِد أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي **الجداول الإحصائية الناشئة من التقارير الإحصائية لنفس المدة**، وعليه يتم تصميم الجداول بالاعتماد على الدراسات التي تناولت المواضيع المتعلقة بالسعر الحقيقي للدينار والتضخم بناءا على المحددات التي تكونهما، وكذا الدراسات التي تناولت التصحيحات الواجب تطبيقها الاقتصادية منها والمالية.

❖ عينة ومجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المتغيرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني التي تؤثر على تحديد قوة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا، إذ تعتبر دراسة نقدية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني.

❖ الدراسات السّابقة:

إذا تتبّعنا الدراسات السابقة الخاصة بتسعير الدينار الجزائري سواء داخليا أو خارجيا، والذي ينعكس على قوة وسيادة الاقتصاد الوطني، نجد أن بعض الباحثين في هذا المجال تناولوا مواضيع مشابهةكل بطريقته، ونذكر بعض هذه الدراسات فيما يلي:

1. **بن حميد سوهير، مصار منصف، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 04 جانفي 2019، الجزائر.**

عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التجريبي لقياس الأثر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع **ARDL**، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي إحصائي لتغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري على صادرات خارج المحروقات في الأجلين القريب والبعيد خلال فترة الدراسة، رغم الإجراءات المتخذة على مستوى سياسة الصرف لتعزيز التنافسية للصادرات خارج المحروقات إلا أن الواقع يظهر أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني لا تزال هامشية وهو ما يستدعي من السلطات بذل المزيد من الجهود للنهوض بهذا القطاع لاسيما من خلال الاعتماد على هيكل متكامل من حوافز التصدير؛

2. **سلمى مميش، خالد طرطار، اختيار نظام سعر الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4، ديسمبر 2018، الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية أثر تقلبات أسعار النفط التي مست السوق النفطية العالمية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1986-2015)، وقد انتهت الدراسة إلى أن أنظمة أسعار

الصرف المتبعة خلال فترات الصدمات النفطية ليست كلها ملائمة للاقتصاد الجزائري، ففي ظل صدمة 1986 تم إتباع نظام الانزلاق التدريجي الذي سمح بحماية العملة من الانهيار المفاجئ، وهو الأنسب خصوصا في ظل اللجوء للاستدانة الخارجية، وفي ظل سنة 1999 تم تبني نظام التعويم المدار، لكن لم يطبق فعليا لأن الجزائر لم تلتزم بقواعد التعويم، حيث كشف الخبراء الاقتصاديون أنه هذا النظام أقرب للتثبيت منه إلى التعويم، أما بالنسبة للصدمة النفطية لسنة 2014 فالنظام الملائم هو التعويم المدار مع إضافات، والذي يضمن تحقيق الشفافية واستقلالية السياسة النقدية وفي نفس الوقت استهداف التضخم؛

3. **بوعافية سمير، رحالي بلقاسم، دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2018/04/03.**

عالجت هذه الدراسة إشكالية المستويات المتوقعة للتضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي من خلال دراسة تنبؤية وهذا بالاعتماد على نماذج **ARCH**، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم خلال مراحل متقطعة من فترة الدراسة يعود أساسا إلى الإفراط في الإصدار النقدي والتوسع في الإنفاق الحكومي، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من السوق العالمية، كما بينت هذه الدراسة أنه من المتوقع استمرار وتيرة التضخم خلال سنتي 2017 و 2018، مع تسجيلها لأعلى معدل خلال شهر سبتمبر من سنتي 2017و2018 وأدنى معدل خلال شهر جويلية من سنتي 2017 و2018 ؛

4. **عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف بالجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018، الجزائر.**

اهتمت الدراسة بمعالجة إشكالية مدى فاعلية سياسة إدارة سعر الصرف بالجزائر في ضوء تحولها نحو نظام الصرف المرن وتبنّي خيار التعويم الموجه للدينار، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي دون الخوض في الجانب التجريبي، وقد انتهت الدراسة إلى أن التصنيفات الواقعية لنظام الصرف المرن في الجزائر تميزت بعدم مطابقة الأقوال بالأفعال فيما يخص النظام المعتمد فعليا، وهو ما انعكس على تصنيف الجزائر ضمن البلدان التي تتلاعب بسعر صرف عملتها الوطنية، داعيا إلى ضرورة تبني نظام الصرف البديل والملائم لوضع الاقتصاد الجزائري، ممثلا في النظام الوسيط الذي يرتكز على فكرة "المرونة المحدودة" التي تسمح للبلد

بالحصول على منافع العملة المستقرة نسبيا مع الحفاظ على القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، كالربط إلى سلّة عملات أو تبنّي نظام أسعار الصرف المتحركة، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب لاسيما تعزيز الصادرات خارج المحروقات، مع بروز التضخم المستورد، انكماش الناتج غير النفطي، ارتفاع تكلفة الدعم وأقساط الدين الخارجي بسبب الانخفاض المستمر للعملة؛

5. **شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (TR) دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2016)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 03، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، 2017/09/30.**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1980-2016)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج عتبة التضخم **(TR)**، وقد انتهت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين التضخم والنمو الاقتصادي إذا تجاوز معدل التضخم عتبة 6.5%، مما يسمح للسلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية ترمي إلى تخفيض معدلات التضخم وجعلها أقل من مستوى العتبة المقدرة وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالجزائر؛

6. **مسعود ميهوب، يوسف بركان، محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09، العدد 27، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017/06/15.**

اهتمت الدراسة بمحاولة ضبط أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للسيرورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على عدة نماذج، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك متغيرات النظرية النقدية ونظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف أساس المتغيرات الداخلية، فيما كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي وحجم الواردات أهم المؤثرات الخارجية؛

7. **ميلود وعيل، سعدية حديوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2017/06/30.**

ركز الباحثان في هذه الدراسة على تحديد العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق تحليل العرض النقدي ومعدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن العرض نقدي عرف تطورا متزايدا قابله تفاوت في معدلات التضخم بلغت ذروتها سنة 2012 بنسبة 8.9% والتي تعتبر مرتفعة جدا، والتي أرجعها محافظ بنك الجزائر إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وكذا بعض السلع الطازجة، مما يستدعي ضرورة تحديد نمو العرض النقدي بما يتوافق مع احتياجات النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم؛

8. **بوتيارة عنتر، بلعباس رابح، محددات التضخم بالجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 09، العدد 15، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016/06/20.**

اهتمت الدراسة بتحديد المتغيرات المؤثرة في التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2012)، حيث تطرق الباحث لمختلف المناحي النظرية للظاهرة، بالإضافة للنمذجة القياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ومن تحليل واقع التضخم في الاقتصاد الجزائري تم استنتاج عدة متغيرات مفسرة بعضها يتعلق بجانب الطلب، والأخر بالجانب العرض، والمحتمل تأثيرها على معدلات التضخم في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى أن الناتج الداخلي الخام، الواردات الكلية، سعر الصرف الاسمي، عدد السكان هي المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل؛

9. **Lassana Yougbaré,"Effets macroecnomiques des régimes de change: essaie sur la volatilité, la croissance économique, et les déséquilibres du taux de change réel", Thése de Doctorat, Université d'auvergne, Clermont –ferrand1, Avril 2009.**

ركز الباحث في هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية لنظم سعر الصرف على النمو الاقتصادي والاختلالات في سعر الصرف الحقيقي، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك المنهج التجريبي الذي يدرس العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته الحقيقية باستخدام تقنيات التكامل المشترك، وقد خلصت الدراسة إلى حدوث اختلال في سعر الصرف الحقيقي بالانحراف عن قيمته التوازنية، بسبب الآثار التي تخلفها عدم مطابقة أنظمة سعر الصرف القانوني وأنظمة سعر الصرف بحكم الواقع على هذا الأخير للبلدان التي تعاني ظاهرة الخوف من التعويم، إذ دعا الباحث إلى ضرورة التصريح بنوع النظام المتبع في الواقع بالموازاة مع

إعادة النظر حول تخصيص الموارد الانتاجية بين القطاعات التي من شأنها تصحيح هذا الاختلال مما يعزز مرونة الاقتصاد ويزيد من تنوعه؛

10. Gharbi Hanen, "La gestion des taux de change dans les pays émergents: la leçon desexperiences récentes", Document de travail, OFCE, No.06, 2005.

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية إدارة أسعار الصرف بالبلدان الناشئة، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي دون الخوض في الجانب التجريبي، وقد انتهت الدراسة بعد تحليل سياسات سعر الصرف لمجموعة من الدول الناشئة أن إدارة سعر الصرف هي نظام الصرف السائد على الرغم من الإعلانات الرسمية بمرونة سعر صرفها، بسبب التضخم المرتفع، الدولرة بالدين والنظام المصرفي الهش، الذي يحكمها على الإدارة، ونتيجة لذلك ليس لديهم خيار سوى الإعلان بأن أنظمتهم عائمة ومواصلة إدارة أسعار صرف عملاتهم بحكم الواقع، وهو ما يبرز الخوف من التعويم، الخوف من الإدارة، الخوف من التقدير والانخفاض الذي يميز سياسات التبادل بالبلدان الناشئة في عالم غير مستقر.

من خلال الدراسات التي سبق عرضها والتي ترتبط بموضوع دراستنا يمكن القول بأنها أعطت نظرة شاملة حول تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا، إذ نجد أن هذه الدراسات اتفقت مع دراستنا في بعض الجزئيات على غرار العلاقة التي تربط القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للدينار، وكذا تأثير الصدمات الخارجية على هذه الأخيرة.

غير أننا ركزنا في دراستنا هذه على التطرق إلى مدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على قوة الدينار الجزائري داخليا (معدل التضخم) وخارجيا (سعر الصرف الفعلي الحقيقي)، في ظل نظام الصرف المصرح به، مع تبيان إن كان هذا النظام يعتبر الحل الأنسب في التصدي للصدمات الاقتصادية، من خلال دراسة نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على برنامج EVIEWS 10، وعلى بيانات متعددة للفترة (1990-2020)، باستخدام نموذج ARDL.

❖ صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه كل دراسة خاصة التحليلية منها والقياسية على غرار دراستنا في جمع البيانات، حيث نجد تضاربا في المعطيات باختلاف مصادرها، وحتى تضاربا عند نفس المصدر باختلاف

التقارير وتواريخ إصداراتها، ناهيك عن وجود بعض القيم المفقودة، لذلك لجأنا لحصر المصادر المتوافقة لسد هذا الخلل، هذا بالإضافة إلى اتساع مجال الدراسة وكثرة المتغيرات المتضمنة.

- **هيكل البحث:**

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، تم تقسيم هذا البحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للنقود، قيمتها وتغيرها.

نستعرض في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالعرض النقدي وإمكانية التحكم فيه، ثم ننتقل إلى إلى أهم المفاهيم الخاصة بقيمة النقود داخليا وخارجيا والآثار المترتبة على تغيرها؛

الفصل الثاني: تأثير الصدمات الاقتصادية على القيمة النقدية للعملة.

نتطرق في هذا الفصل إلى التوازن الاقتصادي الكلي بشقيه الداخلي والخارجي وأثر الصدمات الاقتصادية عليه، إضافة إلى تفسير أثر انتقال هذه الصدمات إلى قيمة العملة وما ينجر عنها؛

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتطور قيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا خلال الفترة (1990-2021).

نستهل هذا الفصل بعرض لجوانب تطور سعر الصرف الاسمي الحقيقي وكذا تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة، مع توضيح آلية الانتقال بينهما، بالإضافة إلى التعريف بالإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية كمدخل للفصل الذي يليه؛

الفصل الرابع: أثر الصدمات الاقتصادية على قوة الدينار الجزائري ومتطلبات تحسين قيمته.

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، إذ نستهدف من خلاله بناء نموذج قياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وكذا نموذج قياسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام برنامج EVIEWS 10 اعتمادا على نموذج ARDL، يهتمان ببحث تأثير المتغيرات الأساسية (الصدمات الاقتصادية) على قيمتهما، بالإضافة إلى تحديد متطلبات تحسين قيمة الدينار الجزائري خارجيا (سعر الصرف الفعلي الحقيقي) وداخليا (التضخم)

وأخيرا نختتم هذه الدراسة بتقديم مجموعة من **النتّائج والتّوصيات.**

الفصل الأول:

الإطار النظري للنقود، قيمتها وتغيرها.

تمهيد:

لقد شكلت النقود محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على مر التاريخ وانصب هذا الاهتمام خاصة على وظائفها، دورها وقيمتها، وتطور هذا الاهتمام إلى تحليل القوى النقدية وتأثيرها على مستوى أداء النشاط الاقتصادي، عن طريق الدور الذي تلعبه العملة النقدية في تحديد قيم المؤشرات الاقتصادية المختلفة والتغيرات التي تحدث في سلوكها خلال الفترات الزمنية المختلفة.

إذ تعتبر النقود عنصرا منشطا أو مثبطا للنشاط الاقتصادي، بل وأداة للتنظيم والتحكم الاقتصادي، لما لها من تأثيرات قوية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، حسب تحكم السلطة النقدية فيها وأهمية ذلك ضمن الأهداف الاقتصادية الكلية.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة شاملة ومختصرة لكل ما يتعلق بالعرض النقدي وإمكانية التحكم فيه، بالإضافة إلى التطرق لقيمة النقود الداخلية والخارجية والآثار المترتبة على تغيرها وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- العرض النقدي وإمكانية التحكم فيه؛
- القيمة الداخلية للنقود، أسباب وآثار تغيرها؛
- القيمة الخارجية للنقود، أسباب وآثار تغيرها.

المبحث الأول: العرض النقدي وإمكانية التحكم فيه.

لقد زاد الاهتمام بالتحكم في عرض النقود بما يخدم نجاح السياسات الاقتصادية، وما لذلك من دور في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع. ما دفعنا إلى تناول مفهوم النقود، وظائفها وأنواعها، الكتلة النقدية والجهات المؤثرة فيها، الطرق المؤدية لتغير العرض النقدي وإمكانية إدارته.

المطلب الأول: النقود، مفهومها، وظائفها وأنواعها.

لقد برزت وتطورت فكرة النقود تلبية للحاجات المتزايدة للنشاط الاقتصادي من سلع وخدمات، ليكون بذلك ظهور النقود بداية الانطلاق نحو الازدهار الاقتصادي.

أولا: تعريف النقود.

يمكن تعريف النقود حسب الخصائص الأساسية لها كما وردت في الفكر النقدي فيما يأتي:

1. النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل الحصول على السلع والخدمات أو في الإبراء من جميع التزامات الأعمال؛[1]
2. النقود هي أي وسيلة تؤدي وظيفة وسيط للتبادل، معيار للقيمة ومخزن لها ومعيار للمدفوعات الآجلة، إذ تعتبر ذات سيولة مرتفعة جدا؛[2]
3. النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني، وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد للديون؛[3]
4. النقود هي أي سلعة تسمح بحكم العرف والقانون لكل مشتر أو مدين بالدفع مقابل سلعة أو تسديد دين دون رفضها أو مناقشة قيمتها من قبل البائع أو الدائن.[4]

يختلف مصطلح النقود في معناه عن مصطلح الثروة الذي يعتبر أوسع من معنى النقود، لأنه يشمل بالإضافة للنقود جميع الممتلكات من أصول مالية وأصول غير مالية، كما أن مفهوم النقود يختلف عن مصطلح الدخل الذي يعبر عن العائد الذي يحصل عليه الفرد بشكل دوري، إذ يمثل الدخل تدفق نقدي متكرر ومتجدد يقاس خلال فترة زمنية معينة، بينما كمية النقود هي عبارة عن رصيد يقاس في لحظة زمنية محددة.[5]

---

[1] - D.H. Robertson, money, nosbet.and co.ltd, london, 1948, p2.

[2]- توماس ماير، جيمس سي، دوسينبري، روبرت ز، النقود والبنوك والاقتصاد ترجمة: أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، د.ط، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002، ص31.

[3] - Henri Guitton, la monnaie, Dalloz, 3eme ed, 1974, p22.

[4]- هني أحمد، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص7.

[5]- محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص30-31.

من خلال ما تطرقنا إليه في التعريفات السابقة نجد أن جميعها تركز على وظائف النقود ولا تقوم بوصفها، لعل السبب في ذلك يرجع إلى أن النقود غير مقصودة لذاتها بل لما تؤديه من خدمات وتلبية للحاجات، لكن هذا لا ينفي توفر صفات معينة في سلعة النقود كي تقبل وتؤدي وظيفتها بصفة مثلى.

ثانيا: خصائص النقود.

لا شك أن الإحاطة بمفهوم النقود يقتضي منا بالضرورة التعرف على جملة من الخصائص التي من الواجب على النقود أن تتوفر فيها حتى تتمكن من أداء وظائفها على الوجه الأمثل، يمكن تبيانها فيما يأتي:[1]

1. القوة الشرائية الكامنة في النقود تمكن حاملها باستخدامها كمخزن للقيمة وذلك بحيازته واكتسابه سلع وخدمات في أي وقت، وتستمد هذه القوة من القبول العام الذي تلقاه من جميع أفراد ومؤسسات المجتمع كونها أداة إجبارية بقوة القانون مبرئة للذمة؛

2. القبول العام عند كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه سواء كان هذا القبول اختياريا يؤسس على ثقة الأفراد في قيمة وحدات النقد ذاتها (النقود المصرفية)، أو إجباريا وذلك بتدخل الدولة (النقود القانونية)،[2] وينصب هذا القبول في اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات، وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بين الأفراد؛

3. الدوام والثبات النسبي للنقود: أي أن قيمة النقود لا تتغير و لا تتلف في المدى القصير وهو ما يجعلها أكثر كفاءة من غيرها من السلع في تأدية الوظائف الأساسية لها، فالمحافظة على قيمة النقود تسمح بالإبقاء على قبول وثقة المتعاملين بها في الحاضر والمستقبل لتساعدهم على أداء وإتمام المعاملات الاقتصادية الآجلة، والمطلوب هنا الثبات النسبي لقيمتها؛

4. النقود أداة متعلقة بإقليم معين: أي أنها تعتبر أداة شاملة ومقبولة قبولا عاما داخل حدود الدولة التي تصدرها، لهذا نجد نقود وطنية وأخرى أجنبية تربطها قيمة تبادلية، فعند عبور الحدود الوطنية (غير العملات الصعبة) تفقد قوتها الإلزامية غير المحدودة ومنه وجب تحويلها إلى نقود أخرى أجنبية باعتبار أن النقود المتداولة في إقليم ما لا تستعمل في إقليم أو بلد أخر؛[3]

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،2005، ص37.

[2]- زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا، 2003، ص19.

[3]- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، 1985، ص78.

5. أداة عامة غير محددة وليست مخصصة: فالنقود يمكن استعمالها في أي معاملة وهي خاصية تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى كتذكرة السفر التي لديها قوة شرائية ولكنها مخصصة لغرض معين؛[1]

6. الندرة النسبية: تتميز النقود بندرتها النسبية، أي أن عرضها يكون محدود ولا يتعرض لزيادات فجائية، مما يمكنها من الحفاظ على قيمتها التبادلية. بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه وحتى تقوم النقود بوظائفها الأساسية يجب أن تتمتع بصفة سهولة حملها، استحالة تآكلها، قابليتها للتجزئة وتجانس وحداتها.[2]

ثالثا: وظائف النقود.

تنقسم الوظائف التي تؤديها النقود إلى نوعين هما:

1. الوظائف التقليدية للنقود: ارتبطت الوظائف التقليدية للنقود بالتطور التاريخي لها، فهي تعتبر بمثابة وظائف الأصلية، ذلك أن كل وظيفة منها قضت على إحدى الصعوبات التي خلفتها المقايضة كما يلي:

- النقود كمقياس للقيمة: تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود ومنها تنبثق باقي الوظائف الأخرى، باعتبار النقود تمكننا من معرفة ما تمثله قيمة سلع معينة بالنسبة إلى قيمة سلع أخرى أو ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود تحت مسمى الأثمان،[3] غير أن هذه القوة لا تكاد تثبت على حال بل إنها تتقلب ارتفاعا وانخفاضا بمرور الزمن مما ينتج عنه زيادة أو نقصان مقادير ما تساويه من سلع وخدمات وهو ما جعل قيمة النقود في العصر الحديث مشكلة مقلقة مع ازدياد ظاهرة التضخم وتآكل قيمة النقود.[4]

- النقود كوسيط للتبادل: تعتبر هذه الوظيفة أساسية ناتجة عن كونها مقياسا للقيم، فقد ارتبطت تاريخيا بانتهاء نظام المقايضة، وأصبحت تمثل وسيلة عامة وآنية في عملية التبادل يقبلها الجميع في المعاملات المالية كأداة للدفع بواسطة كميتها وسرعة دورانها، باعتبار أنها تمثل قوة شرائية عامة (صاحبها ليس في حاجة لمبادلة سلعته بسلعة أخرى) تمكن مالكها من الحصول على ما يعادل قيمتها من السلع والخدمات المعروضة في السوق، التي تعطي لحاملها مجالا واسعا للاختيار وتمكنه من شراء أي سلعة أو خدمة يريدها في أي مكان يرغبه، من أي شخص يختاره وفي أي زمان يناسبه؛[5]

---

[1]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3]- حازم سالم شوابكة، أثر تدهور قيمة النقود على الالتزامات العقدية: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة مؤتة، الأردن، 2005، ص61-62.

[4]- الربيع حسان الحسن، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[5]- Gutton Henri, Brarnoulle Gerard, La Monnaie, édition la Dolloz, paris, 1978, p11-12.

- النقود كمخزن للقيمة: ترتبط هذه الوظيفة أساسا بخاصية الثبات والدوام عند تأجيل إنفاق النقود واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق، باعتبار أن المالك للنقود لا يرغب بإنفاقها على الفور عند استلامها أو الاحتفاظ بها لذاتها بل بقصد إنفاقها في فترات لاحقة أو لمقابلة احتياجات طارئة، فحامل النقود في الواقع إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شرائها بالوقت المناسب وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة أو خدمة يريدها، وبالتالي فالنقود تعتبر مخزن جيد للقيمة التي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة ولدفع الديون الآجلة إذا ما بقيت القوة الشرائية له مستقرة وثابتة؛[1]

2. الوظائف الحديثة للنقود: تعتبر الوظائف سابقة الذكر أساسية تقليدية، يضاف لها وظائف أخرى حديثة ارتبطت بالنشاط الاقتصادي الحديث، وتتمثل في الآتي:

- النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية: تمثل النقود القوة الشرائية لدى حائزيها، أي قدرتهم في الحصول على ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات في حدود كميات النقود التي يمتلكونها، غير أن ذلك يتأثر بالكمية المعروضة من السلع والخدمات، التي قد تؤدي لارتفاع الأسعار إذا ما زاد المتاح من كمية النقود عن المعروض من السلع والخدمات. لذلك تستخدم السلطات النقدية كمية النقود كأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية كالتحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى، تحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى معالجة آثار الدورة الاقتصادية مثل البطالة، التضخم وغيرها؛[2]

- النقود كرأس مال: إذا كان الإنفاق لسد الاحتياجات الشخصية اليومية يتطلب الاحتفاظ بحد أدنى من النقود السائلة، فإن الإنفاق من أجل الحصول على وسائل الإنتاج يتطلب قدرا أعظم من النقود لتمويل العمليات الجارية والمشروعات الاستثمارية، فهي وسيلة من وسائل الحصول على عناصر الإنتاج؛[3]

- النقود كأداة للتراكم الرأسمالي: أصبحت النقود في الاقتصاد النقدي الحديث أداة أساسية مرتبطة بأسواق رأس المال من خلال تحويل الأرصدة المالية بين المتعاملين الاقتصاديين، لتمويل المستثمرين الذين

[1]- مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص43.

[2]- عبد القادر بوكريطة، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012، ص8-9.

[3]- نفس المرجع، ص9.

يعتمدون عند إقامة المشاريع أو توسيعها على الموارد المالية التي يوفرها المدخرون بعائد معين بعد لجوئهم لعملية الاقتراض، ومن ثم تظهر وظيفة النقود في التراكم الرأسمالي.[1]

رابعا: أنواع النقود.

يمكن تقسيم النقود على أسس مختلفة أهمها على أساس العلاقة بين طبيعة النقود كنقد وخصائصها كسلعة، من خلال عنصر الائتمان الذي تتضمنه هذه النقود كما يلي:

1. النقود السلعية: تعتبر النقود السلعية من أقدم أنواع النقود (ماشية، قمح، بن، شاي، سكر، ذهب، فضة، نحاس، حديد، وغيرها) بحيث لا تزيد قيمة الوحدة من النقود السلعية في استعمالها النقدي زيادة ملموسة عن قيمتها كسلعة في الاستعمالات غير النقدية. تميز هذا النوع في زمانه ومكانه بالقبول العام للوفاء بالالتزامات، فكل مجموعة بشرية كان لها نقودها السلعية الخاصة بها التي استخدمتها كمقياس للقيمة آنذاك وفق المتوفر لديهم من السلع، وباستخدام هذه السلع النقدية وسيطا للتبادل تحول نظام التجارة القائم على المقايضة تدريجيا إلى نظام تبادل يقوم على استعمال النقود التي لا تزال سلعة أيضا ولكنها سلعة قياسية؛[2]

2. النقود المعدنية: بعد التطور الذي شهدته التجارة حلت المعادن النفيسة كالذهب والفضة شيئا فشيئا كوسيلة للتبادل محل سلع وسيطة أخرى بسبب تمتعها بصفات هامة لا تتوفر في غيرها، أهمها الندرة النسبية، الصلابة وعدم قابليتها للهلاك عبر الزمن، قابليتها للتجزئة والتجانس، كما يسهل حملها وتخزينها، ومن مميزات النقود المعدنية الكاملة أن قيمتها القانونية أو الاسمية تعادل قيمتها كسلعة، إذ أنه عندما ترتفع القيمة السوقية (قيمتها كمعدن) عن القيمة القانونية لها فإن هذا الأمر سيدفع الجمهور الحائز عليها لصهرها وتحويلها إلى سبائك للحصول على الفرق في العائد، وسيؤدي هذا إلى زيادة عرض السبائك في السوق وتنخفض القيمة السوقية للمعدن حتى تتعادل القيمة النقدية مع القيمة القانونية والعكس صحيح، تتجزأ لنوعين هما:

- نقود معدنية كاملة: وهي نقود تتعادل قيمتها الذاتية مع القيمة القانونية كالنقود الذهبية؛
- نقود معدنية غير كاملة (نقود مساعدة): هي نقود قيمتها القانونية أو الاسمية أكبر من قيمة المعدن الذي تحتويه وهذا ما ينطبق على جميع أنواع النقود القانونية المساعدة التي يتم تداولها الآن؛[3]

[1]- محمود أحمد عبده، الموجز في النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، 1989، ص1.

[2]- عنتر بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية لتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص5-6.

[3]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص40-43.

3. النقود الورقية (النائبة): توافق ظهور النقود الورقية مع ظهور الدول والحكومات في أوربا خلال القرنين السادس والسابع عشر على التوالي، لأنها تتطلب بطبيعتها وجود سلطة مركزية تستطيع بحكم القانون أن تصدر عملة لها قوة إبراء قانونية، وقد تطورت النقود الورقية حسب درجة تغطيتها الذهبية كما يلي:

- نقود نائبة بالكامل من الذهب: هي عبارة عن إيصالات لصاحبها تصدرها السلطات النقدية بعد أن يودع حاملها كميات من الذهب أو الفضة، غطائها الذهبي يساوي 100%، ونفقات طباعتها أقل من نفقات سك المعدن نفسه، استعملت بدلا من المعدن لتكون حائلا دون تآكله، مع سهولة حملها وتميزها بحرية تامة في تحويل النقود الورقية إلى ذهب والعكس، جعل قيمتها تتعادل مع قيمة الذهب الذي تمثله، كالشهادات الذهبية التي كانت تصدرها خزانة الوم أ؛
- نقود نائبة جزئيا من الذهب: هذه النقود مغطاة بجزء فقط من قيمتها القانونية ذهبا، إذ وجدت السلطات النقدية أنها ليست في حاجة للاحتفاظ بغطاء ذهبي كامل من قيمة المعدن ومن ثم أخذت هذه النسبة تقل، حيث أن جزء من قيمتها آت من قيمة المعدن والجزء الباقي يأتي من قوة الإبراء العام التي يضفيها عليها القانون من الجهة المصدرة لها؛
- نقود نائبة مفصولة نهائيا عن الذهب أو النقود الورقية الإلزامية: مع تناقص المخزون من الذهب بسبب استخداماته الحديثة المتعددة وأيضا لضرورة تحرير النشاط الاقتصادي من قيود المعروض من مخزون الذهب لدى السلطات الاقتصادية، أوقفت السلطات النقدية في الدول على فترات متعاقبة الصرف بالذهب، ليبدأ ظهور النقود الورقية الإلزامية التي يصدرها البنك المركزي تضاف لها النقود المعدنية المساعدة التي تصدر من طرف الخزينة العمومية. هذه النقود لا يجوز تحويلها إلى ذهب، إذ تفرض الدولة السعر الإلزامي لهذه الأوراق الذي يكسبها قوة إبراء عام غير محدودة في الوفاء بالديون والالتزامات.[1]

4. النقود المصرفية (نقود الودائع): تعتبر النقود المصرفية أهم أنواع النقود نظرا لما تمثله كوسيلة هامة للدفع في الدول المتقدمة، تمثل نسبة عالية من إجمالي النقود الكلية بتلك المجمعات في شكل ودائع يتم الاحتفاظ بها كحسابات في المؤسسات المالية، تتداول ملكيتها من شخص إلى أخر عن طريق الشيكات، كما تتفق مع النقود الورقية في كون كلاهما نقود ائتمانية، بحيث تنقطع الصلة بين قيمتها الاسمية كنقد وقيمتها التجارية كسلعة التي تكون زهيدة جدا، فقيمتها تأتي من قوة القانون وقبول الأفراد التعامل بها.

[1]- عبد القادر بوكريطة، مرجع سبق ذكره، ص10.

تختلف النقود المصرفية عن النقود الورقية من حيث القبول العام، فالقانون لا يلزم الدائنين بقبولها كالنقود الورقية بالرغم من أن الشيك له قوة إبراء تسمح بالحصول على المبلغ المكتوب فيه من قبل البنك.[1]

5. النقود الالكترونية: بدأ الفكر النقدي المعاصر في استخدام مصطلحات مستحدثة للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية في شكل نقود رقمية أو إلكترونية، يتم تداولها عن طريق الوسائط الالكترونية المعاصرة، التي تعرفها المفوضية الأوربية بأنها "وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر مقبولة كوسيط للدفع بواسطة متعهدين عبر المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية الورقية أو الشيك، تهدف إلى إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة"،[2] ومنهم من يرى بأنها أداة تسمح بنقل النقود إلكترونيا، أو هي قيمة نقدية متاحة على حساب يمكن تحويلها بواسطة وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، ولها عدة أشكال:

- البطاقات البلاستيكية: هي بطاقات تمكن صاحبها من شراء منتجات أو دفع قيمة خدمات من خلال تمرير هذه الأخيرة على جهاز آلي يقتطع من الحساب قيمة المشتريات؛
- النقود الرقمية: يقوم هذا النوع على استعمال أنظمة مبرمجة يتم من خلالها نقل المال إلى ملكية المستفيد بأمر من المالك للمصرف؛
- الشيك الالكتروني: يعتبر مثله مثل الشيك العادي غير أنه يحتوي على خط مرمز بالإبر المغناطيسي، يقرأ عن طريق جهاز خاص يكون بمثابة مطابقة التوقيع وقراءة المبلغ إلكترونيا.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية والجهات المؤثرة فيها.

تتكون الكتلة النقدية من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية، والنقود المعدنية المساعدة التي تصدرها الخزينة العمومية، يحدد مفهومها كما يلي:

أولا: تعريف الكتلة النقدية (العرض النقدي).

توجد تعاريف عديدة تناولت مفهوم عرض النقود حسب طبيعة النظام الاقتصادي ومكونات الكتلة النقدية في البلد المعني، نوضح أهمها فيما يأتي:

[1]- وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011)، رسالة دكتوراه، اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015-2016، ص 11-12.

[2]- الربيع حسان الحسن، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

1. هي كمية النقود المتوافرة خلال فترة زمنية معينة باقتصاد بلد ما،[1] يتم تحديدها من قبل السلطات النقدية، تشمل كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، تختلف هذه الأشكال بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا تطور العادات المصرفية في المجتمعات؛[2]

2. يشمل عرض النقود مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد الوطني لبلد معين أو منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة، حيث أنه من الضروري قياس كمية العملة في التداول ومعرفة تطورها لتقييم تأثيرها على المتغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي (الاستهلاك، الاستثمار والادخار)، لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسية الاقتصادية، وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية والمالية؛[3]

3. تعتبر الكتلة النقدية التزام أو دين يقع على عاتق المؤسسات المصدرة لها اتجاه حائزيها من أفراد ومؤسسات، وهي بالمقابل تعتبر حقا لهؤلاء على الحكومة بما يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة.[4]

ثانيا: مجاميع الكتلة النقدية.

يتم تحديد كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي ضمن حدود متوافقة مع تطور الناتج الداخلي الخام، إذ تصنف مكونات الكتلة النقدية إلى مجمعات نقدية وفقا لعدة معايير أهمها درجة السيولة التي تتمتع بها، وكذا تبعا لخصائص النقود وسلوك الوحدات الاقتصادية كما يلي:

1. المجمع **B**: يسمى بالقاعدة النقدية التي يستطيع البنك المركزي التأثير عليها من خلال أدوات السياسة النقدية، يتكون من جزأين أساسيين أولهما يمثل احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي سواء كانت إجبارية أو اختيارية، أما الجزء الثاني فهو يمثل النقود القانونية التي يتم تداولها خارج الجهاز المصرفي، وفي

[1]- أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص85.

[2]- علي صاري، أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، رسالة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، 2014-2015، ص44.

[3]- Robert Marina, Bocquet Simon, Mousseeff , Rém, L'importance de la monnaie dans l'économie, institut supérieur Téchnologique: MONTPLAISIR,2010, p8.

[4]- محمد الشريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية : الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية في القطاع النقدي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010، ص43-44.

المقابل ينتمي حائزو النقود إلى قطاع العائلات والمشروعات الاقتصادية الخاصة والعامة.[1] يمكن تناول مكوناتها من زاويتين مختلفتين،[2] فمن ناحية مصدرها أو البنود المقابلة لها يمكن التعبير عليها بالصيغة التالية:

$$B=NDCG+CCB+NFA$$

حيث تضم مجموع صافي القروض الموجهة للحكومة والقروض الموجهة للنشاط الاقتصادي يضاف لها صافي الأصول الأجنبية، أما من حيث أوجه استخدامها فتكون صيغتها كالتالي:

$$B= E + R$$

حيث تضم مجموع النقود القانونية المركزية مضافا لها الاحتياطات لدى البنك المركزي.

2. المجمع النقدي **(M_1)**: يعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق، وهي تمثل مجموع وسائل الدفع المتداولة (النقود القانونية مضافا لها الودائع الجارية بالعملة المحلية (ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي والبنوك التجارية بالعملة الوطنية، أرصدة الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى الخزينة العمومية والمراكز البريدية بالعملة الوطنية)) في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،[3] حيث:

$$M_1= E +D$$

ما يميز هذه الودائع أن الأفراد والوحدات الاقتصادية تستطيع السحب منها نقدا عند الطلب عليها في أي وقت دون أي إخطار سابق، وبالتالي فإنها تأكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيلة للتبادل، ذلك أن المدفوعات عادة ما تتم بشكل مباشر أو عن طريق الشيكات.[4]

3. المجمع **(M_2)**: يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية أو النقود بالمعنى الواسع، إذ يشمل إضافة إلى ما أشير إليه بالمجمع **M_1**، الودائع لأجل ذات أجل استحقاق محدد، يحتفظ بها العملاء لفترة زمنية يستحقون عليها فوائد، غير قابلة للسحب الفوري قانونيا وتنظيميا إلى بعد إخطار البنك أو مرور المدة، فهي تشمل ودائع بإشعارات، ودائع مخصصة لسندات الصندوق، الودائع الدفترية،[5] ويمكن التعبير عنه من خلال الصيغة التالية:

$$M_2= M1 + DT$$

يعتبر المجمع النقدي **M_2** أوسع مجمع يمكن أن تراقبه السلطات النقدية وتتحكم فيه بشكل وثيق، وبالتالي فهو أحسن مجمع نقدي يسمح بضبط علاقة الإحلال المباشرة بين النقود والسلع والخدمات، باعتبار

[1]- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص47-48.

[2]- محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص266.

[3]- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص39-40.

[4]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص15.

[5]- Michelle demourgue, Macroéconomie monétaire, Edition économica, 2000, p32.

أنه يضم موجودات تعتبر وسائل قريبة للنقود، بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيمة ويمكن استخدامها كقوة شرائية.[1]

4. المجمع **(M_3)**: يسمى هذا المجمع بالسيولة الكلية للاقتصاد الوطني أو وسائل تخزين القيم، أي المفهوم الأوسع للعرض النقدي،[2] يضم إلى جانب المجمع النقدي M_2 التوظيف قصير الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، سندات الخزينة العمومية المكتتب فيها من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية)، يمكن صياغته وفق العلاقة التالية:[3]

$$M_3 = M_2 + S$$

5. المجمع **(M_4)**: يسمى بمجمع السيولة العام الذي يتكون من عرض النقود بالمعنى الأوسع مضافا إليه بقية الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالسندات والأوراق المالية العامة، المتمثلة في القروض التي أصدرتها الحكومة أو المؤسسات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار الخاصة، المصارف العقارية، الودائع الحكومية، سندات الادخار والأوراق التجارية القابلة للتداول.[4]

يضاف للمجمعات السابقة مجمع نقدي خامس يتكون من المجمع **M_4** مضافا إليه شهادات الإيداع.

ثالثا: مقابلات الكتلة النقدية.

إن إصدار الكتلة النقدية ووضعها قيد التداول يعتبر بمثابة التزام للجهة المصدرة لها تجاه الوحدات الاقتصادية وهذا لا يتم إلى بمقابل، هذا المقابل يكون مصدره العمليات الحقيقية التالية:[5]

1. الأصول الأجنبية (ذمم على الخارج): يتم الحصول على الأصول الأجنبية نتيجة المعاملات التجارية والمالية مع العالم الخارجي، هذه الأصول ممثلة في الذهب والعملة الأجنبية كالتالي:[6]

- الذهب: يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، الذي يستعمل عادة في تسوية المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أو أثناء

[1]- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]- Sophie Brana, Michel Cazel, La Monnaie, Dunod, paris, 1997, p23.

[3]- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص62-65.

4 - P.J. Lehmann, Le Système Des Réserves Obligatoire Et Le Contrôle De La Masse Monétaire, presse universitaire de Rouen, sans année de publication , France, p444.

5 - Critian Ottavj, Monnaie et Financement de l'économie, Hachette, 1995, p78-79.

6 - Benhalima Amour, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahleb, 1997, P7.

الأزمات المالية عندما تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية وبالتالي يصبح الرصيد الذهبي يمثل قوة شرائية عالمية وفي نفس الوقت كمصدر لتغطية إصدار النقد القانوني.[1]

- العملات الأجنبية: يتكون رصيد العملات الأجنبية بشكل خاص من عملات الاحتياطي أو السيولة الدولية وبالأخص الدولار الأمريكي الذي يشكل الجزء الأهم من وسائل الدفع أو السيولة الدولية، ففي حالة التصدير أو اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية لأجل الاستثمار المباشر أو التوظيف غير المباشر، فإنها تحصل على عملات أجنبية، هذه العملات لا يمكن تداولها محليا بل إن البنك المركزي يتكفل بحفظها ليزيد حجم احتياطي النقد الأجنبي ويقوم بإصدار ما قيمته بالعملة الوطنية، أما في حالة الاستيراد فإنه يتم العكس، لينخفض احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وينخفض معه النقد المتداول بالاقتصاد.[2]

2. القروض الموجهة للخزينة: تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة من خلال تحصيل الإرادات وتمويل النفقات، غير أنها غالبا ما لا تتمكن من تغطية هذه النفقات بالإيرادات العامة فتلجأ إلى:[3]

- تسبيقات من طرف البنك المركزي: عندما تواجه الخزينة عجزا في تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها تلجأ للبنك المركزي لتقدم له سندات تعترف فيها بمديونيتها، تسمى أذونات الخزينة يقوم البنك المركزي على إثرها بإصدار قيمة هذه السندات نقودا قانونية؛
- سندات تكتتب فيها المؤسسات المصرفية: هي سندات تكتتب فيها البنوك التجارية ممثلة بحجز مبلغ نقدي لفائدة الخزينة العمومية لتمويلها، وتعتبر وسيلة للضغط على البنوك في نشاطها الإقراضي؛
- سندات يكتتب فيها الجمهور: تتمثل في ودائع العائلات والمشروعات لدى الخزينة العمومية من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها.

3. القروض المقدمة للاقتصاد الوطني: يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني من العناصر الأساسية التي تفسر سبب الإصدار النقدي، باعتباره العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، فهو عبارة عن قروض تقدمها البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال في الاستثمار، الإنتاج والتسويق عند الحاجة للأموال، إما عن طريق منح قرض، خصم الأوراق التجارية أو فتح اعتماد، وهو ما يؤدي إلى خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان، مما يزيد من حجم

[1]- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص65-66.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر بين الكتلة النقدية وسعر الصرف – حالة الجزائر للفترة (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 14، الجزائر، 2014، ص218.

الكتلة النقدية. من هنا فإن حجم الكتلة النقدية يتغير كلما طرأ تغيير في الائتمان المقدم للنشاط الاقتصادي، هذا وتلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي عندما تكون بحاجة للسيولة في شكل إعادة خصم لأوراقها التجارية أو الاقتراض منه مباشرة ليقوم هذا الأخير بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية.[1]

رابعا: الجهات المؤثرة في تغير الكتلة النقدية.

يتوقف مستوى عرض النقود على السلوكيات أو القيود التي يفرضها البنك المركزي (الإصدار النقدي) أو البنوك التجارية (خلق نقود الودائع التي تشكل الجزء الأكبر من المعروض النقدي)، وعليه فالعرض النقدي بشكليه (الإصدار، خلق النقود) لا يتغير حجمه بمحض الصدفة، وإنما يحدث تبعا لقرارات وسلوك جهات تساهم بشكل أو بأخر في تغيير حجمه.

1. **تأثير سياسة البنك المركزي والبنوك التجارية على الكتلة النقدية:** تحتل البنوك المركزية الحيز الأكبر في التأثير على تغير حجم العرض النقدي بالاقتصاد الوطني لتأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية منفذة لسياسة البنك المركزي في التأثير على تغير حجم العرض النقدي، من خلال عمليات الائتمان كما يلي:

- تأثير البنك المركزي: يمكن أن نفهم الطريقة التي يؤثر من خلالها البنك المركزي على تغير الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وذلك من جانبين هما:[2]

❖ التأثير على القاعدة النقدية: يتمثل تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية **(B)** من خلال النقود التي يصدرها تحت مسمى النقد الأساسي عالي الثقة، الذي يوزع بين الأفراد على شكل عملة في التداول خارج الجهاز المصرفي **(E)**، طالما أن الجمهور يحتفظ بقسط من ثروته في شكل نقدي سائل، وكذا احتياطات البنوك التجارية، سواء كانت احتياطات إجبارية تحتفظ بها لدى البنك المركزي بحكم القانون ووفق نسب يتم تحديدها حسب مقتضيات السياسة النقدية، أو كانت احتياطات اختيارية تلجأ البنوك التجارية لتكوينها كفائض نقدي لمقابلة أي حاجة طارئة وغير متوقعة للسيولة النقدية في المستقبل.

يستطيع البنك المركزي التأثير على مستوى عرض النقود من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، أي من خلال التأثير على حجم القاعدة النقدية نفسها، هذه العلاقة التي تربط بين القاعدة النقدية من ناحية وبين عرض النقود من ناحية أخرى، يمكن توضيحها وفق الصيغة المشار إليها سابقا

1 - Chaneau Ander, Qu’est ce la monnaie, Edition Economica, 1997, p31.

[2]- علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص52-53.

$M = m \times B$. تشير هذه الصيغة إلى أن أي تغير يحدث في عرض النقود بالاقتصاد الوطني يرجع بالأساس إلى حدوث تغير في حجم القاعدة النقدية **(B)**، أو حدوث تغير في المضاعف النقدي **(m)** أو كليهما.

تعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور بين الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة، وهو سلوك يؤدي إلى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية (تسرب نقدي)، أو الاحتفاظ بها على شكل ودائع تحت الطلب هذا من جهة، ومن جهة أخرى على مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية فائضة لديها، أو اللجوء للبنك المركزي للاقتراض بسعر خصم محدد.

❖ التأثير على البنوك التجارية: يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية عندما تطلب البنوك التجارية منه قروضا (إعادة خصم الأوراق التجارية، الاقتراض) باعتباره الملجأ الأخير لعملية الاقتراض، التي تستخدم هذه النقود في عملية خلق نقود الودائع، أي زيادة عرض النقود ونموه في البلد، حيث يستطيع البنك المركزي ووفق سياسته اتجاه البنوك التجارية التأثير على مستوى العرض النقدي من خلال التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك في الاقتصاد بواسطة أدوات السياسة النقدية التي من بينها:

- نسبة الاحتياطي الإجباري: يؤثر البنك المركزي على القدرة الائتمانية للبنوك التجارية من خلال التأثير على نسبة الاحتياطي الإجباري الذي يتم احتسابه كنسبة من قيمة مجموع الودائع النقدية لدى البنوك التجارية، إذ تؤدي زيادة نسبته أو تخفيضها إلى تقليص أو رفع مقدار الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض لدى البنوك التجارية، وبالتالي التأثير على عرض النقود في شكل علاقة عكسية فيما بينهما،[1] حيث أن تأثير التغيرات في نسبة الاحتياطي الإجباري على مستوى العرض الكلي للنقود يعمل من خلال طريقتين: أولهما التأثيرات التي تحدثها التغيرات في نسبته على قيمة المضاعف النقدي، أما الطريقة الثانية فتتم وفق آلية عمل المضاعف النقدي نفسه فيما يتعلق بقدرة البنوك التجارية على خلق النقود من الودائع الجديدة.[2]

تعتبر هذه السياسة من أقوى الوسائل النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في الدول النامية، فهي تستعمل بكثرة في حالة استحالة استخدام سياسة السوق المفتوحة، لضعف وضيق أسواق النقود ورأس المال، مع محدودية استخدام سياسة سعر إعادة الخصم لضيق أسواق الخصم في هذه البلدان وهي سياسة تؤثر على البنوك بالتساوي، وبالتالي يكون التأثير قويا على العرض النقدي.[3]

[1]- أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص70-72.

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص206-208.

[3]- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص102.

- سعر إعادة الخصم: هو سعر مطبق من قبل البنك المركزي مقابل تقديمه قروض أو خصمه للأوراق التجارية المقدمة له من طرف البنوك التجارية، إذ عادة ما يكون أقل من سعر الفائدة المطبق في البنوك التجارية على القروض ويمثل تكلفة تتحملها البنوك التجارية من جراء لجوئها لشباك الخصم لدى البنك المركزي لسد حاجاتها من السيولة النقدية. فسياسة سعر الخصم هي سياسة تعبر عن التغيرات التي يحدثها البنك المركزي في سعر الخصم بهدف التأثير على حجم القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية منه، وبالتالي التأثير على قدرتها في منح الائتمان، ومن ثم التأثير على مستوى العرض الكلي للنقود في الاقتصاد الوطني.

تستخدم هذه السياسة كمؤشر لنوايا البنك المركزي فيما يتعلق بنوع السياسة النقدية التي يود إتباعها في المستقبل، غير أنها تلاقي مشكلتين أولها تأتي من إمكانية استجابة البنوك التجارية للتغيرات في سعر الخصم بالطريقة التي يتوقعها البنك المركزي، أما المشكلة الثانية فتتمثل في إمكانية إساءة فهم التغيرات التي يحدثها البنك المركزي، التي قد لا يكون هدفها إتباع سياسة نقدية معينة، وإنما محاولة الإبقاء على سعر الخصم أقل من سعر الفائدة؛[1]

- سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة) أو الأوراق المالية الحكومية متوسطة وطويلة الأجل (سندات حكومية) بهدف التأثير على حجم الاحتياطات النقدية المتاحة للبنوك التجارية ومنه التأثير على حجم الائتمان، ليحدث تغير في العرض الكلي للنقود ومعدلات الفائدة بشكل عكسي.

تتميز عمليات السوق المفتوحة عن غيرها من أدوات السياسة النقدية بأن البنك المركزي يتحكم بشكل تام بحجم التغير المرغوب في عرض النقود، كما أن نتائجها تظهر مباشرة على مستوى عرض النقود، غير أن فعاليتها لا تتوقف بالضرورة عند زيادة الاحتياطات النقدية من خلال هذه السياسة إلى زيادة في حجم الائتمان، فالأمر يتوقف بدرجة أكبر على مدى رغبة قطاع الأعمال في الاقتراض من البنوك التجارية بسبب توقعاتهم المستقبلية واحتمالات الربح، بالإضافة إلى تطور القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني ومدى اتساع وتطور سوق النقود وسوق رأس المال.[2]

- تأثير البنوك التجارية: إنما يفسر سلوك البنوك التجارية هو رغبتها في تحقيق المزيد من الأرباح، في ظل قيود معينة يفرضها عليها البنك المركزي، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا محوريا في التأثير على حركية

[1]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص203-206.

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص199-203.

النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياستها الائتمانية (خلق نقود الودائع) على مقدار عرض النقود في الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر هذه العميلة من أهم وظائف البنوك التجارية.

2. أثر سلوك المودعين على عرض كمية النقود.

يرتبط سلوك المودعين أساسا، بقراراتهم الخاصة بحيازة العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، فزيادة مقدار العملة في حيازة الأفراد تعني زيادة نسبة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي مما يحد من قدرة البنوك على إحداث التوسع النقدي، كما أنه كلما تطورت العادات المصرفية لدى الأفراد ازدادت الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب من إجمالي مكونات العرض النقدي، وكلما تقدم الوعي الادخاري لدى الأفراد كلما ازدادت الأهمية النسبية للودائع الآجلة من إجمالي مكونات العرض النقدي.[1]

تمثل قرارات وسلوك زبائن البنوك محدد من المحددات التي تعتمد عليها البنوك في منح الائتمان ومن ثمة التأثير على حجم عرض النقود، من بين أهم محددات هذا السلوك نشير إلى:[2]

- ثروة الفرد ودخله الحقيقي: كلما زاد دخل الفرد أو ثروته تمتع بالاستقرار المالي، وهو ما يدفعه للتقليل من طلبه على العملة وإنشاء إيداعات في البنوك والعكس في حالة انخفاضه؛
- مدى تقدم الوعي الادخاري والعادات المصرفية: يلعب تقدم الوعي الادخاري لدى الأفراد أهمية بالغة في التقليل من التسرب النقدي وتوسيع الإيداعات المصرفية مما يساهم في التأثير على عرض النقود؛
- الذعر المصرفي ورغبة الأفراد في الاحتفاظ بالموجودات سائلة: إذ أن أي أزمة مصرفية أو عدم تلبية طلبات الزبون لسحب أمواله يؤدي به إلى سحب ثقته في التعامل مع النظام المصرفي لعدم ثقته فيه، الأمر الذي يزيد من ظاهرة الاكتناز (التسرب النقدي)؛
- ارتفاع معدلات الضريبة: يؤدي هذا العامل لانتشار العمليات غير المشروعة (غسيل الأموال، التهرب الضريبي، الغش الضريبي، السوق السوداء) التي تجعل الأفراد يفضلون التعامل نقدا وعدم الإفصاح عن أنشطتهم وعملياتهم، مما يؤثر في عرض النقود؛
- توقعات الأفراد للإيرادات: توقعات الأفراد حول مردود مختلف الموجودات المتوافرة لديهم والشكل الذي تأخذه سواء كان نقدا، قرضا، أوراق مالية أو أي موجودات أخرى، له تأثير على عرض النقود؛

[1]- نصر الدين بوعمامة، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2]- علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص58-60.

- قيمة الضمانات ونسب الفائدة المطلوبة: ارتفاع قيمة الضمانات ونسب الفائدة التي تطلبها البنوك في حالة رغبة الزبون بالحصول على القروض يجعله يحجم عن طلب القروض من البنوك التجارية.

المطلب الثالث: الطرق المؤدية لتغير العرض النقدي وإمكانية إدارته.

يتغير العرض النقدي وفق عدة سبل منها المباشرة في شكل إصدار نقدي ناتج عن السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، أو غير المباشرة عن طريق خلق النقود من طرف البنوك التجارية بالإضافة لحركية النقود الموجودة في النشاط الاقتصادي (سرعة تداول النقد) دون إصدار جديد أو تقديم عمليات ائتمان جديدة.

أولا: الإصدار النقدي.

يقوم البنك المركزي بإصدار العملة الوطنية (نقود ورقية ومعدنية) حسب متطلبات الاقتصاد الوطني من حيث حجم النقود اللازمة لتداول السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، ويعتبر هذا المنشأ هو المصدر الأساسي لتغير عرض النقود، غير أنه يشمل النقود القانونية فقط وليس عرض النقود ككل.[1]

تخضع البنوك المركزية لقيود قانونية وتشريعية تنظم قدرتها وتحدد إمكاناتها في إصدار العملة، هذه القيود ترتبط أساسا بغطاء العملة من حيث نوعية وطبيعة مكوناتها، حجمها أو مقدارها، فعندما كان الإصدار النقدي مغطى كليا بالذهب كان حد الإصدار محدد بقيمته، وبعد التخلي عن قاعدة الذهب إلى الإصدار الحر أصبح الغطاء الفعلي للعملة مرتبط بدرجة تطور الاقتصاد الوطني وقدراته الإنتاجية، ما أضفى على غطاء العملة مكونات متعددة ومختلفة، وهذا حسب وضعية الاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية المتبعة، إذ يقوم البنك المركزي بإصدار العملة في الحالات التي يتوفر فيها غطاء الإصدار المتكون أساسا مما يلي:[2]

1. عند شراء الذهب: الذي ينتج عنه زيادة في موجودات البنك المركزي، هذه الوضعية تمكنه من إصدار نقود قانونية لسداد قيمة المشتريات، الأمر الذي يؤدي لزيادة العرض النقدي؛
2. عند شراء العملات الأجنبية: شراء العملة الأجنبية لدى الأفراد أو المؤسسات الاقتصادية والمالية الأخرى يؤدي إلى إصدار النقود القانونية لسداد قيمة هذه العملات، ومنه زيادة العرض النقدي؛
3. عند شراء الأوراق المالية: عندما يرغب البنك المركزي في زيادة النقود المتداولة بالاقتصاد، يقوم بإصدار نقود قانونية وطرحها في السوق من خلال عمليات السوق المفتوحة مقابل شراء الأوراق المالية؛

[1]- توماس ماير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص293.

[2]- علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

4. عند الاقتراض من الخارج: عند الاقتراض من الخارج يقوم البنك المركزي بتحويل هذه القروض التي هي عبارة عن عملات أجنبية إلى عملة محلية لاستخدامها وتداولها داخليا، وهو ما يتطلب إصدار مقابل لها (وفق سعر الصرف السائد) نقود قانونية؛

5. عند تقديم مساعدات أو سلفيات: تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لتغطية نفقاتها وعجزها عن طريق الخزينة العمومية، الشيء الذي يؤدي بالبنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لذلك؛

6. عند إقراض البنوك: تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي أو إعادة خصم أوراقها التجارية في حالة الحاجة للسيولة أو عدم قدرتها على تغطية طلبات الزبائن، وهو ما يدفع البنك المركزي إلى إصدار نقود قانونية لتمويلها.

ثانيا: الائتمان المصرفي (خلق النقود).

إن العرض النقدي في أي اقتصاد لا يقتصر على الإصدار النقدي فقط بل يتجاوز ذلك بكثير لما له علاقة بما تصدره البنوك التجارية مقابل نقود الودائع عن طريق عملية خلق النقود. يعبر الائتمان المصرفي (مضاعف الائتمان) عن مقدرة الجهاز المصرفي على خلق نقود إضافية تسمى بالنقود المصرفية أو نقود الحسابات.[1]

تساهم البنوك التجارية بنسبة كبيرة في تغيير حجم عرض النقود الذي يصل في الدول المتقدمة إلى 90% من مجموع العرض النقدي،[2] حيث تقوم البنوك بمضاعفة الودائع لتفوق كميتها في النهاية كمية النقود القانونية المودعة لديها من خلال المضاعف النقدي، الذي يؤدي في النهاية إلى خلق قوة شرائية جديدة، توضع تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين الذين يقومون بتداولها بواسطة الصكوك أو الوسائط الالكترونية، مع ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي[3].

وعليه يساهم الائتمان المصرفي في استحداث قدر كبير من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع ودرجة تطورها، من هذا المنطلق فإن الائتمان المصرفي يسمح في بعض الأحيان بالتقليل من مجالات استعمال النقود القانونية إلى حد كبير، وهو الأمر الذي نجده في الوم أ، إذ تمثل

1- J-L. Besson, Monnaie et Finance, O.P.U., Alger 1993, pp79-80.

2- عبد المنعم سيد علي، مرجع سبق ذكره، ص77.

3- V. E. Li, Household Credit and the monetary Transmission Mechanism, Journal of Money, Credit and Banking, 2000, pp. 335-356.

قيمة المدفوعات في الاقتصاد الوطني بواسطة الشيكات حوالي 90%، أما إنجلترا وفرنسا فتمثل 80% و70% على التوالي.[1]

في الواقع العملي توجد عدة عوامل تحد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية أهمها:[2]

1. الاحتياطات: سواء تعلق الأمر بالاحتياطات الإجبارية أو الاختيارية لمقابلة الطلبات المحتملة لسحب الودائع من قبل الزبائن إضافة إلى ما تحمله القوانين المصرفية للدول، هذه الأخيرة لها أثر مباشر على قدرة البنوك بخلق النقود المصرفية وفق علاقة عكسية؛

2. عادات الدفع بواسطة أدوات الدفع المصرفية والالكترونية: فمقدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع تتوقف على حجم عمليات الدفع التي تتم بواسطة الشيكات، الحوالات ووسائل الدفع الالكترونية، أي على كمية النقود القانونية التي يتم استعمالها من طرف المتعاملين في التداول مباشرة وتلك التي يتم إيداعها أو الاحتفاظ بها في حساباتهم، فميل هؤلاء المتعاملين في الاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أو خارج البنوك يعد عاملا هاما من العوامل التي تزيد أو تحد من قدرة البنوك على خلق النقود؛

3. الطلب على الائتمان: إذا كان احتفاظ الجمهور بودائع في البنوك لم يقابله طلب للقروض فإن هذه الأخيرة تكون عاجزة على خلق نقود الودائع باعتبار أن أساس العملية هو إقراض الوديعة الواحدة عدة مرات، لذلك الطلب على الاقتراض دور محوري في التأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق النقود؛

4. سياسة البنك المركزي: تلعب أهداف السياسة النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية دورا فعالا في التأثير على الوظيفة النقدية للبنوك التجارية ممثلة في خلق نقود الودائع.

ثالثا: سرعة تداول النقود.

تعتبر سرعة دوران النقود العنصر المكمل للمعروض من كمية النقود وتشبهها من حيث الأثر، فكمية النقود تعبر عن متغير قابل للقياس في لحظة زمنية معينة، أما الإنفاق النقدي (كمية النقود مع عدد تكرارات استعمال كل وحدة نقدية) يعتبر تيارا يتحقق خلال فترة من الزمن، ومعنى ذلك أن سرعة دوران النقود هي العامل الذي يصل بين تدفق النقد وكميته، وكذلك بين حجم النقود من جهة وتدفق السلع والخدمات من

[1]- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص127.

[2]- حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، 138-168.

جهة أخرى، لذلك فإن له أثر كبير على كمية النقود المعروضة ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي. يتم قياسها بقسمة الإنفاق الكلي على الكتلة النقدية وفق العلاقة التالية:[1]

$$V = \frac{PIB}{M2}$$

في هذا المجال تطرق الاقتصادي جون لوك[2] سنة 1960 إلى أثر سرعة دوران النقود على كمية النقود اللازمة لتسيير حركية النشاط الاقتصادي، واستنتج بأنه كلما زادت كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد بعيدا عن التداول كلما قلت سرعة التداول ومن ثم يقل العرض النقدي.

لقد عرض كينز في كتابه (النظرية العامة في التوظيف والنقود 1936) مبررات لأسباب عدم فعالية السياسة النقدية في زيادة الطلب الكلي وأرجعه لسبب التفضيل النقدي وانخفاض سرعة تداول النقود، حيث لو زادت كمية النقود بنسبة 10% وحدث في نفس الوقت انخفاض في سرعة تداول النقود بنفس النسبة، هذا يعني عدم قدرة النقود على إحداث التغير المستهدف في النشاط الاقتصادي.[3]

هناك عدة عوامل تؤثر على سرعة تداول النقود ومن ثم العرض النقدي من بينها:[4]

1. سعر الفائدة: يعبر سعر الفائدة عن تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي تدر عائدا، فارتفاعها على الموجودات البديلة للنقود يقلل من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية ويزيد من سرعة الدوران النقود؛
2. درجة انتظام استلام الدخل: يعتبر استلام الدخول بشكل منتظم سبب في التقليل من حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد مما يزيد من سرعة دوران النقود؛
3. التوقعات عن الأسعار: يعتبر ارتفاع المستوى العام للأسعار أو التوقع بارتفاعه مستقبلا سبب في تقليل الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية، الأمر الذي يزيد من سرعة دوران النقود؛
4. عادات الإنفاق والادخار: إذا كان لدى الأفراد حافز لإنفاق الجزء الأكبر من دخولهم على الاستهلاك، فإن هذا يقود إلى تقليل الأرصدة المحتفظ بها ومنه ارتفاع سرعة تداول النقود؛
5. التوقعات بشأن الدخول المستقبلية: كلما كانت توقعات الأفراد متفائلة إزاء دخولهم المستقبلية فإنه سيحتفظون بأرصدة نقدية أقل مما ينعكس على زيادة سرعة تداول النقود؛

[1]- مروان حايد، تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017، 247-248.

[2]- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص20.

[3]- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص178.

[4]- علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص69.

6. مدى توفر وتنوع الموجودات المالية السائلة غير النقدية: هذه الموجودات ممثلة في الودائع الادخارية، سندات الادخار، الأوراق المالية الحكومية وغيرها التي تشترك مع النقود في وظيفة مخزن للقيم وتتميز بقابلية تحولها إلى نقد بسرعة، إذ مع توفر وتنوع هذه الموجودات يقل الطلب على النقود وتزداد سرعة دورانها؛

7. التزامن بين استلام الدخل وإنفاقه: كلما كان التزامن بين جدول استلام الدخل وإنفاقه متسقا، فإن مقدار النقود المحتفظ به يكون أقل وتكون سرعة دورانها أكبر؛

8. مدة استلام الدخل: كلما قصرت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وزادت سرعة تداول الدخل؛

9. درجة تطور النظام المالي والمصرفي: كلما كان الجهاز المصرفي أكثر تقدما وانتشارا كان تعامل الأفراد معه أكثر شيوعا وزادت قدرة المؤسسات المالية في تجميع مدخرات المجتمع وإعادة توظيفها بكميات وشروط ملائمة وسرعة تحويلها إلى نقود بأقل تكلفة مع تقدم وسائل الاتصالات وأجهزة المقاصة المصرفية، أدت إلى تقليل الأرصدة المحتفظ بها ما يعني زيادة سرعة دوران النقد؛

10. الدورات الاقتصادية: تتأثر سرعة دوران النقود بالتغيرات الحاصلة في مستوى النشاط الاقتصادي، فتميل إلى الارتفاع في أوقات الانتعاش حيث تسود توقعات تفاؤلية عن مستويات الأرباح والأسعار، وبالتالي انخفاض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها والعكس في حالة الركود؛

11. الاكتناز: يؤدي الاكتناز إلى انخفاض سرعة تداول النقد على عكس الاستثمار الذي يؤدي لزيادة سرعة دوران النقد وبالتالي زيادة حجم العرض النقدي؛

12. عادات تسوية المدفوعات في المجتمع وكثافة سكانه، فكلما قلت فترة الدفع (التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية في الدفع) وزادت كثافة السكان، قابلها زيادة في سرعة تداول النقود والعكس صحيح.[1]

رابعا: مدى تطور النظام المالي والمصرفي.

إن الكتلة النقدية في حركة مستمرة تختلف كميتها من فترة لأخرى، غير أن الغالب ما تكون نحو الزيادة باعتبار أن تقليص هذه الأخيرة في حالات الانكماش الاقتصادي أقل تكرارا من حالات التوسع، التي تتطلب زيادة في وسائل الدفع والعرض النقدي، وعليه فإن الكتلة النقدية في تغير مستمر مواكبة لحركة النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة.

[1]- عبد القادر بوكريطة، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

إذ أن نسبة النقود القانونية E إلى الكتلة النقدية M_2 المعبر عنه بمعامل الاستقرار النقدي $(B=E/M_2)$ في ارتفاع مستمر بمختلف الاقتصاديات، بتفاوت بين الدول المتقدمة والنامية منها لصالح الدول المتقدمة، الذي يفسر بتطور واتساع وهيمنة السوق النقدية وسوق رأس المال في الدول المتقدمة وسيطرتها على التمويل الاقتصادي وكذا السلوك الايجابي للمتعاملين تجاه الادخار، إضافة للجوء إلى التمويل الائتماني الخاص، مع الدور الهام والمتزايد الذي تلعبه البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي، على عكس من ذلك فإن انخفاض B في الدول النامية يعني ضيق وعدم تطور السوق النقدي وسوق رأس المال يقابله سلوك سلبي للأفراد اتجاه الادخار وضعف البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: القيمة الداخلية للنقود، أسباب وأثار تغيرها.

تقوم النقود بوظائفها الأساسية والمشتقة في الظروف الاعتيادية، غير أن تغير ظروف بيئة الأعمال يؤدي إلى اختلالات وآثار على النشاط الاقتصادي وعلى الخصوص الأثر الذي تتركه تقلبات قيمة النقود، إذ تعتبر مسألة تغير قيمتها من أهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تعاني منها الدول على اختلاف درجات تطورها، فقد كثر الخلاف في تحديد معناها، وإبراز الحلول لمعالجة آثارها.

المطلب الأول: قيمة النقود وتغيرها.

لكي تؤدي النقود وظائفها في ظروف عادية يجب أن تتميز بالاستقرار في قيمتها من خلال الحفاظ على قوتها الشرائية، التي تعبر عن استقرار مقدار السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقود المحلية خلال فترة زمنية معينة، إذ تؤثر قرارات المنتجين والمستهلكين في القيمة الداخلية للعملة، كما تؤثر العوامل الخارجية وبشكل أقوى في القيمة الخارجية للعملة، نتيجة اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال حركة التجارة وحركات رؤوس الأموال.[2]

أولا: مفهوم قيمة النقود.

يقصد بقيمة الشيء ما قوم به بمنزلة المعيار، وهي تختلف عن الثمن الذي يعبر على ما تراضى عليه متعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص، إذ أنه ليس هناك ارتباط حتمي بين قيمة الشيء وثمنه، فلأي سلعة ثمن يتفق طرفا التعاقد (المشتري، البائع) عليه، يمكن أن يكون مساويا، أكبر أو أقل من قيمته،[3] إذ يراد بها:

---

[1]- محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2]- موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مجموعة دلة البركة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص63.

[3]- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، لبنان، 1987، ص51-52.

1. يراد بقيمة النقود القوة الشرائية الداخلية لوحدة النقود في النظام النقدي، وهو المقدار الممكن الحصول عليه من سلع وخدمات مقابل وحدة النقود في عمليات التبادل، بما يطلق عليه بالقيمة الحقيقية للنقود التي ترتبط عكسيا بالمستوى العام للأسعار، وعليه فالقيمة الحقيقية للنقود بهذا المعنى هي جوهر جل النقاشات المتعلقة بقيمة النقود، ذلك لأنها لا تطلب لذاتها بل لاستعمالها في النشاط الاقتصادي الذي يتغير بتغير ظروف البيئة الاقتصادية العامة، الشيء الذي يجعلها عرضة للتغير وهو ما يعني فقدانها لجزء من قوتها أو قدرتها الشرائية وما ينجر عنه من آثار على الحقوق والالتزامات الآجلة؛

2. يراد بها القيمة الخارجية لنقد، التي تعبر عن نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية أو ما يعرف بسعر الصرف الذي يبين قيمة النقود الوطنية في النطاق الدولي أو الخارجي، فتتحدد بقدرتها الشرائية الخارجية من السلع الأجنبية، فأسعار الصرف التي تقاس بها القيمة الخارجية للنقود سواء كانت ثابتة أو متغيرة تعتبر مؤشرات لقيمة النقود الوطنية في الاقتصاد العالمي، ويمكن أن يؤثر التغير في القيمة الخارجية للنقود الوطنية على القيمة الداخلية لها، فعندما ترتفع قيمة عملة دولة ما بالنسبة للعملات الأجنبية فهي تعمل في نفس الوقت على زيادة القوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية المعروضة في السوق المحلية؛[1]

3. تعبر عن القيمة الحقيقية للنقود التي ترتبط بقدرتها على التحول إلى سلع وخدمات، هذا التحول يتم من خلال الأسعار، فسعر سلعة ما هو إلا عدد وحدات النقد اللازمة للحصول على هذه السلعة، هذه القيمة تتوقف على كمية النقود المتداولة وكمية السلع المعروضة مقابلها، فزيادة كمية النقود دون مقابل سلعي كاف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الأمر الذي يقابله انخفاض في قيمة النقود، سواء كان مصدر تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال زيادة الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، وعليه قيمة النقود تتوقف على طلب وعرض النقود، وتغيرها يكون بسبب حدوث تغير في الكمية المعروضة أو المطلوبة أو في كليهما.[2]

فتغير قيمة النقود بصفة عامة هو تغير في القيمة الحقيقية لوحدة النقود التي تختلف عن قيمتها الاسمية، هذا الاختلاف الذي يعبر عن معدلات تغير أسعار السلع والخدمات ويقصد به التغير في المستوى العام للأسعار.[3] تتأثر قيمة النقود بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية السائدة مما يؤثر على قوتها الشرائية.

[1]- حسان حسن الربيع، مرجع سبق ذكره، ص64-66.

[2]- حسان حسن الربيع، مرجع سبق ذكره، ص66.

[3]- محمد دياب الشاعر، أثر التغير في قيمة النقود، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004، ص120.

ثانيا: مصدر قيمة النقود.

يعتبر مصدر القيمة أساس قبول النقود، ذلك أن صاحب السلعة أو الخدمة إنما يبادل سلعته أو خدمته بالنقود عندما يثق أن هذه النقود تخوله شراء ما يحتاج إليه من سلع أو خدمات أخرى، ومما تجدر الإشارة إليه أن قيمة النقود اختلفت مصادرها حسب اختلاف النقود نفسها، ففي النقود السلعية والمعدنية كانت النقود تستمد قيمتها من ذاتها، أي قيمة السلعة أو المعدن كسلعة يعادل ويساوي قيمته كنقد، وحتى عندما سكت النقود المعدنية على شكل قطع صغيرة للتعامل بها كانت عملية السك عبارة عن تأكيد وتوثيق للنقود من خلال التأكيد على صحة وزنها، عيارها وكونها خالية من الغش.[1]

أما في الأوراق النقدية فقد اختلف مصدرها حسب المراحل التي مرت بها مرحلة الغطاء المعدني الكامل، حيث تعددت مصادر غطاء قيمة النقود وتنوعت (الذهب، العملات الأجنبية القوية، الأوراق المالية الحكومية)، ثم نظام الإصدار الجزئي الوثيق الذي بموجبه تلتزم السلطات النقدية للدول ممثلة بالبنك المركزي بإصدار أوراق نقدية يكون غطائها عبارة عن سندات حكومية، ذهب وعملات أجنبية، ليظهر نظام الإصدار الحر وهو النظام السائد في دول العالم اليوم، وهو النظام الذي لا تتقيد فيه السلطات النقدية بغطاء الإصدار.[2،3] في ظل هذه الظروف تستمد الأوراق النقدية قيمتها من قوة الاقتصاد الوطني، أي كمية السلع والخدمات المتوفرة في الدولة، فإذا كان الاقتصاد الوطني قويا ارتفعت قيمة النقود والعكس إذا ما كان اقتصادا ضعيفا، وقوة الاقتصاد تفيد بالنسبة لقيمة النقود من ناحيتين: فالأولى هي المحافظة على احتياطي الدولة باعتبار أن واردات الدولة تكون أقل من صادراتها وهذا ما يجعل نقودها قوية من حيث القوة الشرائية، أما الثانية التي تمثل جلب للاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية بسبب ارتفاع حجم صادراتها، كما أن كمية الذهب وحدها لا تفيد في إصباغ القوة الشرائية على الأوراق النقدية ما لم يكن الاقتصاد قويا، فكثرة الاستيراد يستنزف الاحتياطي، أما قوة القانون والتي يرى بعض الاقتصاديين أنها مصدر للقيمة النقدية فهي محل نظر، لأن قوة القانون ينحصر دورها في إلزام الناس بقبول الأوراق النقدية وإعطائها الصفة القانونية النهائية في إبراء الديون، أما القوة الشرائية لهذه الأوراق فهي تستمد من عناصر التغطية التي سبق ذكرها ولا يمكن للقانون أن يعطي للأوراق النقدية قيمة حقيقية من دون ما سبق.[4]

---

[1]- أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، لبنان، 1999، ص88-89.

[2]- أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3]- كمال البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص247.

[4]- أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص94-98.

المطلب الثاني: القوة الشرائية الداخلية للنقد وتغيرها.

تعبر قيمة النقود داخليا عن القوة الشرائية لها من السلع والخدمات الموجودة محليا، هذه القيمة غير ثابتة عبر الزمن وتختلف من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يعتبر مفهوم قيمة النقود مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين وحدة النقد والسلع والخدمات التي يمكن اقتنائها في وقت محدد، فالسلع والخدمات تشترى بالنقود عند مستويات الأسعار السائدة في السوق، وعليه فالمؤشر الذي يقيس قيمة النقود داخليا هو التغير في المستوى العام للأسعار وفق علاقة عكسية بينها، لهذا إذا أردنا قياس قيمة النقود علينا تحديد المستوى العام للأسعار، وتتضمن العلاقة بينهما جانبين لهما دلالة ملحوظة هما:[1]

الأول: مفهوم تغير قيمة النقود يرتبط بالمستوى العام لمجموع السلع والخدمات في مجتمع ما، وليس بالأسعار النسبية لكل سلعة على حدا، فمن الممكن أن يتغير سعر سلعة معينة عند معادلتها بالنقود دون أن يكون ذلك دليلا على تغير قيمة النقود، ولكنه تغير في الأسعار النسبية فقط؛

الثاني: تغير قيمة النقود يتعلق بمعدل تغير المستوى العام للأسعار، أي الاهتمام بمعدل التغير في الأسعار تحت مسمى معدل التضخم وليس المستوى الذي وصلت إليه الأسعار، فتغيرات الأسعار ذات طابع ديناميكي والتغير في المستوى العام للأسعار ظاهرة طبيعية تنتج عن التغيرات في الأوضاع الاقتصادية للمجتمع، كتغير نمط الاستهلاك، مستوى وفنون الإنتاج..الخ، لذا يكون الاهتمام بمعدل التغير في المستوى العام للأسعار عندما يحدث ذلك بمعدلات مرتفعة ومستمرة وتراكمها لفترات زمنية تحدث تغيرات حادة بقيمة النقود.

إن التغيرات المفاجئة التي تطرأ على قيمة العملة داخليا بالزيادة في المستوى العام للأسعار، ما هي إلى ظاهرة اقتصادية ناتجة عن تدهور قيمة النقود وتذبذب قوتها، ولأن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار تعبر عن ظاهرة التضخم (انخفاض القوة الشرائية الداخلية للنقد) سوف نتطرق لتعريفه، أنواعه وطرق قياسه.

أولا: تعريف التضخم.

تعد ظاهرة التضخم من أقدم الظواهر الاقتصادية التي ارتبطت في التاريخ الاقتصادي بظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار، باعتبار أنها الوسيلة الأسلم لقياس التضخم، من خلال الرقم القياسي للمستهلك أو للمنتج، غير أنه ليس من السهل ضبط تعريف شامل لهذه الظاهرة باعتبارها مرتبطة بأغلب الظواهر الاقتصادية، مما يجعلها عنصر مشترك في العديد من التعاريف، لذلك سنتطرق إليها كما سيأتي:

[1]- محمد عبد الصمد محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص2451-2452.

1. التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار الذي يؤدي لتدهور القدرة الشرائية لوحدة النقد، على أن تتسم الزيادة في الأسعار بالتسلسل والاستدامة، وأن يرتفع المستوى العام للأسعار فارتفاع أسعار سلع فردية قد يعوضها انخفاض أسعار سلع أخرى.[1]

2. التضخم يعبر عن نسبة التغير في أسعار المستهلكين خلال فترة زمنية معينة، يكون فيها أثر للتذبذب في الطلب أساسيا وتنمو الأجور بنسب غير متساوية، حيث يكون نمو الأجور المرتفعة أكثر من مثيلته الأجور المنخفضة.[2]

3. التضخم ظاهرة اقتصادية مؤذية، تعمل على تآكل القوى الشرائية للدخل المتاح وتؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة.[3]

4. التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.[4]

5. التضخم يعبر عن الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.[5]

من خلال هذه التعاريف نخلص إلى أن:

- التضخم هو ارتفاع عام، دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار يرافقه في ذلك تآكل للقوى الشرائية للدخل المتاح؛
- يظهر التضخم نتيجة للعديد من العوامل الاقتصاديّة التي قد تتعارض معا؛ لذلك يُصنّف التضخم بأنّه ظاهرة مركبة ومُعقدة ومتعددة الأبعاد؛
- ينتج التضخم عن وجود خلل في العلاقات بين أسعار الخدمات والسلع، وأسعار العناصر الإنتاجيّة مثل تكاليف المنتجات، الأجور ومستويات الأرباح.
- يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملات مقارنةً مع أسعار الخدمات والمنتجات، ويعبر عن ذلك باسم انخفاض القوة الشرائيّة.

1- David G And Others, Monetary Economies Theories, Evidence And Policy, 2éme Edition, Butterworth Education, Great Britain, 1985, p190.

2- إياد عدد الفتا النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الدفعة الأولى ، 2013، ص 191.

3- احمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن ، 2002 ، ص 130-133.

4- بلعزوز بن علي، محاضراتفيالنظرياتوالسياساتالنقدية،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائرالعاصمة،الجزائر، 2004 ،ص141 .

5- حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006 ،ص22.

ثانيا: أنواع التضخم.

لقد برزت عدة تقسيمات للتضخم تميزت كل واحدة عن الأخرى من الزاوية التي قسمت على أساسها حسب عدة معايير كما يلي:

1. معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان: يضم هذا المعيار التضخم الطليق "الظاهر أو المكشوف" الذي يعبر عن الارتفاع المستمر في الأسعار، الأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات، يصاحب هذا الارتفاع عدم تدخل لسلطات الدولة للحد من الارتفاعات، أو التضخم المكبوت "المقيد" الذي يختلف عن سابقه كونه يتميز بتدخل الدولة في تحديد الأثمان دون مراعاة لقانون السوق، وهي حالة تتميز بها الدول النامية.[1]

2. معيار مصدر الضغوط التضخمية: يضم هذا المعيار التضخم الداخلي "المحلي" الذي يعبر عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد معين وفي زمن معين، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي، والتضخم المستورد الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين العالم، خاصة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة، وسبب هذا النوع هو الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت سلعا استهلاكية أم إنتاجية لتغطية العجز الداخلي في القطاع الإنتاجي.[2]

3. معيار مدى حدة الضغط التضخمي: يضم هذا المعيار التضخم الزاحف الذي يحدث في أي اقتصاد مستقر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب والتحركات التي تمس الاقتصاد، بحيث يكون في حدود 2% ولا يزيد عن 5% سنويا، وهي نسبة جد معقولة وعادية، والتضخم الماشي "السائر" الذي تكون التغيرات فيه تتراوح بين 5% و10%، يكون ايجابيا في حالة ضخ قيم مالية ضخمة بالاقتصاد بغية التحول من التخلف إلى التقدم، ويكون سلبيا في حالة أن هذه الارتفاعات سببها عدم قدرة الدولة على مواكبة الطلب في الاقتصاد أو تدفقات نقدية دون مقابل سلعي، يضاف له التضخم الراكض الذي يتراوح بين 20% و40%، الذي يقر بأن دخول أي اقتصاد في هذه المرحلة يعني أن التضخم وصل لأرقام لا يمكن معها النهوض بالاقتصاد إلا بإدخال إصلاحات جذرية عليه، بالإضافة للتضخم الجامح الذي يعتبر من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا على الاقتصاد حسب هذا المعيار، حيث تتوالى الارتفاعات في معدل التضخم لتصل لـ 50% أو تفوق سنويا، مما يجعل النقود تفقد قيمتها الشرائية وخاصيتها الأساسية كمخزن للقيمة، مما

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

[2]- نفس المرجع، ص148-149.

ينتج عنه في الكثير من الأحيان انهيار العملة الوطنية واستبدالها بعملة أجنبية أخرى لتحل محلها لفقدانها خاصية وسيط للتبادل وأداة لإطفاء الديون.[1]

4. معيار درجة شمول التضخم: يرى كينز أن هنالك تضخم كلي يبلغ فيه الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، وعليه فإن أي زيادة في الطلب تتبعها زيادة في العرض، عندها يكون منحى العرض الكلي عديم المرونة نهائيا فترتفع الأسعار، وهذا النوع من التضخم يتجسد لدى كينز في مفهوم الفجوة التضخمية، إذ يؤكد كينز إمكانية علاج هذا التضخم من خلال تخفيض الإنفاق ورفع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة وغير ذلك من إجراءات تخفيض الطلب، وتضخم جزئي ينشأ من ارتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل وسببه اختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، إذ تؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الدخول ومن ثم يزداد الطلب ويتفوق على العرض، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى محاولة زيادة الإنتاج المقترن برفع الأجور والمدخلات وتحصل قفزة في الأسعار تصل إلى أعلى حد لها (في ظل هذا الفرض) كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

ثالثا: أسباب تغير القيمة الداخلية للنقود.

تعود أسباب التغير في قيمة النقود بصفة أساسية إلى وجود اختلال في حجم القوى الشرائية بالنسبة للمعروض من السلع والخدمات، وإذا تعمقنا في العلاقة بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات وجدنا أنهما لا يختلفان إلى من خلال زاوية النظر إليهما، كما أن المؤشرات التي تعمل على زيادة أو نقصان كل منهما بالنسبة للثاني تختلف أيضا، وهو ما انعكس على تحديد الأسباب المؤدية إلى هذا التغير حسب النقاط التالية:

1. كمية النقود (العرض النقدي): إذا تطرقنا إلى تفسير الاقتصاديين لأسباب التغير في قيمة النقود نجدهم كلهم يدخلون العامل النقدي في الحسبان، بل هناك من يعطي لهذه الظاهرة تفسير نقدي بحت،[2+3] غير أنهم اختلفوا في تحليل حجم الأثر الذي تحدثه كمية النقود في تقلبات المستوى العام للأسعار وتوقيت ذلك.

فالنظرية الكمية للنقود اعتبرت أن النقود ليست سوى وسيط للمعاملات وأنها لا تطلب لذاتها على أن الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات، وبذلك تتوقف القوة الشرائية للنقود على الكمية المعروضة منها، وأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه والمقدار مع

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص149-151.

[2]- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 1986، ص137.

[3]- موسى أدم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص86-87.

ثبات حجم المعاملات وسرعة تداول النقد والعكس غير صحيح، في حين أن نظرية كمية النقود الجديدة ربطت بين كمية النقود وحجم الإنتاج، بمعنى أن زيادة أو نقصان كمية النقود مع ثبات كمية السلع والخدمات تؤدي إلى التغير في القيمة بناء على قاعدة العرض والطلب، وهكذا يتضح أن كل من فيشر[1] وفريق كامبردج قد توصلا في صياغتهما لنظرية كمية النقود على أن كمية النقود لها تأثر مباشر على المستوى العام للأسعار.[2]

أما النظرية الكينزية[3] فإنها تلتقي مع التحليل التقليدي في مرحلة التشغيل الكامل، باعتبار أن التضخم هنا يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى التشغيل الكامل (مرونة العرض تساوي الصفر)،[4] بحيث تتمثل تلك الفجوة في ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما أسماه كينز بالتضخم الكلي، أما في الحالة التي لا يكون فيها الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظيف الكامل، فيرى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى استخدامها إما لأغرض التبادل في الأسواق، التي تحدث زيادة في الطلب الوطني مما يمكن من إيصال العرض من السلع والمنتجات إلى زيادة مناظرة له، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حركة المبيعات لينعكس على أرباح المنتجين ويحفزهم على تشغيل طاقاتهم الإنتاجية العاطلة، فإذا استجاب العرض بالقدر الكافي لمواجهة الزيادة في الطلب فإنه لا مجال لارتفاع الأسعار، أما إذا لم يستجيب أو استجاب بقدر أقل (احتمال سريان قانون تناقص الغلة وزيادة التكلفة الحدية للإنتاج) فإن الأسعار سوف ترتفع،كما يرى بأن عجلة التوظيف ما إن تسير إلى الأمام وتستغل الطاقات العاطلة ويزداد الضغط على عناصر الإنتاج لبعض القطاعات والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعارها قطاعيا، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية بالظهور حتى لو لم يصل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل وهو ما أسماه كينز بالتضخم الجزئي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الزيادة في النقود تتجه نحو الوفاء بأغراض التفضيل النقدي الذي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة، هذا الخفض يؤدي مع ثبات مستوى الكفاية الحدية لرأس المال إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي الإنتاج والعمالة ومن ثم الدخل.[5]

---

[1]- إرفينغ فيشر عالم اقتصادي أمريكي ولد في 1867/02/27 وتوفي يوم 1947/04/29 وهو مؤسس النظرية الكمية للنقود من خلال كتابه "نظرية القيمة والأسعار" سنة 1892.

[2]- عوف محمد الكفراوي، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص19.

[3]- جون مناردكينز عالم اقتصادي انجليزي ولد في 1883/06/05 وتوفي يوم 1946/04/21 وهو مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936.

[4]- محمد طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الشارقة، 2008، ص283.

[5]- عزت غزلان محمد، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2002، ص295.

أما فريدمان[1] فيعتبر أن النقود هي عبارة عن سلعة كباقي السلع الأخرى إذ يرى أن الطلب على النقود يتحدد بناء على سلوك المستهلك، موضحا أن المنفعة والدخل النقديين، التكلفة والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة تؤثر جميعها في الطلب على النقود، أما بالنسبة لعرض النقود فيرى أنه بإمكان السلطات النقدية تحديده، لذلك يرى بأن السبب الرئيسي في تدهور قيمة العملة هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج، وعليه فزيادة المعروض النقدي مع ثبات المعروض من السلع والخدمات تؤدي إلى نقصان قيمة النقود، وبالتالي غلاء الأسعار، لهذا يجب المحافظة على قيمة النقود عند القيام بالإصدار النقدي، من خلال كمية النقود المصدرة بحجم المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي، فكل زيادة في الكتلة النقدية دون أن يقابلها إنتاج في الحقيقة ما هو إلى عملية توليد لقدرة شرائية مزيفة لن تؤدي إلا لتدهور قيمة النقد.[2]

من هنا يظهر لنا الأثر الكبير الذي تمارسه السلطة النقدية بشأن إصدار النقود، فزيادة حجم القوة الشرائية يعود بصفة أساسية إلى البنك المركزي الذي يصدر النقد القانوني ويسمح للبنوك التجارية بخلق النقود الائتمانية تحت مسمى الكتلة النقدية، التي تقابلها كتلة السلع والخدمات، إذ أن البنك المركزي يهدف إلى تحقيق التوازن بين هاتين الكتلتين بصفة مستمرة عن طريق توفير السيولة الكافية للاقتصاد دون المساس بقيمة النقد، وهو الأمر المفقود بالدول النامية في الكثير من الأحيان، إذ لا يترتب على الدولة فوائد ولا تفرض عليها شروط مقابل ما تصدره من نقود، غير أنها تعتبر كضريبة خفية لا يشعر بها المواطن إلى بعد أن يجد أثارها في حياته بشكل ارتفاع في مستويات الأسعار التي يعبر عنها بسياسة التمويل التضخمي.[3]

لذلك يمكن اعتبار أي زيادة في كمية النقود مع ثبات المعروض من السلع والخدمات سببا في انخفاض قيمة النقود، لأن ذلك يؤدي إلى غلاء الأسعار وهذا بناء على قاعدة العرض والطلب، وهو ما تطرقت إليه النظريات السابقة الذكر، لذلك يمكن القول أن وجود اختلال في التناسب بين كمية النقود وسرعة تداولها وبين حجم السلع والخدمات يعتبر من أهم الأسباب في تغير قيمة النقود؛[4]

2. فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي: يستند جوهر فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي إلى المنطلقات الأساسية لنظرية كينز عن الطلب الفعال وتحديد الأسعار، التي ترى أن الزيادة في الطلب

[1]- ميلتون فريدمان عالم اقتصادي أمريكي ولد في 1912/07/31 وتوفي يوم 2006/11/16 وهومن أهم منظري النظرية النقدية من خلال بعض الكتب أهمها كتاب النقود والنظرية الكمية.

[2]- ميلتون فريدمان، ترجمة إلياس اسكندر، دراسات وقضايا اقتصادية، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1978، ص140-141.

[3]- بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص36-37.

[4]- بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص37-38.

الكلي الفعال دون إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، يساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار للارتفاع وبالمقابل زيادة الاستيراد؛[1]

3. زيادة النفقات العامة: تؤدي الزيادة في النفقات العامة لزيادة الطلب الكلي، التي إن قابلها جمود في العرض الكلي الذي عادة ما يكون مقيد بعوامل الإنتاج كمعدل التراكم الرأسمالي والتقدم التقني، إلى اتجاه الأسعار نحو التزايد بسبب أن كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب الكلي بسبب الرفع من الإنفاق الحكومي تتسبب في زيادة المستوى العام للأسعار؛[2]

4. العجز في الميزانية العامة: يعكس العجز في الميزانية العامة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي وتطرحها في التداول بدون تغطية، مما ينجر عنها زيادة الطلب الكلي الفعال مع ثبات العرض الحقيقي من السلع والخدمات ومن ثم حدوث التضخم؛[3]

5. التضخم المستورد: ينتقل التضخم المستورد من خلال قناتين هما قناة الأسعار وقناة المداخيل، تتمثل القناة الأولى في أسعار الواردات باعتبار أن تغيرها يؤدي إلى تغير الأسعار في السوق المحلية بالإضافة إلى أسعار الصرف التي تؤثر على أسعار الواردات، أما القناة الثانية فتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات، حيث أن تحقيقه لفائض يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي ومن ثم زيادة الكتلة النقدية، التي ينجر عنها ارتفاع الطلب الكلي الذي ينعكس مباشرة على حجم الواردات في ظل ضعف مرونة الإنتاج المحلي، يظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي عبر قناة التجارة الدولية، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:[4]

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي}} \times \text{التضخم العالمي.}$$

6. سعر صرف العملة: يعتبر سعر الصرف الثابت خيارا أمثل في بلد معدل التضخم به شديد الارتفاع مقارنة بالمعدل العالمي، باعتباره يساعد في زيادة الانضباط النقدي، ويؤكد مصداقية السلطات النقدية

[1]- بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]- عامر عمران كاضم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 03، العدد 11، العراق، 2005، ص246.

[3]- عبد الله قوري يحي،محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR للفترة (1970-2012)، مجلة الباحث،العدد 14 ، 2014 ،ص8 :

[4]- علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة 01 ،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، 2014،ص336.

في مواجهتها للظاهرة ومحاربتها، بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف دولة أخرى تتمتع بسمعة جيدة فيما يخص معدل التضخم؛[1]

7. اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (العلاوة): نجد أن الرقابة على الصرف يكون لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في الأجل القصير فقط، أما في الأجل الطويل فإن السعر الرسمي لا بد أن يعدل ويصحح على السعر الموازي، فاتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي يزيد من احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية بما لهذا الإجراء من سلبيات على التضخم؛[2]

8. معامل الاستقرار النقدي: يرتكز معيار الاستقرار النقدي على فرضية إمكانية تغير كل من الناتج المحلي الإجمالي وتغير الطلب على النقود، طبقا لهذه النظرية يتحقق الاستقرار النقدي إذا تعادل التغير في كمية النقود مع التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهنا يصبح مساويا للواحد، فإذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج المحلي، يكون معامل الاستقرار موجبا، كما أن استمرار هذا المعامل الموجب يشير إلى نمو الضغوط التضخمية التي تؤدي فيما بعد إلى ارتفاع مستمر في الأسعار؛[3]

9. التسرب النقدي: يعبر التسرب النقدي أو ما يسمى الميل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية، عن مقدار الأوراق النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور إلى الكتلة النقدية الذي ينتج من الطلب على الأوراق النقدية أي خروج النقد من الدائرة النقدية، الذي يكون له أثر سلبي على خلق النقود.[4]

10. سرعة تداول النقود: إن زيادة سرعة دوران النقود يخفض من قيمة النقود، فانتقال الدينار من يد لأخرى ثلاث مرات تؤدي دور ثلاث دنانير؛[5]

11. الاحتكار والاكتناز: يساهم الاحتكار بقدر كبير في إفساد السريان الطبيعي لقانون العرض والطلب، أما الاكتناز فهو يحول دون نشاط التداول النقدي.[6]

[1] - عماد عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، تخصص الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، 2011 ، ص60.

[2] - عبد الحميد مرغيت، أسواق الصرف الموازية في الجزائر أسبابها أثارها وسبل معالجتها، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر، ص3-4.

[3] - عامر عمران كاضم، مرجع سبق ذكره، ص248-249.

[4] - نفس المرجع، ص246-247.

[5] - رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، لبنان، 1985، ص593.

[6] - رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص497.

المطلب الثالث: أثار تغير القيمة الداخلية للنقود وسياسات تحقيق الاستقرار بها.

يعتبر التضخم من المؤشرات القوية التي تقيس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي، إذ يؤثر على جانبين أساسيين هما تنافسية السلع والخدمات المصدرة للأسواق الخارجية، وكذا القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية، ومن ثم وجب التطرق إلى الآثار التي يحدثها هذا الأخير على مختلف المؤشرات الاقتصادية وكذا سياسات تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة النقود.

أولا: أثار تغير القيمة الداخلية للنقود.

تعتبر ظاهرة التضخم واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وذلك نظرا للآثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام، ومن ثم فإن علاج التضخم أو التخفيف من حدته يعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها وهذا لإعطاء النقود قوة شرائية أحسن من ذي قبل، غير أن ما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداءا لسبب معين، ثم لا تلبث أن تتحول إلى عملية تتراكم أثارها خلال بعد زمني معين، كما أنها تظهر وتستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل النقدية، الحقيقية والهيكلية، لذلك تتمثل الآثار التي تخلفها ظاهرة التضخم فيما يلي:

1. عدم قيام النقود بوظائفها على الشكل الأكمل: فعندما تتغير قيمة النقود يحدث ذلك تأثير على قيامها بوظائفها الأساسية، فبالنسبة للوظيفة الأولى التي تمثل وسيط للتبادل فإن هذا يعتمد على القبول العام لها في سداد قيم السلع والخدمات، فإن حدث أن انخفضت قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار في فترات متتالية ومتقاربة من الزمن، فإن ذلك يؤدي إلى اهتزاز الثقة في النقود ويتسبب في عدم قبولها كوسيط للتبادل، والعكس في حالة ارتفاع قيمتها فإنه يمكنها من أداء وظيفتها بشكل أفضل باعتبار أن أي خلل في قيمة النقود يؤدي إلى إفسادها، أما الوظيفة الثانية وهي أنها مقياس للقيم والمدفوعات الآجلة فإن التقلبات في قيمة الوحدة النقدية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض يؤدي إلى جعلها أقل كفاءة في قياس القيم الحاضرة للسلع والخدمات وربما غير صالحة لحساب قيمة المدفوعات الآجلة، وفيما يخص الوظيفة الثالثة وهي مستودع للقيم فإن تذبذب قيمة النقود يجعلها لا تصلح كمستودع للقيم، لأن الأفراد يسارعون إلى التخلص من نقودهم كي لا يتعرضوا

لخسائر ملموسة من جراء الاحتفاظ بالنقود السائلة لديهم،[1] وبالتالي يتجه أصحاب النقود إلى تكوين ثروتهم من أصول ثابتة كالأراضي والعقارات وغير ذلك؛[2]

2. ضعف الإنتاج: يؤدي تذبذب قيمة النقود إلى ضعف الإنتاج، باعتبار أن ارتفاع قيمة النقود يؤدي إلى قدر أقل من النقود يستبدل به قدر أكبر من الإنتاج وهو ما يقلل من أرباح المنتجين، أما إذا انخفضت قيمة النقود فإن هذا يؤدي إلى تقليل الإقبال على الاستهلاك كي يستطيع الأفراد تكييف أوضاع دخولهم؛[3]

3. إعادة توزيع الثروة: يؤدي تغير الأسعار إلى إعادة توزيع الثروة بين الدائنين والمدينين، ففي فترات ارتفاع الأسعار يستفيد المدينين على حساب الدائنين ويرجع ذلك إلى أن المدين عندما يسدد القرض فإن القوة الشرائية للنقود تكون قد انخفضت مع ارتفاع الأسعار باعتبار أن القوة الشرائية للنقد تقاس بمقدار ما تشتريه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، فيتضرر الدائنون الذين يستلمون مالهم في شكل ديون من طرف المدينون بقوة شرائية أقل، وعلى العكس في حال انخفاض الأسعار فإن الدائنين يستفيدون على حساب المدينين، لأن المدين سوف يقوم بسداد ما عليه من ديون بقوة شرائية أكبر مما كانت عليه عندما حصل على القرض وعليه فإن القوة الشرائية تنتقل من المدين إلى الدائن؛[4]

4. إعادة توزيع الدخل: يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود أو الذين ارتفعت دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في الأسعار، وغالبا ما تمثل هذه الشريحة الواسعة من المجتمع العاملين في الدوائر الحكومية ومنشآت القطاع العام والخاص، الذين يعتبرون في مقدمة المتضررين من انخفاض القيمة الشرائية للنقود (ارتفاع التضخم)، إذ تتأثر الدخول النقدية بتغير مستويات الأسعار كل حسب الفئة. إذ نميز بين ثلاث فئات من المجتمع وفقا لمدى تأثرها بالتضخم:[5]

- الدخول الثابتة: أصحاب المعاشات، الإعانات الاجتماعية، فوائد السندات، ودائع التوفير، شهادات الاستثمار والديون العقارية، لما كانت هذه الدخول ثابتة لآجال طويلة فإنه يترتب على انخفاض القوة

[1]- عوف محمد الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص20-22.

[2]- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1984، ص259.

[3]- أسامة محمد الفولي، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1997، ص90.

[4]- محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص109.

[5]- محمد زكي شافعي، مرجع سبق ذكره، ص114-116.

الشرائية للنقود تدهور المركز الاقتصادي لهذه الفئة من أصحاب الدخول، إذ تقل مقدرة دخولهم على شراء السلع والخدمات والعكس صحيح، إذ يستفيد أصحاب هذه الدخول من وراء ارتفاع القوة الشرائية للنقود؛[1]

- الأجور والمرتبات: يعتبر دخل هذه الفئة بطيء التغير بصفة عامة وإن كانت الأجور أسرع في التغير بالاتجاه الصعودي من المرتبات، خاصة في الدول التي بها نقابات تدافع على رفع الأجور مع كل ارتفاع في الأسعار سواء بصورة زيادة مباشرة في الأجر أو في صورة علاوة غلاء، هذا الارتفاع لا يكون بنفس وتيرة الارتفاع في الأسعار، الذي يترتب عليه تدهور في المركز الاقتصادي لأصحاب الأجور والمرتبات في فترات انخفاض القوة الشرائية للنقود؛
- المنظمون وأرباب الأعمال: يتمثل دخل هذه الفئة في عنصر الربح الذي يعبر عن محصلة الفرق بين الإيرادات والنفقات، إذ تتوقف الإيرادات على الكميات المباعة وأسعار البيع، أما النفقات فتتوقف على تكلفة المستلزمات وأجور العمال، وتعتبر هذه الفئة أكثر الفئات استفادة في حالة ارتفاع مستوى الأسعار وأكثرها ضررا في حالة الانخفاض؛[2]

5. نقص مدخرات الدولة والأفراد: يؤدي تناقص قيمة النقود إلى تآكل مدخرات الدول والأفراد، ويترتب على ذلك إضعاف ثقة المتعاملين الاقتصاديين في العملة وبالتالي انخفاض الحافز للادخار، بسبب فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم، مما يؤدي إلى زيادة التفضيل السلعي على التفضيل النقدي بزيادة الميل الحدي للاستهلاك، وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتوجهون لتحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة مع شراء السلع المعمرة، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار بسبب انخفاض قدرة المجتمع على تكوين رؤوس الأموال؛[3]

6. ميزان المدفوعات: يؤثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على ميزان المدفوعات ويؤدي إلى اختلاله بإحداث عجز فيه، فزيادة مستويات الأسعار يميل إلى رفع تكاليف إنتاج السلع الموجهة للتصدير، مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية، كما يؤدي إلى ميل الأفراد في البلد المعني إلى استهلاك السلع الأجنبية ذات الأسعار الأقل مقارنة بالسلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد وبالتالي زيادة المدفوعات الخارجية في الوقت الذي تنخفض فيه الصادرات الوطنية للخارج، هذه التأثيرات السلبية لهذه التحولات

[1]- موسى آدم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص223.

[2]- موسى آدم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص280.

[3]- داود هايل عبد الحفيظ، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، لبنان، 1999، ص201.

ستؤدي إلى حدوث أثار سلبية على ميزان المدفوعات ومن ثم إلى احتمال انخفاض سعر صرف العملة المحلية ما يؤدي لاستنزاف البلد المعني للاحتياطات النقدية الأجنبية.[1]

7. هروب رؤوس الأموال: يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الاقتصاد الوطني.[2]

8. تنفيذ مشروعات التنمية: يترتب على استمرار تصاعد الأسعار الارتباك والتأخر في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية، التي ترتفع مداخيلها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام الصفقات؛[3]

9. أما الآثار الاجتماعية فتتمثل في أن انخفاض قيمة النقود يؤثر على توزيع الثروة والدخل الوطني على فئات المجتمع، بسبب انخفاض قيمة الدخول الثابتة وزيادة ثروات أصحاب الأموال والتجار، لينتج عن ذلك صراع اجتماعي يرافقه في ذلك انتشار الفساد الاجتماعي والجرائم الأخلاقية والسرقات إلى غير ذلك. وفيما يخص الآثار السياسية فإن انخفاض قيمة النقود وما ينجر عنه من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، يؤدي إلى كثرة الاضطرابات السياسية بسبب ازدياد حاجة الناس وفقرهم، الأمر الذي ينتج عنه ضرورة وضع سياسات اقتصادية حكيمة تهدف لتحقيق الاستقرار في المدى البعيد.[4]

ثانيا: سياسات تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة النقود.

إن من الأهمية بمكان بأن تتسم النقود بأكبر قدر من الثبات والاستقرار النسبي في قيمتها لما في ذلك من تأثير بالغ في استقرار الأصول الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع، حيث يمكن القول أنه في غياب الاستقرار النسبي بقيمة النقود لا يمكن لهذه الأخيرة أداء وظائفها بفعالية. إذ تسعى حكومات الدول إلى اتخاذ وتطبيق بعض الأدوات والسياسات التي من شأنها تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة النقود ومن أهمها:

1. السياسة النقدية والائتمانية: للسياسة النقدية دور هام في التأثير على كمية ووسائل الدفع، عن طريق امتصاص السيولة الزائدة ومنه التأثير على عرض الائتمان وتكلفته، مما يعني أن لا يتوقف دور

[1]- داود هايل عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص248-249.

[2]- دريد محمود السمراني، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص139.

[3]- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1984، ص260.

[4]- داود هايل عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص203.

السلطات النقدية على التأثير في حجم وسائل الدفع من نقود مصدرة ونقود مصرفية، بل تتعدى ذلك لتشمل جميع ما يشكل السيولة النقدية، فثبات مستوى الأسعار، القوة الشرائية وسعر الصرف الخارجي للعملة لا يتأثر فقط بكمية وسائل الدفع المتاحة بل يتعدى ذلك إلى عوامل السيولة العامة، ولتطبيق السياسة النقدية والائتمانية من قبل السلطات النقدية لاسيما البنك المركزي، يجب توافر مجموعة من الوسائل المؤثرة كسياسة السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري والتي تمثل جزء من أدوات السياسة النقدية.

فيما يتعلق بمدى فعالية أدوات السياسة النقدية فإن رفع سعر الخصم من جانب البنوك المركزية قد لا يكون كافيا لإحجام البنوك التجارية عن توليد الائتمان والتوسع في الإقراض، فطالب الائتمان قد لا يتأثر بزيادة نفقات القروض التي تمثل نسبة ضئيلة من تكلفة الإنتاج، كما أنه بإمكان المستثمرين تعويض ذلك عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة، والعكس صحيح عندما يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر الخصم وبالتالي أسعار الفائدة في السوق النقدية، فقد لا يشجع هذا الإجراء طالبي القروض على طلبها من البنوك التجارية في حالة توفر معيار المقايضة، وهو ما يجعل تكلفة الدين تتساوى إلى العائد المتوقع.[1]

أما سياسة السوق المفتوحة وتأثيرها في السيولة العامة للمجتمع، فإن نجاحها يتوقف في الدول النامية على حجم وطبيعة السوق النقدية وسوق رأس المال، إذ يجب توافر كميات كافية من الأوراق المالية وأذونات الخزينة التي يمكن تداولها في هذا السوق،[2] ويستخدم البنك المركزي سياسة الاحتياطي الإجباري كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في حجم السيولة العامة، الذي يدفع البنوك بالسعي وراء التقليل من أهمية وتأثير هذه الأداة عن طريق احتفاظها بكمية من الأصول النقدية التي تتمتع بسيولة كافية (إمكانية تحويلها إلى أصول نقدية) كالأوراق التجارية الممثلة بقروض قصيرة الأجل.[3]

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان، من خلال تحديد كمية أوراق النقد المصدرة عن طريق تحديد نسبة الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية كاحتياطي نقدي، والتحكم في حجم الائتمان وتوجيه البنوك التجارية نحو تمويل قطاعات معينة في النشاط الاقتصادي، ونركز هنا على مدى فعالية هذه الأدوات، حيث أثبتت التجارب العلمية تحقيق تناسب بين كمية النقود المتداولة وحجم النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وذلك بسبب صعوبة التحكم بشكل جيد ودقيق في سوق النقد الذي تمثل فيه النقود الورقية النسبة الكبيرة (80%-90%) من كمية وسائل الدفع، مما يقلل من شأن سعر الفائدة في

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص165.

[2]- يونس محمود، مبارك عبد المنعم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص326.

[3]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص165-166.

التأثير على حجم الاستثمارات وهو ما يسمى بالتسرب النقدي، ورغم هذه القيود إلى أن الواقع قد أثبت زيادة كمية النقود المعروضة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى موجة من التضخم الجامح الذي قد يصعب السيطرة عليه.[1]

إن توافر الصلة الوثيقة بين السلطة النقدية وجهاز التمويل في الدولة وعدم اللجوء لإصدار النقود الجديدة إلا لأسباب اقتصادية فعلية، يجنب المجتمع الإضرار بالقيم أو تحقيق مكاسب للبعض على حساب الآخرين، كما أن عملية الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة في الأصول الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق وانخفاض قيمة النقود.[2]

2. السياسة المالية: قد لا تتمكن السياسة النقدية منفردة من معالجة الوضع التضخمي الذي يمس الاقتصاد الوطني لذلك تكون السياسة المالية للدولة بما تملكه من أدوات مساندة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات قيمة النقود والأسعار، حيث تتم الموازنة بين الإيرادات والنفقات باستخدام الموازنة العامة كأداة للرقابة على الإنفاق الحكومي وتحقيق الاستقرار النقدي، إذ تقيد الطلب وتخفض الإنفاق العام، كما يمكن استخدام الضرائب كأداة مالية لإعادة الأوضاع الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي،[3] والواقع العملي يشير إلى أن مثل هذه الأدوات يشوبها القصور وتؤدي إلى أثار سلبية كالقضاء على حافز العمل ونقص الإنتاج، الغش والتهرب الضريبي وما إلى ذلك من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.[4]

3. السياسة السعرية: إن عدم الاستقرار في السلع والخدمات وعدم التوازن بين العرض والطلب، يؤدي إلى ضرورة تدخل الدولة لتحدد هياكل الأسعار وحماية المستهلكين والرقابة المستمرة على الأسواق، منعا منها للزيادة في الأسعار وانخفاض قيمة النقود وهو ما ينطبق على حالات الغش، الاحتكار والتلاعب في الأسعار، ويمكن إجمال الأدوات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي وخاصة الاستقرار في قيمة النقود بما يلي:

- دور قوى العرض والطلب في تحديد الأسعار مع تدخل الدولة في حالات الانحراف الكبير؛
- توفير الضروريات من السلع لأفراد المجتمع وتشجيعهم على العمل، الإنتاج والاستثمار؛
- العدالة في توزيع الدخول وتنمية الموارد الإنتاجية المتاحة وترشيد استخدامها؛

[1]- سيد شوربجي عبد المولى، القوة الشرائية للنقود: دراسة بين الفكر والاقتصاد الوضعي والفقه والاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلد 1991، العدد 04، السعودية، 1991، ص192.

[2]- سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص193.

[3]- سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سبق ذكره ، ص194-197.

[4]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص160.

- المحافظة على النقود من الغش، تحديد مقدارها ومراقبة المتداول منها حفظا للحقوق وتنظيم المعروض النقدي تحقيقا للاستقرار في قيمة النقود.[1]

4. السياسة الإنتاجية والاستهلاكية: يؤدي استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، الاختلال الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار إلى افتقار هذه الدول للتكوينات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، كما أن لتدهور شروط التبادل التجاري، عدم التحديد الواضح لدور القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي، جمود الجهاز الإداري الحكومي والافتقار إلى مقومات التطبيق العملي لأسلوب التخطيط لكل هذه المتغيرات ودورها الكبير في التأثير على حجم الإنتاج والاستهلاك، وللسياسة الإنتاجية تأثير كبير على القوة الشرائية للنقود من خلال ما توفر من السلع والخدمات، كما يمثل الطلب الاستهلاكي أحد العوامل الرئيسية المؤدية لإحداث تقلبات في قيمة النقود من خلال زيادة معدلات الاستهلاك عن المعروض من السلع والخدمات، بالإضافة إلى سلوك الأفراد الترفي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب ونقص التكوينات الرأسمالية، تكمن هذه السياسة في تقييم العمل والتخصص في الحرف، المهن، الصناعات المختلفة والتركيز على إنتاج الضروريات.[2]

المبحث الثالث: القيمة الخارجية للنقود، أسباب وأثار تغيرها.

يؤثر سعر صرف عملة ما على جانبين أساسيين هما تنافسية السلع والخدمات المصدرة للأسواق الخارجية، وكذا القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية بمناسبة شراء المنتجات المستوردة ودخولها السوق الوطنية، كما يعتبر أحد العناصر الأساسية للسياسة النقدية الذي يؤثر على التغيرات الحقيقية في التعامل مع العالم الخارجي وحجم الإنتاج الوطني، ويعبر سعر الصرف الحقيقي الفعلي للعملة عن قوتها الشرائية خارجيا، وبالتالي لن يكون لهذا السعر أثر نقطي إلى إذا وصل سعر الصرف إلى ما يعادل سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس القوة الشرائية للعملة مقابل القوة الشرائية للعملات الأجنبية.

المطلب الأول: سعر الصرف الحقيقي.

بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على إثر تسارع معدلات التضخم في العالم وتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبار أنها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار، إذ تم اللجوء لأسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية

[1]- سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص198-201.

[2]- سيد شوربجي عبد المولى، مرجع سبق ذكره ، ص202-203.

للاقتصاد المحلي، وهي أسعار لا يقع التعامل بها في الأسواق، وإنما تعتبر مؤشرات تقيس القوة الشرائية الحقيقية للعملة في الأسواق الأجنبية، ما يقودنا لنتطرق لتعريفه، أنواعه وطرق قياسه.

أولا: تعريف سعر الصرف الحقيقي.

تحاول كل الدول وخاصة النامية منها اختيار نظام الصرف الأمثل الذي يضمن لها النمو والاستقرار الاقتصادي، ويحافظ على قيمة العملة وتنافسيتها على المستوى الدولي في ظل ما خلفته قاعدة التعويم من تقلبات حادة في أسعار الصرف ومستويات مرتفعة من التضخم، قابلها ظهور لأسواق الصرف الموازية وزيادة حدتها، مما دفع الاقتصاديين لدراسة سلوك أسعار الصرف واستحداث مؤشرات أكثر فعالية في تحديد القيمة الحقيقية للعملة ومدى تنافسيتها على الصعيد الدولي، نظرا للانتقادات التي مست قصور سعر الصرف الاسمي عن قيامه بهذه الوظائف، ومن بين هذه المؤشرات نذكر سعر الصرف الحقيقي الذي يمكن تعريفه كما سيأتي:

1. سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجح بمستويات الأسعار النسبية الذي يعتمد أساسا على نظرية تعادل القوة الشرائية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، بحيث كلما كان قريبا من سعر الصرف الاسمي كان معدل التضخم منخفضا، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين في اتخاذ قراراتهم، أو هو ذلك المؤشر الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، فهو يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض (ارتفاع) سعر صرف عملة ما معبر عنه بالقوة الشرائية لها، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على مستوى الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:[1]

$$TCR = TCN \times \frac{Pe}{Pi}$$

حيث:

- **TCR**: سعر الصرف الحقيقي؛ - **TCN**: سعر الصرف الاسمي؛
- **Pe**: الرقم القياسي للأسعار المحلية؛ - **Pi**: الرقم القياسي للأسعار الأجنبية.

2. كما يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه سعر السلع القابلة للتجارة مقسوما على سعر السلع غير قابلة للتجارة معبرا عن السعرين بعملة مشتركة، أما عمليا يتم حساب هذا المعدل بضرب أسعار

[1]- سى بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، (تعريب محمود حسن حسنى)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2007، ص55.

السلع القابلة للاتجار مقومة بالعملة الأجنبية في معدل الصرف الاسمي مقسوما على أسعار السلع غير قابلة للتجارة مقومة بالعملة المحلية الذي يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:[1]

$$\mathbf{TER = NER \times \frac{Ptradablef}{Pnontradableh}}$$

غير أن هذا المؤشر المتمثل في سعر الصرف الحقيقي، يعتمد فقط على المبادلات ثنائية الأطراف، لذلك وجب التطرق لسعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث:

1. يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي عن الرقم القياسي أو متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة بوزن معين طبقا لأهميتها في التجارة الخارجية، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطى وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر، وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وبهذا فإن سعر الصرف الفعلي يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية، يتم احتسابه وفق المعادلة التالية:[2]

$$\mathbf{TCEN = \prod_{i=1}^{n} (TEN_{i/e})^{\omega i}}$$

حيث:

- **RCEN**: سعر الصرف الفعلي الاسمي؛ - $\prod_{i=1}^{n}$: المتوسط الهندسي.
- $\mathbf{TEN_{i/e}}$: الرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية بين عملة الدولة الشريكة **i** والدولة الأصل **e** (عدد وحدات من العملة المحلية **e** مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة الشريكة **i**)؛
- ωi: معدل الترجيح النسبي للدولة **i** حيث $\sum_{i=1}^{n} \omega i = 1$؛ - **n**: عدد الدول الشريكة.

حيث تنشأ بحكم المعاملات التجارية متعددة الأطراف في سوق الصرف مجموعة من العلاقات الثنائية بين العملات التي يصعب تحديد سعر صرفها، إلا بتحديد علاقتها بمجموعة من العملات المتقاطعة فيما بينها بعلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف التي ينتج عنها سعر الصرف الفعلي.[3]

---

[1]- عائشة بنوجعفر، تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري (1980-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2018، ص254.

[2]- سمية زيرار، بشير الزعبي، طالب عوض، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2004)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجزائر، 2009، ص298.

[3]- أمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر – دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين (1964-2015)، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، الجزائر، 2016، ص116.

2. أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي فيعرف على أنه سعر الصرف الفعلي الاسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين، وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا يعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني، يتم احتسابه وفق المعادلة التالية:[1]

$$\mathbf{TCER} = \prod_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \left(\mathbf{TEN_{i/e}} \times \frac{\mathbf{P_i}}{\mathbf{P_e}} \right)^{\boldsymbol{\omega i}}$$

حيث:

- $\mathbf{P_i}$: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للدولة الشريكة **i**.
- $\mathbf{P_e}$: الرقم القياسي لأسعار الدولة الأصل.

فسعر الصرف الفعلي الحقيقي يعبر عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي يساوي إلى متوسط عدة أسعار صرف ثنائية معدل بالأسعار النسبية للدول الشركاء، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات.[2]

ثانيا: تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني.

يرتبط سعر الصرف الحقيقي التوازني بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على المدى القصير، المتوسط والطويل في ظل السياسات الاقتصادية المعتمدة، يمكن تعريفه على النحو التالي:

1. سعر الصرف الحقيقي التوازني هو ذلك السعر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب على العملة، هذا التعريف يتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، ذلك أن سعر الصرف الحقيقي التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.[3]

2. يختلف تعريف الوضع التوازني لسعر الصرف الحقيقي حسب المدى الزمني محل التحليل، فوضعه في الأجل القصير يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، أما في الأجلين المتوسط والطويل فهو يتحدد عند

[1] - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقديّ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 ، ص87

[2] - لباز أمين، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3] - سي بول هالورد، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص213.

قيمة سعر الصرف الحقيقي التي تحقق التوازنين الداخلي (توازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل) والخارجي (التوازن عند مستوى سعر الصرف الذي يجعل الفائض (العجز) في الحساب الجاري يعادل قيمة التدفق الخارج (الداخل) لحساب رأس المال) بشكل متزامن عند مستوى معين للمتغيرات الخارجية.[1]

يختلف الهدف الذي تحدده اقتصاديات الدول المتقدمة لإدارة سعر الصرف عن ما تحدده اقتصاديات الدول النامية، فبالنسبة للأولى فإن من أهم أهداف سياسة سعر الصرف استقرار النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم بما تتحلى به اقتصاديات هذه الأخيرة بالاستقرار النسبي لميزان المدفوعات، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية التي تتصف عادة بمديونية خارجية مرتفعة فإن هدف سعر الصرف هو تقليص معدلات التضخم المتسارع في بلادها، لذا فإن مبدأ توازن سعر الصرف هو نسبي من حيث طبيعة الاقتصاد المعني وموقعه في الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثره بحجم وعمق الاختلالات التي يتسم بها.[2]

من خلال التعريفات يمكن استخراج خصائص سعر الصرف الحقيقي التوازني ممثلة في:[3]

- سعر الصرف الحقيقي التوازني ليس عدد أو قيمة ثابتة بل يعتبر مؤشر اقتصادي مهم، فتغير قيمة المتغيرات التي تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد سوف يؤدي إلى إحداث تغير في قيمة سعر الصرف الحقيقي التوازني، إذ نجد أن سعر الصرف الحقيقي اللازم لتحقيق التوازن لن يكون نفسه في حالة انخفاض الأسعار العالمية للسلع أو عنه في حالة ارتفاعها، ومنه يمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي التوازني هو عبارة عن مجموعة من المتغيرات (الرسوم الجمركية على الواردات، ضرائب على الصادرات، أسعار الفائدة الحقيقية، الرقابة على رؤوس الأموال ...الخ)، هذه المتغيرات تعرف بأساسيات سعر الصرف الحقيقي؛
- سعر الصرف الحقيقي التوازني لن يتأثر بالقيم الحالية للأساسيات بقدر ما يتأثر بالقيم المستقبلية لها، إذ ليس هناك سعر صرف حقيقي توازني واحد بل بالأحرى هو عبارة عن مسار يتطور على مر الزمن، ففي حالة غياب صدمات سعر الصرف فإن سعر الصرف الحقيقي يتجه نحو قيمته التوازنية.

[1]- أحمد عزت، انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في مصر وأثره على أداء الصادرات الصناعية – دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد 03، مصر، 2014، ص218-219.

[2]- عبد الرزاق بن زاوي، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 17، الجزائر، 2009، ص92.

[3]- عائشة بنوجعفر، مرجع سبق ذكره، ص255-256.

المطلب الثاني: محددات سعر الصرف الحقيقي.

يتأثر سعر الصرف الحقيقي بعدة عوامل قد تبعده عن وضعه التوازني ممثلة فيما يلي:

1. معدل التبادل التجاري الدولي للبلد: يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين الأسعار العالمية لصادرات البلد وأسعار وارداته (مقدرة بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي) أي $(\frac{P_x}{P_m})$، هذه النسبة تتغير نتيجة حدوث أزمة مفاجئة بالسوق العالمي للسلع والخدمات تؤثر على الـ **PIB** للبلد المعني، من مسبباتها اعتماد أساليب إنتاج أو تكنولوجيا جديدة، منتج جديد، تقلبات في أسعار المواد الأولية أو تقلبات كبيرة في حركة رؤوس الأموال دوليا، تمس خاصة الدول النامية ذات الاقتصاد المفكك المبني على تصدير المواد الطبيعية. فقد تكون سلبية تحدث نتيجة انخفاض عوائد الصادرات بالعملة الأجنبية لانهيار أسعارها في الأسواق الدولية، أو تكون ايجابية عند حدوث العكس؛[1]

2. الانفتاح التجاري: تقاس درجة الانفتاح التجاري بمؤشر نسبة التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، أي مجموع الصادرات والواردات تقسيم **PIB**، فارتفاع هذا المؤشر يدل على زيادة الاعتماد على الخارج والعكس صحيح، فإن زادت النسبة عن 55% فإن البلد منفتح تجاريا وهو مؤشر لمدى انكشاف الدولة تجاريا، ما يعكس مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للمتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية، فهو مقياس لدرجة انكشاف الاقتصاد الوطني للخارج،[2] فكلما كان الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا تصبح القيمة الحقيقية للعملة أكثر تغيرا بحيث يؤدي ذلك لعدم استقرار في حجم تجارتها الخارجية ومنه عدم الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية بما في ذلك تكاليف المعاملات مع زيادة خطر عدم التأكد من قبل المتعاملين الاقتصاديين في إطار تعاملاتهم الدولية، الذي بدوره لا يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر وكذا التجارة الخارجية، ويحدث العكس في حالة ما إذا كان الاقتصاد أقر انفتاحا؛[3]

3. حجم النشاط الاقتصادي وتنوعه السلعي: كلما زاد حجم الاقتصاد والتنوع السلعي فيه ولاسيما التركيز الكبير على تنمية الصادرات، أدى هذا إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة وزيادة الطلب عليها،

[1] - عبد العلي جيبلي، كرامارنك وفيتالي، اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2003، ص3-4.

[2] - مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008 ، ص53.

[3] - Lahreche Amina, Enhancing the effectivenesss of monetary policy in Algeria, IMF Country Report, No. 14/34, February 2014, P98-99.

وهذا ما يقلل من أثر الصدمات التي تمس بالاقتصاد، فالدول المتقدمة تتعرض للصدمات الحقيقية ولكن بنسب أقل لأنها أكثر تنوعا في قطاعاتها وإنتاجها؛[1]

4. التركز الجغرافي للتجارة الخارجية: إذ أنه كلما زادت نسبة التجارة مع بلد معين بسيطرة تفوق 50% من المعاملات التجارية، فإن القيمة الحقيقية للعملة المحلية تتأثر بتغير عملة هذا البلد، أما البلدان التي تتعامل مع عدة شركاء تجاريين وبعملات مختلفة، فإن قيمة عملتها لا تتأثر بتغير عملة أحد، وهذا بسبب وجود عدة شركاء بحصة لكل شريك أو وزن معين في السلة يطلق عليه معامل الترجيح؛[2]

5. مستوى التضخم: يعتبر التضخم من المؤشرات القوية التي تقيس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي، إذ يؤثر على جانبين أساسيين هما تنافسية السلع والخدمات المصدرة للأسواق الخارجية ، وكذا القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية (مستهلكين ومستثمرين) من جراء شراء منتجات مستوردة عند دخولها السوق الوطنية وبالتالي التأثير على القيمة الحقيقية للعملة؛[3]

6. حركية رأس المال: أكدت أزمة جنوب شرق أسيا على صعوبة الحفاظ على سعر صرف ثابت قابل للتعديل وسياسة نقدية مستقلة تماما، في ظل الاتجاه نحو الاندماج العالمي وتحرير حساب رأس المال في ظل ما سمي بنظرية "الثلاثي المستحيل" للاقتصادي "روبرت ماندل"،[4] وهو ما أكد على أن المحافظة على حركية رؤوس الأموال دوليا تفرض على صناع السياسة النقدية تبني ما أسموه "الحلول الركنية" أو"النظرة ثنائية القطب" في مجال صياغة سياسة سعر الصرف، التي تتراوح بين خيارين هما الربط الصارم لسعر الصرف أو تعويمه من أجل الحفاظ على استقرار العملة، فأنظمة سعر الصرف الصارم تتخلى بموجبها السلطة النقدية عن استقلالية سياستها النقدية التي تمنع حدوث هجمات مضاربة على العملة، وبالمقابل سيواجه الاقتصاد الوطني في الأجل القصير عدم القدرة على مواجهة الصدمات التي تصيب النشاط الاقتصادي بسبب عدم امتلاكه لأدوات الضبط الاقتصادي (سعر الفائدة، سعر الصرف) القابلتين للتعديل، أما الخيار الثاني فهو تبني أنظمة التعويم الحر التي تحدد فيها قيمة العملة وفقا للعرض والطلب دون أي تدخل حكومي، وهنا يتحمل البلد

[1] - مشهور هذلول بربور، مرجع سابق، ص48 .

2 - Gharbi Hanen, La gestion des taux de change dans les pays émergents: la leçon des experiences récentes, Document de travail, OFCE, No.06, 2005, P5.

[3] - عماد عمر محمود علي الهنداوي، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] - Mundell R. .Uncommon arguments for common currencies., London: Allen et Unwind 1973.

تقلبات كبيرة في سعر صرف عملته قد يكون لها أثر على تجارته الخارجية وكذا تخصيص الموارد الإنتاجية المتاحة؛[1]

7. درجة مرونة الأجور والأسعار: في حالة عدم مرونة الأجور الاسمية والأسعار، فإن تعرض النشاط الاقتصادي لصدمة حقيقية يكون له تأثير على القيمة الحقيقية للعملة، بالمقابل إذا كانت الأجور الاسمية والأسعار مرنة فلا يوجد تأثير على قيمة العملة، فحركة الأجور الاسمية والأسعار كفيلة بإحداث استقرار في قيمتها الحقيقية وتكييف النشاط الاقتصادي؛[2]

8. درجة الاعتماد على الدولار: عند وجود حيازات كبيرة من النقد الأجنبي في التداول ممثلا بتركيز عالي للدولار، فإن القيمة الحقيقية للعملة المحلية تنخفض بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي، لأنه إذا ما سمح بحدوث اختلال في سعر الصرف، سيتعذر على السلطة النقدية أن تتحكم في عرض النقود بالعملات الأجنبية مقوما بالعملات المحلية، على عكس من ذلك فإنه إذا كانت درجة التركيز ضعيفة فإن شدة الصدمات النقدية تكون ضعيفة، ما يعني حدوث استقرار في قيمة العملة؛[3]

9. درجة التطور المالي: تعطي درجة التطور المالي إمكانية أكبر لتحقيق استقرار في القيمة الحقيقية للعملة، نظرا لكون أسواق الصرف والمال من جراء عمقها بالقدر الكافي ستكون قادرة على امتصاص الصدمات بدون إحداث تغيرات كبيرة في سعر الصرف، باستثناء ذلك فإنه قد يحدث زعزعة في استقرار سعر الصرف عند التعرض للصدمات وما لذلك من أثر على الاقتصاد الكلي؛[4]

10. الديون المسماة بالعملة الأجنبية: باعتبار أن المديونية الخارجية للبلد المعني وكذا احتياطاته من النقد الأجنبي في الكثير من الأحيان مقومة بعدة عملات أجنبية، فإن هذا يكون له أثر في عدم استقرار القيمة الحقيقية للعملة التي تؤدي إلى التأثير على قيمة المديونيته الخارجية والاحتياطات الدولية؛[5]

11. الإنفاق الحكومي: إن أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على هيكل هذا الإنفاق، فزيادة الإنفاق الحكومي على السلع الموجهة للتصدير يؤدي إلى رفع سعرها بالنسبة للسلع الأخرى لتنخفض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما بالنسبة لأثر زيادة الاستهلاك الحكومي من السلع غير المصدرة

[1] - Saleh Nsouli, Mounir Rached, Capital account liberalization in southern Mediterranean region, IMF paper on policy analysis and assessement, PPAA/98/11, p.3-7.

[2] - عبد العلي جيبلي، كرامارنك وفيتالي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] - غويلرموا كالفو، فيغ كارلوس، إحلال العملات في بلدان التضخم المرتفع، مجلّة التمويل والتنمية، مصر، مارس 1993، ص34-35.

[4] - مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف:ثابتة أو معومة، مجلّة التمويل والتنمية، المجلد45، العدد1، مصر، مارس 2008، ص42.

[5] - Gharbi Hanen, op cit,p5.

على سعر الصرف فيعتمد على أثرين هما أثر الإحلال وأثر الدخل، فيما يخص أثر الإحلال فإن زيادة الطلب على السلع غير الموجهة للتصدير سيؤدي لزيادة السعر النسبي لهذه السلع ومنه انخفاض قيمة العملة الوطنية، أما أثر الدخل فيعمل من خلال انعكاس زيادة الاستهلاك الحكومي على زيادة الدين العام لتمويل هذا الاستهلاك، ويتطلب زيادة مستوى الاقتراض الحكومي زيادة في الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير موجهة للتصدير ليؤدي ذلك إلى انخفاض أسعارها ومن ثم ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وبناءا على ذلك فإن زيادة الاستهلاك الحكومي من السلع غير الموجهة للتصدير يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية لأثر الإحلال وإلى ارتفاعه طبقاً لأثر الدخل ويعتمد الأثر الصافي لزيادة الإنفاق الحكومي على القوة النسبية لكل من أثر الإحلال وأثر الدخل؛[1]

12. التقدم التكنولوجي: يطلق على هذا العامل أثر بلاسا -ساموبلسون، الذي يشير إلى أن زيادة التقدم التكنولوجي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، لأن تطور نظم وتجهيزات الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية في قطاع التصدير، الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أي انخفاض القدرة التنافسية لصادرات الدولة المعنية؛[2]

13. الائتمان المحلي: يعتبر التوسع في خلق الائتمان داخل الدولة أحد المتغيرات التي تعكس توجهات السياسة الاقتصادية الكلية السائدة داخل الدولة، هذا وتعتمد العلاقة بين التوسع في خلق الائتمان المحلي وسعر الصرف الحقيقي على نوع نظام الصرف الذي تتبعه الدولة، فإذا كانت الدولة تتبع نظام صرف مرن فإن زيادة العرض النقدي نتيجة التوسع في خلق الائتمان سوف تؤدي إلى خفض سعر الفائدة المحلية، مما يشجع على انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك المحلي، الذي يؤدي إلى زيادة سعرها النسبي الذي يؤثر عكسا على العملة الوطنية، أما في حالة إتباع الدولة لنظام صرف ثابت فان زيادة العرض النقدي سوف يقابل بخروج رؤوس الأموال تاركاً سعر الصرف دون تغيير.[3]

[1] - مصباح فتحي عبد الوهاب، أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص33-35.

[2] - مصباح فتحي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] - مصباح فتحي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص38-40.

المطلب الثالث: النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف الحقيقي.

اهتمت العديد من النظريات والمقاربات الاقتصادية بسعر الصرف الحقيقي ومحددات تغيره، من خلال البحث في خاصيتين أساسيتين، تهتم الخاصية الأولى بتفسير سلوك سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية المناسبة في تفسيره، أما الخاصية الثانية فتهتم بالمستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي، ابتداء من نظرية تعادل القوة الشرائية **PPA** التي تم تحليلها من قبل الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل سنة 1923بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تنص هذه الأخيرة على فكرة تكافؤ أو تساوي القدرة الشرائية بين عملتين، باعتبار أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى يتم التعامل معها بعد تحويلها لعملة هذه الدولة وفق السعر الذي يحقق هذا التعادل،[1] هذه الأخيرة تستمد قاعدتها من قانون السعر الواحد وتعمل على إزالة فروق التضخم بين اقتصاد دولتين شريكتين في التبادل، ظهرت هذه النظرية في صورتين أولهما الصيغة المطلقة التي تنص أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساويا لسعرها في بلد آخر (سلعة متشابهة بسعر متساوي)، مع الأخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني، يمكن التعبير عنها وفق العلاقة التالية:[2]

$$\mathbf{e = \frac{p}{p^*}}$$

حيث: p يمثل سعر العملة محليا، p^* يمثل سعر السلعة أجنبيا، أما e تمثل سعر الصرف.

أما الصيغة النسبية التي افترضت تساوي فارق التضخم بين الأسواق المحلية والأجنبية وتغير سعر الصرف كشرط للتوازن وفق المعادلة التالية:[3]

$$\mathbf{\%\Delta e = \%\Delta p - \%\Delta p^*}$$

حيث:

- **$\%\Delta e$**: مقدار التغير النسبي في سعر الصرف؛- **$\%\Delta p$**: مقدار التغير النسبي في التضخم المحلي؛
- **$\%\Delta p^*$**: مقدار التغير النسبي في التضخم الأجنبي.

[1]- سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014-2015، ص41.

[2]- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص22-23.

[3]- بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

أي أن العلاقة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار لا تتحقق على أساس معين وإنما على أساس وجود تغير، غير أن النقديون انطلقوا من مبدأ التفرقة بين السلع المتاجر بها دوليا والسلع غير القابلة للتجارة في تفسيرهم لتعادل القوة الشرائية، فكان الانطلاق من مفهوم سعر الصرف الحقيقي الذي يعرف بـ:

$$TcR = e_t . P_{Tt}/P_{tN}$$

حيث:

- P_{Tt}: الأسعار الأجنبية للسلع القابلة للاتجار؛ - P_{tN}: الأسعار المحلية للسلع غير قابلة للاتجار.

حسب هذه المعادلة نجد أن سعر الصرف الحقيقي يعكس مقدار ما يحصل عليه الاقتصاد الوطني من واردات مقابل ما يقوم بتصديره من السلع الوطنية، بمعنى أنه يقيس القوة الشرائية للسلع الوطنية، وبالتالي فما هو إلا مقلوب معدل التبادل الدولي للاقتصاد الوطني، وبصورة أخرى فهو يعكس معدل التبادل الدولي للاقتصاد الأجنبي.[1]

غير أن أهمية نظرية تعادل القوة الشرائية كقيمة توازنية قد ضعفت وتناقص تأثيرها بشكل كبير في تحديد القيم التوازنية على المدى الطويل نظريا،[2] وهو ما أدى إلى بروز أفكار أخرى ممثلة بأفكار بلاسا-ساموبلسون سنة 1964 التي أبرزت مشكلة الانحراف المنتظم بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية، وذلك عند محاولة تطبيق تعادل القوة الشرائية لحساب سعر الصرف بين دولتين إحداهما متقدمة ذات نمو اقتصادي قوي وأخرى متخلفة ذات نمو ضعيف، إذ حاولت هذه الفرضية تفسير سبب الارتفاع المستمر لسعر الصرف الحقيقي بالدول قوية النمو عكس استنتاجات تعادل القوة الشرائية، التي توصلت إلى أن الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للاتجار أعلى في الدول المتقدمة مقارنة بها في الدول المتخلفة، بينما تتماثل مستويات الإنتاجية في قطاع السلع غير قابلة للاتجار بين الدولتين،[3] أما تجريبيا من خلال أعمال ديكي فولر سنة 1981 على اختبارات جذور الوحدة، وأعمال أنجل غرانجر سنة 1987 على التكامل المشترك التي جاءت بعد سقوط نظام بروتين وودز، الأمر الذي أدى إلى تحول الاهتمام من دراسة سلوك سعر الصرف الاسمي ومحدداته إلى محاولة تحديد سلوك سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات المفسرة له بالإضافة إلى تحديد مستواه التوازني ومحددات انحرافه.[4]

---

[1]- عدنان عباس علي، المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 04، جامعة الكويت، 1999، ص70.

[2]- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, « Economie internationale », de Boeck et Larcier.s.a, 3ème édition, 2001. p460 .

3- Hervé Joly, Celine Prigent, Nicolas Sobczath, Le taux de change reél d'equilibre une introduction, Economie et Révision, N0 96-10 Novembre, 1996, p6.

[4]- عائشة بنوجعفر، مرجع سبق ذكره، ص256.

لذلك فإن دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني عرفت نهضة جديدة بعد التخلي عن نظام بريتون وودز، وعليه فإن العديد من الدراسات سواء النظرية منها أو التجريبية بدأت تذاع على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية الدولية، وقد تطورت البحوث من دراسة أسعار الصرف الاسمية إلى تحليل أسعار الصرف الحقيقية، ومنذ سنة 1970 وإلى غاية منتصف الثمانينات ركزت الدراسات النظرية أساسا على محددات أسعار الصرف الاسمية، فمن ناحية اهتم الباحثون بسلوك سعر الصرف في الأجل الطويل وعلى هذا المستوى لم يكن هناك أي تقدم حقيقي، ومن جهة أخرى حاول باحثون آخرون نمذجة سلوك سعر الصرف في المدى القصير استنادا على النماذج النقدية التي تنص على التكامل المالي كنظرية تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة،[1] وأحيانا على نظرية تعادل القوى الشرائية مع المرور بنماذج المحفظة، وكل هذه النماذج كانت لها ميزة التأكيد على تأثير تحركات رؤوس الأموال لغرض المضاربة، وبالتالي دور التوقعات لتقلبات معدلات الصرف في المدى القصير.[2]

في سنة 1983 أظهر الباحثان **Meese Et Rogoff** أنه يمكن التنبؤ بشكل أفضل بتطورات معدلات الصرف للدولار من 1982-1985بدلا من مجرد وضع احتمال بسيط.[3]

وفي هذا الإطار صمم **(Edwards,1988)** منهجا اكتسب قبولا واسعا، واعتبر على أنه نواة للعديد من المناهج نظرا لملائمته وحالة الدول النامية، فقد عرف سعر الصرف الحقيقي بأنه عبارة عن الأسعار النسبية لسلع التجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة الدولية، بحيث أنه بحالة وجود قيم توازنية مثلى في المدى الطويل لبعض المتغيرات كالأسعار الدولية، الضرائب، تدفقات رؤوس الأموال أو التكنولوجيا، فإن ذلك سوف يؤدي إلى حدوث توازن داخلي وخارجي في نفس الوقت.[4]

يتطلب التوازن الداخلي توازن السوق السلعية وسوق العمل في الأجلين القصير والطويل الذي يفترض تواجده تحقيق معدل بطالة غير مؤدي لتسارع التضخم، بينما يتطلب التوازن الخارجي توافق القيمة المخصومة للحساب الجاري والمستقبلي مع تدفقات رؤوس الأموال المتوقعة في الأجل الطويل القابل للاستمرار،[5] هذا

1- Raphaelle Bellano.Armand Coline 'finance international' Paris-1993-p95.

[2]- سلمى دوحي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014-2015، ص37.

[3]- عائشة بنوجعفر، مرجع سبق ذكره، ص256.

[4]- الصادق علي توفيق، نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص165.

[5]- الصادق علي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص167.

المفهوم حسبه يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية في المدى القصير، على أن تؤثر المتغيرات الاقتصادية الحقيقية لوحدها على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الأجل الطويل، وقد أوضحت الدراسة العملية لـ **Edwards** أن السياسات الاقتصادية غير المتسقة تؤدي للمغالاة في قيمة العملة المحلية، وأن التخفيض الاسمي يمكن أن يكون أداة قوية للإسراع بعملية التعديل تجاه سعر الصرف التوازني.[1]

بناء على النتائج التي تحصل عليها **Edwards** جاءت دراسة **(williamson, 1994)**[2] الذي عرف سعر الصرف التوازني بأنه سعر الصرف الحقيقي الفعال الذي يتوافق ويتسق مع التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث أدرج نموذجا لحساب أسعار الصرف في ظل مجموعة من الظروف المجردة من العوامل المتقلبة، هذه النتائج تبناها صندوق النقد الدولي بإضافة مفهوم جديد تحت مسمى سعر الصرف التوازني المرغوب الذي اقترحه فريق عمل بقيادة **(Bouyoumi, 1994)**، إذ تم اختيار مجموعة من الأهداف المتعلقة بالحساب الجاري بشكل عشوائي، فأوضحوا أن التغيرات في الأهداف تحدث اختلافات كبيرة في حساب أسعار الصرف التوازنية في مدى يتراوح بين 10% و30% لكل دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)**، إذ تم الوصول إلى استنتاج أن المدى الواسع يتفق مع ± 10% لأي هدف تم تبنيه رسميا لاستيعاب عدم التأكد بشأن سعر الصرف التوازني الصحيح.[3]

إن الحاجة للدراسات التجريبية القياسية المرتبطة بالتحولات الدولية أدت بالمفكرين الاقتصاديين إلى البحث عن مقاربات جديدة تتلاءم مع المعطيات الجديدة للاقتصاد الدولي التي نذكر منها:

1. نموذج **FEER**: قام **Williamson** سنة 1986 باقتراح نموذج **FEER** باحثا عن تفسير الاختلالات في أسعار العملات في المدى المتوسط، وسمي بنموذج سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي كونه يسمح بتحقيق استخدام الموارد على الصعيد الدولي دون المساس بالتوازنات الداخلية للاقتصاديات، فمن خلاله يمكن إيجاد حالات الانحراف بالمقاربة بوضعية التوازن، ويسمح بتأمين التوازن الداخلي والخارجي في المدى المتوسط والطويل في الاقتصاد كما يلي:[4]

1- S.Edwards,The determination of equilibrium real exchange rate .Ucla working paper Number 508, 1988, p24.

2- Williamson, J, Estimating Equilibrium Exchange rate, in situte for international economics, 1994.

3- عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص93.

4- سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره، ص70.

- التوازن الداخلي: يمكن بلوغه في حالة ما يكون الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل بافتراض أن الدول تسعى للوصول للعمالة الكاملة مستعملة سياستها المالية؛
- التوازن الخارجي: سعر الصرف التوازني الأساسي يجب أن يسمح ببلوغ هدف حساب جاري مع عدم وجود ديون خارجية على المدى الطويل، وتستعمل الدولة سياسة الصرف لجلب أهداف الميزان التجاري.

يتطلب نموذج **williamson** تحليل عنصرين أساسيين: الإنتاج الكامن والحساب الجاري المستهدف، وحسب هذه المقاربة فإن الحساب الجاري يرتبط بمستوى الإنتاج الداخلي ومستوى الإنتاج الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي ومتغيرات أخرى خارجية وفق المعادلة التالية:[1]

$$Nx = \int (y, y^*, q, n)$$

حيث:

- **Nx**: الميزان التجاري؛ - **Y**: الإنتاج المحلي الداخلي **PIB**؛
- **Y***: الإنتاج الأجنبي الخارجي**PIB***؛ - **q**: سعر الصرف الحقيقي؛
- **n**: متغيرات خارجية؛ - **∫**: دالة غير خطية.

عندما يتمركز الاقتصاد في توازنه الكلي فإن المعادلة تصبح على الشكل:

$$\tilde{N}x = \int (\bar{Y}, \bar{Y}^*, \bar{q}, n)$$

حيث أن:

- **$\tilde{N}x$**: الحساب الجاري المستهدف أو الحساب الجاري التوازني؛ - **$\bar{Y}$**: الإنتاج الكامن المحلي أو الإنتاج المحلي التوازني؛ - **$\bar{Y}^*$**: الإنتاج الكامن الأجنبي أو الإنتاج الأجنبي التوازني؛
- **$\bar{q}$**: سعر الصرف الحقيقي الأساسي.

هذا النموذج يبحث عن تفسير الاختلالات في أسعار صرف العملات في المدى المتوسط، وسمي بالنموذج الأساسي كونه يسمح بتحقيق استخدام الموارد على الصعيد الدولي دون المساس بالتوازنات الداخلية للاقتصاد، وبفضله يتم اكتشاف الانحراف بالمقارنة مع وضع التوازن؛

1- Serge Rey l'approche du Na trax a la modelisation des taux de change d'equilibre: Théorie et application au dollars canadien Document téléchargé le 17 mai 2013 08:47 L'Actualité économique, vol. 85, n° 2, 2009, p. 131-181.

2. نموذج **NATREX**: هو سعر الصرف الحقيقي الطبيعي المقدم من طرف **(1994، j.Stein)**[1]، الذي عرف سعر الصرف الحقيقي الطبيعي على أنه سعر الصرف الحقيقي الذي يضمن توازن ميزان المدفوعات في غياب العوامل الدورية كتدفقات رؤوس الأموال في الأجل القصير والتغيرات في احتياطات الصرف، حيث جاء لتفسير ديناميكية سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، المتوسط والطويل كما يلي:[2]

- في المدى القصير يتأثر **NATREX** بمتغيرات أساسية **f**، صافي مخزون الأصول **(a)**، بالإضافة إلى العوامل الدورية والتوقعات على المدى القصير **(c)**، معادلته **TCR = TCR(f.a.c).**
- في المدى المتوسط يتأثر **NATRAX** بالعوامل الأساسية وصافي مخزون الأصول، معادلته **TCR = TCR(f.a).**
- في المدى الطويل **NATRAX** يتأثر بالعوامل الأساسية، معادلته **TCR = TCR(f).**

هذا النموذج أعتبر كمحدد لسعر الصرف الملائم مع التوازن الكلي في ظل غياب عوامل نظرية ودورية، فهو يركز على ثبات متوسط معدل استغلال قدرات الإنتاج، أي عدم وجود ضغوط تضخمية كتوازن داخلي، أما فيما يخص التوازن الخارجي فإنه يحصل في ظل غياب تدفقات رؤوس الأموال لغرض المضاربة وكذا التغيرات الحاصلة في احتياطات النقد الأجنبي؛

3. نموذج **BEER**: اقترح نموذج سعر الصرف التوازني السلوكي من طرف **Macdonald** (1997) ثم من طرف **Macdonald , clark** (1999)يقوم هذا النموذج على النهج الايجابي لسعر الصرف التوازني خلاف النموذج المعياري لـ **Williamson** وكذا على نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة.

يستند هذا النموذج على نماذج بديلة لسعر الصرف التوازني لاختبار العوامل المحددة لسعر الصرف، ليس فقط في المدى المتوسط بل كذلك في المدى الطويل، هذه المقاربة تعمل على تقدير الصيغة المختارة للمعادلة التي تصف السلوك الديناميكي لسعر الصرف الحقيقي، أي إلى أي مدى يبتعد سعر الصرف أو يقترب من قيمته التوازنية، حيث اقترح **Macdonald , clark** نمذجة عامة لمقاربة **BEER** تمكن من إعادة نمذجة المتغيرات الأساسية التي تستطيع التأثير في سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل (حدود

[1]- Stein, J, eptimating equilibrium exchange rates ; the naturel real exchange rate of the US dollare and Detrminants of capital flows, in estimating equilibrium exchange rate williamson, J, 1994.

[2]- Faruquee H, Isard p, and Masson P,R, amacroeconomic balance framwork for estimating equilibrium exchange rates kluxer academic publishers, chap 4, 1990, p 103-133.

التبادل، إنتاجية العمل، سعر النفط، مخزون الأصول الخارجي الصافي، معدل البطالة ...الخ)، ثم البحث في علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف وهذه المتغيرات الأساسية وهذا باستعمال نموذج تصحيح الخطأ، وكانت نقطة الانطلاق نظرية تعادل معدلات الفائدة الغير المغطاة التي تمثل بالعلاقة التالية:[1]

$$E(e_{t+1})-e_t = (i-i^*)- \lambda_t$$

حيث:

- $E(e_{t+1})$: قيمة سعر الصرف الاسمي المتوقع؛ - $(i-i^*)$: فروقات معدلات الفائدة؛
- e_t: لوغاريتم سعر الصرف الاسمي؛ - λ_t: علاوة المخاطر.

بطرح فروقات التضخم المتوقع لطرفي المعادلة: $Et\ (\Delta P_{t+1} - \Delta P^*_{t+1})$

تصبح المعادلة $E\ q_{t+1} - q_t = R_t - R^*_t - \lambda_t$

مع العلم أن: $R_t = i_t - E_t\ (\Delta P_{t+1})$

ومنه تصبح المعادلة على الشكل: $q_t = E\ q_{t+1} - (R_t - R^*_t) - \lambda_t$

يمكن استبدال q_t بـ BEER و $E\ q_{t+1}$ بـ q^{**} كما يلي:

$$BEER = q^{**} - (R_t - R^*_t) - \lambda_t$$

فسر **Clark** أن **BEER** مرتبط بعدة عوامل وهي:

$$BEER = f(NFA, TOT, TNT, t)$$

حيث:

- **TNT**: السلع الغير القابلة للتبادل/ السلع القابلة للتبادل محليا؛ - **NFA**: مخزون الأصول الخارجي الصافي؛ - **TOT**: حدود التبادل؛ - $t = g(gdeb_t/gdeb_t^*)$: الديون المحلية/الديون الخارجية.

ومنه فإن تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني السلوكي يعتمد على مرحلتين:

- تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأساسيات للمتغيرات في المدى القصير والمتوسط حسب المعادلة:

$$q = \propto + B_0\ (Rt - R^*_t) + B_1 TOT + B_2\ NFA + B_3 TNT + B_4(gdeb_t/gdeb_t^*) + u_t$$

- استعمال التكامل المشترك لحساب **BEER**:

$$Q^{BEER} = \propto + B_0\ (Rt - R^*_t) + B_1 TOT + B_2\ NFA + B_3 TNT + B_4(gdeb_t/gdeb_t^*) + u_t$$

[1] - Clark p.B- mac donald R, Exchange rates and economic fundamentals amethodological comparison of Beers and Feers, in mac donald R and stain jl (eds) equilibrium exchange rates kluwer academic publishers chap 10 1999, p285-322.

ومنه انطلاقا من منهجية **Macdonald, clark** فإن نمذجة سعر الصرف التوازني السلوكي أصبحت مجالا خصبا للكثير من الدراسات والباحثين، وعلى رأسهم **Edward (1997).**

4. نموذج **El Badawi**: يوضح نموذج **El badawi** أهمية دراسة نموذج **Edward** ويحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل، حيث أجرى تحليله باستعمال التكامل المشترك لتقدير سعر الصرف التوازني الحقيقي لعدة بلدان، فمن ناحية وجد **El badawi** أن سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل غير ثابت مع مرور الوقت، أي أن تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني المقترح من طرف **Edwards** لا يوضح تأثير التطور المتوقع لمبدأ الأساسيات، وبالتالي فإن نموذج **El Badawi** يسمح بمعرفة المسار الزمني الحقيقي لأسعار الصرف الحالية وتقديرها في المدى الطويل، إذ يعتمد على تصحيح ديناميكية تعدي سعر الصرف الحقيقي نحو سعر الصرف التوازني، ومن ناحية أخرى فإن طريقته تسمح بمعرفة المسار الزمني الحقيقي لأسعار الصرف الحالية وتقديرها في الزمن الطويل، بحيث يعتمد نجاح نمذجة سعر الصرف الحقيقي التوازني على ثلاث عناصر أساسية هي:[1]

- تحديد سعر الصرف التوازني كدالة في الأساسيات؛
- تخصيص ديناميكية تعديل سعر الصرف الحقيقي نحو سعر الصرف التوازني؛
- أن تسمح خصوصيات تأثير العمل على سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الصرف في المدى المتوسط على سعر الصرف الحقيقي.

وفي سنة 1999اعتمد **Coudert** على أثر بلاسا والديون لتحديد سعر الصرف التوازني في الدول الناشئة، أما **Cachin and al** ففي سنة 2003 قاما بتطوير سعر صرف توازني على المدى الطويل بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية ووجدوا أن الأسعار الحقيقية للسلع وسعر الصرف الحقيقي يتحركان معا على المدى الطويل.[2]

[1]- فايزة سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص82-84.

[2]- Faruquee H, Isard p, and Masson P,R, opt, p138.

خلاصة الفصل:

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي، قد يكون من المفيد التحكم فيها بما يعني التحكم في دقة وتوجيه الاقتصاد، إذ أنه يمكن للاقتصاد أن يتغير من حالة الركود إلى حالة الرواج أو العكس من خلال تغيير حجم وكمية النقود المعروضة بهذا الاقتصاد.

إذ تعبر قيمة النقود داخليا عن القوة الشرائية لها من السلع والخدمات الموجودة محليا، هذه القيمة غير ثابتة عبر الزمن فهي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يعتبر مفهوم قيمة النقود مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين وحدة النقد والسلع والخدمات التي يمكن اقتنائها في وقت محدد، وهذا يشير إلى أن قيمة النقود لها علاقة بالمستوى العام للأسعار، فالارتفاع العام الدائم والمستمر في الأسعار (ظاهرة التضخم) تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود.

كما تعبر قيمة النقود خارجيا عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية مقومة بالعملة المحلية، وبالتالي فهي تقيس القدرة على المنافسة الخارجية للدولة التي ترتبط بعلاقة عكسية بهه وتفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، ويعبر سعر الصرف الحقيقي الفعلي للعملة عن قوتها الشرائية خارجيا، وبالتالي لن يكون لهذا السعر أثر نقطي إلى إذا وصل سعر الصرف إلى ما يعادل سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس القوة الشرائية للعملة مقابل القوة الشرائية للعملات الأجنبية.

الفصل الثاني:

تأثير الصدمات الاقتصادية على القيمة النقدية للعملة

تمهيد:

تهتم النظرية الاقتصادية بدراسة القوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الاقتصادي، بحيث تعمل على تحديد المتغيرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي في المجتمع، ممثلة في مستوى الناتج، الإنفاق الحكومي، مستوى التوظيف، البطالة، ميزان المدفوعات والمستوى العام للأسعار وغيرها من المؤشرات الكلية للنشاط الاقتصادي.

يعتبر نموذج (IS-LM-BP) من أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يمكن توظيفها لإلقاء نظرة شاملة على وضعية النشاط الاقتصادي الوطني ومحاولة فهم الطريقة التي يعمل بها، والآلية التي يتم من خلالها تحديد التوازن الاقتصادي العام، كما يعتبر هذا النموذج الإطار الأكثر ملائمة لشرح الصدمات الاقتصادية وقياس مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالنمو، التشغيل، استقرار المستوى العام للأسعار، التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

إذ تؤثر الصدمات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي يمس الاستقرار المستقبلي لتحركات المتغيرات الاقتصادية الكلية، لينتقل تأثير هذه الصدمات إلى قيمة العملة الوطنية التي تعتبر شديدة الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية، ومن خلالها ينعكس الأثر المتبادل بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد المحلي.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية شاملة ومختصرة لكل ما يتعلق بالتوازن الاقتصادي الكلي وتأثير الصدمات الاقتصادية عليه، بالإضافة إلى انتقال أثر الصدمات الاقتصادية إلى قيمة العملة الوطنية بشقيها الداخلي والخارجي وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- الإطار النظري للتوازن الاقتصادي العام؛
- الصدمات الاقتصادية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي؛
- انتقال أثر الصدمات الاقتصادية إلى قيمة العملة الوطنية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي الكلي.

لقد أثارت مسألة التوازن الاقتصادي خلافا كبيرا بين اقتصاديي المدارس الفكرية الاقتصادية فيما يتعلق بمفهومه، طبيعته وسبل تحقيقه، وللإحاطة بجوانب هذا المبحث سنتناول الإطار النظري للتوازن الاقتصادي والقيام بتحليله من خلال نموذج مندل- فلمنج (IS-LM-BP) للاقتصاديات الصغيرة التي تتميز بمبادلات تجارية منخفضة.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي الكلي.

تحرص السياسة الاقتصادية المتبعة في أي دولة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه، خدمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع، الذي لا يتحقق إلى بوضع يسود فيه التوازن والاستقرار الاقتصادي.

أولا: تعريف التوازن الاقتصادي.

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالتوازن الاقتصادي وتباينت بين المفكرين التقليديين ومفكري العصر الحديث كما يلي:

1. يعبر التوازن الاقتصادي عن الحالة التي تتعادل فيها تأثيرات قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو تغيره مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي (من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة بين الوحدات الاقتصادية) إلى اختلال يطول أو يقصر أجله، إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي لحالته الأولى.[1]
2. التوازن هو ذلك الاتساق الموجود في النظام الاقتصادي ككل، حيث تكون القرارات المتخذة من طرف المتعاملين الاقتصاديين على مستوى مختلف الأسواق متناغمة أو متوافقة فيما بينها، ويمكن الحفاظ على هذه الوضعية إذا لم تتدخل عوامل خارجية لتغيير أحد مكونات هذا النظام.[2]
3. تدرس النظرية الاقتصادية العديد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بمختلف جوانب النشاط الاقتصادي مثل (الإنتاج، التضخم، البطالة، الطلب أو العرض الكلي،...الخ)، كما تقوم بدراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات ذات الصلة بهذه الجوانب، وكل متغير يأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا وهبوطا وقد تستقر

[1]- سميسم سلالم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص35.

[2]- رقية بوحيضر، أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، المؤتمر الدولي: تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس 2014، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص12.

لفترة زمنية معينة عند قيمة محددة أو مستوى زمني معين. هذه الأخيرة تتأثر بعدد كبير من المؤثرات أو المسببات، وإذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغير قيمة المتغير، فإن هذه القيمة تعرّف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية أمثلة عديدة على هذه الوضعيات كالسعر التوازني، الكمية التوازنية، توازن ميزان المدفوعات وغيرها. لذلك يعبر التوازن العام عن حالة في النشاط الاقتصادي تعّرف بوجود متجهة (Vecteur) للأسعار النسبية ونظام توظيف للسلع ومدخلات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، بحيث تتحقق أمثلية القرار لكل الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة.[1]

من خلال ما سبق ذكره يعبر التوازن عن الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، فهو وصف لحالة تعادلية تتكافئ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى بالزيادة أو النقصان تتأثر غيرها تلقائيا أو عمدا بعلاقة سببية قد تؤدي للعودة إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها، ومن ثم يمكن القول بأن التوازن الاقتصادي هو وضع ثبات نسبي.

ثانيا: أشكال التوازن الاقتصادي.

يعد التوازن الاقتصادي من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، ويتخذ عدة أشكال حسب عدة تصنيفات كما يلي:

1. **التوازن الجزئي والتوازن الكلي.** تهتم نظرية التوازن الجزئي بدراسة التوازن على المستوى الجزئي (فرد، مؤسسة،) وهو ما أكدته النظرية الكلاسيكية التي ركزت على هذا النوع من التوازن وحددت لكل وحدة اقتصادية شروط التوازن الخاص بها، فتحقيق التوازن على المستوى الجزئي في نظرها كفيل بتحقيق التوازن على المستوى الكلي،[2] أما نظرية التوازن الاقتصادي الكلي فهي تعنى بدراسة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي، الذي يؤدي للتساوي بين العرض الكلي (السلع والخدمات المعروضة خلال فترة زمنية معينة) والطلب الكلي (كمية النقود التي يرغب الأعوان الاقتصاديين في إنفاقها خلال نفس الفترة)، وهو ما يؤدي لتساوي الادخار والاستثمار[3]، إذ ترى النظرية الكينزية بأن تحقيق التوازن على المستوى الكلي لا يعني تحقيقه عند كل وحدة اقتصادية، فقد تحدث اختلالات في التوازنات الجزئية دون أن يؤدي ذلك لحدوث اختلال في التوازن الكلي، شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات، كأن يتجه كل من الإنتاج، التوظيف

[1]- رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

[3]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد – التحليل الجزئي والكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص239.

والمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني فائض في العرض، بينما تتجه هذه الأخيرة للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما.[1]

2. **التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل.** يعبر التوازن قصير الأجل عن تلك الحالة التي تتميز بثبات المتغيرات المؤثرة على حالة التوازن خلال الأمد القصير، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل فهو يعبر عن ذلك التوازن الذي يستمر لمدة طويلة دون أن يختل وهو قليل الحدوث، حيث يتحقق هذا الأخير نتيجة ثبات المتغيرات التي تؤثر عليه في المدى الطويل.[2]

3. **التوازن الساكن والتوازن الحركي.** التوازن الساكن هو ذلك التوازن الذي علاقاته السببية لا تأخذ في الحسبان العنصر الزمني للانتقال من وضعية توازن لأخرى، فهو لا يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما لا يصف العملية التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني آخر، ولا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بسبب أن المتغيرات قد تنحرف عن الوضع التوازني الجديد ما يؤدي لنتائج خاطئة، أما التوازن الحركي أو الديناميكي فهو ذلك التوازن الذي يهتم بدراسة المتغيرات وتطورها بدلالة الزمن، إذ يعتمد في دراسته على الحيز الزمني لهذه المتغيرات بغض النظر عما إذا كان التوازن مستقر أو غير مستقر، وقد أولت النظرية الاقتصادية اهتماما واسعا لهذا النوع من التوازن باعتبار أنه يعطينا نظرة أكثر شمولية.[3]

4. **التوازن الناقص والتوازن الكامل.** يتحقق التوازن الناقص عند كل مستوى من مستويات التشغيل طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، رغم تعطل بعض عوامل الإنتاج إلى أنه يمكن أن يحدث توازن اقتصادي، وهو ما ركزت عليه النظرية الكينزية الرافضة للفكر الكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد يكون دوما في وضعية التوازن الكامل، هذه الأخيرة ترى أن الحالة العادية هي حالة التشغيل الناقص التي تكون فيه الطاقات المتاحة غير مستغلة بأكملها لوجود عدة عوامل قد تمنع من الوصول إلى وضع التشغيل الكامل، أما التوازن التام أو الكامل فهو يعبر عن التوازن الذي يحدث عند مستوى التشغيل الكامل بحيث تكون كل عوامل الإنتاج مستغلة وكل عرض يجد طلب مكافئ له.[4]

[1]- سميسم سلالم، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]- رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3]- السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص32.

[4]- السعيد بريش، مرجع سبق ذكره، ص33.

5. **التوازن الحقيقي والتوازن النقدي.** يعبر التوازن الحقيقي عن التوازن في المتغيرات الحقيقية التي تكون مرتبطة بمؤثرات حقيقية، أما التوازن النقدي فيحدث عند تساوي العرض النقدي مع الطلب عليه، إذ يعبر الترابط بين التوازنين عن التوازن الداخلي.[1]

6. **التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي.** يحدث التوازن الاقتصادي الداخلي عند تساوي كل من الطلب والعرض الكليين داخليا، وهذا من خلال تحقيق عدة توازنات (الإنتاج والاستهلاك، الادخار والاستثمار، توازن الموازنة العامة والتوازن النقدي) للوصول إلى اقتصاد تستقر فيه البطالة والتضخم عند مستويات دنيا، ومنه بلوغ حالة التشغيل الكامل مع استقرار في مستوى الأسعار. أما التوازن الاقتصادي الخارجي فهو يمثل التوازن في ميزان المدفوعات، الذي بدوره ينقسم إلى نوعين توازن حسابي (مبدأ القيد المزدوج) وتوازن اقتصادي (توازن العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي)، ومنه عندما يختل ميزان المدفوعات فهو يعبر عن اختلال اقتصادي. يعبر الترابط بين هذين التوازنين على التوازن الاقتصادي الكلي، وهو ما سنركز عليه في تحليلنا لمبررات تذبذب قيمة العملة داخليا وخارجيا.[2]

ثالثا: نماذج التوازن الاقتصادي العام.

النماذج الاقتصادية هي توصيف كمي للنظرية الاقتصادية ضمن إطار متسق يحاكي السلوكيات في النشاط الاقتصادي (السلوك الاستهلاكي، الادخاري، الاستثماري)، تسلط الضوء على الروابط والتشابكات في هذا النشاط، تتيح مجموعة من التنبؤات القطاعية متسقة مع بعضها البعض ومع أهداف وسياسات الاقتصاد الكلي وتسمح بفحص السياسات وآثارها، كما تأخذ بعين الاعتبار مستوى مختلف المؤشرات الضروري لتحقيق الأهداف المرصودة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الوطني، بحيث تكون توقعات القطاع الحقيقي (الاستهلاك والاستثمار) متسقة مع توقعات السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أهداف التنمية الاقتصادية. يمكن تقسيم نماذج التوازن الاقتصادي العام إلى أربعة أنواع أساسية هي[3]:

1. **النماذج المحاسبية وشبه المحاسبية:** تعتبر هذه النماذج من أسهل الطرق المستخدمة في التخطيط وتوظيف الموارد، تعتمد على حساب المضاعفات للقطاعات المختلفة لتقييم درجات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، تحتوي غالبا على المعادلات المحاسبية وقد يضاف إليها بعض المعادلات

[1]- صقر أحمد صقر، النظرية الإقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988 ،ص115.

[2]- نفس المرجع، ص115-116.

[3]- Rolf Meier et Marc Raffinot, Faut-il continuer à élaborer en Afrique des modèles quasi-comptables centrés sur les tableaux ressources-emplois ? STATICO, N°100, 2006, p11-12.

السلوكية. تبنى هذه النماذج على أساس جدول الموارد والاستخدامات، وتهدف إلى تحديد أثر تغير إحدى مكونات الطلب الكلي على الإنتاج والاستهلاك الوسيطي لمختلف الفروع والقطاعات، وكذا قياس أسعار عوامل الإنتاج أو الضرائب. تتميز بسهولة بنائها وعدم اشتراطها كثيرا من الإحصائيات، لكنها تفترض ثبات المعاملات الفنية، تتمثل أهم نقاط ضعف هذه الطريقة في افتراضها العلاقة الخطية بين المتغيرات الاقتصادية وخلوها من عناصر الأمثلية في صنع القرار للوحدات الاقتصادية.[1]

2. **نماذج التوازن العام المحوسب (MEGC):** نموذج التوازن العام المحوسب هو تطبيق رقمي لنظرية التوازن العام على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يتكون من مجمعات اقتصادية كلية تجمع بين جدول المدخلات والمخرجات والجدول الاقتصادي الكلي وجدول العمليات المالية، يتضمن تحليل توزيع وإعادة توزيع المداخيل وقنوات تأثير السياسات الاقتصادية، له معلمات ثابتة تقدر قياسيا وتوقعاتها لا تتعدى سنة واحدة، تشمل مجالات تطبيقات نمذجة التوازن العام الحاسوبية الضرائب والإصلاح الضريبي، التجارة الخارجية، السلع العامة، الهياكل السوقية والتأثيرات البيئية[2].

3. **نماذج السلاسل الزمنية:** يقصد بها نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) التي تسمح بحصر الترابط بين عدة سلاسل زمنية، وهي بديل جيد لنماذج التوازن العام القياسي في مجال التنبؤ. تمتاز ببساطتها النسبية وقلة تكاليفها وسرعة نتائجها وجودتها. بالرغم من أهمية هذه النماذج إلا أنها تتطلب إجراء اختبارات إحصائية كثيرة لتقييم جودتها وكفاءتها (الازدواج الخطي، الارتباط الذاتي بين الأخطاء، تباين القيم المقدرة للنماذج، تباين حد الخطأ، طبيعة توزيع حدود الخطأ، استقلال حدود الخطأ عن المتغير المستقل وغيرها). لذلك فإن الطرق الكلاسيكية أحسن من هذا الجانب لأنها لا تقصي أي متغير من النمذجة كما أنها لا تعاني من مشاكل التقدير المشار إليها أعلاه.

4. نماذج التوازن العام الكلي القياسي (GEM).

يمكن تقسيم نماذج التوازن العام الكلي القياسي إلى قسمين رئيسيين:

- **نماذج التوازن العام التقليدية:** يعتمد التحليل باستخدام الاقتصاد القياسي بالأساس على نماذج تقيس العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، المشاهدات المتعددة والنظرية الإحصائية، تمتاز بالدقة وإتباعها النظرية الاقتصادية ولكن يعوقها عمليًا توفر البيانات التفصيلية. تعتمد هذه النماذج بشكل عام على

[1] - Rolf Meier et Marc Raffinot, opt cite, p12.

[2] - أحمد الكواز، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 35، ج 3، 2004، ص7.

نموذج (IS-LM-BP) مضافا إليه منحنى" فيلبس"، ثم تطورت إلى نماذج الطلب الكلي/العرض الكلي (AD/AS)، ولضمان ديناميكية هذه النماذج دعمت من جانب العرض بدوال الإنتاج.

- **نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE):** تعد هذه النماذج من الجيل الجديد لنماذج التوازن العام في الاقتصاد الوطني المفتوح الذي ظهر في سنوات التسعينات وتدعى "النماذج النيوكلاسيكية للاقتصاد المفتوح" (NOEM)،[1] أهم من روج لها الاقتصاديان "أوبستفيلد" و "روجوف" (bstfeld & RogoffO)[2] سنة 1995، غير أن أسسهم وضعت قبل سنوات 1987 و 1989 عن طريق "بلونشارد كيوتاكي" و "سفنسون ويجنبرجن" على التوالي،[3] وهذه النماذج في الأساس تعالج قضايا الصرف والعملات لكن في الوقت نفسه هي نماذج هيكلية من النوع (GESD)،[4] تعتمد في التقدير جوهريا على الطرق البيزية،[5] وقد تخضع مقدراتها للمعايرة وعادة تكون عيناتها فصلية.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الداخلي (IS-LM).

يعتبر نموذج (IS-LM) واحدا من أهم أدوات التحليل الاقتصادي الكلي التي يمكن توظيفها لإلقاء نظرة شاملة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومحاولة فهم الطريقة التي يعمل بها والآلية التي يتم من خلالها تحديد التوازن الاقتصادي العام باعتباره يمثل نموذج النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. على هذا الأساس فإن النموذج المشار إليه يعتبر امتدادا أو تطويرا للنموذج الكينزي البسيط في تحديد الدخل، وعليه فإننا سنقوم باستخدام نموذج (IS-LM) لمساعدتنا على بحث تأثير النقود على التوازن الاقتصادي العام، لذا سنقوم بدراسة سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقود (LM) كل على حدى ومن ثم تحديد وضع التوازن (IS-LM).

أولا: التوازن الحقيقي (IS).

يمثل سوق السلع والخدمات القطاع الحقيقي في الاقتصاد الوطني فهو سوق يتحدد بعلاقة عكسية بين الأسعار والإنتاج، إذ يتحقق هذا التوازن عند تساوي الادخار الذي يعتبر دالة متزايدة في الدخل ذات ميل حدي موجب مع الاستثمار الذي يمثل دالة متناقصة في سعر الفائدة وهو ما يعبر عنه بمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال كما يلي:

$$I_{(i)}=S_{(y)}$$

[1]- Pavlos Karadeloglou & Virginie Terraza, Exchange rates and Macroeconomic dynamics, Palgrav Mcmillan, England, 2008, p169-226.
[2]- Maurice Obstfeld & Kenneth Rogoff, Exchange rate dynamics redux, Journal of political economy, University of Chicago, Vol 103, N° 3, 1995.
[3]- Giancarlo Corsetti, New Open Economy Macroeconomics, New Palgrave, 2006.
[4]- Maurice Obstfeld & Kenneth Rogoff, New directions for stochastic open economy models, Journal of International Economics, Elsevier, USA, 2000.
[5]- عزيز عوض الله الجعيد، الإحصاء البيزي، https://aziz-droos.com/?p=1871، تاريخ الاطلاع: 2020/09/20.

انطلاقا من ذلك قام الاقتصادي الأمريكي (E.Hansen, 1949) بوضع منحنى (IS) الذي يمثل توليفات لمعدل الفائدة والدخل (i,y)، حيث يكون الاستثمار عند كل توليفة مساويا للادخار وهو بذلك يحدد عدد لانهائي من حالات التوازن.[1]

يعتبر ميل منحنى (IS) سالبا ويرجع ذلك للتأثير السالب للتغير في مستويات سعر الفائدة على الاستثمار، وتأثير التغيرات في الاستثمار على مستوى الدخل المطلوب تحقيقه للمحافظة على وضع التوازن في هذا السوق، وبتفصيل أكثر فإن أي انخفاض في معدل سعر الفائدة يؤدي لزيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الاستثمار تتطلب بدورها زيادة في الدخل النقدي (مضاعف الاستثمار) تكون كافية لإحداث زيادة في الادخار مساوية لمقدار الزيادة التي حدثت في الاستثمار، وذلك لتحقيق الشرط الكافي للتوازن في سوق السلع (الاستثمار مساوي للادخار) مع ثبات عوامل أخرى.[2]

غير أن هذا الأثر يتعلق أساسا بمدى استجابة الاستثمار للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة، فهي تتوقف بالأساس على درجة مرونة الاستثمار بالنسبة للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة، وأنه كلما زاد مقدار المرونة (منحنى IS أقل انحدارا) كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار.[3]

كما أن التغيرات في مستوى الطلب الكلي مع ثبات أسعار الفائدة (باعتبار أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤدي إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى (IS) ولن تنقله من مكانه)) ستؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من مكانه إلى اليمين أو إلى اليسار، حيث يتوقف الأمر على نوع التغيرات التي تحدث في دالة الطلب الكلي (تغير في مكونات الطلب الكلي المستقلة عن سعر الفائدة)، وتكون نتيجة ذلك الحصول على مستوى جديد للدخل التوازني عند نفس أسعار الفائدة.[4]

ثانيا: التوازن النقدي (LM).

إن عدم إمكانية التوصل إلى حالة توازن واحدة في سوق السلع والخدمات (عدم وجود قيمة وحيدة للمتغيرين (y,i))، يترتب عليه استحالة التوصل إلى حالة التوازن الاقتصادي الكلي، يرجع السبب في ذلك إلى

[1]- علاء الدين عشيط، نمذجة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وآثار الدورة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، الجزائر، 2018-2019، ص66.

[2]- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الأول الأسس النظرية، دار أسامة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص214-215.

[3]- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص494.

[4]- Marie delaplace, Monnaie et Financement de L'économie, DUNOD,paris,2009,P54.

الدور المهم لسوق النقود في تحديد التوازن الكلي، وبالتالي وجب إضافة شروط توازن سوق النقود إلى شروط سوق السلع والخدمات، إذ يتحقق التوازن في سوق النقد (LM) بتساوي الطلب والعرض على النقود كما يلي[1]:

$$\mathbf{M_d = M_s}$$

تتحقق هذه المساواة عندما تلجأ الوحدات الاقتصادية (باستثناء الجهاز المصرفي) للاحتفاظ بالمعروض النقدي لأجل المعاملات والمضاربة فقط أي إهمال دافع الاحتياط، إذ تحتوي معادلة الطلب على النقود $\mathbf{M_d}$ على متغيرين هما سعر الفائدة بتأثير سلبي والدخل بتأثير إيجابي، أما عرض النقود $\mathbf{M_s}$ فهو يعتبر متغير من متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرار من السلطة النقدية في البلد، يفترض ثباته في الفترة القصيرة ولا يتأثر بسعر الفائدة ولا يستجيب للتغيرات الحاصلة فيها، وتعود العلاقة بين الدخل والطلب على النقود إلى دالة الاستهلاك التي تربط مستوى الاستهلاك بمستوى الدخل، فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب على النقود لتمويل الزيادة في الاستهلاك، ومن ناحية أخرى فإن زيادة معدلات الفائدة يرفع من تكلفة الاحتفاظ بالثروة على شكل نقود سائلة بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود[2].

انطلاقا من ذلك لاحظ الاقتصاديون (Hichs, 1973) و (Hansen, 1949) بأن المتغيرين المفسرين للطلب على النقود وعرضها هما نفس المتغيرين المفسرين للادخار والاستثمار، وعليه قاما بإحداث مستوى توازني ذو بعدين (i,y)، يماثل المستوى المستحدث لدراسة سوق السلع والخدمات معبرا عنه بمنحنى (LM) الذي يمثل توليفات مختلفة لسعر الفائدة والدخل يكون عندها سوق النقود في حالة توازن[3].

يعتبر ميل منحنى (LM) موجبا بسبب التأثير الموجب للتغير في مستوى الدخل على دالة الطلب على النقود، فزيادة مستوى الدخل يترتب عليها زيادة مقابلة في الطلب على النقود، وفي ظل ثبات كمية المعروض من النقود في الاقتصاد الوطني فإن ذلك سوف يخلق فائض في الطلب على النقود، ومن ثم توليد ضغوط على سعر الفائدة في اتجاه الارتفاع حتى يختفي الأثر تماما (بيع السندات التي بحوزة الجمهور)، ليعود التوازن مرة أخرى في سوق النقود، هذا الارتفاع لسعر الفائدة سيعمل بدوره على خفض الطلب على النقود سواء لأغراض المبادلات أو لأغراض المضاربة وهذا عند مستوى الدخل الجديد (مع ثبات العوامل المؤثرة الأخرى).[4]

[1]- محمد شريف ألمان، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2]- محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص246.

[3]- محمد شريف ألمان، مرجع سبق ذكره، ص235.

[4]- محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص247-248.

غير أن هذا الأثر يتوقف بالأساس على مرونة الطلب على النقود بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة، ففي حالة المرونة العالية (المنخفضة) يكون منحنى الطلب على النقود قليل (شديد) الانحدار، وبالتالي تكون التغيرات في سعر الفائدة المطلوبة لإعادة التوازن إلى سوق النقود أقل (أكثر)، ومن ثم يكون منحنى **(LM)** أقل (أشد) انحدار وأكثر (أقل) مرونة.[1]

كما أن أي تغير يحدث في كمية النقود التي تطرحها السلطة النقدية $\mathbf{M_S}$ أو تلك التي يرغب الأفراد في الحصول عليها لأسباب لا تتعلق بالتغيرات في أسعار الفائدة (تغيرات ذاتية في الطلب على النقود)، سوف تحدث تغيرات مقابلة في وضع التوازن بسوق النقود، وطالما أن هذه التغيرات مستقلة عن التغيرات في أسعار الفائدة، فإنها سوف تحدث تغير في موقع منحنى (LM) وتنقله إما إلى اليمين أو اليسار بما يتناسب مع طبيعة التغيرات الحاصلة في جانبي العرض أو الطلب، لنحصل نتيجة لذلك على أسعار فائدة جديدة عند مستويات الدخل الأصلية.[2]

ثالثا: التوازن الداخلي (IS-LM).

بعد استعراض كيفية الوصول إلى وضع التوازن في سوق السلع والخدمات وكذا سوق النقود كل على حدا، فإن هناك حاجة ماسة لوضع إطار واحد يجمع السوقين معا يتم بواسطته تحديد مستوى سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان التوازن في السوقين معا، وبالتالي التوازن في النشاط الاقتصادي ككل في آن واحد.

يعبر نموذج (IS-LM) عن الترابط بين كل من سوق السلع (IS) وسوق النقود (LM)، حيث يؤدي التفاعل (التقاطع) بين هذين السوقين إلى التحديد الآني لمستوى توازني من الدخل وسعر الفائدة **(i*,y*)** في نقطة وحيدة وفريدة، وأي نقطة غيرها لا تؤدي لتحقيق التوازن الكلي وذلك بسبب وجود اختلال في أحد السوقين أو كلاهما، الذي إن وجد سوف تتولد قوى ذاتية داخل السوق (السوقين) تعيد الاقتصاد الوطني مرة أخرى إلى حالة التوازن إذا كان هذا الاقتصاد يعمل وفق آلية السوق.

إن وضع التوازن يتحدد أساسا بوضع كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM)، وهذا بدوره يتحدد بالعديد من العوامل التي تؤثر في موقع كل منهما والكيفية التي تتغير فيها هذه المنحنيات نتيجة تغير هذه العوامل، وبالتالي إن حدث تغير في هذه العوامل وحدث معه انتقال لأحد المنحنيين أو كلاهما، فإننا نصل إلى نقطة

[1]- سامية نزالي، أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017، ص149-150.

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص334-339.

توازن جديدة، وبالتالي إلى مستويات توازنية جديدة للدخل وسعر الفائدة تتفق مع التوازن العام للاقتصاد الوطني في وضعه الجديد.[1]

كما أن مستوى الدخل المتوصل إليه في حالة التوازن لا يشترط أن يكون بالضرورة هو نفسه عند مستوى التشغيل الكامل (جميع عوامل الإنتاج في الاقتصاد الوطني موظفة)، فقد يكون مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى التشغيل الكامل وبالتالي تكون هناك مشكلة تتمثل في وجود فجوة انكماشية نتيجة عمل الاقتصاد بمستوى أقل من طاقاته الكامنة، أو قد يكون المستوى التوازني أكبر من مستوى التشغيل الكامل وفي هذه الحالة تكون هناك مشكلة وجود فجوة تضخمية، وفي كلتا الحالتين تظهر الحاجة إلى اتخاذ قرارات تخص السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما لمعالجة هذه المشاكل الاقتصادية، إذ أن نموذج (IS-LM) يعتبر الآلية التي تحدد مدى فعالية هذه السياسات في التعامل مع الصدمات الاقتصادية وآثار الدورة الاقتصادية بصفة عامة.[2]

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM-BP).

لقد تم تطوير نموذج يفسر التوازن العام للاقتصاد الوطني ليشمل اقتصاد صغير مفتوح على الخارج جزئيا بوجود حركة رؤوس الأموال،[3] يتطرق للحديث عن تأثير تغيرات قطاع العالم الخارجي على طبيعة التوازن أو كيفية الوصول إليه، بما يحقق فيه التوازن الداخلي والتوازن الخارجي معا، يعبر عن هذا النموذج بـ (IS-LM-BP) من قبل (Robert Mundell, Marcus Fleming)، الذي يتلاءم وظروف الدول ذات الاقتصاد الصغير (غير مندمجة بشكل كلي في التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو العالمية)، وهي حالة تكاد تنطبق على الجزائر.[4]

إذ أوجد كل من (Mundell, 1962, 1968)[5+6] و (Fleming, 1963)[7] توليفة تضم (IS-LM-BP) في نقطة واحدة تعبر عن حالة توازن، بدخل توازني وسعر فائدة توازني ومجمعات كلية توازنية يحمل في طياته حدود السياسات المختلطة (الاستخدام المتزامن للسياسات النقدية والمالية، توظيف نظام الصرف ودرجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي وخصائص حركة رؤوس الأموال)، ونظرا لأن الدول تختلف فيما بينها من

[1]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص364

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص363.

[3] - Gregory N. Mankiw, Macroéconomie, Traduction : Jihad C. Elnaboulsi, 5e ed, de boeck, Bruxelles, 2012, p432.

[4] - Jean-josé Quiles, Le "policy mix" Européen, L'euro, N° 26, 2001, p1.

[5] - Mundell R.A, The appropriate use of monetary and fiscal policy for internal and external stability, IMF Staff papers, vol 9, 1962, P 70-79.

[6]- Mundell R.A, Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates, Canadian journal of, vol 9, 1968, P 70-79.

[7] - Fleming M "Domestic financial policies under fixed and floating rates " IMF staff, papers, vol 9, 1963, P369-380.

حيث الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي الذي يتوقف بصورة عامة على طبيعة النظام الاقتصادي السائد، طبيعة القوانين والإجراءات المنظمة للعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، طبيعة نظام أسعار الصرف وطبيعة المشاكل أو الأزمات المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المحلي أو العالمي خلال فترات زمنية معينة، فإن هذه العوامل تؤثر على درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي وكذا الطريقة التي تختار فيها الحكومات المختلفة أن تتدخل للتأثير على معاملاتها الاقتصادية والمالية.[1]

يقوم تحليل نموذج مندل- فلمنج بالدرجة الأولى على حسابات ميزان المدفوعات المعبر عنه بمنحنى (BP) الذي يكون عندها القطاع الخارجي في حالة توازن، هذه الحسابات تلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، تعتبر تدفقات نقدية داخلة لميزان المدفوعات (متحصلات نقدية يحصل عليها المقيمين في الدولة لعدة أسباب كتحصيل ثمن الصادرات من السلع والخدمات، شراء أصول مالية أو عينية من قبل الأجانب، حصول القطاع الحكومي أو الخاص المحلي على أرباح استثماراتهم أو فوائد وأقساط ديونهم المستحقة على الخارج أو بيع الدولة لجزء من احتياطات الذهب والنقد الأجنبي) تمثل إشارة موجبة وبند فائض في ميزان المدفوعات، تقابلها تدفقات نقدية خارجة (مدفوعات يدفعها المقيمين في الدولة للعالم الخارجي لعدة أسباب كسداد ثمن الواردات، شراء أصول مالية أو عينية من قبل المقيمين، القيام بتحويلات مالية للخارج سواء فوائد أو أرباح استثماراتهم داخل الدولة بالإضافة لشراء الدولة لكميات من الذهب والنقد الأجنبي) تمثل إشارة سالبة وتعامل كبند عجز في ميزان المدفوعات، هذه المعاملات تجعل جانب المدفوعات دائما مساوي لجانب المتحصلات وبهذا يكون ميزان المدفوعات دائما في حالة تساوي (طريقة القيد المزدوج)، ولكن هذا لا يعني أن يكون في حالة توازن اقتصادي (تساوي سوق الصرف الأجنبي).[2]

التوازن في ميزان المدفوعات يمثل التوازن بين الدخل الكلي وسعر الفائدة من خلال السوق الخارجي، الحساب الجاري (CA) من جهة وحساب رأس المال (KA) من جهة أخرى، حيث مستوى الناتج العالمي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الداخلية والخارجية وصافي التدفقات المالية معطاة نعبر عنه بالمعادلة التالية:[3]

$$\mathbf{BP = CA}(e*p^f/p, y, yf) + \mathbf{KA}(r\text{-}rf, k)$$

يعتبر ميل منحنى (BP) موجبا بسبب أن الزيادة في مستوى الدخل (وزيادة الواردات (ارتباط الواردات طرديا بالدخل) المترتبة عليها) تتطلب رفعا لسعر الفائدة المحلي من أجل تحقيق فائض في حساب رأس المال

[1]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص406.

[2]- دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة 6 ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009 ، ص 7-9.

[3]- كمال سي محمد، رفيقة صباغ، المالية الدولية والأزمات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2017 ، ص167.

لميزان المدفوعات يكفي تعويض العجز الذي أحدثته زيادة الواردات في الحساب الجاري، ومن ثم العودة مرة أخرى إلى وضع التوازن في القطاع الخارجي.[1]

غير أن هذا الأثر يتوقف بالأساس على مقدار حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدولة والعالم الخارجي، فكلما كانت تحركات رؤوس الأموال تتم بدون عوائق أو تدخل من قبل الدولة كانت أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة المحلية، وبالتالي اقتراب سعر الفائدة المحلي من مستوى سعر الفائدة الخارجي، وهو ما يجعل منحنى (BP) أكثر مرونة وأقل انحدارا مما يسمح له بتمويل العجز في الحساب الجاري، ومنه تحقيق التوازن في القطاع الخارجي.كما تقل هذه المرونة ويكون المنحنى أكثر انحدارا وقربا من المحور الرأسي مع زيادة العوائق التي تحد من حرية حركة رؤوس الأموال، ما يجعل تحقق التوازن في القطاع الخارجي مبني على تساوي الصادرات مع الواردات من خلال ضمان وجود توازن في الحساب الجاري نفسه، بسبب صعوبة تمويل أي عجز في هذا الحساب عن طريق الاستعانة بحساب رأس المال.[2]

كما أن أي تغير يحدث في المستوى العام للأسعار، أسعار الصرف، حجم الصادرات، أسعار الفائدة الدولية، بالإضافة إلى الجزء المستقل من الواردات غير المرتبط بالدخل، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها (مستوى الدخل وأسعار الفائدة المحلية التي إن تحركت ستؤدي فقط إلى التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى (BP))، سوف يؤدي لتغير مقابل في موقع منحنى (BP) ينقله من مكانه إلى مكان آخر، إلى أعلى أو أسفل حسب طبيعة التغيرات التي حدثت، وبشكل يعكس معه الوضع التوازني الجديد في القطاع الخارجي.[3]

يتحقق التوازن في السوق الحقيقية حسب نموذج مندل- فلمنج عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي بتعادل الحقن(الإنفاق الاستهلاكي، الاستثماري، الإنفاق الحكومي والصادرات) مع التسربات (الادخار، الضرائب والواردات)، حيث إن الإنفاق الحكومي ومستوى الإنتاج العالمي متغيرات خارجية، وفق المعادلة التالية:[4]

$$Y = C(Y-T+R,\ r-p^e) + I(Y_{-1},\ r-p^e) + G0 + [X - M]\ (e*p^f/p,\ y,\ yf)$$

[1]- كمال سي محمد، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص416-417.

[3]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص417-422.

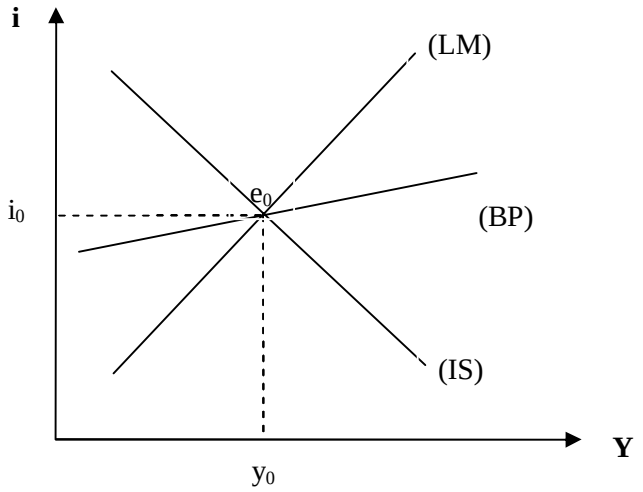
[4]- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

يتحقق التوازن في السوق النقدية حسب نموذج مندل- فلمنج بتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود، حيث الطلب على النقود دالة في الدخل وسعر الفائدة، وعرض النقود والأسعار متغيرات خارجية، وفق المعادلة التالية:[1]

$$MS_0/P = MD(y, r)$$

يتحقق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد عند تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS)، (LM) و (BP) في نفس النقطة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (1.2): التمثيل البياني لمنحنى (IS-LM-BP).



المصدر: طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج مندل- فلمينغ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012، الجزائر، ص248.

من الشكل رقم (1.2) نلاحظ أن النقطة **(e_0)** هي النقطة التي يتقاطع عندها المنحنيات الثلاث عند دخل توازني وسعر فائدة توازني يحققان التوازن في كل من سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق الصرف الأجنبي المعبر عنه بالتوازن في ميزان المدفوعات، وهو ما يطلق عليه بالتوازن الكلي بشقيه الداخلي والخارجي معا، إلا أنه يصعب تحقيقه في الواقع نظرا لاختلاف طبيعة الصدمات الاقتصادية التي تعترض كل بلد متطورا كان أو ناميا.

[1]- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان-بيروت، 2010، ص 192-193.

المبحث الثاني: الصدمات الاقتصادية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي.

تتعرض السياسة الاقتصادية للعديد من الصدمات التي تفرض على متخذي القرار ضرورة الربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية عند صياغة هذه السياسة، بهدف تعظيم المنفعة العامة والحد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك الصدمات، إذ يعد انحسار وتقليص هذه الصدمات مؤشرا على جودة السياسة الاقتصادية في البلد، ووضوح الرؤى المستقبلية ونضوج التصور المنطقي لصناع القرار ومعرفة حالة النشاط الاقتصادي في ذلك البلد. غير أن الإخفاق في التحكم بالسياسة الاقتصادية يتسبب في حدوث الصدمات الاقتصادية التي تعد مؤشر خلل في الإدارة النقدية، المالية والتجارية، نظرا لما لهذه الصدمات من آثار على النشاط الاقتصادي عامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي خاصة، وهو ما يقودنا للتطرق إلى تعريف الصدمات الاقتصادية، مسبباتها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية.

تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلد، إذ يقصد بها أي حالة لم تكن متوقعة تعبر عن حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية، هذا التغير يؤدي إلى انتقال حالة أحد منحنيي الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما.[1]

أولا: تعريف الصدمات الاقتصادية.

1. الصدمة الاقتصادية هي حدوث مؤثّر لا يمكن توقعه، كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل، تقع بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي أو نتيجة لسلوك القادة السياسيين، فهي بذلك تعتبر بداية لحدوث أزمة تؤدي آثارها إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي.[2]

2. يعبر عن الصدمة في الاقتصاد الكلي بتلك الحالة التي لا يمكن التحكم فيها، تكون لها آثار مبدئية قوية على الطلب الكلي (صدمة طلب) أو العرض الكلي (صدمة عرض)، ونتيجتها انهيار التوازن في

[1]- Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 5th edition, McGraw-Hill, New York, 2010, p123.

[2]- محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، العراق، جوان 2010، ص142.

الاقتصادي الكلي. يتمثل مظهر هذه الصدمة في تقلبات الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدل التضخم، ....الخ، ويكون مصدرها إما صدمة مالية، نقدية أو حقيقية أو في أعقاب الدورات الاقتصادية.[1]

3. تعرف الصدمة الاقتصادية حسب المؤسسات المالية الدولية، على أنها وضعية ناتجة عن سياسات اقتصادية خاطئة أو آثار سلبية مردها إلى التغيرات في الدورات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي، يمكن معالجتها بإتباع مجموعة من الاجراءات تمثل مجموعة بنود أساسية من أهمها (سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة وضمان حقوق الملكية).[2]

يتضح من التعاريف السابقة أن الصدمة الاقتصادية هي تغيير مفاجئ وغير متوقع في متغير اقتصادي أو أكثر مما يغير من مساره، سرعته أو حجمه، يصحبه تأثير على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى (الطلب الكلي، العرض الكلي) في البلد، وقد تكون هذه الأخيرة داخلية أو خارجية كما قد تكون سلبية أو ايجابية، لها آثار قوية على مستوى الدخل الوطني، ما يؤدي لاختلال التوازن الاقتصادي.

ثانيا: أسباب الصدمات الاقتصادية.

تنشأ الصدمات الاقتصادية الداخلية نتيجة للعديد من العوامل التي تؤثر وتتأثر بقرارات السياسة الاقتصادية، فاختلاف الرؤى الاقتصادية للمشرفين على مراكز صنع القرار حول السياسة الاقتصادية الواجب تتبعها (المنهجية، الاديولوجية، الأفكار ووجهات النظر)، تعتبر سببا رئيسا لحدوث تلك الصدمات، فضلا عن العوامل السياسية والفنية كأخطاء القياس في البيانات المتوفرة، التي على أساسها يقوم صانعو السياسة الاقتصادية باتخاذ القرار حول إجراءات وبرامج تلك السياسة. ونظرا لتعدد الصدمات الناتجة عن العوامل الداخلية، التي تتفاعل بقوة مع الصدمات ذات المصدر الخارجي، وتعدد آثارها من حيث شدة امتدادها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، استلزم البحث والتطرق لأهم مسببات الصدمات الاقتصادية في الدول النامية التي يمكن أن نجملها فيما يلي:[3+4]

---

[1]- Michal R, Darby, Intermediat Macroeconomics, international student edition, MCGRAW- hill, KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

[2]- حاكمي بوفحص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب -تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، الجزائر، ص6-7.

[3]- عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص53-56.

[4]- جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2018)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 8، العدد4، العراق، ديسمبر 2020، ص634-635.

1. تعثر التنمية الاقتصادية لكثير من الدول النامية وحتى الغنية منها بالموارد الطبيعية وعدم تحقيقها للإقلاع الاقتصادي المنشود، يرجع بالأساس لظروف التنمية الداخلية غير المواتية والوضعية غير المتكافئة المتواجدة فيها ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، الشيء الذي يمكن الدول الصناعية الكبرى وشركاتها متعددة الجنسية من إجراء تحويل عكسي حقيقي لمواردها، وبالتالي التحكم الفعلي بوتيرة التنمية الاقتصادية بها وتفريغها من محتواها، ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية؛[1]

2. الطبيعة البدائية لسوق رأس المال في ظل وجود جهاز مصرفي لا يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، ولا يستجيب بالقدر الكافي لزيادة الطلب على الاستثمار أو الاستهلاك، كما أن المركزية في تخصيص وتقييد القروض يجعلها غير كافية لتمويل المؤسسات والمشروعات، مع وجود ضوابط على سعر الفائدة التي تعتبر أسواق النقد بها ضحلة وبحاجة للمزيد من العمق، مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثل للادخار؛[2]

3. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي لأسباب هيكلية، الشيء الذي لا يسمح بزيادة الصادرات وتنافسيتها أو حتى كبح الواردات بتطوير القطاعات الموجهة لتعويض منتجاتها (غياب القطاعات الاقتصادية المحفزة لإحداث التغيرات في هيكل الإنتاج كقطاعات الطاقة، النقل، الاتصالات والتكنولوجيا)، باعتبار أن صادرات الدول النامية ممثلة أساسا بالمواد الأولية أو المنتجات الزراعية الخام وهي مقومة في معظمها بالدولار، كما أن الزيادة المفرطة في الواردات تزيد من التبعية الاقتصادية نظرا لتقلبات أسعارها في السوق العالمي، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على قيمة العملة الوطنية وعلى مستويات التضخم؛

4. الاختلالات الجذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي (وجود هيكل اقتصادي مفكك ونسبة اندماج داخلي ضعيفة) وعدم مرونته وقدرته على استيعاب العدد الفائض من اليد العاملة في السوق الداخلية، نتيجة تبعيته المفرطة لمداخيل الريع لصادرات الموارد الطبيعية، بالإضافة للاتساع المستمر لفجوة الموارد الاقتصادية (الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلي)؛

5. العجز الدائم في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتهما المحلية مقابل العملات الأجنبية، يقابله عجز دائم في الموازنة العامة ما قد يؤدي لارتفاع حجم المديونية سواء الداخلية أو الخارجية وتكون آثاره حدوث العجز المزدوج؛

[1]- علي مكيد، وليد فرجاني، الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منها، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، العدد 494، لبنان، أفريل 2020، ص90.

[2]- مارك ستون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص42.

6. انخفاض الطلب الخارجي على صادرات بعض الدول النامية في فترات ركود (كساد) الاقتصاد العالمي، وصعوبة تصريف منتجات هذه الدول في أسواق الدول المتطورة نتيجة سياسات الحماية التي تمارسها الدول الأخيرة والدعم المقدم إلى المنتجين المحليين، يقابله غلاء المنتجات المستوردة وعدم ملائمتها مع احتياجات أسواق الدول النامية؛

7. تعتبر الحروب والنزاعات من أهم العوامل المؤثرة في أنشطة القطاعات الاقتصادية كافة، وتعد السبب الرئيسي في زيادة الإنفاق العسكري والأمني مما يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، وغالبا ما يتسبب إحداث عجز كبير يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة، كذلك فإن النزاعات المسلحة تحدث تفاوت كبير في توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن ذلك فإن الحروب تؤدي إلى تدمير البنى التحتية وإلى تفشي الفساد الإداري، وخلال النزاعات المسلحة يتم تحويل الموارد نحو الأنشطة غير المنتجة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، وتعطل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وهذا يؤثر سلباً على الناتج المحلى الإجمالي؛

8. المقاطعة الاقتصادية متعددة الأشكال التي تمارسها الدول الغنية وذات النفوذ الكبير لدى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية اتجاه الدول النامية، والتي يقصد بها القيام بمجموعة من الخطط والإجراءات المتناغمة للعزل المتعمد وغير العنيف في الميدان الاقتصادي أو السياسي، تعبيرا عن عدم الموافقة على سلوك الجهة المستهدفة لوقف ممارساتها غير المقبولة من وجهة نظر الدولة المقاطعة، آثار هذه السياسة تعد من أشد الصدمات تأثيرا على الاقتصاد الوطني للدول المستهدفة؛[1]

9. تعتمد العديد من الدول النامية الغنية بالنفط اعتماداً كبيراً على إيرادات المحروقات، وعند حدوث زيادة في أسعار النفط، تلجأ تلك الدول إلى زيادة الإنفاق على الاستثمارات العامة، زيادات في الأجور مع الرفع من تمويل وارداتها من السلع الغذائية والسلع الرأسمالية، مما يؤدي إلى زيادة المعروض من الكتلة النقدية دون زيادة متناسبة في المعروض من الإنتاج المحلي، وهو ما يغذي الاتجاهات التضخمية. بينما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض المعروض من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية مما يؤدي لصدمة تنعكس آثارها على الاقتصاد الوطني عموما والعملة الوطنية خصوصا؛

[1]- علي مكيد، وليد فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص83.

10. الكوارث الطبيعية التي تعبر عن حدث يقع في مكان وزمان محدد، يهدد المجتمع أو منطقة ما وتكون سبباً للصدمات، بالإضافة للانتشار المفاجئ والسريع للأمراض والأوبئة كفيروس كوفيد-19، هذا النوع من الصدمات يهدد صحة المجتمع مما يؤثر على العديد من القطاعات الاقتصادية.

ثالثا: أنواع الصدمات الاقتصادية.

تبرز الصدمات الاقتصادية عن عوامل داخلية سببها السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة (حكومة، بنك مركزي) فضلا عن الصدمات الحقيقية التي تمس القطاع الإنتاجي، أو من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها والتي لها آثار على مستوى الدخل الوطني، وفيما يأتي أهم هذه الصدمات:[1]

1. **الصدمات الداخلية:** يقصد بها حدوث تغيرات مفاجئة وأحيانا عنيفة داخل اقتصاد معين، تكون آثارها إيجابية أو سلبية على الاقتصاد الوطني، تنشأ نتيجة السياسات التي تمارسها الدولة من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الصدمات الهيكلية المرتبطة بالتغيرات التقنية والتكنولوجية. تتكون الصدمات الداخلية من:

- **صدمات السياسة المالية.** يقصد بصدمة السياسة المالية ذلك التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات المالية (مكونات الإنفاق العام أو مكونات الإرادات العامة)، مما ينجم عنه آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية،[2] هذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى:[3]

- **صدمة الإنفاق العام.** هي تعبير عن تغيير مفاجئ في الإنفاق العام الذي قد يحدث أثر سلبي أو إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، هذه الأخيرة قد تكون صدمة قصيرة الأجل (صدمة مؤقتة) ذات تأثير محدود على الاقتصاد الوطني، أو طويلة الأجل ذات تأثير كبير ومستمر عليه، إذ تحدث لهدف إحباط توقعات القطاع الخاص وخصوصا توقعات العاملين فيه حول أي سياسة منتهجة، أو استجابة لحالة الاقتصاد الخارجة عن نطاقها، كأن تقوم الحكومة بزيادة (تخفيض) مشترياتها الحكومية بصورة مباشرة ومفاجئة، أو زيادة (تخفيض) المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد باعتبار أن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد،

[1]- جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، مرجع سبق ذكره، 631-634.

[2]- مروان حايد، تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة المدية، 2016-2017، ص169.

[3]- مروان حايد، مرجع سبق ذكره، ص179.

وبالتالي التأثير على الطلب الكلي، وإذا لم يستجيب العرض الكلي (وهو الحالة السائدة لأسباب هيكلية) فإن ذلك سيؤدي إلى التضخم ولا يعالج مشكلة البطالة.

❖ **صدمة الإيرادات العامة.** هي تلك التقلبات التي تحدث خارج سيطرة الدولة وتؤدي إلى تغيرات في الإيرادات العامة كالانخفاض (الارتفاع) الذي يحدث بشكل مفاجئ في عوائد الصادرات، ويبرز دور هذه الصدمة بشكل ملحوظ في البلدان ذات المورد الواحد، والتي تشكل فيها عوائد صادرات المواد الأولية النسبة الغالبة من الصادرات، وبالتالي فإن التقلبات في أسعار هذه المواد بالسوق العالمية سوف تؤثر على تمويل الموازنة العامة للدولة، تزامنا مع صدمات غير متوقعة يتعرض لها الاقتصاد الوطني تؤدي إلى تذبذب في الإيرادات الداخلية، كأن تلجأ الحكومة لمنح إعفاءات (زيادات ضريبية) للمواطنين بشكل غير متوقع مما يؤدي إلى زيادة(تخفيض) الدخل المتاح؛ وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة (كبيرة) مما يؤدي إلى التأثير بشكل ايجابي (سلبي) في الدخل المتاح المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي التأثير على الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

➢ **الصدمات النقدية.** تعّرف صدمات السياسة النقدية على أنها تلك الصدمات الناتجة عن التغيرات غيرة المنتظرة في الكتلة النقدية والتي تترجم عبر صدمات عرض النقود أو(و) صدمات الطلب عليها، فهي تعبير عن تغير مقصود (تدخل السلطة النقدية باستعمال أدوات السياسة النقدية) أو غير مقصود (تغير في الطلب على النقود، تغير سلوك الأفراد، تقلبات أسعار الصرف) في أحد المتغيرات النقدية، مما تنجم عنه آثار مباشرة وغير مباشرة على الكتلة النقدية ومنه على المتغيرات الاقتصادية الكلية.[1]

تختلف ردود أفعال الجمهور بعد حدوث الصدمات النقدية، إذ يسعى البعض منهم إلى تعديل أرصدتهم النقدية من خلال أسواق السلع والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها عن طريق أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الاختلال إلى أسواق أخرى، وعليه يمكن تقسيم صدمات السياسة النقدية إلى:[2]

❖ **صدمات عرض النقود:** يقصد بها حدوث تغيرات غير متوقعة في المعروض النقدي، هذه الصدمات إما أن تكون إيجابية أو سلبية، تؤثر هذه التغيرات على المستوى العام للأسعار، مستوى الناتج الوطني، مستوى العمالة وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

[1]- إيمان علي محفوظ العجوزة، تأثير الصدمات النقدية على سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، المجلد 2019، العدد 71، مصر، 31 ديسمبر 2019، ص276-277.

[2]- إيمان علي محفوظ العجوزة، مرجع سبق ذكره، ص279-284.

❖ **صدمات الطلب على النقود.** يقصد بها حدوث تغييرات غير منتظرة في الطلب على النقود من طرف الأفراد أو الوحدات الاقتصادية، الناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار أو أية أسباب أخرى، فتغير مستوى الأسعار يؤثر في الطلب على النقود طرديا لتغطية العجز في القوة الشرائية، وكذلك الدخول تلعب دورا مؤثرا في تغيرات الطلب النقدي، والتي تنعكس إيجابا في تغّير نسبة ما يحتفظ به الأفراد من نقود عند مستويات الدخول المختلفة، فضلا عن ذلك فإنّ سعر الفائدة يعد عاملا رئيسا في التأثير على الطلب النقدي، إلا أنه يرتبط بعلاقة عكسية معه.[1]

❖ **صدمات أسعار الصرف الأجنبي.** تؤثر التغيرات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية الحاصلة في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية (تغيرات قيمة العملة) على العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ لا ينحصر تأثيرها على هذا المتغير فحسب، بل يتوسع نحو تقلبات أسعار الصرف للدول الشريكة التجارية، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصاديات، فيكون كبيرا على الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة، في حين يقل تأثيرها على الاقتصاديات الكبيرة والمغلقة نسبيا كمنطقة (اليورو)،[2] ويمكن إجمال تأثير تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية كالتالي:[3]

- **انتقال رؤوس الأموال.** يلعب سعر الصرف دورا مهما في اضطرابات العرض والطلب النقدي، إذ تتأثر الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي والتدفقات الاستثمارية الأجنبية به، حيث توجد علاقة عكسية بين الاحتياطيات الدولية والأصول المحلية بموجب سعر الصرف الثابت والمتمثل في قيام البنك المركزي بتعقيم تدفقات رأس المال من أجل المحافظة على العرض النقدي ثابتا،[4] أما في ظل سعر الصرف المرن فتقلبات العملة من المرجح أن تؤثر في ممارسة السياسة النقدية، ويمكن للسكان المحليين أن يحتفظوا بالعملة الأجنبية لغرض إجراء عملية التبادل والاحتياط في ظل وجود تضخم محلي (انخفاض قيمة العملة المحلية)، مما يسفر عنه انخفاض أرصدة النقد الحقيقية، فيدفع أو يشجع عملية إحلال العملة، إذ يكون الطلب على النقد في هذه الاقتصاديات غير مستقر وبشكل كبير لدرجة يصعب التنبؤ به أو السيطرة على التضخم.[5]

---

[1]- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1986، ص49.

[2]- Elke Hahn, The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area, European Central Bank, NO.796.2007, p12.

[3]- إيمان علي محفوظ العجوزة، مرجع سبق ذكره، ص285-287.

[4]- عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراك احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، الجزائر، 2014، ص216-222.

[5]- عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين صدمات السياسة النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 29، العراق، 2013، ص210.

- **الواردات والصادرات.** يؤثر انتقال آثار أسعار الصرف على التبادل والإنفاق في السوق المحلي من خلال تغّير الأسعار النسبية للسلع المستوردة والسلع المنتجة محليا، فتخفيض قيمة العملة يؤثر على أسعار الاستيراد والصادرات في الأجل القصير، فتنخفض أسعار الصادرات وترتفع أسعار المنتجات المستوردة، ولتلك التغيرات تأثير سلبي على وضع الحساب الجاري، خصوصا وأن المرونات في الآجل القصير أدنى من الواحد ولا تلبي دائما شرط مارشال-ليرنر، فيكون وضع ميزان الحساب الجاري على شكل منحنى (J).[1]

أّما في الأجل الطويل فانتقال تأثيرات أسعار الصرف تطال كميات الصادرات والواردات، فبانخفاض قيمة العملة تتعزز فرص زيادة كمية الصادرات لانخفاض أسعارها من وجهة نظر المستهلك الأجنبي (السلع المحلية تصبح أرخص في الأسواق الدولية)، أما كمية الاستيراد فتتجه للانخفاض لارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستهلك المحلي (وجود بدائل للواردات) والذي يتبلور في وضع ايجابي للحساب الجاري، ويحصل العكس عند ارتفاع قيمة العملة.

تؤدي الزيادة المفاجئة في نمو عرض النقود في البلد إلى توقع الأفراد انخفاض قيمة عملة بلدهم فيقومون ببيع ما لديهم من عملة مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة ويدعى هذا الأثر بالتبرير الذاتي، وكذلك في حالة توقع المضاربين ارتفاع (انخفاض) قيمة العملة في المستقبل يقومون بشراء (بيع) العملة بهدف تحقيق الربح (تجنب الخسارة) مما يسبب ارتفاع (انخفاض) قيمة العملة.

- **صدمات سعر الفائدة:** هي تلك التقلبات في سعري الفائدة (الاسمي والحقيقي)، التي تنجم عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر الفائدة بما لا ينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة، حيث أن وضع سعر فائدة غير دقيق يؤدي إلى نتائج عكسية لا ترغب السلطات النقدية بها، الذي ينعكس على عرض وطلب الأرصدة القابلة للإقراض وخصوصا المتزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية. فعند وضع سعر فائدة أكثر انخفاضا (ارتفاعا) يقوم الأفراد بزيادة (تخفيض) الطلب على النقود التي يصدرها البنك المركزي، الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار وزيادة الدخل والطلب على النقود، ما يشكل ضغطا على أسعار الفائدة فترتفع (تنخفض)، وللحفاظ عليها عند المستوى المحدد لها تضطر السلطات النقدية إلى تخفيض (زيادة) احتياطيات النظام المصرفي، والذي يرفع من نمو (انخفاض) عرض النقد ويشجع الإنفاق بدلا من تحجيمه (يؤدي إلى تحجيم الإنفاق بدل تشجيعه) هذا داخليا، أما خارجيا فإن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين البلدان والتي تبحث عن الأرباح، وذلك لأن رؤوس الأموال تتسم بسرعة التدفق من

[1]- Duasa, Jarita, Impact of Exchange Rate Shock on Prices of Imports and Exports, Munich personal REPEC Archine,(MPRA), No.11624, posted 18, 2008, P.5

المناطق، حيث العائد عليها منخفض إلى المناطق ذات العائد المرتفع، كما أن التغّيرات في أسعار الفائدة تنتقل آثارها حسب مستوى تطور اقتصاد البلد، فالاقتصاديات القوية تأثر ولا تتأثر بتغيرات هذه الأخيرة.[1]

من جهة أخرى تؤثر تقديرات التضخم العشوائية على تحديد سعر الفائدة الحقيقي، من خلال تأثيره على رغبة المقرضين والمقترضين في عرض وطلب الأموال المعدة للإقراض، فبارتفاع (انخفاض) معدل التضخم تقل (تزيد) الرغبة في الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) عرض الأموال القابلة للإقراض،[2] ولضمان بقاء سعر الفائدة الحقيقي بنفس مستواه قبل حدوث التضخم ينبغي رفع سعر الفائدة الاسمي بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم، حيث أن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي مطروح منه التضخم.[3]

- **الصدمات الحقيقية.** هي عبارة عن صدمات داخلية منشأها خارجي تحدث عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على وضعية السوق المحلية، من مسبباتها ظهور تكنولوجيات جديدة، منتجات جديدة، حدوث كوارث طبيعية أو غيرها. لا يقتصر أثر الصدمات الحقيقية على قطاع واحد من الاقتصاد الوطني، بل يمكن أن ينتقل إلى قطاعات أخرى، ويمكن أن تؤدي الصدمات الحقيقية العنيفة إلى حدوث اختلالات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.[4]

2. **الصدمات الخارجية.** يقصد بالصدمات الخارجية التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية خارج اقتصاد معين، والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي ولا يمكن السيطرة عليها، ونظرا لأن المصدر الرئيسي للصدمات الخارجية بالنسبة للدول النامية يتمثل في التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات القوية وأسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية، فإن الصدمات الخارجية الإيجابية تحدث عندما ترتفع أسعار الصادرات الرئيسية للبلد أو تنخفض أسعار الواردات الرئيسية، وتشير الصدمة الخارجية السلبية إلى الحالة التي تنخفض فيها أسعار الصادرات الأساسية للبلد أو ترتفع أسعار الاستيراد الأساسية. من أبرز العوامل المسببة لظهور هذا النوع من الصدمات:[5]

---

[1]- J.Bradford Delong, Martha L.Olney, Macroeconomics, Second Edition, McGraw Hill, Americas, New York, 2006, p284.

[2]- Eric mayer, Johann scharler. Noisy information interest rate shocks and the Great moderation, 2010, p5.

[3]- مروان حايد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[4]- عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق أطروحة دكتوراه (1) غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2002، ص118

[5]- أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر،عمان، 2009، ص272-274.

❖ **تغير عوائد الصادرات.** تواجه العديد من الدول النامية صدمات خارجية نتيجة اعتمادها على تصدير منتج أولي واحد أو منتجين (منتج معدني ومنتج زراعي مثل النفط و القطن)، ولذلك تحدث تغيرات إيجابية أو سلبية للإيرادات من العملة الأجنبية بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار هذه السلع.

❖ **التضخم المستورد.** باعتبار أن التضخم المستورد ينتقل من خلال قناة الأسعار الخارجية (ارتفاع أسعار الواردات ينعكس مباشرة على الأسعار المحلية بالزيادة)، أو من خلال قناة المداخيل التي تمثل رصيد ميزان المدفوعات، بحيث أن تحقيق فائض في هذا الأخير يؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي، ومن ثم زيادة الكتلة النقدية التي ينجر عنها ارتفاع الطلب الكلي الذي ينعكس مباشرة على حجم الواردات في ظل ضعف مرونة الإنتاج المحلي، ما يؤدي إلى حدوث صدمة سلبية من نتائجها ارتفاع التضخم المحلي.

❖ **تغير تكاليف الاقتراض من الخارج.** إن الدول التي تعتمد على الاقتراض من الخارج تزيد من مخاطر تعرضها للصدمات الخارجية، فارتفاع أسعار الفائدة في المصادر المالية الخارجية يجعل الاقتراض كمصدر تمويل أكثر تكلفة لهذه الدول، ومن آثار ذلك إما الحد من قدرتها على الاقتراض أو زيادة مستوى المديونية الخارجية. يترتب على كل ذلك الحد من القدرة على الاستثمار والإنفاق العام، بالإضافة إلى تراكم الفوائد المستحقة على القروض.

❖ **تغير مقدار الهبات والمساعدات الأجنبية.** تعتمد بعض الدول على الهبات والمعونات الأجنبية بشكل كبير في تمويل نفقاتها، وعندما يحدث أي انخفاض في مستوى هذا المصدر التمويلي، تضطر هذه الدول إلى تخفيض مستوى إنفاقها العام.

❖ **تغير مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة.** عندما تتغير ديناميكية الاقتصاد العالمي وتنتقل من حالة الانتعاش (الرواج) إلى حالة الركود (الكساد)، يتراجع الطلب على صادرات بعض الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وينعكس ذلك سلبا على مداخيلها بالعملة الصعبة، مما يحد من قدرتها على الإنفاق العام، الاستثمار، الإنتاج والتشغيل.

❖ **صدمات أسعار النفط.** تعتبر الصدمة النفطية من أخطر أنواع الصدمات الخارجية التي يواجهها الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات الدول النامية النفطية، ويرجع ذلك للمكانة الخاصة لمصادر الطاقة في النشاط الاقتصادي العالمي وكذلك لدرجة حساسية وتأثر الأسواق النفطية بالتغيرات الأساسية في السياسة والاقتصاد. لقد ساهمت المعدلات المتسارعة للعولمة الاقتصادية من زيادة كثافة وتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول، وفتح الباب واسعا لإزاحة القيود التي تفرضها الحدود الجغرافية لهذه الدول، وتسهيل

عملية البحث عن الأسواق الأكثر ربحا لتوظيف رؤوس الأموال على النطاق العالمي. كل هذا ساهم في توفير المناخ المناسب لتقلبات أسعار النفط وتذبذب دوال الطلب والعرض عليها سلباً أو إيجاباً، إذ تعبر الصدمة النفطية عن تلك الاختلالات المفاجئة التي تحدث في توازن السوق النفطية، التي تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً، تستمر لفترة زمنية نتيجة لعوامل تؤثر في العرض أو الطلب أو الاثنين معاً، يختلف أثرها الإجمالي على الدخل الوطني بالإيجاب أو السلب، وهو ما ينعكس على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الإنتاج المحلي، الطلب الكلي).

كما أن هناك تقسيمات أخرى للصدمات الاقتصادية يمكن إيجازها بما يلي:[1]

- **الصدمات العارضة أو العشوائية.** هي شكل من أشكال الاختلال الذي يحدث في التوازن الاقتصادي مع العالم الخارجي، الذي يظهر بسبب أحداث طارئة كالكوارث الطبيعية، مما يؤثر سلبا على الأنشطة الاقتصادية للبلد المعني، وتلحق أضرارا كبيرة بالمجهود التنموي في هذا البلد، وتكون هذه الصدمات مؤقتة تختفي عند انتهاء تلك الكوارث.
- **الصدمات الموسمية.** هي صدمات قصيرة الأجل تحدث بصورة موسمية، إما ذات مصدر داخلي مثل تأخر المواسم الفلاحية، تأخر موسم سقوط الأمطار، اضطرابات اجتماعية أو سياسية داخلية عارضة. وقد يكون هذا النوع من الصدمات خارجي المصدر مثل اختلال ميزان المدفوعات لفترة قصيرة خلال السنة المالية، ويحدث ذلك في الدول التي تعتمد على تصدير بعض المنتجات الزراعية الموسمية.
- **الصدمات الدورية.** يحدث هذا النوع من الصدمات في البلدان التي تشكل التجارة الخارجية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتعرض اقتصادياتها بين الآونة والأخرى لحالات من الركود والازدهار (الدورة التجارية)، تبعا للتغيرات في الدورة الاقتصادية التي تمس الاقتصاد العالمي عبر التجارة الخارجية، فتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير. ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يرتفع الطلب على المنتجات والخدمات المستوردة من الخارج، والذي يؤدي بدوره إلى الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة، ويحدث العكس في حالة الانكماش الاقتصادي.
- **الصدمات الهيكلية.** تحدث هذه الصدمات نتيجة تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي، وتحوله من سلع معينة إلى سلع أخرى، تتواجد هذه الأخيرة في الاقتصاديات المفتوحة التي تشكل

[1]- محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص143.

فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ولأن الاقتصاد العالمي يتعرض إلى تقلبات حادة من حالات الركود أو الرواج، فيؤثر ذلك على صادرات هذه الدول بشكل سلبي أو إيجابي.

- **الصدمات السياسية.** تحدث هذه الصدمات عندما يتغير النظام السياسي في بلد ما، مما يؤدي إلى تغير الاتجاهات الاقتصادية في ذلك البلد، كما حدث في الكثير من الدول، على غرار الاقتصاد العراقي بعد سنة 2003 تحولت توجهاته الاقتصادية نحو نظام السوق، أي خروج المشاريع وقطاعات النشاط الاقتصادي من نطاق رعاية الدولة وسيطرتها، مما تسبب في أزمة طارئة نتج عنها انخفاض وتيرة النمو وتعطل ميكانزمات إدارة الاقتصاد الوطني خلال طول فترة انتقال الاقتصاد الوطني من نظام إلى نظام آخر.
- **صدمات نسب التبادل التجاري.** تعني حدوث تغيرات مفاجئة في معدلات التبادل التجاري للبلد، سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن تغير أسعار الواردات أو الصادرات. تكون إما إيجابية (سلبية) ناجمة عن ارتفاع (انخفاض) مفاجئ في أسعار الصادرات، أو انخفاض (ارتفاع) في أسعار الواردات أو كليهما، قد تكون تلك الصدمات مؤقتة بفعل التدخل الحكومي باتخاذ إجراءات مالية ونقدية تعمل على تخفيف أثر تلك الصدمات، وقد تكون صدمات دائمة لا تستطيع الحكومة معالجتها فتستمر لمدة طويلة.

المطلب الثاني: أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن في نموذج (BP-LM-IS).

تعبر صدمات الطلب عن التحولات غير المتوقعة في الطلب الكلي الناجمة عن التغيرات (الصدمات) غير المرتقبة في السياسة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، بالإضافة إلى تلك التغيرات الحاصلة في الإنفاق الخاص الاستثماري أو الاستهلاكي.[1] تحدث هذه التغيرات تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي العام، حسب عدة حالات كما يلي:[2]

أولا: أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت.

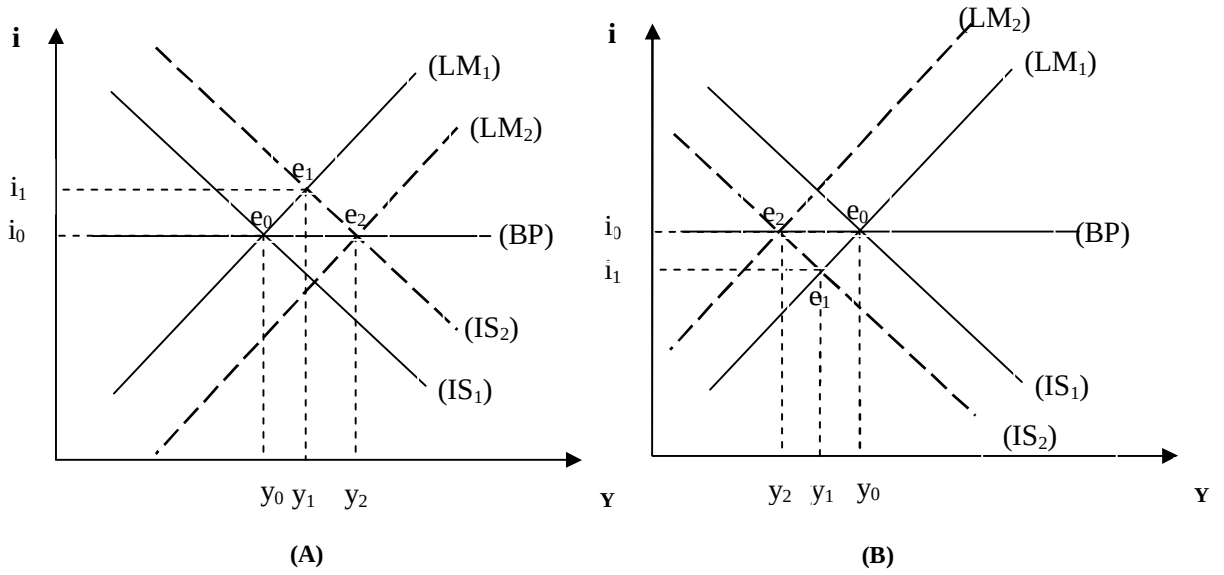
تأثر صدمات الطلب الكلي بالإيجاب أو السلب في التوازن الاقتصادي حالة نظام الصرف الثابت، فزيادة (انخفاض) الإنفاق (إنفاق استهلاكي، إنفاق حكومي أو استثماري) بسبب توقعات سياسة اقتصادية توسعية مفرطة، ما يعني حدوث صدمة في الطلب ناجمة عن تلك الزيادة (الانخفاض) في الإنفاق، تؤدي لانتقال منحنى (IS_1) يمينا (يسارا) إلى (IS_2) مسببة زيادة (انخفاض) الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1).

[1]- عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق، 2007 ، ص56.

[2]- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-21)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص62.

نتيجة لذلك يتغير التوازن من (E_0) إلى (E_1) الذي يقع فوق (تحت) منحنى (BP)، وبالتالي فإن القطاع الخارجي عند هذا المستوى من الدخل يحقق فائضا (عجزا) في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع (انخفاض) سعر الفائدة الذي أدى إلى دخول (خروج) رؤوس الأموال، ومنه زيادة (انخفاض) في احتياطي الصرف (زيادة – انخفاض- في حجم القاعدة النقدية لدى البنك المركزي)، مما ينعكس في ارتفاع (انخفاض) مستوى عرض النقود في الاقتصاد الوطني، الذي يعبر عنه بيانيا في ظل الثبات النسبي للمستوى العام للأسعار (منحنى الطلب الكلي– AD- يقطع منحنى العرض الكلي – AS- في الجزء الأفقي (المدى الكينزي)،[1] بانتقال منحنى (LM_1) يمينا (يسارا) إلى (LM_2)، بحيث يستمر تحرك المنحنى في هذا الاتجاه حتى يختفي الفائض تماما عند القطاع الخارجي، ويتحقق ذلك عند النقطة (E_2) وهي نقطة تقاطع المنحيات الثلاثة عند مستوى أكبر (أقل) للدخل، معبرة عن صدمة موجبة (سالبة) في الاقتصاد الوطني حسب ما يوضحه الشكل A (B) أدناه:[2]

الشكل رقم (2.2): أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة التشغيل الناقص.



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص125.

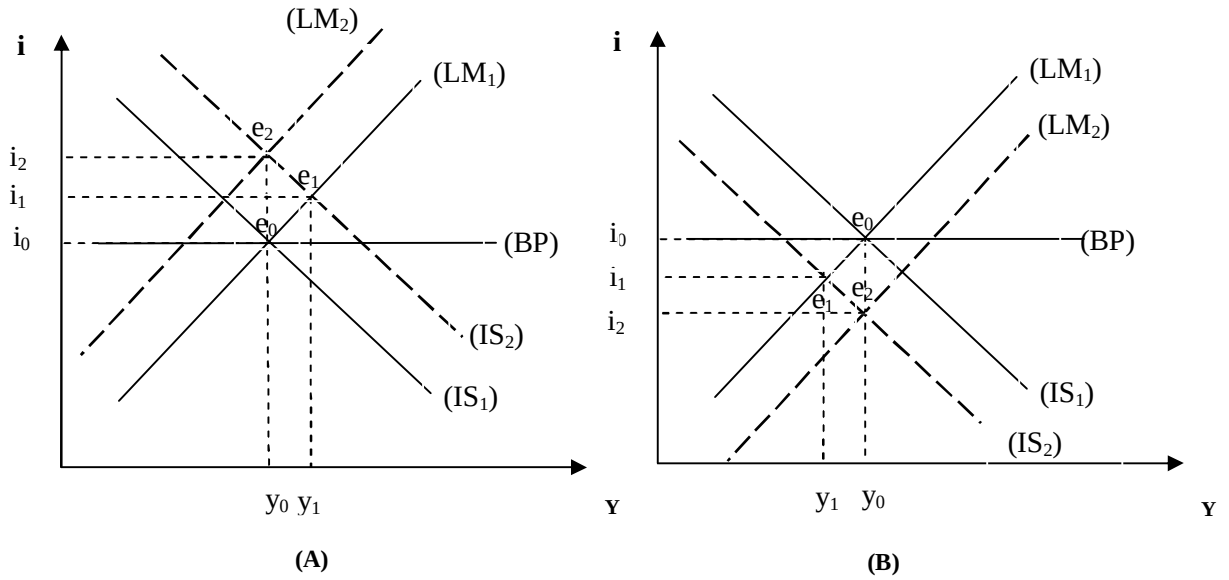
أما إذا قابل ارتفاع (انخفاض) العرض النقدي تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى العرض الكلي (AS) في الجزء الصاعد أو العمودي (عند مستوى التشغيل الكامل)، فإن النتيجة ستكون ارتفاع

[1]- عباس حسين الوائلي خضير، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص424-425.

(انخفاض) كبير في مستوى الأسعار مع تغيرات بسيطة في الناتج، مما يؤدي لانخفاض (لارتفاع) الرصيد النقدي الحقيقي (M/P) مسببا بذلك انتقال منحنى (LM_1) يسارا (يمينا) إلى (LM_2).[1] عندها يتقاطع هذا الأخير مع منحنى (IS_2) عند النقطة (E_2) التي تقع فوق (تحت) منحنى (BP)، ما يؤدي إلى حدوث توازن داخلي عند مستوى ناتج أقل (أكبر) من مستوى التشغيل الكامل يقابله فائض (عجز) في ميزان المدفوعات مع زيادة في معدلات التضخم (انخفاض مستوى الأسعار وحدوث حالة ركود اقتصادي)، معبرا عن صدمة سالبة (موجبة) في الاقتصاد الوطني حسب ما يوضحه الشكل A (B) أدناه:[2]

الشكل رقم (3.2): أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة التشغيل الكامل.



Source: E. D'soza**,** Macroeconomcs , Pearson Education, London, 2008, P409

ثانيا: أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر.

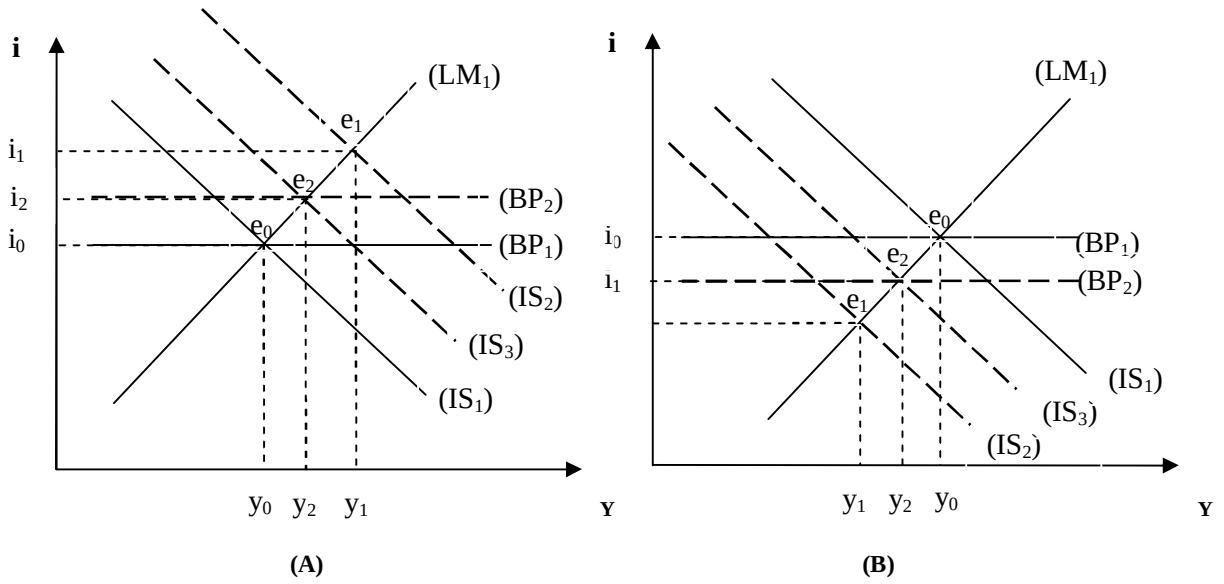
في ظل نظام الصرف المرن وبزيادة (انخفاض) الإنفاق الذي يعني حدوث صدمة في الطلب ناجمة عن الزيادة (الانخفاض) التلقائية في الإنفاق، تؤدي لانتقال منحنى (IS_1) يمينا (يسارا) إلى (IS_2) مسببة زيادة (انخفاض) الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1)، نتيجة لذلك يتغير التوازن من (E_0) إلى (E_1) الذي يقع فوق (تحت) منحنى (BP)، وبالتالي فإن القطاع الخارجي عند هذا المستوى من الدخل يسجل فائض (عجز) في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع (انخفاض) سعر الفائدة التي أدت لدخول (لخروج) رؤوس الأموال. في ظل

[1]- مروان حايد، مرجع سبق ذكره، ص161-163.

[2]- خضير عباس حسين الوائلي، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

وجود أسعار صرف حرة فإن هذا الفائض (العجز) سيؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهذا بدوره سيعمل على انخفاض (زيادة) الصادرات (نظرا لانخفاض (لارتفاع) قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وارتفاع (نقص) الواردات نظرا لانخفاض (لارتفاع) أسعارها في السوق المحلي. هذه التغيرات في قيمة سعر الصرف وفي الحساب الجاري لميزان المدفوعات ستؤدي من ناحية إلى انتقال منحنى (BP_1) إلى الأعلى (الأسفل) حتى يصل إلى موقعه الجديد عند (BP_2)، ومن ناحية أخرى سيؤدي إلى انتقال لمنحنى (IS_2) إلى اليسار (اليمين) حتى (IS_3)، بسبب نقص (زيادة) الصادرات وزيادة (نقص) الواردات، ليتقاطعا في النقطة (E_2) حيث يتحقق التوازن الكلي بتقاطع المنحنيات الثلاث عند مستوى أقل (أكبر) للدخل (الانتقال من Y_1 إلى Y_2)، وهذا بافتراض الثبات النسبي للمستوى العام للأسعار، لتعبر عن صدمة موجبة (سالبة) في الاقتصاد الوطني. أنظر الشكل A (B) أدناه:[1]

الشكل رقم (4.2): أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة التشغيل الناقص.



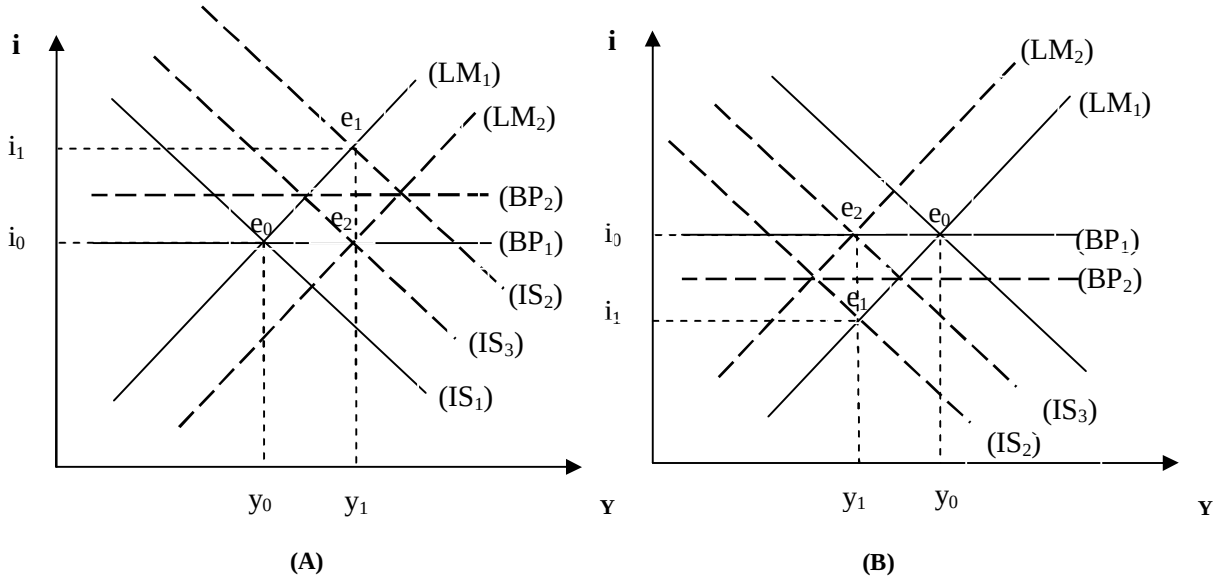
المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص126.

أما إذا كان مستوى العرض الكلي (AS) عند مستوى التشغيل الكامل فالنتيجة ستكون انخفاض (ارتفاع) مستوى الأسعار مع تغيرات بسيطة في الناتج، مما يؤدي لارتفاع (لانخفاض) الرصيد النقدي الحقيقي (M/P) مسببا بذلك انتقال منحنى (LM_1) يمينا (يسارا) إلى (LM_2)، عندها يتقاطع هذا الأخير مع منحنى

[1]- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص429-432.

(IS_3) عند النقطة (E_2) التي تقع تحت (فوق) منحنى (BP_2)، مما يؤدي لحدوث توازن داخلي يقابله عجز (فائض) في ميزان المدفوعات مع انخفاض (زيادة) في معدلات التضخم، والشكل A (B) يوضح ذلك:

الشكل رقم (5.2): أثر صدمات الطلب الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة التشغيل الكامل.



Source: E. D'soza**,** Macroeconomcs , opt cit, P410.

المطلب الثالث: أثر صدمات العرض الكلي على التوازن في نموذج (BP-LM-IS).

تعبر صدمات العرض عن تحولات في العرض الكلي ناتجة تغير مفاجئ في تكلفة عناصر الإنتاج، تحدث طفرات حادة في حركية النشاط الاقتصادي تؤدي إلى اختلال التوازن الكلي، حسب عدة حالات كما يلي:[1]

أولا: أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت.

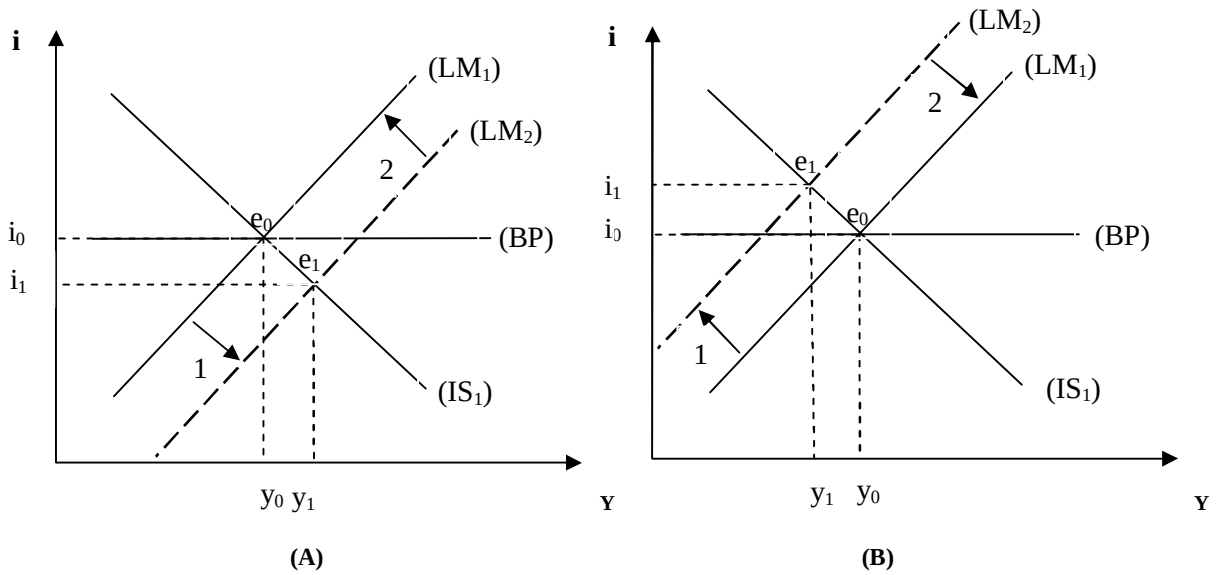
تأثر صدمات العرض الكلي بالإيجاب أو السلب في التوازن الاقتصادي حالة نظام الصرف الثابت، فالارتفاع (انخفاض) المفاجئ في العرض الكلي نتيجة حدوث صدمات خارجية أو صدمات حقيقية كانخفاض (ارتفاع) أسعار السلع الوسيطية المستوردة، فإن ذلك يؤدي لحدوث انخفاض (ارتفاع) في مستوى الأسعار،[2] وبسبب ارتفاع (انخفاض) الرصيد النقدي الحقيقي (M/P) فإن ذلك يؤدي لانتقال منحنى (LM_1) يمينا (يسارا) إلى (LM_2)، فينخفض (فيرتفع) سعر الفائدة ويرتفع (ينخفض) الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1)

[1]- ساموبلسون ونوردهأوس ، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان ، 2006 ، ص442.

[2]- عباس حسين الوائلي خضير، مرجع سبق ذكره، ص25-27.

وهذا بسبب ارتفاع (انخفاض) الاستثمار الناجم عن انخفاض (ارتفاع) سعر الفائدة، عندها يتقاطع منحنى (LM_2) مع منحنى (IS_1) عند النقطة (E_1) التي تقع تحت (فوق) منحنى (BP)، مما يؤدي إلى حدوث توازن داخلي عند مستوى أكبر (أقل) للدخل يقابله عجز (فائض) في ميزان المدفوعات، الشيء الذي يؤدي لخروج (لدخول) رؤوس الأموال، ومنه انخفاض (زيادة) في احتياطي الصرف (انخفاض (زيادة) في حجم القاعدة النقدية لدى البنك المركزي)، ما ينعكس في انخفاض (ارتفاع) مستوى عرض النقود في الاقتصاد الوطني من جديد، الذي يعبر عنه بيانيا في ظل الثبات النسبي للطلب الكلي، بانتقال منحنى (LM_2) يسارا (يمينا) إلى (LM_1)،[1] ويستمر تحرك المنحنى في هذا الاتجاه حتى يختفي العجز تماما من القطاع الخارجي، ويتحقق ذلك عند النقطة (E_0) وهي نقطة تقاطع المنحيات الثلاثة في الرسم حسب ما يوضحه الشكل A (B):[2]

الشكل رقم (6.2): أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة ثبات الطلب.



المصدر: محمد أحمد الأفندي، المرجع السابق، ص543 .

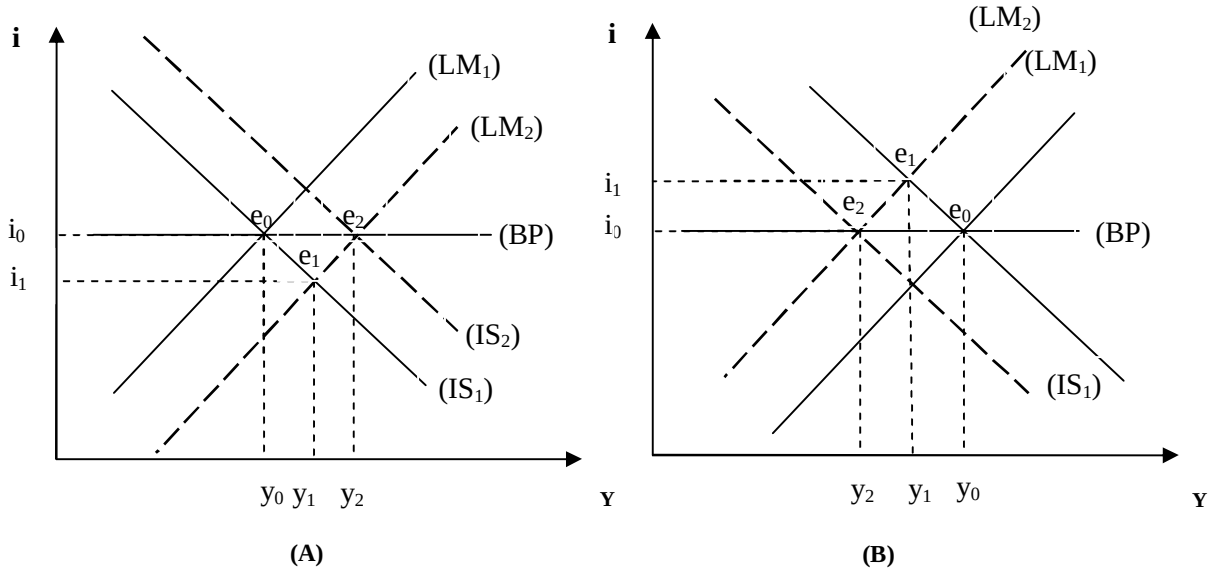
أما إذا قابل ارتفاع (انخفاض) العرض الكلي ارتفاع (انخفاض) مساوي له في الطلب الكلي نتيجة ارتفاع (انخفاض) الاستهلاك بسبب ارتفاع (انخفاض) الأجر الحقيقي (W/P)، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS_1) يمينا (يسارا) إلى (IS_2)، عندها يتقاطع هذا الأخير مع منحنى (LM_2) ومنحنى (BP) في نقطة

[1]- علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص64-65.

[2]- مروان حايد، مرجع سبق ذكره، ص165-167.

توازن جديدة (E_2)، عند مستوى أكبر (أقل) للدخل(Y_2)، مع انخفاض مستوى الأسعار (زيادة في معدلات التضخم)، معبرة عن صدمة موجبة (سالبة) في الاقتصاد الوطني حسب ما يوضحه الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (7.2): أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت حالة ارتفاع الطلب.



Source: Paul Krugman and Robin Wells, Macroeconomics, second edition,Worth Publishers, New York, 2009, P337.

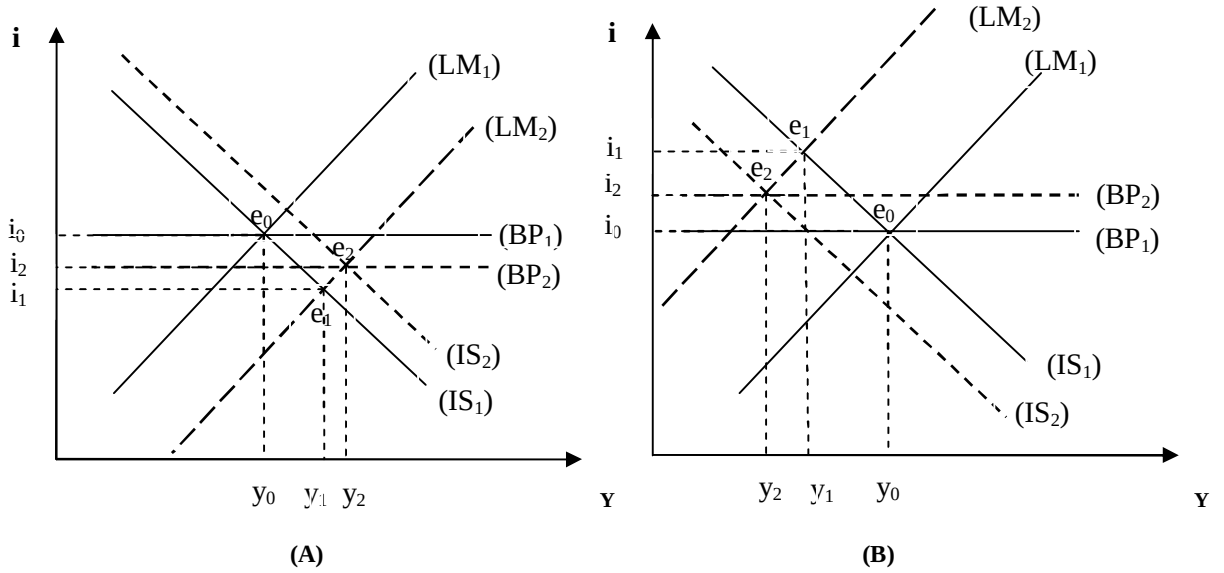
ثانيا: أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر.

في ظل نظام الصرف المرن وعند ارتفاع (انخفاض) مفاجئ في العرض الكلي فإن ذلك يؤدي لحدوث انخفاض (ارتفاع) في مستوى الأسعار، مما يؤدي لانتقال منحنى (LM_1) يمينا (يسارا) إلى (LM_2)، فينخفض (فيرتفع) سعر الفائدة ويرتفع (ينخفض) الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) بسبب ارتفاع (انخفاض) الاستثمار الناجم عن انخفاض (ارتفاع) سعر الفائدة، عندها يتقاطع هذا الأخير مع منحنى (IS_1) عند النقطة (E_1) التي تقع تحت (فوق) منحنى (BP)، يؤدي هذا إلى حدوث توازن داخلي عند مستوى أكبر (أقل) للناتج يقابله عجز (فائض) في ميزان المدفوعات، وفي ظل وجود أسعار صرف حرة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهذا بدوره سيعمل على زيادة (انخفاض) الصادرات وانخفاض (ارتفاع) الواردات. هذه التغيرات في قيمة سعر الصرف وفي الحساب الجاري

[1]- مروان حايد، مرجع سبق ذكره، ص165.

لميزان المدفوعات ستؤدي من ناحية إلى انتقال منحنى (BP_1) إلى الأسفل (الأعلى) حتى يصل إلى موقعه الجديد عند (BP_2)، ومن ناحية أخرى سيؤدي إلى انتقال لمنحنى (IS_1) إلى اليمين (اليسار) حتى (IS_2)، بسبب زيادة (نقص) الصادرات ونقص (زيادة) الواردات، ليتقاطعا في النقطة (E_2) حيث يتحقق التوازن الكلي بتقاطع المنحنيات الثلاث عند مستوى أكبر (أقل) للدخل (Y_2)، وهذا بافتراض الثبات النسبي للطلب الكلي، مع انخفاض (زيادة) المستوى العام للأسعار، لتعبر عن صدمة موجبة (سالبة) في الاقتصاد الوطني حسب ما يوضحه الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (8.2): أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة ثبات الطلب.



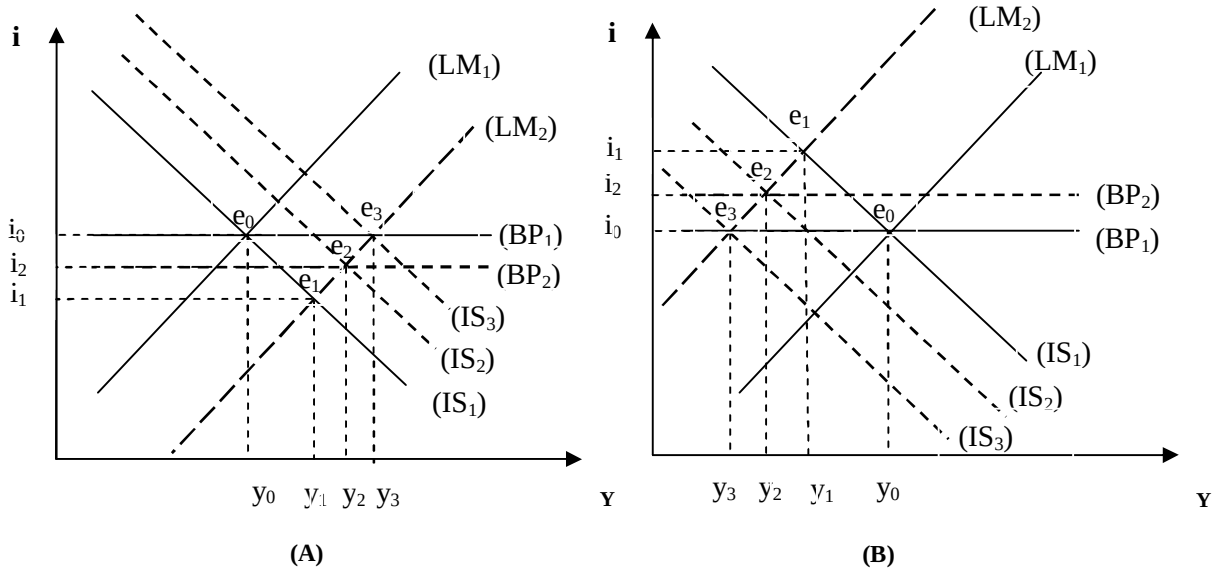
المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص127.

أما إذا قابل ارتفاع (انخفاض) العرض الكلي ارتفاع (انخفاض) مساوي له في الطلب الكلي نتيجة ارتفاع (انخفاض) الاستهلاك بسبب ارتفاع (انخفاض) الأجر الحقيقي (W/P)، سيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى (IS_2) يمينا (يسارا) إلى (IS_3)، عندها يتقاطع هذا الأخير مع منحنى (LM_2) في نقطة توازن جديدة (E_3)، عند مستوى أكبر (أقل) للدخل، مع انخفاض مستوى الأسعار (زيادة في معدلات التضخم)، معبرة عن صدمة موجبة (سالبة) في الاقتصاد الوطني حسب ما يوضحه الشكل التالي:[2]

[1]- علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]- مروان حايد، مرجع سبق ذكره، ص167.

الشكل رقم (9.2): أثر صدمات العرض الكلي على التوازن الاقتصادي في ظل نظام الصرف الحر حالة ارتفاع الطلب.



Source: Paul Krugman and Robin Wells, opt cit, P343.

من المهم التنبيه إلى أن أثر الصدمات الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على درجة ميل منحنيات (IS)، (LM) و(BP)، وهو ما يعتمد كما أوضحنا من قبل على درجة مرونة هذه المنحنيات بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة، هذه المرونات كما تم تناولها على التوالي هي: مرونة الاستثمار بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة، مرونة الطلب على النقود بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة، ومرونة حركة رؤوس الأموال الدولية بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة.

المبحث الثالث: انتقال أثر الصدمات الاقتصادية إلى قيمة العملة الوطنية.

تؤثر الصدمات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي والعرض الكلي، ويؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي، وباعتبار أن هذه الأخيرة تمس الاستقرار المستقبلي لتحركات المتغيرات الاقتصادية الكلية كقيمة العملة الوطنية التي تعتبر شديدة الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية، وحلقة ربط بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى أنها مقياس هام لحجم المعاملات الدولية بسبب أثرها الكبير على التوازن الاقتصادي، كان لزاما علينا القيام بتحليل أثر الصدمات الاقتصادية على قيمة العملة سواء خارجيا (سعر الصرف الحقيقي) أو داخليا (معدل التضخم) والتأثير المتبادل بينهما.

المطلب الأول: أثر الصدمات الاقتصادية على القيمة الخارجية للعملة.

تؤثر الصدمات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي من خلال حدوث اختلال بميزان المدفوعات، قد ينجم هذا الاختلال عن عوامل خارجية مستقلة كتدهور شروط التبادل الدولي أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وقد ينجم عن سياسات محلية غير ملائمة (تم التطرق إليها سابقا) تؤدي إلى زيادة الطلب بنسبة أكبر من زيادة العرض وكذا تشوه الأسعار النسبية، وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة. فوضعية ميزان المدفوعات لأي دولة يمكن معرفتها من خلال مقارنة الصادرات الكلية (منظورة وغير منظورة) بالواردات الكلية (منظورة وغير منظورة)، أو من خلال مراقبة حركية رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يجعل القيمة الخارجية للعملة تتدهور، مما يعني انخفاض سعر صرف عملتها إزاء العملات الأجنبية وتصبح بهذا السلع المستوردة من الخارج أغلى سعرا داخل الدولة المعنية، فهي مرتفعة عما كانت عليه قبل انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي لعملتها، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم، ارتفاع نفقات المعيشة واختلال وضع التوازن الاقتصادي. لذلك فإن ضرورة تصحيح وضعية ميزان المدفوعات ما هي في الحقيقة إلا محاولة لعلاج أثر أسعار الصرف.[1]

ففي حالة إتباع نظام الصرف الثابت فإن الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات يتم تصحيحه إما عن طريق الرقابة على الصرف (العمليات الجارية، حركة رؤوس الأموال)، بأن تحاول الدولة من خلال هذه القناة تنظيم ومراقبة المبادلات التي تتم بالعملة الأجنبية (التحكم في العرض والطلب على العملة الأجنبية) وتحاول التأثير عليها بما يتماشى وظروفها الاقتصادية ومتطلبات خططها التنموية.[2] وإما عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي (سياسات تعديل الطلب الكلي، سياسات الإصلاح الهيكلي) الموصي بها عادة من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي اختياريا أو إجباريا، كما يمكن تصحيحه عن طريق اللجوء لاحتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الذي يؤدي لانخفاض القاعدة النقدية وبالتالي الكتلة النقدية التي قد تؤثر على أسعار الفائدة، غير أن هذا التعديل بالزيادة لسعر الصرف الاسمي نسبة إلى قيمته التوازنية يؤدي في المدى الطويل إلى حصول اختلال هيكلي في الميزان التجاري، ويجعل الفجوة كبيرة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للعملة، مما يؤدي إلى ضرورة تخفيض قيمة العملة، وهذا حسب ما جاء به (دورنوش، 1976)[3] كتكملة

---

[1]- فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص219.

[2]- إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص75.

[3]- Dornbusch, R, Expectations and Exchange Rate Dynamics, Journal of Political Economy, 84(6), 1976, p1161-1176.

لنموذج مندل-فلمنج، لذلك فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض قيمة العملة لتحفيز الصادرات والحد من الواردات لأجل تصحيح الخلل.[1]

أما في حالة إتباع نظام الصرف المرن فإن الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات يتم تصحيحه تلقائيا بانخفاض قيمة العملة وتدهورها نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، ما يؤدي كذلك لارتفاع الصادرات نظرا لارتفاع قدرتها التنافسية وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في السوق المحلي.[2]

إن عملية التصحيح في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي يتم تفسيرها انطلاقا من مقاربات عديدة أهمها:

أولا: منهج المرونات.

يؤكد منهج المرونات على آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات؛ فهو يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف (تحويل الإنفاق إما من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية من طرف المقيمين وبالتالي انخفاض الواردات أو من خلال تحويل الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات)،[3] ويمكن لتخفيض قيمة العملة أن يحسن من حالة الميزان التجاري ، وذلك إذا ما توفرت شروط مارشال وليرنر التي ترى بأن حالة الميزان التجاري تتحسن عقب التخفيض في قيمة العملة إذا كان مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد الصحيح،[4] باعتبار أنه إذا كان الطلب الخارجي (الطلب الداخلي) على الصادرات (الواردات) عديم المرونة فلن تكون هناك زيادة في الصادرات (نقص في الواردات) بالرغم من انخفاض الأسعار المقومة بالعملة الأجنبية (بالرغم من ارتفاع الأسعار المقومة بالعملة المحلية). فتغيرات سعر الصرف الحقيقي تؤثر في الواردات والصادرات، وبالتالي نجد أنّ الكمية المطلوبة من الواردات والكمية المعروضة من الصادرات تتغير بتغير الأسعار المحلية، وهنا تبرز أهمية مقاييس المرونة في تحديد مقدار الاستجابة من جانب

[1]- نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بالمهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017-2018، ص92-98.

[2]- نفس المرجع، ص102-103.

[3]- نفس المرجع، ص114.

[4]- سي بول هالورد، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص68.

الكمية المطلوبة من الواردات والكمية المعروضة من الصادرات نتيجة تغيير سعر الصرف الحقيقي، وهذا يساعد في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.[1]

فمرونة العرض والطلب على الصرف الأجنبي تعد من المحددات الأساسية لعملية معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ مرونة العرض والطلب على العملات الأجنبية يرتبط بمرونة عرض الصادرات والطلب على الواردات وهي بدورها ترتبط بالعديد من العوامل التي تختلف طبيعتها من بلد إلى آخر كتنافسية المنتجات ومرونة الجهاز الإنتاجي للبلد المصدر والطلب الخارجي على منتجات البلد المعني وغيرها.[2]

حسب شرط مارشال – ليرنر يجب أن تكون مرونة عرض الصادرات والطلب على الواردات مرتفعة بدرجة كافية، حتى يمكن لانخفاض قيمة العملة أن يساهم في تقليل العجز في ميزان مدفوعات الدولة المعنية، وبشكل عام تختلف درجة المرونة باختلاف الأفق الزمني المستخدم فالفترات الزمنية الطويلة تعطي قطاع العائلات وقطاع الأعمال الوقت المطلوب للتكيف مع التغييرات في السعر، فإنّ العرض والطلب يكونان أكثر مرونة سعرية نسبياً عبر الفترات الزمنية الطويلة، وأقل مرونة في الفترات الزمنية القصيرة.[3]

وعليه فإنّ أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار يعدّ غير مرن في الأجل القصير نتيجة لعوامل عديدة منها العقود المبرمة للاستيراد أو عدم توفر السلع في الداخل أو العادات الاستهلاكية التي اعتاد عليها قطاع العائلات؛ بخلاف الأجل الطويل فهناك فرصة لكلا القطاعين لتعديل نمط الاستهلاك والانتقال إلى سلع بديلة أقل سعراً بما يحقق التوليفة السلعية لكل منهما؛ والاستجابة للتغير في الأسعار.[4]

غير أنه في معظم الأحيان لا يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تحسن فوري في وضع ميزان المدفوعات للدولة المعنية، وقد يؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات بعد فترة زمنية محددة؛ ومن الممكن أن يؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات في الأجل القصير ولا تظهر آثار التحسن إلا في الأجل المتوسط والطويل، ويعرف ذلك باسم منحنى (J) حيث يأخذ منحنى العجز في الحساب شكل حرف (J) ويفسر ذلك بعدة عوامل أبرزها من جانب الاستيراد وجود عقود استيراد مبرمة مع الخارج أو عدم توفر السلع محليا، السلوك

[1]- فؤاد محمود علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات (بدلالة المناهج التحليلية) دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، شباط 2019، ص81.

[2]- دانيالز، جوزيف -فانهوز، ديفيد -ترجمة حسني، محمود حسن، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ -السعودية، 2010 ، ص349-350.

[3]- دانيالز، جوزيف -فانهوز، ديفيد -ترجمة حسني، محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص352-353.

[4]- فؤاد محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص84.

الاستهلاكي للأفراد تجاه السلع الأجنبية كما تمت الإشارة أعلاه، والتي تحتاج فترة من الزمن لتوفيق أوضاعها والتأقلم مع المتغيرات الجديدة والمتمثلة بارتفاع ثمن السلع والخدمات الأجنبية المستوردة. أما من جانب التصدير فإن تنشيط التصدير من جراء ارتفاع تنافسية المنتجات نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية يحتاج أيضاً لفترة زمنية لخلق أسواق تصديرية أو توسيع الأسواق الموجودة وإبرام اتفاقات جديدة؛ وبالنتيجة سيتضح أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل.[1]

إذ يعبر منحنى (J) عن مرحلتين أولها المدى القصير الذي يقل عن سنة، حيث يكون للتخفيض أثر سلبي على الميزان التجاري ويزيد من حدة عجزه، لأن أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية تزداد بسرعة بينما تتغير أسعار الصادرات ببطء، كما أن المتعاملين الاقتصاديين لا يزالون في فترة العقود التي تحد التنفيذ، أما المرحلة الثانية التي تمثل المدى المتوسط يكون للتخفيض آثار ايجابية على ميزان التجاري، فيقل استيراد السلع الأجنبية نظرا لارتفاع سعرها وتزيد الصادرات باعتبار أن أسعارها بالعملة الأجنبية تصبح منخفضة وتبقى على هذا المنحى في المدى الطويل.[2]

يؤثر انخفاض سعر الصرف للبلد المعني في الحساب الجاري بشكل سلبي نتيجة عدم استجابة الكمية المعروضة من الصادرات والكمية المطلوبة من الواردات للتغييرات في سعر الصرف في الأجل القصير، ومع مرور الوقت يصبح بإمكان كل من قطاع الأعمال والعائلات في البلد المعني إيجاد بدائل للسلع والخدمات المستوردة التي ارتفع سعرها نتيجة انخفاض سعر الصرف في هذا البلد، لذلك نجد أنّ كمية السلع والخدمات المستوردة تبدأت تميل للانخفاض، وبالمثل نجد أنّ كل من قطاع الأعمال والعائلات في البلدان الأجنبية قد أصبحا قادرين على تحويل إنفاقهما إلى السلع والخدمات في البلد المعني الذي غدت أسعار سلعه وخدماته أرخص نتيجة انخفاض سعر صرف عملته ونتيجة لذلك ستبدأ كميات السلع والخدمات المصدرة بالزيادة.[3]

ثانيا: منهج الاستيعاب.

منهج الاستيعاب هو عبارة عن نظرية للدخل الحقيقي والاستيعاب لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي، إذ يهتم بدور تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عبر تخفيض الدخل والاستيعاب، حيث يفترض هذا الأخير أن الأسعار تبقى ثابتة ويركز على الدخل الحقيقي، فهو يؤكد على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ويرى بأن مشكلات ميزان المدفوعات تنشأ

[1]- فؤاد محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

[2]- فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص159.

[3]- فؤاد محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص85-86.

بسبب عدم التوازن بين الاستيعاب والدخل الكلي، حيث يركز على حقيقة أن اختلالات الحساب الجاري يمكن اعتبارها الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الكلي(الاستيعاب)، حسب المعادلة التالية:

$$CA = X - M = GDP - A$$

حيث أنّ:

- A: تشير إلى الاستيعاب. CA: الميزان التجاري.
- X: الصادرات. M: المستوردات.
- GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم فإن فهم كيفية تأثير انخفاض قيمة العملة في كل من الدخل والاستيعاب، هو أمر أساسي لمنهج الاستيعاب في ميزان المدفوعات، فإذا كان تخفيض قيمة العملة يرفع الدخل المحلي مقارنة بالإنفاق الكلي فإن الحساب الجاري سيتحسن.[1]

يفترض منهج الاستيعاب أنّ الأسعار تظل ثابتة ويركز على الدخل والاستيعاب الكليين عكس منهج المرونات الذي يتبنى الأسعار كمحدد لسعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات، متجاهلاً بذلك الآثار غير المباشرة للنقود كأسعار الفائدة وتدفقات رأس المال. أي أنّ منهج الاستيعاب يركز على سوق السلع ويهمل سوق النقود وسوق رأس المال، وهو بذلك يعتبر نظرية للدخل والاستيعاب لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ونظراً لافتراضه ثبات الأسعار ينظر الاقتصاديون إلى منهج الاستيعاب باعتباره من المناهج قصيرة الأجل لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي،[2] كما أنه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل الوطني، الإنفاق الوطني وغيرها من المتغيرات الداخلة في معادلة الدخل الوطني) ويتجاهل في نفس الوقت دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية،[3] وهنا يتضح إهمال كل من منهج المرونات والاستيعاب للمتغيرات النقدية التي يهتم بها المنهج النقدي، ويستخدم منهج الاستيعاب من خلال قيام الحكومة برفع أو خفض الاستيعاب أو تحويل الاستيعاب وفي حال أدت زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الاستيعاب الكلي بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي فسيؤدي ذلك إلى تدهور الميزان التجاري والعكس صحيح، ويتمثل تحول الإنفاق من خلال تغيير سعر الصرف الحقيقي أو فرض قيود كالضرائب الجمركية، حيث يؤدي تخفيض سعر

[1]- Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics, Washington, D.C., October 23–27, 2000, International Monetary Fund, p4.

[2]- دانيالز، جوزيف -فانهوز، ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص356-358.

[3]- Robert Mundell , ‘ International Economics ‘ , Macmillan company , New York , 1968 , p 122 .

الصرف الحقيقي إلى عزوف المستهلكين عن استهلاك السلع والخدمات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار بدائلها المحلية.

ثالثا: المنهج النقدي.

تحمل المعاملات الخارجية في طياتها أثارا عديدة على الوضعية النقدية للبلد، ويتجلى ذلك في شكل تغيرات على مستويات الطلب على النقود، عرض النقود، معدلات الفائدة والتضخم، وكذلك في سياسات السلطة النقدية في مجالات النقود وتقليص الآثار السلبية لهذه المعاملات على الاقتصاد المحلي. بناء على هذا جاء المنهج النقدي لميزان المدفوعات ليكرس مفهوما يتبنى فكرة مفادها أن الاختلالات الخارجية هي في الغالب ظاهرة نقدية بحتة، ولتصحيحها لا بد من التأثير على المؤشرات النقدية السابقة الذكر، وهذا ما من شأنه أن يقلص حجم الواردات ليؤدي إلى تصحيح الوضعية العامة لميزان المدفوعات.[1]

كما يعالج المنهج النقدي مشكلة الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، إذ جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب اللذين اهتما فقط برصيد الميزان التجاري كعنصر من ميزان المدفوعات وأهملا حركة رؤوس الأموال.[2] بناءً على ذلك يبدأ هذا النموذج من فكرة مفادها أنّ سعر الصرف هو السعر النسبي للنقود الأجنبية والمحلية، ينبغي أن يحدد من خلال العرض النسبي والطلب على هذه النقود، وهذا يشير ببساطة إلى أنّه إذا كان الأفراد يطلبون المزيد من العملات الأجنبية فسيتم توفيرها عندئذ من قبل البنك المركزي، ومن ثم سيقابل هذا الطلب الزائد على العملات الأجنبية تدفق لهذه العملات من الخارج إلى الداخل، وبالتالي فإنّ الميزان التجاري سوف يتحسن، على العكس من ذلك إذا كان البنك المركزي يضخ المزيد من العملات الأجنبية بشكل أكبر مما هو مطلوب، فسيتم التخلص من المعروض الفائض من هذه العملات عن طريق تدفق العملات الأجنبية إلى بلدان أخرى، وهذا سوف يؤدي إلى أثر سلبي في الميزان التجاري.[3]

وعليه فإنّ أي تغيير في عرض النقود أو الطلب عليها يتتبع تغيراتها على الصعيد النقدي والاقتصادي، فعندما يزداد الطلب على النقود ترتفع أسعار الفائدة الأمر الذي يشكل عامل جذب لرؤوس الأموال الخارجية

---

[1]- Kilugala Malimi, The Monetary Approach to Exchange Rate Determination; An Inconsistent Paradigm, Faculty of Business; The University of Arusha, International Journal of Finance and Accounting, 2013, p343.

[2] - نوفل بعلول، مرجع سبق ذكره، ص132.

3- Kilugala Malimi, The Monetary Approach to Exchange Rate Determination; An Inconsistent Paradigm, Faculty of Business; The University of Arusha, International Journal of Finance and Accounting, 2013, p343.

للاستثمار في البلد المعني، وذلك من شأنه أن يحدث أثرًا إيجابياً في ميزان المدفوعات، ليظهر لنا جلياً أنّ ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية تتبع للتغيرات النقدية.[1]

يرجع النقديون على خلاف منهج الاستيعاب السبب في اختلال ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن بين العرض والطلب على النقود، ويؤكد المنهج النقدي على أهمية العوامل النقدية في تعديل الاضطرابات المختلفة لميزان المدفوعات ، وعليه فإنّ عدم التوازن في ميزان المدفوعات يعكس عدم التوازن في سوق النقود، باعتبار أن زيادة الطلب أو عرض النقود هو السبب النهائي لحدوث اختلال التوازن في ميزان المدفوعات وهو الاختلاف بين كمية النقود الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة. وبالتالي فإنّ التغييرات في ميزان المدفوعات وفي سعر الصرف الحقيقي هي ظاهرة نقدية في الأساس تعود إلى فائض الطلب أَو فائض العرض النقدي أو كليهما معاً، كما أن الاختلاف في الاحتياطيات الدولية الرسمية ليس سوى الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وتباين الاحتياطيات الدولية هو الفرق بين التغير في مخزون النقود والتغير في الأصول المالية الأخرى، وعليه تتمثل الفكرة الأساسية للمنهج النقدي في أنّ أي اختلال نقدي ينتج عنه تأثير في إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات (الاستيعاب) بمعنى أن فائض المعروض من النقد يؤدي إلى أن يكون الاستيعاب أكبر من الدخل ويحدث عجزاً في ميزان المدفوعات والعكس صحيح، حيث إذا ا زاد المعروض النقدي عن الطلب ينتهي الأمر بميزان المدفوعات إلى العجز، وإذا زاد الطلب على النقود عن العرض النقدي ينتهي الأمر بميزان المدفوعات إلى فائض.[2]

المطلب الثاني: أثر الصدمات الاقتصادية على القيمة الداخلية للعملة.

تؤثر الصدمات الاقتصادية على معدلات التضخم من خلال إحداث اختلال بميزان المدفوعات، قد ينجم عن سياسات محلية غير ملائمة تم التطرق إليها في ظل جهاز إنتاجي غير مرن، تؤدي إلى توسيع الطلب أكثر من نمو العرض وكذا تشوه الأسعار النسبية، كما قد ينجم هذا الاختلال عن عوامل خارجية مستقلة كارتفاع الأسعار العالمية أو انخفاض في معدلات التبادل الدولي التي تؤدي لانخفاض سعر الصرف الحقيقي وما ينجر عنه من ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما يؤدي لارتفاع مستويات الأسعار بشكل مستمر مسببة ارتفاع في معدلات التضخم.

ففي حالة وجود صدمات داخلية (صدمات السياسة المالية والنقدية) تؤدي لارتفاع معدل التضخم يعبر عنها ببروز قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ومن ثم يزيد الميل الحدي

[1]- فؤاد محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2]- Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics, op. cit,p7.

للاستيراد (أسعار الواردات منخفضة في السوق المحلي) وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتتغير قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير، مما يؤدي لحدوث عجز في ميزان المدفوعات بالنسبة الاقتصاد، يقود إلى استهلاك الموارد الأجنبية والاحتياطي النقدي الدولي للاقتصاد الداخلي، وبذلك يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الدولية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الداخلية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية من الأسواق الدولية.[1]

كما يؤدي وجود صدمات خارجية ممثلة بارتفاع سعر السلع المستوردة (وسطية أو نهائية) أو انخفاض قيمة العملة الوطنية (تخفيضها أو انخفاضها) إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، غير أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقيق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة في السوق المحلي ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد إلى آخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.[2]

إن الارتفاع في أسعار الواردات من السلع الوسيطة والمواد الضرورية للعملية الإنتاجية ينعكس في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات النهائية سواء كانت موجهة إلى السوق الداخلي أو السوق الخارجي، بل الأمر يزداد تعقيدا إذا كانت موجهة إلى السوق الخارجي، بحيث تواجه بعدم قدرتها على المنافسة الدولية في الأسواق العالمية.[3]

كما أن زيادة طلب المقيمين على السلع المحلية البديلة للسلع المستوردة، وإن قابله عدم تمكن الدولة من مواجهة ذلك، فإن الأسعار لا محالة تتجه إلى الارتفاع، خاصة في المدى القصير، انطلاقا من ضعف الطاقة الإنتاجية للبلاد النامية وقلة مرونتها وكذا ضعف قابلية سلعها للإحلال محل السلع المستوردة في غالب الأحيان. الأمر يسري كذلك على الزيادة المرتقبة للطلب العالمي على المنتجات الوطنية (سلع التصدير) التي يوزع إنتاجها بين السوقين الداخلي والخارجي، فإذا لم تتمكن الدولة من مواجهة الطلب المتزايد بشقيه

[1]- فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص224-225.

[2]- عبد الله محمد الشناوي، هبة محمد سيد أحمد، أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار والأجور في مصر خلال الفترة (1979-2012)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول والثاني، يناير وأبريل 2017، ص160-161.

[3]- نفس المرجع، ص161.

الداخلي والخارجي للأسباب السالفة الذكر، فإن الأسعار الداخلية سوف تعرف مزيدا من الضغط باتجاه الارتفاع.[1]

كما أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يكون له أثر سلبي على الأجور والقدرة الشرائية بالنسبة للمؤسسات الوطنية في المرحلة الأولى، حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة، لكن في مرحلة لاحقة سترتفع القدرة الشرائية للمؤسسات، عن طريق الفعالية الاقتصادية في زيادة الإنتاج وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات.[2]

أما بالنسبة للأفراد فإن الآثار تكون سلبية، حيث تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي النقص في الطلب الفعال، نتيجة انخفاض معدل الأجر الحقيقي الناجم عن زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج، وأيضا ارتفاع أسعار السلع المحلية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسيطة من الخارج. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة معدلات الأجور والرواتب، وذلك إذا تم إدراك دور النقابات العمالية والضغط الذي تزاوله للحفاظ على القدرة الشرائية للأجور،[3] وبمجرد حصول هذه الزيادة ترتفع تكاليف الإنتاج، وهو ما يدفع بالشركات إلى رفع الأسعار، فيرتفع التضخم مجددا، ويكتشف العمال أن ما حصلوا عليه من زيادة في أجورهم قد إلتهمتها الزيادات في الأسعار. إن هذه الديناميكية تعطي مبررا بعد فترة للنقابات العمالية لإعادة المطالبة بالزيادة في الأجور مجددا. وهكذا يتشكل بما يعرف بـ "الحلقة المغلقة الأجور / الأسعار"، الذي لا يمكن السيطرة عليه، طالما أن أسعار الواردات مرتفعة بتأثير من سعر الصرف أو ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي بمعدل يفوق زيادة العرض الكلي، وتساعد على ارتفاع الأسعار الداخلية التي تؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وتأثير ذلك على الأجور يعتبر من المصادر المباشرة للتضخم. ونظرا لعدم مرونة الأجور والأسعار اتجاه الانخفاض ومرونتها اتجاه الارتفاع في الاقتصاد الحديث فإن معدلات التضخم سترتفع نتيجة لذلك.[4]

[1]- عبد الحق بوعتروس، أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة2، المجلد3، العدد3، ص20.

[2]- جمال سويح، مرجع سبق ذكره، ص115.

[3]- عبد الله محمد الشناوي، هبة محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص161.

[4]- جمال سويح، مرجع سبق ذكره، ص116.

أما إذا افترضنا جدلا بأن هناك إمكانية لتلبية الطلب المتزايد (الداخلي والخارجي) بزيادة الإنتاج، فإن ذلك يتولد عنه زيادة في المداخيل بفعل المضاعف الكينزي وما يترتب عنه من زيادة في الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي وما يمكن أن يترتب عنه من زيادة في المستوى العام للأسعار.[1]

بناء على ما سبق فإن الأسعار الداخلية سوف تتجه نحو الارتفاع بفعل الزيادة في تكاليف السلع المستوردة مهما كان نوعها، استهلاكية أو استثمارية، فبعد أن كان التضخم ناشئا عن زيادة الطلب، سوف يصبح بعد تخفيض قية العملة تضخما ناشئا عن زيادة التكاليف بوجه خاص لأن التخفيض يجر معه زيادة في الأجور التي تمثل تكلفة لا يستهان بها في مكونات السعر.

والواقع أن ديناميكية الاقتصاد العالمي تتميز على العموم بوضع يتسم بعدم الاستقرار تماشيا مع طبيعة الدورات الاقتصادية، فعند تطبيق بعض الدول لقواعد حرية التجارة، فهي تمر جميعها بحالات من التضخم الزاحف والمتبادل فيما بينها وهو ما يفسر الانزعاج الذي يصيب العالم عندما نجد أن بعض الدول ذات الثقل الاقتصادي الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية تمر بحالات من التضخم المتزايد، لينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية لكافة تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشروعات الدولية.[2]

إن التضخم الذي يؤدي إلى تدهور في النظام النقدي الداخلي ينعكس على القطاع الخارجي للاقتصاد الوطني، الشيء الذي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات من حيث العجز: زيادة الواردات وهروب رؤوس الأموال، كما أن التضخم الخارجي يمكن أن يحقق أيضا أثارا ضارة على الدول التي تتمتع بالاستقرار النقدي لمجرد اندماجها وتبعيتها للاقتصاد العالمي.[3]

المطلب الثالث: الأثر المتبادل بين القيمة الخارجية والقيمة الداخلية للعملة في ظل الصدمات الاقتصادية التي تمسها.

تبقى العلاقة السببية بين القيمة الخارجية والقيمة الداخلية للعملة من أهم المواضيع بالنسبة للباحثين في هذا المجال، نظرا لأهميتها لاسيما في الدول النامية والناشئة، إذ أثبتت هذه العلاقة قبل العديد من الباحثين أمثال Deme and Fayissa (1995)، Rehman and Aftab (2015)، وفي هذا المجال نشير إلى

[1]- Felix P. Hufner and Michael Schröder, Exchange rate pass - through to consumer prices : A European perspective, Centre for European Economic Research (zew), March 2002, p4.

[2]- فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص225.

[3]- نفس المرجع، ص225.

دراسة (Dornbusch, 1987) الذي قدم تحليلا للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم، حيث ذكر أربع آليات لكيفية التأثير وهي:[1]

1. يمكن أن يتأثر الاقتصاد المفتوح مباشرة على أسعار السلع المستوردة والسلع التجارية؛
2. يمكن أن تزيد بشكل مباشر أو غير مباشر أسعار السلع النهائية من خلال أسعار المدخلات المستوردة؛
3. يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف وعدم الثقة في أسعار العملات الأجنبية الأخرى على ميكنزمات تكون الأسعار المحلية مما يؤدي إلى زيادتها ؛
4. زيادة الأجور تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار سببه زيادة الطلب الكلي مع ثبات وجمود الجهاز الإنتاجي.

إذ تعتبر تغيرات سعر الصرف أحد العوامل المفسرة للضغوط التضخمية في الاقتصاديات المفتوحة على الخارج، إذ غالبا ما يرافق تدهور قيمة العملة ارتفاع في تكلفة المستوردات من السلع والخدمات التي تكون مؤشر سعر المستهلك، وهي الظاهرة التي يُسمّيها الاقتصاديون " أثر انعكاس سعر الصرف (Exchange Rate Pass-Through)"، والتي تعرف على أنها النسبة المئوية للتغيّر في أسعار المستوردات معبر عنه بالعملة المحلية الناجم عن تغيّر في سعر الصرف مقداره واحد بالمائة بين البلد المستورد والمصدّر.[2]

تجدر الإشارة إلى أن زيادة أسعار الواردات لا تكون بالضرورة متناسبة مع مقدار الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، بمعنى وجود انعكاس تام في هذا الأثر، فقد تؤثر التحركات في أسعار الصرف جزئيا فقط على أسعار السلع المستوردة (الانعكاس الجزئي)كما قد لا تؤثر عليها نهائيا (الانعكاس الصفري)، فمعرفة حجم التأثير تتطلب إجراء دراسة تجريبية لحساب معامل أثر الانعكاس.

كما أن آلية الانتقال ومقدار تأثيرها تختلف باختلاف ظروف الدول والقطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أنها عملية مستهلكة للوقت حيث تستغرق وقتا لظهور آثارها، وعلى العموم يكون الانعكاس جزئيا (وهي الحالة الأكثر انتشارا) كما في الحالات الآتية:[3]

[1]- Sanam Shojaeipour Monfared1, Fetullah Akın, The Relationship Between Exchage Rates and Inflation: The Case of Iran, European Journal of Sustainable Development ,2017, p 4-6.

[2]- koray alper September, Exchange rate pass-through to domestic prices in Turkish Economy, middle east technical university, 2003, p6.

[3]- جمال سويح، مرجع سبق ذكره، ص110.

1. توفر بدائل إحلال الواردات في البلد المعني: يؤدي انخفاض قيمة العملة مقابل باقي العملات الأجنبية إلى ارتفاع أسعار المستوردات، مما يخلق فرص مواتية لتشجيع الإنتاج المحلي لبدائل الواردات؛

2. اعتماد المصدّرين لسياسات تسعير تهدف للإبقاء على الحصص السوقية بالبلد المعني: فالأسعار العالية للواردات الناجمة عن تدهور سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي عليها وهو ما يدفع بالمصدريين الأجانب إلى تعديل هوامش ربحهم بما يؤدي لخفض أسعار صادراتهم والمحافظة على حصصهم السوقية خاصة في ظل وفرة البدائل المحلية للواردات، وبالتالي يسهمون في امتصاص جزء من تأثير سعر الصرف؛

3. زيادة المنافسة العالمية وتنوع جهات ومصادر الاستيراد أضعفت من مقدرة الشركات على فرض أسعارها تحت ضغط المنافسة الدولية، وسيادة سلوك التسعير إلى السوق مما يحدّ من ظاهرة انعكاس أسعار الصرف؛

4. التكيّف البطيء لأسعار السلع غير القابلة للاتجار وكذا تكلفة الأجور عند الاستجابة لارتفاع تكلفة الاستيراد.

يوجد قناتين رئيسيتين لانتقال أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار وهما:

- يبرز أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار من خلال التأثير المباشر على أسعار الواردات بالعملة المحلية، والتي بدورها تؤثر على مؤشر سعر المستهلك.
- التأثير غير المباشر من خلال الضغوط التي يواجهها المعروض من السلع المنتجة محلّيا في حالة ما إذا أدى انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الصادرات المحلّية، بافتراض عدم تغير الطلب المحلّي، فإن زيادة التصدير للخارج ستؤدي إلى انخفاض المعروض المحلّي ومن ثم يحدث تضخم في أسعار السلع المنتجة محلّيا.

من جهة أخرى إذا كانت كثافة استخدام الواردات في التصدير (مواد أولية مستوردة يتم استخدامها في صنع سلع موجهة للتصدير) عالية، وكانت القناة المباشرة تؤدي إلى تصحيح سريع في الأجور والأسعار في الاقتصاد المحلّي فإن زيادة الصادرات عند انخفاض سعر الصرف قد تكون أقل، وفي هذه الحالة فإن القناة المباشرة لانعكاس سعر الصرف ستتغلّب على القناة غير المباشرة.

وعليه فإن مفهوم انتقال أثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي إلى الأسعار المحلية يعبر عن درجة الأثر الذي يتركه أي تغير لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في المستوى العام للأسعار أي أسعار

الواردات على وجه التحديد، كون أسعار الواردات تؤثر في مستوى أسعار السلع المحلية؛ وبالتالي يعتبر سعر الصرف قناة لنقل إجراءات السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام إلى أسعار السوق.

في هذا الإطار فإنّ دراسة آلية انتقال آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في دولة ما إلى أسعار السلع والخدمات المحلية في تلك الدولة تتوقف على عوامل عديدة منها مرونة الجهاز الإنتاجي، القدرة على إحلال المستوردات ومرونة الطلب على المستوردات وغيرها، ويعتمد معدل انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى أسعار التجارة الخارجية على عدة عوامل منها:[1]

1. درجة ارتباط الشركات المحلية مع الشركات الأجنبية؛
2. معدل تغير أسعار السلع والخدمات؛
3. معدل تغير الأجور؛
4. مقاومة سعر الصرف للصدمات واستجابة معدلات الفائدة لمعدلات التضخم في داخل البلد وخارجه.

وبالتالي كلما ارتفع معدل اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج وازدادت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وزادت أهمية سعر الصرف والقطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني، ازداد تأثر الاقتصاد الوطني بأي صدمات خارجية، وهنا تزداد حساسية سعر الصرف في نقل أي تقلبات إلى المستوى العام للأسعار المحلية. من جهة أخرى فإنّ أي تغير في أسعار السلع والخدمات المحلية بالزيادة يؤدي إلى نتقال أثر التضخم إلى سعر الصرف الذي سينعكس على تنافسية المنتجات المحلية في الخارج وسينتقل أثر هذه التغييرات عبر قناة سعر الصرف بحسب مرونة هذه القناة ونظام سعر الصرف السائد، ففي حال تبني نظام سعر الصرف الثابت فإنّ أثر انتقال تغيرات أسعار السلع والخدمات سيبدو كبيرًا ، بينما في حال اعتماد نظام سعر الصرف المرن فإنّ من شأن ذلك أن يحد من أثر تغيرات أسعار السلع والخدمات وهنا نميز بين حالتين:[2]

يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى إضعاف تنافسية المنتجات المحلية للبلد المعني مقابل المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية، وفي حال ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية سيزيد ذلك من إضعاف تنافسيتها مقابل المنتجات الأجنبية بالتزامن مع أثر ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، حيث سيعمل كلا الأثرين على رفع أسعار هذه السلع والخدمات المحلية على المستهلك الأجنبي، ومن جهة

[1]- Choudhri, Ehsan -Hakura, Dalia, The Exchange Rate Pass-Through to Import and Export Prices, International Monetary Fund Working Paper, 2012, p15.

[2]- فؤاد محمود علي، مرجع سبق ذكره، ص87-88.

أخرى في حال انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية سيعمل ذلك على زيادة تنافسيتها بالتزامن مع الأثر المعاكس لارتفاع سعر صرف العملة المحلية في إضعاف التنافسية، حيث سيعمل الأثرين باتجاهين متعاكسين للتأثير في تنافسية المنتجات المحلية في الخارج.

باعتبار أن المستوى العام للأسعار يتسم بحساسية أعلى لتغيرات سعر الصرف في البلدان ذات أنظمة الصرف الثابتة منها في البلدان ذات أنظمة الصرف المرنة، حيث أنّ انخفاض قيمة العملة بأكثر من 40% في عام 1994 في البلدان التي تتبع نظام صرف ثابت أدى إلى زيادة حادة في الأسعار المحلية، ويمكن ملاحظة أنّه لم تحدث تغييرات كبيرة في الأسعار في البلدان ذات الأنظمة المرنة بعد تغيير سعر الصرف، يمكن أن يعزى ذلك بالنسبة للبلدان النامية، إلى أنّ معظم هذه البلدان تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة والوسيطة (القابلة للتعديل) والتي غالباً ما تعاني من الآتي:[1]

1. عجز في ميزان المدفوعات؛ ويتزامن ذلك مع ضعف في الجهاز الإنتاجي والتصديري واعتماد كبير على الاستيراد؛
2. سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته الحقيقية، حيث تتسم عملة هذه البلدان بأنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية ولذلك فإنّها تخشى من تعويم عملتها وإتباع نظام صرف مرن خوفاً من انخفاض قيمة عملتها وانتقال أثر هذا الانخفاض إلى المستوى العام للأسعار؛
3. اعتماد سعر الصرف كمثبت اسمي للأسعار، حيث يتخذ من سعر الصرف مثبت اسمي للمستوى العام للأسعار من خلال استخدام سعر الصرف كهدف وسيط لاستقرار المستوى العام للأسعار، غير أن التعديل الزائدي لسعر الصرف الاسمي يؤدي لحدوث اختلال هيكلي في الميزان التجاري وما ينتج عنه من ارتفاع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي المعبر عنها بارتفاع معدلات التضخم.

يعدّ انتقال أثر انخفاض سعر صرف العملة المحلية أكثر مرونة من انتقال أثر ارتفاعها، ويرجع هذا جزئياً إلى أهمية تأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار بانخفاض سعر الصرف بدرجة أكبر من ارتفاعه، فقطاع الأعمال مثلا يستجيب بسرعة كبيرة لأي تراجع في سعر الصرف ويعكس هذا التراجع على أسعار السلع بغية تجنب أية خسائر قد تلحق به، بخلاف استجابته لأي تحسن في سعر صرف العملة المحلية.[2]

[1]- Ivohasina F. Razafimahefa, Exchange Rate Pass-Through in Sub-Saharan African Economies and its Determinants, International Monetary Fund Working Paper, 2012, P9.
[2]- Ivohasina F. Razafimahefa, op.sit, p4.

وعلى العموم فإن ارتفاع سعر الصرف يؤثر على مستوى التضخم في المدى القصير أين تكون العلاقة طردية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يعني انخفاض قيمة العملة المحلية. أما على المدى الطويل فهي علاقة عكسية مرتبطة بدرجة استجابة القاعدة الانتاجية المحلية، فقد يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وهذا حسب مرونة الجهاز الإنتاجي.[1]

من جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات التضخم في البلد سيؤدي لانخفاض الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا يولد عجزا في الميزان التجاري، وهو ما يؤدي إلى تراجع عرض العملة الأجنبية، الشيء الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.[2]

[1]- Mandizha, Blessing. Inflationand Exchange Rate Depreciation: AGranger causality Test at the Naissance of Zimbabwe Infamous Hyperinflation (2001-2005), Economics and Finance Review, Vo.3. No. 9, 2014, p22-42.

[2]- Madesha, Wellington et al. Empirical Test of the Relationship Between Exchange Rate and Inflation in Zimbabwe, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. 4, No.1.2013.

خلاصة الفصل:

يمثل نموذج (IS-LM) إطارا موسعا للتحليل الاقتصادي الكلي يمكننا من توضيح الدور الذي تلعبه النقود في تحقيق التوازن الاقتصادي العام، ومحاولة فهم الطريقة والآلية التي يتم من خلالها تحديد مستوى هذا التوازن باعتباره يمثل نموذج النظرية الاقتصادية الجديدة وبيان الآثار المختلفة التي تحدثها التغيرات في عرض وطلب النقود على هذا التوازن، غير أن هذا التحليل يتم في ظل وجود اقتصاد مغلق معبرا بذلك عن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي.

لقد تم تطوير نموذج يفسر التوازن العام للاقتصاد الوطني ليشمل اقتصاد صغير مفتوح على الخارج جزئيا بوجود حركة رؤوس الأموال، يتحقق فيه التوازن الداخلي والتوازن الخارجي معا، يعرف بنموذج (IS-LM-BP) مندل-فلمنج، إلا أنه يصعب تحقيقه في الواقع نظرا لاختلاف طبيعة الصدمات الاقتصادية التي تعترض كل بلد متقدما كان أو ناميا.

إذ تؤثر الصدمات التي تواجه اقتصاد أي بلد على عملية اتخاذ القرار حول البدائل الممكنة لنظم إدارة سعر الصرف، والتي تعبر عن حدوث مؤثر لا يمكن توقعه كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض حاد في الدخل، وتحدث هذه الأخيرة نتيجة الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي متأثرا بالتقلبات الحادة في بيئاته الداخلية والخارجية أو نتيجة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذلك فإن معظم الصدمات الاقتصادية تكون ناجمة إما عن تقلبات في الطلب الكلي (صدمات الطلب)، أو عن تقلبات في العرض الكلي (صدمات العرض)

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لتطور قيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا خلال الفترة (1990-2021)

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل انطلاقا من الاقتصاد الموجه وصولا إلى اقتصاد السوق، هذا التحول كان سببه الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986 وأثرت بشدة على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، ما تسبب في اختلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار وزيادة الفوارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، مما أدى إلى إحداث تخفيضات متتالية في قيمته.

من جهة أخرى تعرض الاقتصاد الوطني لموجات تضخمية ذات مصادر بنيوية هيكلية داخلية وكذا الصدمات الخارجية في إطار العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة بين الجزائر وشركائها التجاريين. بالإضافة إلى ذلك أدت السياسات الاقتصادية المطبقة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كلية كثيرا ما كانت تغذي الضغوط التضخمية خلال نفس الفترة، بحيث تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق التحرير التدريجي للأسعار بصدور قانون تحرير الأسعار الذي انعكس بارتفاع في المستوى العام للأسعار تمثل ببلوغ التضخم معدلات مرتفعة ومن ثم الحفاظ على استقراره إلى غاية 2020.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية شاملة مختصرة لمختلف جوانب تطور سعر الصرف الحقيقي وكذا معدلات التضخم بالجزائر وآلية الانتقال بينهما، بالإضافة إلى التعريف بالإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية كمدخل للفصل الذي يليه، وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي بالجزائر للفترة (1990-2020)؛
- تحليل تطور معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- الإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية والعلاقة السببية.

المبحث الأول: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي بالجزائر للفترة (1990-2020).

تندرج سياسة تسعير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم المدار لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة لأهم الشركاء التجاريين الخارجيين، هدف هذه السياسة هو تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري على المدى المتوسط عند مستواه التوازني المحدد بأساسيات الاقتصاد الجزائري،[1] وهو ما يدفعنا إلى التطرق لهذا المؤشر ودراسة مدى تأثيره على تنافسية التجارة الخارجية من خلال تحليل تطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية، وكذا استعراض تطور سعر الصرف الفعلي للدينار بشقيه الاسمي والحقيقي في ظل التحول نحو نظام الصرف المرن المدار.

المطلب الأول. تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري تحولا نحو من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق سببه الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986 التي أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري، ذات المنشأ الخارجي ممثلة بالتدهور الكبير والمتواصل لأسعار البترول كمصدر للعملة الصعبة بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، وهو ما تسبب في اختلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الذي عرف تراجعا كبيرا خلال هذه الفترة.[2]

ما زاد من ابتعاد الدينار عن وضعه التوازني عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينيات، مجسدة أساسا ببرامج التنمية والتصنيع المنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري العمومي، وتسبيق الأولوية الاجتماعية (دعم الأسعار، صناديق دعم الفئات الاجتماعية)، بالإضافة إلى استفحال ظواهر السوق الموازية، المضاربة على العملات الأجنبية، الاعتماد المفرط على صادرات المحروقات (انخفاض أسعارها أثر سلبا على القوة النقدية للدينار) وواردات السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد معدل خدمة الدين مع انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف الذي سمح بهروب رؤوس الأموال للخارج. كل هذه الظواهر عززت من انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتراجع قوته أمام العملات الصعبة لأهم الشركاء التجاريين.[3]

---

[1]- أحمد عزت، مرجع سبق ذكره، 218-219.

[2]- نعمان السعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2011، ص238.

[3]- محمد الأمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2010-2011 ، ص 211-213.

يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي أحد مؤشرات التنافسية التي تقيس أداء الاقتصاد الجزائري، نظرا للتطورات الجوهرية التي عرفها نظام الصرف الجزائري ابتداء من سنة 1987 إلى الوقت الحاضر. من أجل إعطاء شكل آخر للتسيير الديناميكي لسعر الصرف يتجاوب مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، اتجهت الجزائر ابتداء من 1987 إلى تحرير نظام صرفها شيئا فشيئا من انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف خلال الفترة (1987-1992) إلى تخفيض صريح لقيمته بـ 40.17% في أفريل 1994، ثم واصلت في نفس التوجه إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار" وكذا خلق سوق الصرف البيني الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بحرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من قبل زبائنها وكان ذلك في جانفي 1996، واعتبر ذلك كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق نظام صرف عائم يسمى بالتعويم الموجه، الذي يستمر بنك الجزائر في تطبيقه لغاية يومنا هذا.[1]

باعتبار أن هدف سياسة الصرف بالجزائر هو الحفاظ على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في قيمته التوازنية مقابل عملات الشركاء التجاريين الخارجيين، بغية الرفع من تنافسية السلع المحلية أمام منتجات هؤلاء الشركاء، وجب التطرق لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري ودراسة مدى تأثيره على تنافسية التجارة الخارجية من خلال استقراره على المدى المتوسط، هذا المؤشر يتم حسابه كمتوسط هندسي لأسعار الصرف الحقيقية الثنائية وبأوزان ترجيحية وفق المعادلة التالية:[2]

$$REER_{dz} = \prod_{i=1}^{n} \left\{ N_{i/dz} \times \frac{p_i}{p_{dz}} \right\}^{\omega i} \quad \ldots\ldots(3.1)$$

حيث:

- REER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.
- $\prod_{i=1}^{n}$: المتوسط الهندسي.
- $N_{i/dz}$: الرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية بين عملة الدولة الشريكة i والدينار الجزائري dz (عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة الشريكة i).
- P_i: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للدولة الشريكة i.

[1]- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006، ص246.

[2] - علي لزعر، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، الجزائر، ص52-53.

- P_{dz} : الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بالجزائر.
- ωi : معدل الترجيح النسبي للدولة i حيث $\sum_{i=1}^{n} \omega i=1$.
- n: عدد الدول الشريكة.

كما ينقسم $REER_{dz}$ إلى عنصرين أساسيين: سعر الصرف الفعلي الاسمي (المتوسط الهندسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية) $REEN_{dz}$، والرقم القياسي للأسعار النسبية الفعلية (المتوسط الهندسي للأسعار النسبية) $IPRE_{dz}$ أي أن:

$$REER_{dz}=REEN_{dz}*IPRE_{dz} \quad \ldots\ldots(3.2)$$

$$REER_{dz}= \prod_{i=1}^{n} \left\{N_{i/dz}\right\}^{\omega i} \quad \ldots\ldots(3.3)$$

$$IPRE_{dz}=\prod_{i=1}^{n} \left\{\frac{p_i}{p_{dz}}\right\}^{\omega i} \ldots\ldots(3.4)$$

يتأثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر بالتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية مع الدول الشركاء، إذ يفوق حجم المعاملات التجارية مع الاتحاد الأوربي نسبة 50% من مجموع المبادلات التجارية للجزائر، لذلك فاختيار الشركاء التجاريين الذين يشكلون هذا المؤشر استند إلى الزبائن العشر الأوائل من جهة الصادرات، والممونون العشر الأوائل من جهة الواردات لسنة الأساس 2010، ويكون بذلك العدد الإجمالي للشركاء التجاريين دون تكرار هو 15 دولة تمثل ما قيمته 76.5% من مجموع المبادلات التجارية مع الدول الشركاء سنة 2010، إذ تمثل الصادرات ما قيمته 84.1% أما الواردات فتمثل 68.9%.[1]

لقد تم اختيار الفترة (1990-2020) بسبب اعتماد سياسة الخروج وتغيير نظام الصرف بالجزائر والتحول نحو سعر الصرف المرن المدار، عن طريق إحداث إصلاحات اقتصادية مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي (برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998))، تمس بناء سياسة اقتصادية هدفها محاولة الحفاظ على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

كما أنه ابتداء من سنة 1999 تم إطلاق عملة الأورو التي سمحت بدمج جميع العملات الأوربية التي تنتمي للاتحاد النقدي في عملة واحدة مما يسهل الحساب والتحليل، وهي السنة التي بدأت تشهد فيها التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر تحسنا ملحوظا وإعادة التوازن في جميع المتغيرات الكلية، عكس الفترة التي

[1] - الاعتماد على التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات، 2010، http://www.ons.dz.

سبقتها ابتداء من 1990، وبالتالي سوف نركز على تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للجزائر وأثره على التنافسية بالمقارنة بين فترتي الفائض التجاري والعجز التجاري.

بعد اختيار أهم الشركاء التجاريين للجزائر، يمكن تقليص عدد العملات الصعبة الداخلة في إنشاء المؤشر إلى خمس عملات أساسية:[1]

- اليورو: يحتوي على جميع دول الاتحاد النقدي الأوروبي ممثلة بفرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا مضافا إليها تركيا، وفيما سبق استعملت عملة المارك الألماني بسبب قيام دول النظام النقدي الأوربي بربط عملاتهم بها لمكافحة التضخم بداية من الثمانينات وصولا للعملة الموحدة اليورو،بوزن ترجيحي يعادل 65% من مجموع التجارة الخارجية للجزائر؛[2]
- الدولار: يحتوي على الولايات المتحدة الأمريكية يضاف إليها البرازيل والأرجنتين، بوزن ترجيحي يعادل 17.45%؛
- الجنيه الإسترليني: يحتوي على بريطانيا العظمى، بوزن ترجيحي يعادل 1.4%؛
- الين الياباني: يحتوي على اليابان بإضافة كل من الصين وكوريا الجنوبية، بوزن ترجيحي يعادل 12.35%؛
- الدولار الكندي: يحتوي على كندا، بوزن ترجيحي يعادل 3.8%.

لقد تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية (1990-2020) والمعطيات التي تم الاعتماد عليها كانت سنوية (متوسط القيمة) لأسعار صرف العملات الخمس أمام الدينار الجزائري، ونفس الأمر ينطبق على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك للجزائر والدول الشريكة. وبعد أن توفرت لدينا جميع المعطيات وبالاعتماد على الترجيحات السابقة يمكن عندئذ الحصول على نتائج تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

باعتبار أن REER هو المتوسط الهندسي لمعدلات الصرف الحقيقية الثنائية، فإن ذلك يعني أن القيمة الحقيقية للدينار يمكن أن ترتفع أمام بعض العملات فتفقد الجزائر تنافسيتها أمام دول هذه العملات، وتنخفض أمام البعض الآخر فتزداد تنافسية الجزائر أمام هذه الدول الأخرى، وعليه فإن ديناميكية معدل الصرف الفعلي الحقيقي تكمن حسب هذه الحالة، في تجميع هذه الآثار المتضادة في مؤشر واحد، وتفسير

[1] - الاعتماد على التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات، (1990-2018)، http://www.ons.dz.

[2] - Subbash Thakur, Joshua Greene Subhash, Panorama des politiques et des régimes de change, Institut de FMI, Washington DC, 2001, P12.

أسباب تطوره بحسب معدلات الصرف الحقيقية الثنائية كل على حدة، وهو ما سوف يعطي للتحليل أكثر دقة. ما ينبغي التذكير به قبل التحليل، هو أن أي ارتفاع (انخفاض) في سعر الصرف الاسمي يمثل انخفاض (ارتفاع) حقيقي لقيمة الدينار أمام عملات الشركاء التجاريين.

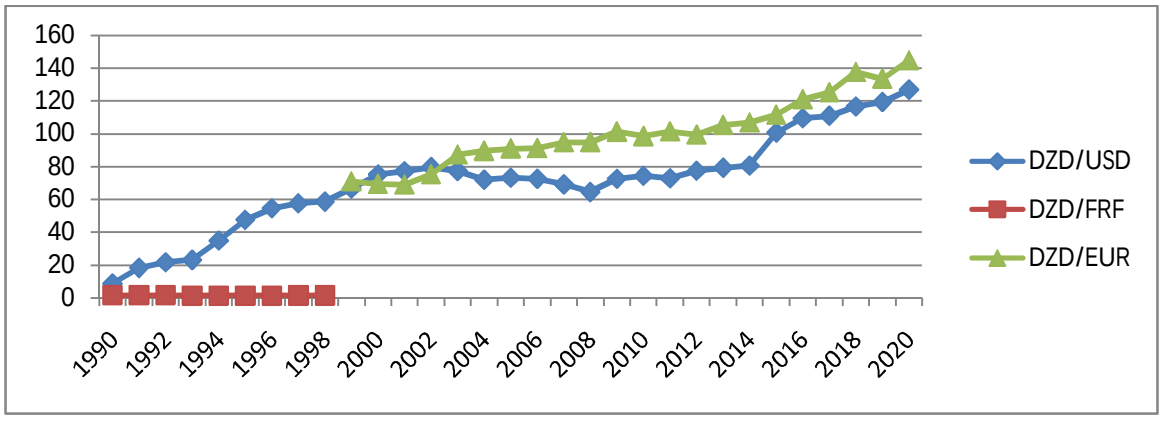
المطلب الثاني: تطور أسعار الصرف الاسمية الثنائية للدينار مقابل أهم العملات الدولية.

يتناول هذا المطلب التطورات الحاصلة في سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990-2020) مقابل كل من الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي (الذي تم تعويضه ابتداء من سنة 1999 بعملة اليورو)، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، وكذلك الدولار الكندي.

أولا: تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي واليورو (1990-2020).

يوضح الشكل الموالي تطور أسعار الصرف الاسمية الثنائية للدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي واليورو خلال لفترة (1990-2020).

الشكل رقم (1.3): تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي واليورو خلال الفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من الشكل أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

1. **بالنسبة لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.**

عرف مسار تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة أربعة مراحل أساسية كما يلي:

- مرحلة التراجع المستمر (1990-1999): هي مرحلة امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2002 حيث انخفض الدينار أمام الدولار بصفة مستمرة وبنسب متفاوتة، أشدها سجلت خلال سنتي 1991و 1994، بلغت نسبة التراجع 112.05% و 50.21% على الترتيب، حيث وبضغط من صندوق النقد الدولي الذي طلبت السلطات الجزائرية مساعدته لمواجهة أزمة ميزان مدفوعاتها، تم إجراء تخفيضات بقيمة الدينار الجزائري في إطار محاولة السلطات لإعادة تصحيح الأسعار النسبية التي تدهورت بسبب ضعف احتياطات الصرف من جهة وزيادة ثقل خدمة الدين من جهة أخرى، إذ انخفض من 8.9575 دج لكل دولار أمريكي سنة 1990 إلى 18.4728 دج لكل دولار سنة 1991في ظل مرحلة الانزلاق التدريجي.[1]

تماشيا مع تطبيق الإصلاحات عرف سعر الصرف الرسمي استقرارا نسبيا بين سنتي 1992 و 1993 بما يقارب 23 دج لكل دولار أمريكي، غير أن هذا الاستقرار لم يتوافق مع الظروف الاقتصادية آنذاك، حيث أدت الصدمات غير المواتية لمعدلات التبادل التجاري والسياسات المالية والنقدية التوسعية، التي انعكست في ارتفاع معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين، إلى انخفاض في قيمة الدينار لتصبح قيمته تقدر بـ 50% من قيمته إلى غاية 1993،[2] بينما ارتفع الفارق بين السعر الرسمي والموازي للدينار في بداية 1994 إلى أربع أضعاف بعدما كان قد انخفض من خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين سنة 1991.[3] أدى هذا إلى إجراء تعديل طفيف لم يتعدى 10% تبعه بعد ذلك تخفيض بنسبة 40.72% بتاريخ 1994/04/10 في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل بمعية صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمة ميزان المدفوعات، الذي من تدابيره تصحيح اختلال سعر الصرف الحقيقي للدينار، تماشيا مع تحرير الأسعار والإلغاء التدريجي للإعانات، وبهذا دخلت الجزائر في سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف رافقتها سياسة مالية مشددة من أجل تقوية مركزها الخارجي وتعزيز استقرار سعر الصرف الرسمي.[4]

في إطار برنامج التعديل الهيكلي أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 اللائحة رقم 08-95 التي تضمنت إنشاء سوق صرف ما بين البنوك (السوق البينية) لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى

[1]- Fonds Monétaire International, Algérie: questions choisies, Rapport No.05/52, Mai 2006, p82-83.
[2]- Fonds Monétaire International, Algérie: questions choisies, Op. Cit, p83.
[3]- كريم النشاشيبي، وآخرون، الجزائر :تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص114-115.
[4]- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص272.

الدينار الجزائري بشكل حر يوميا،[1] بعد مروره بمرحلة انتقالية تمثلت في جلسات التسعير التي تم من خلالها التخلي عن نظام التحديد الإداري للدينار وأصبح سعر الصرف يحدد وفق جلسات تحت إدارة بنك الجزائر مع البنوك التجارية استمر العمل بها لغاية ديسمبر 1995 طبقا للتعليمة رقم 94-61 المؤرخة في 1994/09/28،[2] وعليه دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم، حيث أصبح يتحدد وفق قانون العرض والطلب في السوق النقدية التي تضم إلى جانب بنك الجزائر البنوك التجارية الناشطة في المجال المصرفي بالجزائر مع إمكانية تدخل بنك الجزائر في هذه السوق من أجل الحفاظ على توازن واستقرار الوحدة النقدية، وهو ما أسهم في تقريب الدينار إلى قيمته الحقيقية وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.[3]

- مرحلة التحسّن (2000-2004): هي مرحلة شهد فيها ميزان المدفوعات الجزائري تطورا كبيرا نتيجة حدوث صدمة خارجية ايجابية (ارتفاع أسعار النفط) مما مكن الجزائر من تكوين احتياطي صرف كبير أدى إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وذلك بتاريخ 2000/06/27، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي عرف ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات الأجنبية على مستوى سوق الصرف البيني وكذا نسب التضخم المتواضعة بسبب تبني بنك الجزائر سياسة نقدية هدفت إلى الحفاظ على معدلات التضخم دون 3% في ظل التعويم المدار،[4] كما أن هذا التحسن قابله تراجع لقيمة الدولار أمام العملات العالمية في ماي 2003 بسبب استجابته للعجز المزدوج في المالية العامة والحساب الجاري لأمريكا، إضافة للتوترات الجيوسياسية التي ميزت الفترة، حيث سجل سعر الصرف الفعلي الاسمي الأمريكي تراجعا بنسبة 20% سنة 2003 أدى لتحسن الدينار أما الدولار بـ 2.89% و6.86% سنة 2004؛[5]

[1]- Article 1 et Article 2 du REGLEMENT N° 95-08 DU 23 DECEMBRE 1995 RELATIF AU MARCHE DES CHANGES, la Banque d'Algérie.

[2]- نعمان سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص121.

[3]- لحلو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص299.

[4]- نعمان السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص244.

[5]- Ministère des Finances, LA CONJONTURE AU PREMIER SEMESTRE 2005, p15-17.

- مرحلة المسار المتذبذب (2005-2010): تميزت هذه الفترة بارتفاع الدينار أحيانا أمام الدولار وانخفاضه أحيانا أخرى، إذ شهدت سنة 2009 (عقب الأزمة الاقتصادية المالية العالمية) أكبر تراجع في قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة12.51%، حيث بلغ سعر الصرف 72.64 دج لكل دولار أمريكي؛[1]
- مرحلة التذبذب (2011-2020): خلال هذه الفترة تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 6.45% سنة 2012،[2] 2.36% سنة 2013، بعد عودة التعافي التدريجي للاقتصاديات المتقدمة من الأزمة المالية، واشتد هذا التراجع خلال سنة 2015 في أعقاب صدمة انهيار أسعار النفط التي ميّزت سنة 2014 بـ 20% مقابل الدولار،[3] حيث تراجعت قيمة الدينار من 80.579 دج لكل دولار إلى 100.6914 دج لكل دولار،[4] لينتقل إلى 109.4430 دج لكل دولار سنة 2016 بنسبة انخفاض قدرت بـ 8.2% بسبب تراجع أسعار البترول وتفاقم العجز في الميزانية وكذا اتساع فجوة التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين،[5] وتزامنا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار انخفض سعر الصرف الاسمي ليقابله بعد ذلك تراجع احتياطي الصرف وتصفية صندوق ضبط الإيرادات في سبتمبر 2017، لينتقل في نهاية 2017 إلى 110.9730 دج لكل دولار،[6] ومن ثم إلى 116.5938 دج لكل دولار سنة 2018، ليعاود الانخفاض مرة أخرى بسبب تداعيات أزمة كورونا وارتفاع تكاليف النقل العالمية وما قابله من انخفاض في الطلب العالمي (كمية، سعر)، بحيث وصل إلى ما قيمته 119.3535 دج أمام الدولار سنة 2019 و 126.7768 سنة 2020؛

2. بالنسبة لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي.

تميّز الدينار بانخفاض مستمر مقابل الفرنك الفرنسي (باستثناء التحسّن الطفيف المسجل خلال سنتي 1993 و1997، وقد سجلت أكبر نسبة للتراجع سنة 1991 بما مقداره 99.04%، تلتها تلك المسجلة

[1]- Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN September 2009, Fevrier 2010, p14.

[2]- Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN JUIN 2013, AOUT2013, p5.

[3]- Ministère des Finances, Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019, p15.

[4]- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015 ، بنك الجزائر، ص 72.

[5]- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016 ، بنك الجزائر، ص 64.

[6]- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018 ، بنك الجزائر، ص 68.

سنة 1994 بنسبة 53.18%، وهما الفترتان التي شهدتا إجراء تخفيض رسمي في قيمة الدينار، وبشكل عام فقد انخفضت قيمة الدينار أمام الفرنك الفرنسي بنسبة 83.48% خلال الفترة (1990-1999).

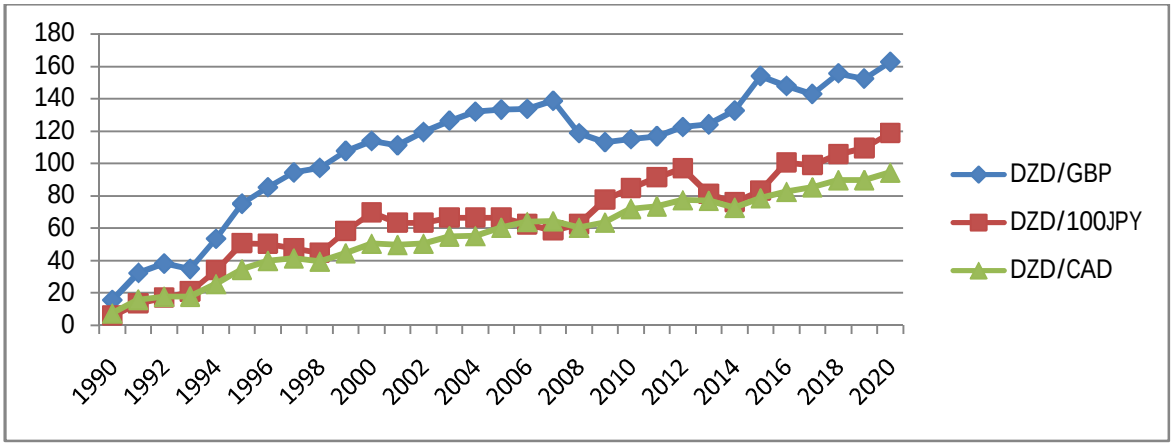
3. بالنسبة لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو.

عند تحليل تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو بالاعتماد على المعطيات أعلاه يلاحظ أنه عرف مسارا متذبذبا كان التراجع فيه أكثر من التحسّن. إذ شهد الدينار تحسنا تجاه اليورو خلال الفترة جانفي 1999 إلى جانفي 2002 سببه انخفاض الأخير أمام الدولار الأمريكي، حيث شهد سنتي 2000 و 2010 أكبر نسب التحسّن في قيمة الدينار مقابل اليورو بما مقداره 2.17 و2.079% على الترتيب، في حين عرفت سنة 2003 أعلى نسبة انخفاض في قيمة الدينار أمام اليورو بنسبة 16.09%، إذ بلغ سعر الصرف 87.4722 دج لكل يورو، بسبب تحسن قيمة اليورو مقابل الدولار في الفترة (2002-2008) باستثناء سنة 2006 أين عرف الدينار تحسنا بمقدار 0.06% بسبب انخفاض فارق أسعار الفائدة بمنطقة اليورو وآفاق النمو القوي بها، ليعاود الانخفاض بشكل تدريجي وهو ما يوضح استقرار قيمة الدينار إلى غاية 2014، وخلال سنة 2015 وتبعا لصدمة انهيار أسعار النفط فقد تراجع الدينار بمعدل 3.8% مقابل اليورو، ليواصل انخفاضه سنة 2016 حيث بلغ سعر الصرف ما مقداره 121.17 دج لكل واحد يورو، أي بمعدل 8.03% مقابل 3.3% و8.95% سنتي 2017، 2018 على التوالي، حيث بلغ ما مقداره 125.36، 137.69دج لكل واحد يورو على التوالي، لينخفض إلى 133.61 دج لكل 1 يورو سنة 2019، أي بنسبة انخفاض قدرها 3.05% بسبب تراجع اليورو أمام الدولار بنسبة 5.2% نتيجة تراجع الطلب العالمي في منطقة اليورو بسبب جائحة كورونا وانعكاسها على منطقة اليورو ليعاود الارتفاع أمام الدينار بمقدار 144.80 دج سنة 2020 أي بنسبة زيادة قدرها 7.73% بسبب بداية انتعاش اقتصاد منطقة اليورو من جديد رغم انخفاض اليورو أمام الدولار بنسبة 2.03% وكذا زيادة فوارق التضخم بين الجزائر وشراكائها التجاريين بمنطقة اليورو.

ثانيا. تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الين الياباني، الجنيه الإسترليني والدولار الكندي (1990-2016).

يوضح الشكل أدناه التطورات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من عملات الين الياباني، الجنيه الإسترليني والدولار الكندي.

الشكل (2.3): تطور أسعار الصرف الاسمية للدينار مقابل الجنيه الإسترليني،الين الياباني والدولار الكندي خلال الفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من الشكل أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

1. **تطور سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الإسترليني.**

خلال الفترة (1990-2007) شهد الدينار الجزائري انخفاضا متواصلا أمام الجنيه الإسترليني حيث انتقل سعر الصرف من 15.98 دج سنة 1990 ليبلغ أعلى مستوى للتراجع سنة 2007 بـ 138.79دج لكل جنيه إسترليني، وخلال سنة 2008 شهد الدينار تحسّنا قويّا أمام الإسترليني بنسبة بلغت 86.04% وذلك راجع بالأساس إلى انهيار قيمة الإسترليني أمام الدولار الأمريكي حيث تراجع بنسبة 26.5%بسبب الأزمة المالية العالمية والانكشاف الكبير للبنوك البريطانية أمام القروض العقارية الأمريكية عالية المخاطر،[1] ليعاود الدينار من جديد تراجعه أمام الجنيه الإسترليني حيث شهد سنة 2015 (صدمة انهيار أسعار النفط) أكبر نسبة انخفاض بلغت 13.65%، ليتحسن سنتي 2016، 2017 بنسبة 4.1 و3.46% على التوالي، غير أن الجنيه الإسترليني سجل تحسنا مقداره 8.18% سنة 2018 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري من أجل تحسين تنافسيته، أما سنة 2019 فقد عرف الجنيه تراجعا قدره 2.1% بسبب جائحة كورونا معاودا الارتفاع سنة 2020 بمقدار 6.27% بسبب عودة الانتعاش الاقتصادي العالمي وكذا التخفيض المتواصل في قيمة الدينار الجزائري.

[1]- Banque d'Algérie, Rapport 2008: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Juin 2009, p16.

2. بالنسبة لتطور سعر صرف الدينار مقابل الين الياباني.

خلال الفترة (1990-1996) شهد الدينار انخفاضا متواصلا أمام الين الياباني، وبعد ذلك عرف تطوره مسارا متذبذبا بين التحسّن أحيانا والتراجع أحيانا أخرى، إلا أنه وابتداء من سنة 2008 عاود الدينار الانخفاض مجدّدا ليبلغ أعلى مستوى تراجع سنة 2011 بمتوسط سعر صرف بلغ 91.39دج لكل وحدة ين ياباني، ويعود ذلك بالأساس إلى التحسّن الكبير الذي عرفته العملة اليابانية خلال سنة 2011 بالرغم من التدخلات الدورية لبنك اليابان في سوق الصرف، وذلك راجع لكون الين أصبح "عملة الملجأ" المفضلة لدى المستثمرين مثله مثل الفرنك السويسري، وذلك في أعقاب تزايد المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي الناجمة عن أزمة منطقة اليورو،[1] وقد واصل الدينار تراجعه أمام الين باستثناء سنتي 2013 و 2014، حيث بلغ متوسط سعر صرفه سنة 2016 ما مقداره 101.01 دج لكل وحدة ين ياباني، ليواصل بعدها انخفاضه أمام الين الياباني إلى غاية 117.54 دج لكل وحدة ين ياباني سنة 2020، باستثناء سنة 2017 أين تحسن الدينار الجزائري أمام الين الياباني بسبب تراجع هذا الأخير أمام الدولار بنسبة 3.41%.

3. لتطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الكندي.

شهد الدينار الجزائري انخفاضا متواصلا أمام الدولار الكندي، بين التراجع في معظم الأحيان والثبات في الأحيان الأخرى، بداية من 7.67 دينار جزائري لكل واحد دولار كندي سنة 1990 إلى غاية 41.68 لكل واحد دولار كندي سنة 1998، ليسجل تذبذبا في السنة التي تليها بسبب انخفاض في قيمة الدولار الكندي، إذ أنه ابتداء من سنة 1999 عاود الدينار الانخفاض مجددا إلى غاية سنة 2020 باستثناء بعض التذبذبات التي شهدها الدولار الكندي سنوات 2001 بسبب انتعاش صندوق ضبط الإيرادات من جراء ارتفاع أسعار البترول وتحسن الدينار أمام كل العملات، 2008، 2009 بسبب الأزمة المالية وما انجر عنها من تدهور في حجم المبادلات الاقتصادية التي أدت لتذبذب قيمة الدولار الأمريكي، بالإضافة لسنة 2014 التي شهدت انخفاض في سعر الدولار الكندي أمام الدينار الجزائري، ليعاود الدينار الانخفاض بسبب أزمة البترول 2014 التي كان من تبعاتها تصفية صندوق ضبط الإيرادات واللجوء للتمويل غير التقليدي في سبتمبر 2017، وكذا زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب تفشي فيروس كرونا وأثره على تدني الطلب العالمي للسلع والخدمات.

[1]- Banque d'Algérie, Rapport 2011: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Mai 2012, p15.

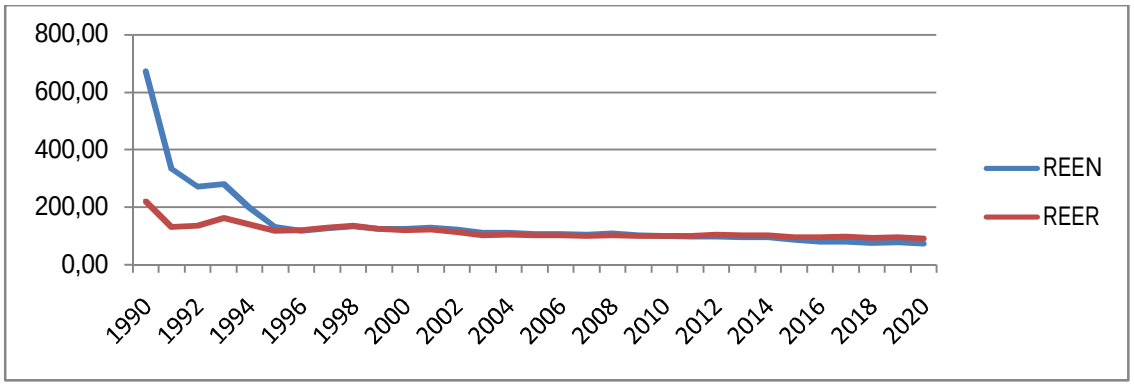
المطلب الثالث: تطور أسعار صرف الدينار الفعلية الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1990-2020).

تعتبر أسعار الصرف الفعلية (الاسمية أو الحقيقية) متوسط عدّة أسعار صرف ثنائية (اسمية أو حقيقة) بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين مرجّحا بحصص التجارة الخاصة بكل شريك، وفي هذا المطلب سيتم تحليل تطور أسعار الصرف الفعلية للدينار الجزائري بشقيها الاسمية أو الحقيقية خلال حقبة التحول نحو نظام الصرف المرن.

أولا. تحليل تطور أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية للدينار الجزائري (1990-2020).

يوضح الشكل الموالي تطور كل من سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2020) كما يلي:

الشكل رقم (3.3): تطور أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (REER) والاسمية (NEER) للدينار للفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

من الجدول أعلاه يمكن القول أن تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار قد مرت بالمراحل الآتية:

- خلال الفترة (1990-1994): عرف كل من سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار تراجعا كبيرا، مردّه عملية التخفيض التي مسّت القيمة الاسمية للدينار آنذاك والتي انعكست في انخفاض قيمته الحقيقية، رغم هذا التخفيض للدينار إلا أن مشكل اختلال بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي للدينار بقي قائما، حيث ارتفع مابين أكتوبر 1991 ونهاية 1993 بحوالي 50%، وذلك

راجع بالأساس للصدمات غير المواتية لمعدلات التبادل التجاري، والسياسات النقدية والمالية التوسعية التي انعكست في ارتفاع معدل التضخم بالجزائر مقارنة بأهم الشركاء التجاريين للجزائر.

- خلال الفترة (1995-1999): هي فترة التحول نحو نظام الصرف المرن وتبنّي الجزائر لسياسة استهداف سعر الصرف الحقيقي التي تقوم على فكرة التدخل الدوري لبنك الجزائر في سوق الصرف من أجل توجيه سلوك سعر الصرف الاسمي بما يحقّق هدف سعر الصرف الحقيقي للدينار، وعليه فقد شهد سعر الصرف الفعلي للدينار سواء الاسمي أو الحقيقي مسارا مستقرا نسبيا ومتماثلا في مجمله مع بعض التذبذبات.

- خلال الفترة (2000-2010): شهدت هذه الفترة مسارا متذبذبا، إذ تحسن سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي الفعلي للدينار الجزائري خلال سنة 2001 بـ 3.49 % و 3.17% على الترتيب بمقارنة سنة 2000، بسبب تحسن عرض العملات الأجنبية في سوق الصرف مابين البنوك، نتيجة ارتفاع أسعار النفط مطلع سنة 2000، ليشهد بعدها سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي تدهورا في سنة 2002 بنسبة معتبرة قدرت ب 5.27% و 7.28% على الترتيب بمقارنة سنة 2001، بسبب تحسن اليورو أمام الدولار، مما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار مقابل اليورو بنسبة 8.78% وبنسبة أقل مقابل الدولار قدرت ب 3.13 % سنة 2002 بالمقارنة بسنة 2001. ليستمر سنة 2003 تعزيز اليورو مكانته مقابل الدولار في أسواق الصرف الدولية، حيث تبادل اليورو الواحد بـ 1,13دولار أمريكي، ولتفادي الآثار السلبية لهذا التحسن على سلوك سعر الصرف الفعلي الحقيقي، تدخل البنك الجزائر بقوة في سوق الصرف لإعادة تصويب سعر الصرف الحقيقي الفعلي عند المستوى المنخفض المسجل سابقا بتخفيض سعر الصرف الاسمي بـ حوالي 9.3% وبالمثل انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي ب 9.78%.

سنة 2004 تحسنت أسعار النفط ببلوغها مستوى 38.66 دولار للبرميل بعدما سجل متوسط السعر 29.03 دولار للبرميل سنة 2003، مما جعل سعر صرف الدينار مقابل الدولار يتحسن بتسجيل 72.06دينار لكل واحد دولار سنة 2004 مقارنة بـ 77.37 في السنة التي سبقتها، وفي المقابل استمر تعزيز اليورو قوته أمام الدولار مما أدى لانزلاق الدينار أمام اليورو بتسجيل 89.64 دينار لكل واحد يورو، أدت هذه العوامل إلى استقرار كل من سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار الجزائر في سنة 2004، أما خلال سنة 2005 سجل سعر الصرف الفعلي الاسمي نسبة تراجع قدرت بـ 2.58% نظيرا

لتراجع الدينار مقابل اليورو بتسجيل 91.30 دينار لكل واحد يورو كمتوسط سنوي، كما سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي نسبة تراجع قدرت ب 1.71% بفضل التحكم في معدلات التضخم عند مستويات أقل من تلك المسجلة لدى شركاء التجاريين للجزائر.

كما اتسمت سنة 2008 بظرف دولي تميز بتطاير شديد للسعر الصرف (دولار/أورو) وبتقلبات حادة في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف الدولية، وحالة عدم اليقين حول تطور معدلات التضخم على المستوى الدولي خصوصا في الدول الشريكة للجزائر، بالإضافة إلى انخفاض سعر النفط ابتداء من السداسي الثاني من نفس السنة، أدت هذه العوامل إلى تعزيز سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري خلال هذه السنة بنسبة 2.27% و2.32% على الترتيب مقارنة بسنة 2007، وباستمرار انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2009 ، عملت تدخلات بنك الجزائر على احتواء هذه الصدمة بتخفيض الدينار مقابل اليورو والدولار مما أدى إلى تدهور سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 5.96 % مقارنة بسنة 2008، بينما تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي ب 1.92% فقط، تراجعت حدة هذا التدهور في سنة 2010 بفضل تحسن أسعار النفط.

- خلال الفترة (2011-2020): شهدت هذه الفترة في البداية تحسنا لسعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار 4.83% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، نظرا لارتفاع فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين بنسبة 6.22% سنة 2012 مقابل 1.61% سنة2011، نتيجة لقفزة التي حققتها معدلات تضخم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر في هذه السنة وتباطؤ التضخم في البلدان الشريكة للجزائر تجاريا.[1]

تميز النصف الثاني من سنة 2014 بتراجع أسعار النفط، وتسجيل معدلات تضخم منخفضة قدرت نسبتها بـ 3.8% بالتوازي مع تراجع التضخم في البلدان الشريكة بوتيرة أسرع من تلك المسجلة في الجزائر، وعلى الرغم من أثر الصدمة الخارجية (انخفاض أسعار البترول)، تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي سنة 2014 بـ 1.09% مقارنة بسنة 2013.

وقد استمر انخفاض سعر برميل النفط في السوق الدولية على مدار سنة 2015، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط من 100.24 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53.07 دولار

[1]- Banque d'Algérie, Rapport 2011: Evolution économiques et monétaires en Algérie, 2013, p91.

للبرميل سنة 2015 أي بنسبة تراجع قدرت بـ 47.1%،[1] وبسبب التأثير السلبي لهذه الصدمة على الاقتصاد الجزائري انخفض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار بحوالي 25%، أما بالنسبة لليورو لم ينخفض إلا بنسبة 4,07% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، في المقابل تدهور سعر الصرف الفعلي الاسمي بحوالي 9.29%، بينما كانت نسبة تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 6.19 % بسبب توسع فارق التضخم (تراجع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين للجزائر، بينما اتخذ معدل التضخم في الجزائر اتجاه تصاعدي بدءا من الثلاثي الثالث من سنة 2014).[2]

في سياق اتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، ترافقا مع تدهور المستوى التوازني للدينار، حيث انخفض سعر صرف الدينار سنة 2016 مقابل الدولار واليورو ولكن بوتيرة أضعف من تلك المسجلة سنة 2015، إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100.46 للدولار الواحد سنة 2015 إلى 109.47 دينار سنة 2016، أي انخفاض بنسبة 8% مقابل انخفاض قدره 19.8 % سنة 2015، في الوقت نفسه انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة 8.44% بين سنتي 2015 و 2016، إلا أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقي مستقرا خلال نفس السنة.

ووفقا لتقييمات المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي، فإن سعر الصرف بقي فوق مستواه التوازني،[3] مما أثر سلبا على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، وأدى إلى تراجع جديد في سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي ابتداء من سنة 2017 بنسبة 7.40% و2.40 % إلى غاية سنة 2020 بنسبة 5.27% و4.58% على الترتيب، وهو ما يؤكد بوجود اقتصاد مفكك يتأثر بمختلف الصدمات الخارجية (صدمات التبادل التجاري) ويستوجب تصحيح هيكلي.

وكان احتياطي الجزائر من العملة الصعبة قد انخفض بأكثر من 50%، ومعه انخفض "صندوق ضبط الإيرادات"، المخصص لتغطية عجز الميزانية، من حوالي 20 مليار دولار في نهاية عام 2013 إلى نحو سبعة مليار دولار في 2017، وهو الصندوق الذي تم إنشائه لادخار عائدات النفط منذ سنة 2000، الذي يتضمن الإيرادات المحسوبة من الفارق بين سعر النفط المرجعي للبرميل وسعر السوق حيث يباع الخام بالفعل.

[1]- Banque d'Algérie, Rapport 2011: Evolution économiques et monétaires en Algérie, 2016, p55.
[2]- Banque d'Algérie, Rapport 2011: Evolution économiques et monétaires en Algérie, 2016, p51.
[3]- Banque d'Algérie, Rapport 2011: Evolution économiques et monétaires en Algérie, 2017, p65.

في عام 2020، أدى انخفاض سعر برميل النفط، في خضم انتشار وباء كورونا، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إثر تمسك الجزائر بسقف الإنتاج الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وفق تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الذي أصدره صندوق النقد العربي، تراجع إنتاج النفط في الجزائر خلال الوباء، من 1023 ألف برميل يوميا في 2019، إلى 899 ألف برميل يوميا في عام 2020، وأدى ذلك وفق التقرير ذاته إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4% سنة 2020.

كما أعلن صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من آثار كوفيد -19 والصدمات النفطية في 2020 بعد أن أنهى مجلسه التنفيذي للمشاورات "المادة الرابعة" مع حكومة البلاد.

وطبقا لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي، تعرف بمشاورات المادة الرابعة.

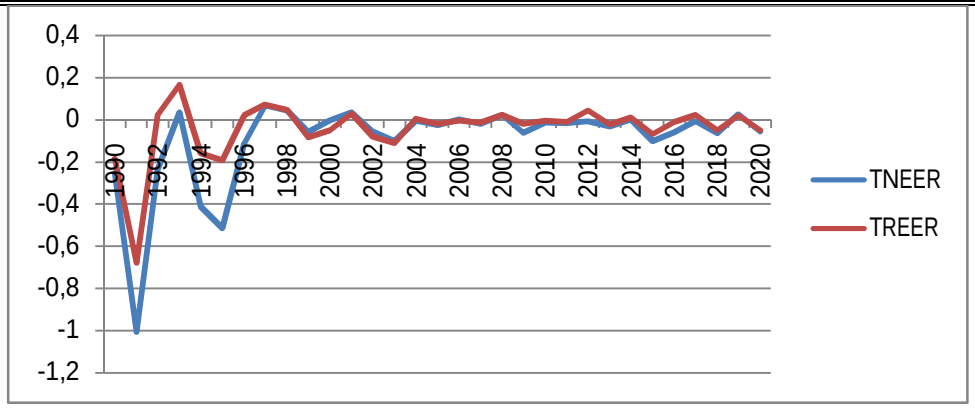
قال الصندوق في بيانه "من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الجزائري في 2021 و2022 لكن التوقعات لا تزال غير مؤكدة ومليئة بالتحديات"، وأكد الصندوق أن استجابة السلطات السريعة "ساعدت في التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية للأزمة. وساعد التطعيم المعزز وإجراءات الاحتواء المستهدفة في إبطاء الموجة الثالثة من العدوى".

وأضاف "بعد انكماش بنسبة 4.9% سنة 2020، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.3%" على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021، مدفوعا بانتعاش أسعار النفط ومشتقاته وإنتاجها وتخفيف إجراءات الاحتواء" وهو ما سيؤدي إلى توقع تحسن في سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي.[1]

هذه التحليلات التي تم التعبير عنها بالتغيّرات المئوية السنوية في سعر الصرف الحقيقي والاسمي الفعلي للدينار يتم توضيحها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (4.3): التغيرات المئوية السنوية في سعر الصرف الحقيقي الفعلي وسعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار خلال الفترة (1990-2020).

[1]- صندوق النقد الدولي: اقتصاد الجزائر يتعافى تدريجيا، https://arabic.rt.com/business/1296954- ، تاريخ الاطلاع: 2021/12/09، تاريخ النشر: 2021/11/23.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وعليه فإن تطورات معدل التضخم في الجزائر مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسين أو ما يعرف بفارق التضخم، لها انعكاس مباشر على التطورات الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار.

المبحث الثاني: تحليل تطور معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020).

لقد تعرض الاقتصاد الوطني لموجات تضخمية ترجع أسبابها إلى بنيته الهيكلية وكذا الصدمات الخارجية في إطار العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وشركائها التجاريين، بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصادية المطبقة التي أدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية كلية كثيرا ما كانت تغذي الضغوط التضخمية (الإفراط في استعمال سياسة التمويل بالعجز)، إذ غالبا ما يستند في قياس ظاهرة التضخم إلى العديد من المؤشرات أهمها التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، توسع وسائل الدفع ومستويات الضغوط التضخمية، ولهذا سنقوم بدراسة ومعرفة المؤشرات التي تقيس مختلف جوانب مشكلة التضخم بالجزائر، باعتبارها الأدوات الأساسية لاقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول. مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر.

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للعملة، يتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، فهو يعكس مقدار التغير في نفقات المعيشة الناشئ عن تغير أسعار السلع والخدمات، والتي يمكن الحصول عليها بنفس الكميات في سنة الأساس، ففي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى من بينها الجزائر يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي

للتضخم، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا، موسميا وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.[1]

في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس (2010) التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات،[2] أو إجراء مسح واستجواب ميداني يتغير بعد كل فترة زمنية. يضم هذا المؤشر ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية ممثلة في (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية، السكن، الأثاث ولوازم التأثيث، الصحة، النقل، الاتصال، التربية والثقافة والترفيه والنشاطات)،[3] في حين تحتوي العينة السلعية على 261 منتوج يمثله 791 صنف تم اختيارهم على أساس عدة معايير كأصناف النفقات السنوية تكرارها وجدواها، حيث يعتمد قياس مؤشر السنة لأسعار المستهلك على أساس الملاحظة لعينة مكونة من 12150 أسرة موزعة على مستوى 17 ولاية ومدينة، وتقسم هذه الأخيرة على خمسة مجموعات، تمثل مختلف جهات البلد، موزعة على الشكل التالي:[4]

1. ناحية الجزائر (الوسط): الجزائر العاصمة، البليدة، تيزي وزو، بجاية (باغيلة)؛
2. ناحية وهران (الغرب): وهران، تلمسان، معسكر، سعيدة (حمام بوحجر)؛
3. ناحية قسنطينة (الشرق): قسنطينة، باتنة، بسكرة، ميلة (القرارة)؛
4. ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، طارف (بسباس)؛
5. ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) عند قيامه بحساب مؤشر CPI على صيغة لاسبير LASPEYRES، وفق المعادلة التالية[5]:

$$I_{m/2001} = \frac{\sum W_i P_i^m}{\sum W_i P_i^{2010}} \quad \ldots\ldots(3.5)$$

[1] - صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ، ص287 .

[2] - Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

[3] - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان، 2018 ، ص29 .

[4] - Hamid Bali, inflation et mal-développement en Algérie, édition OPU, 1993, p111.

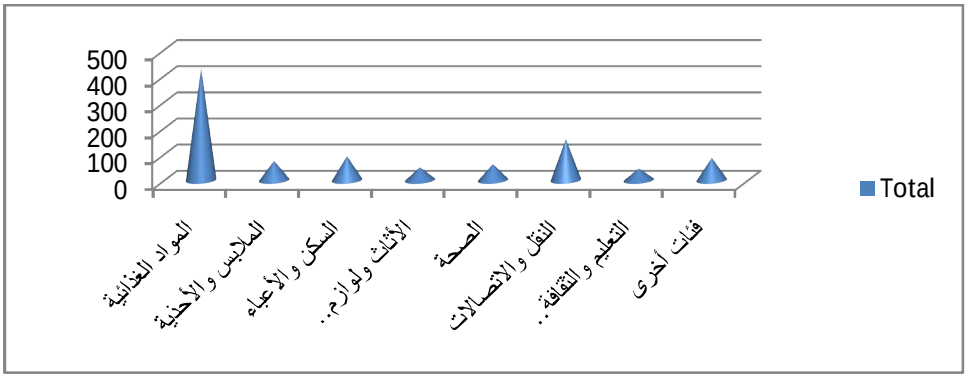
[5] - O.N.S, Série E: Economie N°84, Collections Statistiques, Alger,2015,N° 194, p4.

حيث:

- W_i: يمثل وزن الصنف i.
- P_i^m: يمثل متوسط السعر الجاري للشهر m للصنف i.
- P_i^{2010}: يمثل متوسط سعر الأساس للصنف i.

الشكل التالي يبين توزيع المجموعات الاستهلاكية حسب الأهمية الانفاقية.

الشكل رقم (5.3): توزيع المجموعات الانفاقية حسب الأوزان الانفاقية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر الأسعار في الجزائر يعتمد على ثمان أقسام تختلف أوزانها على حسب اختلاف استهلاك الأسر والأفراد، بحيث تشكل المواد الغذائية أكبر قسم بنسبة 43% تستحوذ فيها مادة الخبز والحبوب التي هي مدعمة بـ 27%، ثم يليها قسم النقل والاتصال بنسبة تتجاوز 15%، ثم الملابس والسكن بمجموع 16.5%، أما الصحة فتشكل ما نسبته 6.2% من مجموع أوزان، يليها التعليم والأثاث مجتمعين بقرابة 10%، أما الجزء المتبقي فيوزع على أقسام غير مذكورة في الفئات الثمانية.

لمزيد من التوضيح نأخذ تطور مؤشر الأسعار لشهر سبتمبر 2018 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1.3): تطور مؤشر الأسعار حسب المجموعات سبتمبر 2018.

	الوزن	المؤشر	التغير		
		سبتمبر 2018	سبتمبر 2018/ أوت 2018	سبتمبر 2018/ سبتمبر 2017	09 أشهر 2018/ 09 أشهر 2017
المجموع	1000.0	203.54	0.32	3.77	4.45
المواد الغذائية	430.9	214.38	0.22	2.2	3.82
الملابس والأحذية	74.5	196.42	1.48	5.77	5.35
السكن والأعباء	92.9	160.09	0.14	0.93	0.87

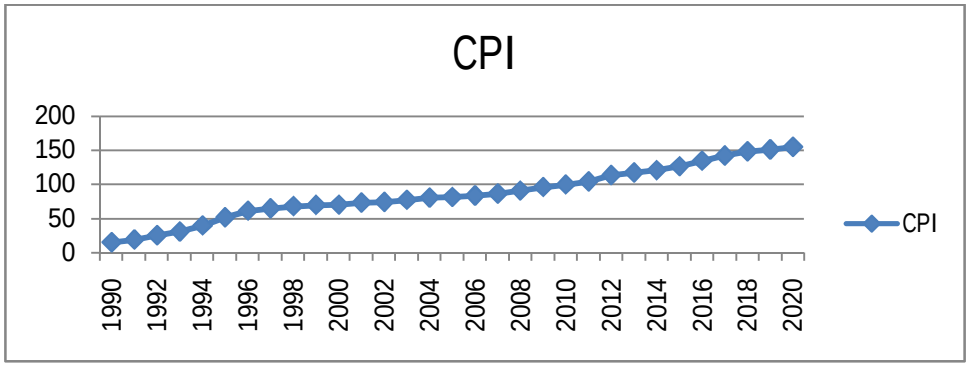
الأثاث ولوازم المفروشات	49.6	158.44	0.00	5.65	5.35
الصحة	62	174.77	0.25	3.75	4.16
النقل والاتصالات	158.5	209.89	0.20	5.48	5.63
التعليم والثقافة والترفيه	45.2	148.04	1.45	5.40	3.91
فئات أخرى	86.4	266.29	0.12	7.34	7.27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يتضح من خلال الجدول أن التضخم الشهري مثلا من أوت لسبتمبر يساوي 0.32، أما التغير السنوي من أكتوبر 2017 إلى سبتمبر 2018 قارب 4%، وبما أن أكبر فئة من التضخم هي المواد الغذائية التي تشكل 43.09% من التضخم الكلي تغيرت أسعارها بنسبة ضئيلة قدرت ب 2.2% فإن معدلات التضخم بقيت جد متدنية لتتوزع باقي النسب على باقي الفئات الموضحة في الجدول، وبالرغم من أن أسعار النقل والاتصالات شهدت ارتفاعا خلال الفترة بنسبة 5.48% إلى أنها لم تؤثر بشكل كبير على التضخم النهائي بحكم أنها مسئولة عن 15.85% من التضخم الكلي.

يتفق المحللون الاقتصاديون بالجزائر على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود ،[1] حيث عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (1990-2020)، بحيث سجلت الأسعار خلال هذه الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3% كأدنى حد و31.7% كأقصى حد، إذ وصل معدل التضخم إلى 31.7% سنة 1992، ليتراجع سنة 1993معاودا الارتفاع بعدها سنة 1994 حيث قدر بـ 29%، كما هو يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (6.3): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

[1]- عبد الفضيل محفوظ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1982، ص18.

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء التي تم على أساسها تحديد المؤشر العام للأسعار، على أساس سنة 2010، وانطلاقا من هذه الأرقام فإن نمو المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 15.52 خلال سنة 1990 إلى 155.02 سنة 2020، إذ حقق معدل زيادة قدره 998.86% حيث تضاعف 9.98 مرة، هذا الارتفاع مر على عدة فترات كما يلي:

1. **الفترة (1990-2000):** لقد تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق التحرير التدريجي للأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار (القانون رقم 89-12 المؤرخ في 1989/07/05 المتعلق بالأسعار) انعكس ذلك في ارتفاع في المستوى العام للأسعار تمثل في بلوغ التضخم معدلات مرتفعة،[1] حيث انتقل من 16.6% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 وصولا لمعدل 29% سنة 1994 فخلال هذه الفترة لجأت الحكومة إلى تغطية العجز في الميزانية السنوية عن طريق الإصدار النقدي، كل هذا يمكن أن يفسر بما يلي:[2]

- التعجيل أو الإسراع في صيرورة تحرير الأسعار بداية من سنة 1989، وانتقال 85% من الأسعار إلى النظام الحر؛
- الانخفاض القوي للدينار الجزائري نتيجة التصدي للاختلال الحادث في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

بداية فترة (1995-1998) زاد تقهقر الحالة الاقتصادية، وظهرت الإختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، فاضطرت الحكومة الجزائرية إلى وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي الذي يقضي بتخفيض الطلب الكلي وإتباع سياسة نقدية تقييدية من أجل التحكم في التضخم عند مستوى يماثل الشركاء الاقتصاديين، وفي إطار هذا البرنامج استطاعت الجزائر تحسين فعالية استغلال مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أفريل 1994، الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب، الزيت، والتمويل الاجتماعي. أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية (القمح اللين، القمح الصلب والحليب) ومنتجات الطاقة وأجور النقل السنة.

[1]- Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger,1998, P74.

[2]- موسى بوخاري لحلو، مرجع سبق ذكره، ص280.

إن إلغاء دعم المنتجات الغذائية والطاقوية أدى إلى ارتفاع أسعارها بـ 100% ما بين (1995-1994) و 60% ما بين (1995-1996) [1]، فإثر تحرير الأسعار والتخفيض الثاني للدينار وصل معدل التضخم إلى 29% سنة 1994 و 29.8% سنة 1995، ليستقر عند 5% سنة 1998.

حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000، هذا يعني أن أسعار سنة 2000 تمثل ما يقارب 4.54 مرة أسعار سنة 1990، إذ حقق زيادة قدرها 54.92 دج خلال هذه الفترة، هذه الزيادة تمثلت بارتفاع كبير جدا للأسعار خلال الفترة (1996-1990) باعتبار أنها مرحلة سادها التحرير، إذ تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات، لتسير الأسعار بعدها نحو الاستقرار خلال الفترة (2000-1997)،[2] بحيث لم تزد الأسعار إلا بـ 5.28 دج وتضاعفت بـ 1.08 مرة.

عرفت سنة 2000 ذروة دنيا لمعدل التضخم بنسبة 0.34%، حيث اجتمعت عدة أسباب كانت وراء تحقيق هذه النسبة، من بينها تراجع معدل السيولة بسبب ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، واستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من أجل امتصاص الكتلة النقدية من جهة أخرى، بالإضافة إلى بداية تراكم احتياطي الصرف الأجنبي مما ساعد على دعم قيمة العملة المحلية.

2. **الفترة (2001-2020):** في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تمكنت الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم، الذي عرف نسبة زيادة قدرها 111.15%، إذ تضاعفت 2.11 مرة خلال الفترة، باستثناء بعض السنوات التي مستها بعض الصدمات أثرت على مستويات التضخم فيها، على غرار سنة 2001 التي عرفت عودة بروز ضغوط تضخمية تمثل بارتفاع معدل التضخم إلى 4.2%، بعدما كان مستقرا سنة 2000 عند مستوى 0.3%،[3] بحيث يمكن أن يفسر بانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى غاية 2004، بالإضافة لأثر القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي والأجر الوطني القاعدي قابله ضعف في جانب العرض من السلع والخدمات، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الخام من 27.5% سنة 2000إلى 4.76% سنة 2001 ، مما أدى إلى عودة الأسعار للارتفاع غير أنها انخفضت سنة 2002

[1]- Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996, P8.

[2]- مولود لعرابة، تطور المستوى السنة للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، الأردن، 2004، ص162.

[3]- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004 ، بنك الجزائر، ص 151.

و 2005، حيث وصل معدل التضخم إلى 1.41% و 1.38% على التوالي، وبذلك فإنه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار، قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع بوتيرة متباطئة خلال الفترة.

أما في سنة 2010 نجد أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المكون المستورد قد سجلت ارتفاعا قويا قدر بـ 7% ، وتعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استوائية)، وأيضا زيادة الكتلة النقدية وكذا زيادة الأسعار بالجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم، بمساهمات تقدر على التوالي بـ 31 %، 62% و 7% كمتوسط، وتجدر الإشارة هنا إلى الأثر التضخمي لسوء تسيير الأسواق الداخلية. فنجد أن معدل التضخم انتقل من 6.5% سنة 2009 إلى 4.1% سنة 2010.

وقد سجلت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا ملموسا سنتي 2010 و 2011، مستعيدة بذلك المستويات العالية التي سجلتها سنة 2008 المرتبطة خاصة بارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية،[1] حيث وصل معدل التضخم إلى 4.1% سنة 2010 و 4.52% سنة 2011.[2]

كما يجب الإشارة إلى الارتفاع القوي لأسعار المواد الغذائية بمعدل 5.91% سنة 2011، مقابل 4.22% سنة 2010 التي نجمت عن ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بـ14.9% وبدرجة أقل عن ارتفاع المواد الغذائية المصنعة بـ6.5%.

أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا قدره 8.89%، بدأ في الظهور بداية أوت 2012 بصفة منتظمة في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط.[3]

تفسر هذه "الذروة" أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الغذائية الطازجة والمصنعة في الثلاثي الأول من سنة 2012، في حين ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 5.7% بعد استقراره عند 4.5% سنة 2011، بينما كان مستواه عند 2.4% سنة 2009 وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام، ..) قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية لسنة 2012 (49.65%).[4]

[1]- Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN September 2009, Fevrier 2010, p12-13.

[2]- Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN MARS 2012, Juin 2012, p5.

[3]- Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN JUIN 2013, AOUT 2013, p5.

[4]- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 ، بنك الجزائر، ص 9.

أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث، التربية والترفيه فقد شهدت الفترة (1993-1989) ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة (2001-2011)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية ذات الضرورة القصوى مثل المواد الغذائية، أما بالنسبة للسكن والصحة فقد سجلت هذه الأخيرة نمو الأسعار بنسب مرتفعة في الفترة (1994-2012)، حيث وصل معدل نمو الأسعار سنة 2005 إلى 14% بالنسبة للسكن وتكاليفه و 1.95% بالنسبة للصحة.

أما المنتجات الصناعية للقطاع العام والخاص، فقد سجلت نمو في أسعارها قدر سنة 2001 بحوالي 4% للقطاع العام و 0.3% للقطاع الخاص، مقابل معدل نمو 3% و -0.4% خلال سنة 2002 على التوالي،[1] كما ساهمت الزيادة الجوهرية في أسعار الخدمات 6.7% سنة 2009 من جانبها في زيادة المستوى العام الأسعار؛ عكس السنوات الأخرى فقد تولد التضخم في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة، التي تبقى ضعيفة.

بسبب تراجع أسعار السلع المستوردة بنسبة 3.5% تراجع التضخم سنة 2013 إلى 3.25% ثم إلى 2.93% سنة 2014 حيث سجلت أسعار السلع الأساسية انخفاضا ارتبط بتباطؤ الطلب في البلدان الناشئة ومنطقة الأورو،[2] ليعاود الارتفاع بعدها سنوات 2015، 2016، 2017، 2018 بمعدل قدره 4.78%، 6.39%، 5.59%، 4.27% على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالسوق المحلية الذي قابله انخفاض في العملة الوطنية التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستودة هذا من جهة، ومن جهة أخرى سياسة التمويل غير التقليدي التي تم اعتمادها من طرف البنك المركزي التي أدت لضخ كميات معتبرة من النقود بداية من سبتمبر 2017 بعد نفاذ صندوق ضبط الإيرادات،[3] لتنخفض معدلات التضخم سنوات 2019، 2020 بسبب وباء كوفيد-19 الذي كان له أثر سلبي على تناقص الطلب العالمي الذي انجر عنه انخفاض كبير في الأسعار.

من خلال ذلك يتبين أن المستوى العام للأسعار في الجزائر، يتعرض لقوتين تدفعانه في الاتجاه نفسه، لكنهما تختلفان من حيث الشدة وهما:

[1]- Ministère des Finances, LA CONJONTURE AU PREMIER SEMESTRE 2003, 15/10/2011, p9-10.
[2]- Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN JUIN 2014, AOUT 2014, p5.
[3]- Ministère des Finances, Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020, p15-23.

- أسعار تدفعه إلى الارتفاع بشكل كبير وتتمثل في المجموعة الأولى بشكل خاص وهي الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي تغيرت بنسبة أكبر من نسبة تغير المجموعات الأخرى.
- أما أسعار المجموعات الأخرى، فإنها تتجه إلى الارتفاع ولكن بنسبة أقل من المجموعة الأولى، الشيء الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتأثر وبشكل أساسي بأسعار هذه المجموعة.

المطلب الثاني: مؤشر الرقم القياسي الضمني ومؤشر معامل الاستقرار النقدي بالجزائر.

لقد شهد مؤشر الرقم القياسي الضمني ومؤشر معامل الاستقرار النقدي بالجزائر تطورا ملحوظا، باعتبارها من بين المؤشرات التي تم اعتمادها في الجزائر لقياس الضغوط التضخمية، بحيث سنقوم بتحليلها بناء على البيانات التي تحصلنا عليها من موقع البنك الدولي.

أولا: الرقم القياسي الضمني PGDP.

يعتبر الرقم القياسي الضمني معيار آخر ذو دلالة هامة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني، يستند عليه خبراء صندوق النقد الدولي تحت مسمى مكمش الناتج الداخلي الخام أو مؤشر Pasche. يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطية إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، يمكن حسابه إما بقسمة قيمة الناتج الداخلي الخام مقيما بالأسعار الجارية في سنة معينة، على نفس المتغير ولنفس السنة مقاسا بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس، أو هو عبارة عن ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة مقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.[1]

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء، ولا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجوابات الابتدائية.

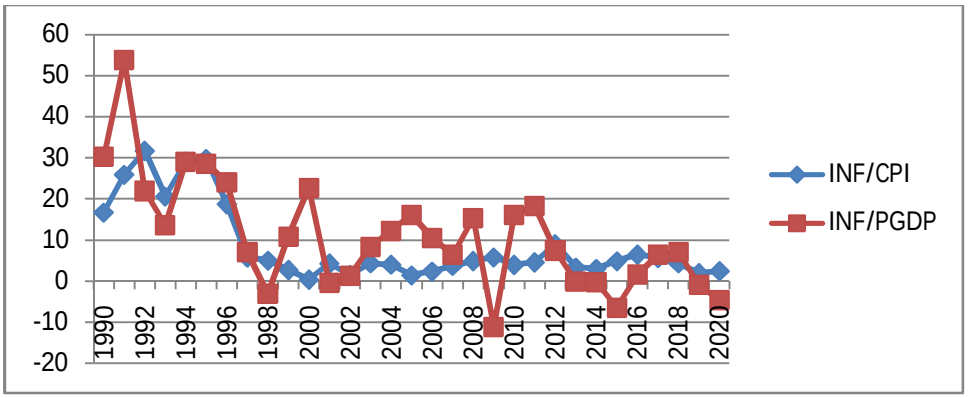
يصلح هذا الأخير في البيانات السنوية والموسمية ويتضمن عدد كبير من السلع ذات النوع الموحد كتلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها، كما يحتوي على الأسعار الصعبة القياس في القطاع

[1]- صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص293-296.

السلعي كخدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقيس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات دون الأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات.

إذ أن المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) قد اتجه للتزايد في معظم السنوات بمعدلات موجبة ماعدا بعض السنوات على غرار 1998، 2009، 2015 و 2020 أين شهد معدلات نمو سالبة، مقابل أدنى معدل نمو للكتلة النقدية والذي سجل سنة 2009 ، ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، إذ اقترن ذلك بالارتفاع المستمر في كمية النقود، حيث بلغت نسبة التوسع النقدي أكبر قيمة لها في الفترة (1991-1993) ثم انخفضت سنة 1993 لتعاود الارتفاع بقوة في السنوات الثلاث الموالية،[1] بسبب التحسن في حجم الأصول الأجنبية الموجودة لدى البنك المركزي والبنوك التجارية. لتوضيح أكثر يمثل الشكل التالي الفرق بين تطور معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ومعدل نمو المؤشر الضمني PGDP.

الشكل رقم (7.3): تطور نمو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ونمو المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل تباعد كبير بين معدل تضخم المؤشر الضمني ومعدل تضخم مؤشر أسعار الاستهلاك خاصة في الفترة (1997-2003)، حيث يعود ارتفاع التضخم الذي حصل في المؤشر الضمني بالدرجة الأولى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب احتوائها على السلع الوسيطية والمنتجة من جهة، وارتفاع أسعار البترول الراجع لعدم الاستقرار الأمني في الشرق الأوسط من جهة أخرى،[2] أما انخفاض التضخم الذي

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص21.

[2]- صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص296.

حدث في مؤشر أسعار الاستهلاك فقد أثر عليه انخفاض التضخم المستورد بسبب توجه الأسعار العالمية نحو الانخفاض، مع حدوث بعض الاستقرار في الطلب العالمي، كما نلاحظ في سنة 2009انخفاض واضح في المؤشر الضمني بتغير قدره -11.16%، ورغم ذلك بقي نمو مؤشر أسعار الاستهلاك مرتفع حيث قدر خلال نفس السنة بـ 5.73%، وهو ما يؤكد التفسير السابق حيث انخفض سعر البترول خلال نفس السنة إلى 62.2 دولار/برميل، وكذلك انخفاض قيمة الحجم الإجمالي للصادرات في نفس السنة إلى 45.136 مليار دولار، كما تضاعف المؤشر الضمني خلال الفترة (1990-2020) حوالي 19 مرة.

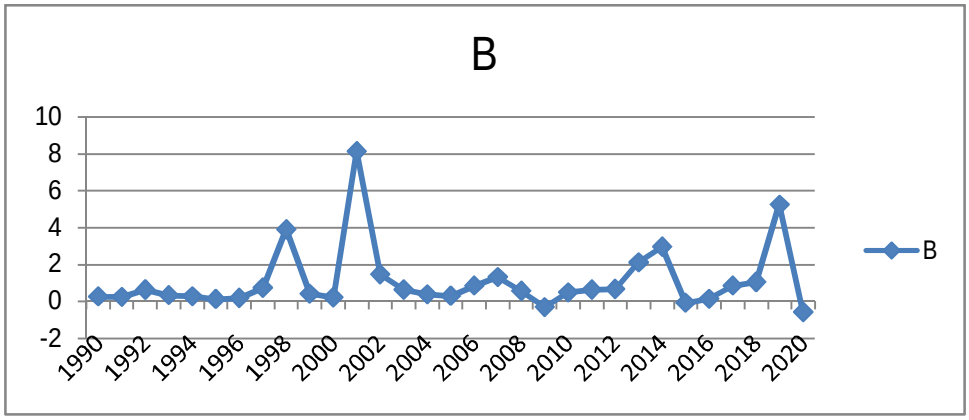
بالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه يشير للتضخم الظاهر دون الإشارة للتضخم المكبوت على اعتبار أن الناتج الاسمي ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج الحقيقي وكون النمو في الناتج الاسمي يشمل الارتفاع في كل من الأسعار والإنتاج، وهذا ما يجعله يعبر عن زيادة الإنتاج بصورة مبالغ فيها.

ثانيا: معامل الاستقرار النقدي.

يرتكز معيار الاستقرار النقدي على فرضية إمكانية تغير كل من الناتج الوطني وتغير الطلب على النقود، فطبقا لهذه النظرية يتحقق الاستقرار النقدي إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي وهنا يصبح ناتج القسمة بينهما معادلا للواحد، فإذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج الوطني فيكون معامل الاستقرار موجبا، كما أن استمرار ارتفاع هذا المعامل يشير إلى نمو الضغوط التضخمية، التي تؤدي فيما بعد إلى ارتفاع مستمر في الأسعار.

سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية (المعروض النقدي بالمعنى الواسع بالأسعار الجارية للعملة المحلية) فقط المعبر عنها بـ (M_2)، وهذا من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من بيانات البنك الدولي، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الاستقرار النقدي بالجزائر بدئا من سنة 1990 إلى غاية 2020.

الشكل رقم (8.3): تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر الاستقرار النقدي الذي تعيشه الجزائر يتميز بعدم الاستقرار، حيث نسجل عدم توافق معدل نمو الكتلة النقدية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع ذلك يبقى مقبولا من الناحية الاقتصادية، لأنه يستحيل الوصول إلى حالة الاستقرار النقدي المطلق، إلا في بعض السنوات التي كان فيها معامل الاستقرار النقدي كبيرا جدا مقارنة مع متوسطه الذي يساوي (1,1037765) خلال فترة الدراسة، على غرار سنوات (1998، 2001، 2013، 2014، 2019) التي كانت تفسر في كل مرة بصدمة في أسعار البترول العالمية، باستثناء سنة 2019 التي تفسر بتفشي فيروس كرونا (كوفيد-19) الذي أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على سلعة البترول (انخفاض الكميات المباعة، انخفاض الأسعار).

إذا ما قارنا تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي مع الضغوط التضخمية (معبر عنها بالمستوى العام للأسعار) التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات نلاحظ وجود تضارب في البيانات، باعتبار أن الفترة (1991-1995) شهدت معدلات تضخم مرتفعة بمتوسط قدره 27,38%، في حين سجل معامل الاستقرار النقدي نتائج منخفضة بمتوسط قدره 0,32628547، باعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي وكذا التغير الحاصل في السيولة المحلية كانا منخفضين بما نسبته 29.74%، 16.91% على التوالي، كما نلاحظ أن سنة 2001 شهدت تعارض بين معدل التضخم بنسبة 4.22% في حين سجل معامل الاستقرار النقدي قيمة مرتفعة قدرت بـ 8.14، باعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي بلغ 2.51% في حين سجل معدل نمو السيولة المحلية ما نسبته 54.05%، ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج الداخلي نجد

أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنة، حيث فاقت السيولة المحلية حاجة النشاط الاقتصادي.[1]

أما خلال الفترة (2002-2020) فقد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة، ماعدا سنوات 2013 ،2014، 2015 التي سجلت قيم مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي بـ 2.11%، 2.97%، 5.25% على التوالي، بسبب زيادة نمو حجم السيولة المحلية الراجع أساسا إلى رفع كتلة الأجور سنة 2012، وكذا سياسة التمويل غير التقليدي في سبتمبر 2017 وما انجر عنها من زيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة، قابله انخفاض في الناتج المحلي بسبب انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 2013 وكذا تفشي وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة الذكر هناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها قياس معدلات التضخم بالجزائر على غرار معيار الإفراط النقدي الذي يعبر عن الفرق بين الزيادة في كمية النقود المعروضة والزيادة على الطلب عليها خلال فترة زمنية معينة وبالأسعار الثابتة، وكذا معيار فائض الطلب الذي يعبر عن الاختلال الموجود بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، التي على أساسها يمكن تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر، غير أن مؤشر أسعار الاستهلاك يعتبر أكبر مؤشر يتم الاعتماد عليه في تحليل تطورات معدل التضخم وفق الإحصائيات التي يتم تقديمها من قبل الديوان الوطني للإحصائيات. فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد، كما أن التطور الذي يطرأ عليه يعود بالدرجة الأولى إلى تطور أسعار المواد الغذائية والمشروبات الكحولية بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين.[2]

المطلب الثالث. أثر انتقال سعر صرف الدينار الجزائري إلى معدل التضخم.

يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على التضخم من خلال أسعار السلع النهائية والسلع الوسيطة المستوردة أو من خلال التأثير على توقعات التضخم، وهو ما يطلق عليه أيضا بأثر النفاذية، الذي يعبر عن نسبة التغير

[1]- صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص299.

[2]- عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي- الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1982، ص18.

في المستوى العام للأسعار إلى التغير الحادث في سعر الصرف، وهو أسلوب أقرب إلى حساب المرونات، وقد تم حساب أثر النفاذية (الانعكاس) في الاقتصاد الجزائري باستخدام المعادلة التالية[1]:

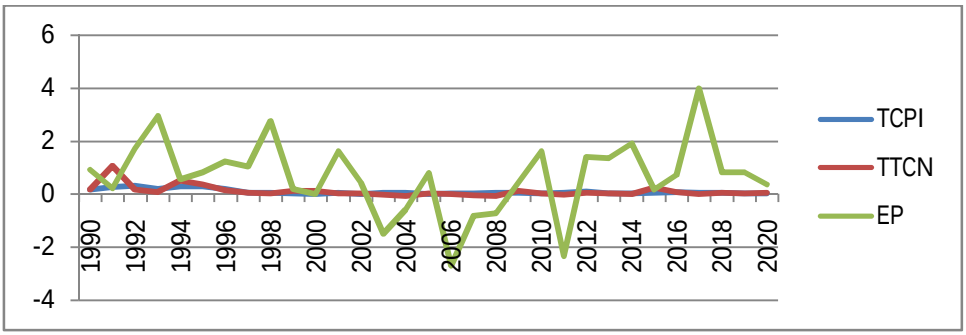
$$ep = \frac{(p_t - p_{t-1})/p_{t-1}}{(E_t - E_{t-1})/E_{t-1}} \quad .....(3.6)$$

حيث:

- P: المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار)؛
- E:سعر الصرف؛
- t: الزمن.

بتطبيق قانون أثر النفاذية نحصل على مجموعة من النتائج نبينها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (9.3): أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على التضخم (أثر النفاذية) خلال الفترة (1990-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الشكل أعلاه، نجد أن أعلى قيمة لأثر سعر صرف الدينار على التضخم سجلت سنوات 1993، 1998، 2017 بنسبة 2.97%، 2.80%، 3.99% على التوالي، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي شهده الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في تلك الفترة مما أثر على المستوى العام للأسعار، في حين أدنى قيمة سجلت سنة 2006 قدرت بـ -2.35% و 2007 و 2008، وهذا يدل على ضعف أثر نفاذية سعر صرف الدينار في التضخم بسبب تحسن الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى غاية سنة 2009 ، وتراكم الاحتياطات الأجنبية.

[1]- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص338.

بلغ متوسط الأثر خلال فترة الدراسة 1.17، أي أن الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1% تؤدي إلى انتقال أثره إلى التضخم بنسبة 1.17% (تم حساب متوسط السنوات التي كان فيها الأثر موجبا فقط)، كما أنه يمكن التمييز بين فترتين لأثر النفاذية، الفترة الأولى التي كان فيها الأثر موجبا التي تعبر على أغلب فترة الدراسة، وهو ما يعني فعليا أن ارتفاع التضخم قد نتج عن تدهور سعر صرف الدينار، والفترة الثانية أين كان التغير في سعر الصرف على معدل التضخم سلبيا، في السنوات 2003، 2004، 2006، 2007، 2008، 2011، وهذا يعني أن ارتفاع المستوى السنوي للأسعار ولو بشكل ضئيل، ليس ناتجا عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما قد يرجع إلى عوامل أخرى خلال هذه السنوات، من بينها التضخم المستورد.

حسب مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي الذي يغطي الفترة 2022 -2024 وفق الوثيقة التي تم إعدادها من طرف بنك الجزائر،[1] فقد اقتربت العملة الوطنية الدينار في سنة 2021 من مستوى تخفيض قيمتها الوارد في قانون المالية لسنة 2021 وهو 142 دينار لكل 1 دولار، إذ سجلت 138 دينار مقابل 1 دولار في مستوى انخفاض قياسي جديد في التعاملات الرسمية لدى البنوك، ومن المتوقع أن تفقد العملة الوطنية مقابل الدولار 45 دينارا بحلول السنة 2024 مقارنة بمستواها سنة 2019، حين كان في حدود 119.36 دينارا.

يُتوقع بلوغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 149.3 دج لكل دولار أمريكي سنة 2022، و156.8 دج لكل دولار أمريكي سنة 2023 ثم 164.6 دج لكل دولار أمريكي سنة 2024، وهذا بافتراض انخفاض طفيف في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بنحو 5 ٪سنويًا.

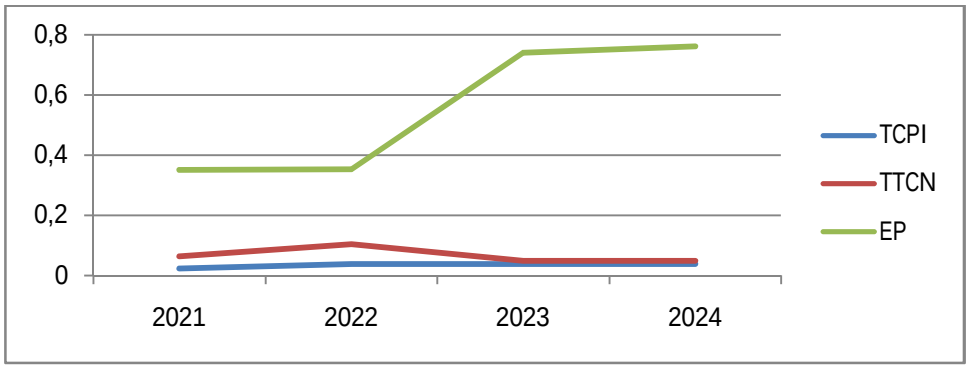
واللافت وفق الوثيقة ذاتها أن قيمة صرف العملة الوطنية، رسميا مقابل الدولار الأمريكي سنة 2024، سيتخطى قيمة الصرف الحالية مقابل العملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، حيث سيبلغ 164 دينار لكل دولار واحد، بينما تبلغ قيمة صرف1 أورو حاليا لدى بنك الجزائر 157 دينار. ويستشف من هذه المؤشرات

[1]- أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي سنوات 2022 و 2024، https://www.eco-algeria.com/content ، تاريخ النشر: 16 أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر، 2021.

أن سعر صرف العملة الوطنية الرسمي مقابل الأورو، سيتم تعويمه هو الآخر خلال السنوات المقبلة، وسيقترب أكثر من سعر **السوق الموازي** المتداول حاليا وهو 218 دينار لكل واحد أورو.

في حين يتوقع أن يبلغ معدل التضخم . 3.7 %خلال سنتي 2022 و 2023، و 3.8 %خلال سنة 2024 بعدما بلغ 2.3% سنة 2021، وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار في هذه السنوات يقدر بـ158.58، 164.45، 170.53، 177.01 لسنوات 2021، 2022، 2023، 2024 على التوالي، بتطبيق قانون أثر النفاذية نحصل على مجموعة من النتائج نبرزها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (10.3): الأثر المتوقع للتغير في سعر صرف الدينار الجزائري على مستوى التضخم (أثر النفاذية) خلال الفترة (2021-2024).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على توقعات بنك الجزائر.

يبلغ متوسط الأثر خلال فترة الدراسة 0.55 ، أي أن انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 1% تؤدي إلى انتقال أثرها إلى التضخم بنسبة 0.55%، وهذا يفسر بالانخفاض الكبير الذي يتوقع أن يشهده الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في هذه الفترة وأثره الضعيف على المستوى العام للأسعار.

إن تمتع الجزائر بفائض من الطلب الاستهلاكي من السلع المستوردة مثلما يوضحه الشكل السابق يجعلها عرضة لظاهرة التضخم المستورد، وذلك في ضوء التغيرات التي تشهدها الأسعار العالمية للسلع الصناعية والمواد الغذائية المستوردة. وفقا للتقرير السنوي لبنك الجزائر الخاص بتطور الوضع الاقتصادي والنقدي في الجزائر خلال 2007 فان هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تفسر تفاقم ظاهرة انتقال التضخم الأجنبي إلى الأسعار المحلية وهي:[1].

[1]- La Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2007.

- ترجيح وتغير الأسعار الاسمية للسلع والخدمات المستوردة الداخلة في حساب مؤشر سعر المستهلك؛
- الآثار المتراكمة للهوامش النسبية في قيمة المعاملات المتعددة لتجارة التجزئة؛
- تطور سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة لعملة الحساب للعقود التجارية المبرمة.

فيما يخص العامل الثالث ودوره في تفاقم التضخم المستورد بالجزائر فقد توصلت دراسة لمحددات التضخم في الجزائر أعدها بنك الجزائر سنة 2011 إلى أن تأثير سعر الصرف (ظاهرة النفاذية) ضعيف على العموم (7%)، حيث كانت النتائج كما يلي:[1]

- 63% من التضخم يفسره التوسع النقدي الذي يقاس بتطور المجمع النقدي M_2 (خارج الودائع بالعملة الصعبة وودائع قطاع المحروقات)؛
- 21% هو التضخم المستورد الذي يقاس بتغيرات مؤشر الأسعار ذات المكون المرتفع من الاستيراد مكمشا بسعر الصرف الاسمي الفعال؛
- 9% هي مساهمة ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية؛
- 7% من التضخم يفسره تحركات سعر الصرف الاسمي الفعال.

وفي دراسة قام بها كلا من الباحثين Devereux M. & Yetman J.[2] توصلا إلى نتائج مهمة حول درجة نفاذية أسعار الصرف في عينة تضم 122 دولة في العالم من بينها الجزائر، فقد توصلا إلى أن هناك نفاذية غير تامة لسعر الصرف في بعض الاقتصاديات الناشئة من بينها الجزائر التي بلغ فيها معامل الانعكاس أو النفاذية 0.47، أي أن انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري بمقداره 1% يؤدي إلى ارتفاع قدره 0.47%في أسعار الواردات.

من خلاصة الدراسات السابقة يتضح جليا ضعف مساهمة تحركات سعر الصرف الاسمي في تفسير الضغوط التضخمية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف ظاهرة انعكاس سعر الصرف أو وجود انعكاس غير تام أو جزئي لأسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الجزائر.

[1]- عبد الرحيم شيبي، محددات التضخم بالجزائر :دراسة تطبيقية، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر الأسباب والآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، يومي29/28 أكتوبر، جامعة جيجل، الجزائر، 2013 ، ص07.

[2]- Devereux, M., and J. Yetman, Price Setting and Exchange Rate Pass -Through: Theory and Evidence Price In Proceedings of a conférence held by the Bank of Canada, Novembre 2002.

كان يفترض من الناحية النظرية أن تكون درجة انعكاس سعر الصرف في الجزائر عالية كونها تتمتع بطلب استهلاكي عالي من السلع المستوردة، وأن تضخم أسعار السلع الصناعية والمواد الغذائية المستوردة تعتبر بمثابة عوامل انتقالية تساعد على إدامة التضخم واستمرار التوقعات التضخمية في ظل كون أسعارها خارجة عن سيطرة صناع السياسة الاقتصادية وهو ما سيخلق عبء على السياسة النقدية وفعاليتها.

بالإضافة إلى ذلك فان الخصائص المميزة للتجارة الخارجية الجزائرية لاسيما الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أساسية (أكثر من 95% من الصادرات) هي المحروقات مقومة بالدولار الأمريكي يقابله اعتماد بشكل كبير على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي (أكثر من 65% من الواردات) والمسددة بعملة اليورو سيجعل الاقتصاد الجزائري نظريا جد حساس وبشكل كبير للتذبذبات التي يعرفها سعر صرف اليورو-دولار بالموازاة مع الانخفاضات التي تعرفها القيمة الخارجية للدينار منذ قرار تعويمه سنة 1995.

غير أن هنالك مجموعة من العوامل التي تفسر هذه المفارقة والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

- جمود (ضعف مرونة) الأسعار في كل من قطاع الاستيراد والأسعار المحلية: فالكثير من أسعار المستوردات وخاصة الفلاحية والغذائية مدعمة من قبل الدولة كونها واسعة الاستهلاك، وهذا الدعم يؤدي إلى عدم تحقق فرضيات نظرية تكافؤ القوة الشرائية والانحراف عن قانون السعر الواحد، وبالتالي ينجم عنه انعكاس غير تام لأثر تغيرات سعر الصرف على أسعار الواردات بالعملة المحلية التي بدورها تؤثر على مؤشر سعر المستهلك من خلال تزايد محتشم؛
- خضوع أسعار بعض الخدمات (الغير قابلة للاتجار) الداخلة في تكوين مؤشر سعر الاستهلاك إلى رقابة الدولة كخدمات النقل العمومي، الاتصالات، الطاقة و المياه التي تشكل نسبة معتبرة من معدل التضخم الإجمالي ولكن أسعارها محددة إداريا مما يؤثر على مصداقية هذا المؤشر في أن يعكس بكل صدقية ودقة التطور الحاصل في مستوى الأسعار، وفي هذا الصدد يتضح أن معدلات التضخم المعلنة في الجزائر لا تتناسب مع التدهور الحاصل في القدرة الشرائية حيث أن الأسعار الداخلة في حساب المؤشر قد تكون غير واقعية بشكل كافي، كما أن معدلات الفائدة الحقيقية سالبة مما يشجع الأفراد على الاستهلاك بدلا من الادخار، والإقبال على الاستهلاك كما هو معلوم هو زيادة في الإنفاق تدفع بالتضخم نحو الارتفاع؛

[1]- عبد الحميد مرغيت، الشريف بقة، تدهور سعر صرف الدينار وعلاقته بالتضخم في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر: الأسباب-الآثار والعلاج، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، أيام 28-2013/10/29، ص15-16.

- الضعف الهيكلي الذي يميز الجهاز الإنتاجي الجزائري في القطاع الصناعي والفلاحي وعدم تحقيقه للاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى مساهمته الضعيفة جدا في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن عدم مرونة هذا الأخير جعل الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى في أحسن الأحوال ما مقداره 5% من إجمالي الصادرات، والاعتماد بشكل كبير على استيراد السلع النهائية، التي تدعم الدولة أسعارها الواسعة الاستهلاك منها؛
- التدخل الدوري والنشيط لبنك الجزائر في سوق الصرف كعارض أساسي للعملات الصعبة في ظل الوفرة الكبيرة في احتياطيات النقد الأجنبي، بغرض الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار، وهي السياسة التي بدأها سنة 1995 في ظل التحول نحو التعويم الموجه للدينار وبالتالي الحد من التذبذبات القوية التي يشهدها سعر الصرف الاسمي مقابل أهم العملات العالمية.

لذا فإن تأثير تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقيق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، باعتبار أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة (نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، درجة المنافسة في صناعات بدائل الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة التي تختلف من اقتصاد إلى آخر)، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة.[1]

المبحث الثالث. الإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية والعلاقة السببية.

يعد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، التي تطورت كثيرا وأصبح بالإمكان استخدامها لغرض التوقع بتطور أي ظاهرة اقتصادية، ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة أو المتغير على مدى زمني معين، ثم يجرى تقدير بتطوره بناء على القيم المختلفة لعينة معطيات السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في القيم. بهذا فهو يتفّوق على الأسلوب التقليدي، الذي يحسب فرق القيمة بين زمنين اثنين فقط من السلسلة الزمنية ويبني دراسة التوقع على أساسها، بدون مراعاة لشكل الاتجاه العام للسلسلة أو للارتفاع والانخفاض الذي يحدث لقيم السلسلة الزمنية المتصلة.

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة من أهم مراحل عملية النمذجة، يتم ذلك من خلال التأكد من وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة التي تعبر عن مقدار التطور

[1]- شيبي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص07.

بالزيادة أو الانخفاض أو الثبات، ذات ميل موجب أو سالب في قيم ظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة.[1] أو من خلال التأكد من وجود أو عدم وجود مركبة فصلية تعبر عن التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة تتأثر بعوامل خارجية، إضافة إلى المركبة الدورية التي تتناسب مراحلها مع مراحل الدورة الاقتصادية، أو مركبة الصدمات العشوائية التي تعبر عن التذبذبات غير المنتظمة الناتجة عن عوامل مفاجئة أو غير منتظرة.[2]

نقول عن سلسلة زمنية X_t أنها ذات تباين مشترك مستقر إذا كان توقعها وتباينها ثابتان ومستقلان عن الزمن، كما أن تبايناتها المشتركة تعتمد على الفجوة بين الفترتين الزمنيتين وليس على الفترات الزمنية في حد ذاتها، أي:[3]

$$(X_t) = (X_{t+}) = \mu \quad \ldots\ldots(3.7)$$

$$(Y_t) = [Y_t - (\mu)]^2 = V(Y_{t+k}) = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty \quad \ldots\ldots(3.8)$$

$$(Y_t, Y_{t-k}) = [(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma(k) \quad \ldots\ldots(3.9)$$

لغرض اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات فإننا نعتمد على بعض المقاييس الإحصائية التالية.

أولا: اختبار معنوية معامل الانحدار الذاتي.

تعكس دالة الارتباط الذاتي (ACF) لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، ولها أهمية كبيرة في إبراز مجموعة من الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، وتأخذ دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k العلاقة التالية:[4]

$$\hat{\rho}_k = \sum_{t=k+1}^{T} \frac{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^{T}(Y_t - \bar{Y})^2} \quad , t = 1,2,\ldots,T \quad \ldots\ldots(3.10)$$

بالنسبة للسلاسل المستقرة فإن دالة الارتباط الذاتي تتجه للتنازل بسرعة كلما ارتفعت درجة الإبطاء k وتكون السلسلة مستقرة إذا كان مستوى الارتباط الذاتي يساوي صفرا أو يقترب منه بالنسبة للفجوات الأكبر من الصفر، مع الإشارة إلى أن قيم معاملات الارتباط تنحصر بين القيمتين (-1) و (+1).

لاختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي ككل هناك مجموعة من الأدوات الإحصائية نذكر منها:

[1]- حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص397.

[2]- حامد الشمرتي، مؤيد الفضل، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، الطبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص17.

[3]- B.H. Baltagi, Econometrics, 4thEd, Springer, NY, USA, 2008, p356.

[4]- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، ط1 ، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011 ، ص203.

1. **اختبار Box-Pierce:** طور هذا الاختبار سنة 1970، بحيث يختبر فرضية أن جميع معاملات الارتباط الذاتي آنيا تساوي الصفر، وتأخذ هذه الإحصائية العلاقة التالية:[1]

$$Q = n\sum_{K=1}^{K}\widehat{P}_K^2 \quad \sim \chi^2(K) \ \dots\dots\dots\dots (3.11)$$

حيث تمثل n حجم العينة، وتمثل K أقصى تأخير.

ومعاملات الارتباط الذاتي التي تتبع التوزيع الطبيعي: $P \rightarrow \left(0, \frac{1}{n}\right)$

بحيث: $\begin{cases} H_0: P_1 \neq P_2 \neq P_3 \neq \cdots \neq P_K & \text{السلسلة غير مستقرة} \\ H_1: P_1 = P_2 = P_3 = \cdots = P_K & \text{السلسلة مستقرة} \end{cases}$

إذا كانت قيمة Q المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لـ χ^2 عند درجة حرية K ومستوى معنوية α $(Q > \chi_\alpha^2(K))$، فإننا نرفض فرضية العدم التي تقر أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر، ونقبل الفرض البديل، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة، أما إذا كانت $(Q < \chi_\alpha^2(K))$ فإننا نقبل فرضية العدم، وبالتالي فإن السلسة مستقرة.

2. **اختبار Ljung-Box:** يهمل اختبار **Box-Pierce** عدة خصائص في العينات الصغيرة، مما يعني أنه يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة في كثير من الأحيان عندما نكون أمام حجم صغير للعينة، لذلك تم تطوير هذا الاختبار بالشكل الذي يراعي خصائص العينات الصغيرة بالإضافة إلى أنه يصلح للعينات الكبيرة، وتعرف هذه الإحصائية المعدلة بإحصائية **Ljung-Box** المطورة سنة 1978، بحيث تأخذ هذه الإحصائية شكل العلاقة التالية:[2]

$$Q^* = n(n+2)\sum_{K=1}^{K}\frac{\hat{P}_K^2}{n-K} \sim \chi^2(K) \ \dots\dots\dots\dots (3.12)$$

نلاحظ حسب إحصائية **Ljung-Box** أنه كلما ارتفع حجم العينة نحو مالا نهاية فإن (n+2) و (T-K) سوف تلغى مما يجعلها تتجه لمعادلة إحصائية **Box-Pierce**.[3]

[1]- C. Brooks, Introductory Econometrics for Finance, 3rdEd, Cambridge University Press, UK, 2014, p254.
[2]- C. Brooks, Op cit, p254.
[3]- Ibid, p254.

ثانيا. اختبارات جذر الوحدة.

من أهم مميزات اختبارات جذر الوحدة أنها تميز بين نوعين من عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية، التي تمثل الاتجاه العام المحدد والاتجاه العام العشوائي، بحيث لا تعتمد فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسة مستقرة.[1]

من أجل فهم هذه الاختبارات يجب التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة كالتالي:[2]

- سلسلة من نوع TS (Trend Stationary): التي تمثل عدم استقرارية من النوع التحديدي، وتأخذ الشكل التالي: $x_t = f(t) + \varepsilon_t$، حيث f(t) هي دالة كثير الحدود للزمن، خطية أو غير خطية، و ε_tتشويش أبيض. أكثر هذه السلاسل تبسيطا وأكثرها انتشارا هي دالة كثير الحدود من الدرجة الأولى والتي تأخذ الشكل $x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$، بحيث تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة لأن توقعها مرتبط بالزمن: $E(x_t)=a_0+a_1t+E(\varepsilon_t)= a_0+a_1t$ ويمكن جعلها مستقرة من خلال تقدير دالتها ومن ثم طرح القيمة المقدرة $(\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t)$ من x_t، ويمكن تقدير المعالم $(\alpha_0,\ \alpha_1)$ بطريقة المربعات الصغرى.
- سلسلة من نوع DS (Differency Stationary): للسلاسل غير المستقرة عشوائيا، وتأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$، ولجعلها مستقرة نستخدم الفروقات على الشكل $\Delta d x_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث β هي ثابت حقيقي و d تمثل درجة الفرق.

1. **إختبار ديكي-فولر البسيط (DF test):** يقوم اختبار (Dickey-Fuller, 1979)[3] بدراسة استقرارية سلسلة زمنية من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام، حيث يقوم على اختبار ثلاثة نماذج انطلاقا من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR:

إذا كانت $\emptyset = 1$ فإننا بصدد حالة جذر وحدة، وتصبح العلاقة نموذج سير عشوائي بدون اتجاه غير مستقرة، وفي هذه الحالة يكون التباين غير ساكن، وعموما إذا كان $|\emptyset| > 1$ فهذا يعني أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة 0، أما إذا كان $|\emptyset| < 1$ فإنها مستقرة.[4]

[1]- B. H. Baltagi, Econometrie, 5th Edition, Springer Edition, USA, 2011, P383.
[2]- R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme édition,Dunod, Paris, France, 2015, p245-246.
[3]- D. Dickey, W. Fuller, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, Issue 366, Jun1979, USA, p427-431.
[4]- D.N. Gujarati, Basic Econometrics, 4thEd, McGraw-Hill, USA, 2004, p802.

عندما تكون السلسلة غير مستقرة نقوم بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة (3.13) نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Yt = Y_t - Y_{t-1} = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t, \quad \lambda = \emptyset - 1 \quad \ldots\ldots(3.14)$$

إذا ثبت أن $|\lambda| < 0$ يقال أن سلسة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة ولذا فان السلسة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى؛ أما إذا كانت السلسة الأصلية مستقرة بعد الحصول على الفروقات الثانية فإن السلسة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الثانية وهكذا.

يمكن أن تصادف سيرورة السير العشوائي ثلاث حالات مختلفة تتمثل في حالة عدم وجود اتجاه عام، حالة وجود اتجاه عام وحالة وجود اتجاه عام محدد وعشوائي، وعليه نقوم بتقدير الاختبار في الحالات الممكنة المختلفة:[1]

النموذج الأول: Y_t هي سير عشوائي $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots$ (3.15)

النموذج الثاني: Y_t هي سير عشوائي باتجاه $\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots$ (3.16)

النموذج الثالث: Y_t هي سير عشوائي باتجاه محدد وعشوائي $\Delta Y_t = c + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$ (3.17)

لإجراء اختبار DF نقوم بحساب إحصائية τ ومن ثم نقارنها بالقيمة الجدولية المعدة خصيصا لهذا الاختبار من طرف (Dickey & Fuller) والمطورة من طرف (Mackinnon).

تأخذ إحصائية τ العلاقة التالية:[2]

$$\tau = \frac{\hat{\lambda}}{\hat{\sigma}_{\hat{\lambda}}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3.18)$$

حيث: تمثل $\hat{\sigma}_{\hat{\lambda}}$ الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة، أما $\hat{\lambda}$ تمثل معامل الانحدار الذاتي.

إذا كانت قيمة إحصائية τ المحسوبة أكبر من المجدولة $(\tau_{cal} > \tau_{tab})$ فإننا نرفض فرضية العدم $(H_0: \lambda = 0 \text{ أو } \emptyset = 1)$ ونقبل الفرض البديل $(H_0: \lambda < 0 \text{ أو } \emptyset < 1)$ ونقول أن السلسلة مستقرة، أما إذا كانت قيمة إحصائية τ المحسوبة أصغر من المجدولة $(\tau_{cal} < \tau_{tab})$ فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل ونقول إن السلسلة غير مستقرة.

يقوم اختبار DF على افتراض عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وأن ε_t يعبر عن صدمات عشوائية، حيث يعرف باختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، ويتم تحديد درجة التأخير المناسبة حسب أقل قيمة لأحد

[1]- D.N. Gujarati, Op cit, p815.
[2]- M.H. Pesaran, Time Series and Panel Data Econometrics, Oxford University Press, UK, 2015, p333.

المعايير المعتمدة على غرار معياري Akaike (AIC) و Schwarz (SC).لذلك قام (Dickey & Fuller, 1981)[1] بمراعاة هذه الحالة وذلك بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة للمتغير التابع، وبالتالي فإن اختبار (ADF) يقوم على تقدير النماذج التالية:[2]

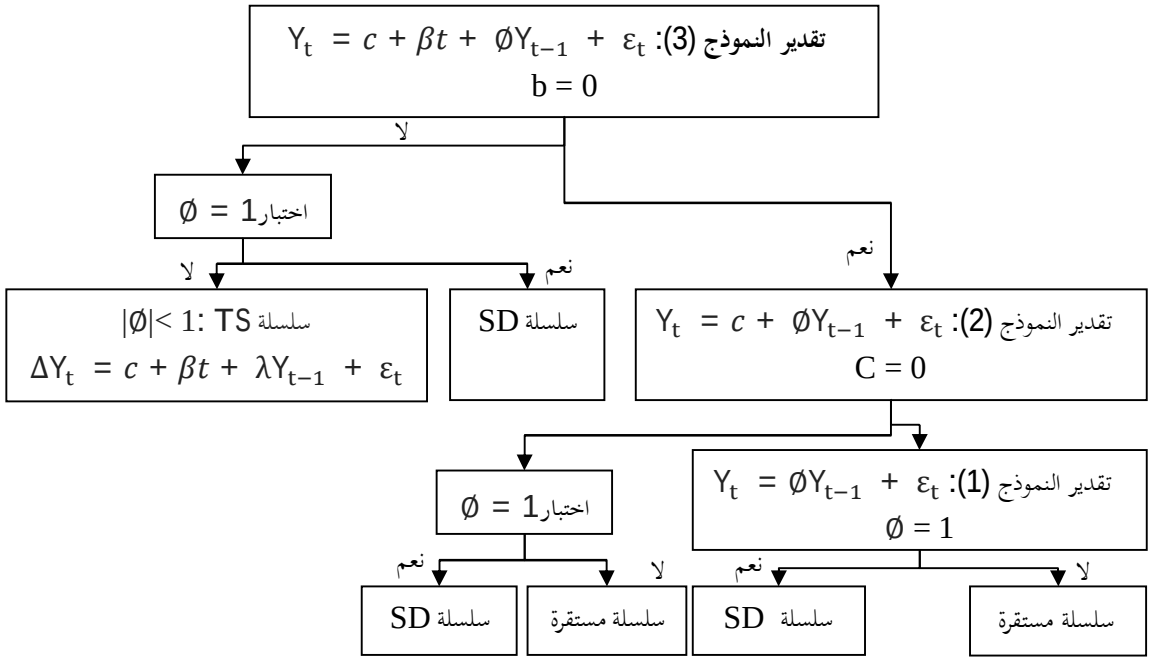
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{J=1}^{P} \emptyset_J \Delta Y_{t-J} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots \quad (3.19)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c - \sum_{J=1}^{P} \emptyset_J \Delta Y_{t-J} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots \quad (3.20)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt - \sum_{J=1}^{P} \emptyset_J \Delta Y_{t-J} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots \quad (3.21)$$

يمكن اختزال منهجية اختبار (ADF) في المخطط الموضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (11.3): منهجية مبسطة لاختبارات جذر الوحدة.



Source: R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme Ed, op. cit, p 251.

[1]- D. Dickey, W. Fuller, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol 49, Issue 4, Jul 1981, USA, p1057-1072.

[2]- Taladidia Thiombiano, Econométrie des séries temporelles cours et exercices, L'Harmattan, France, 2008, P223.

2. **إختبار فيليب-بيرو (PP test):** يختلف اختبار (Phillips-Perron, 1988)[1] عن اختبار ديكي-فولر في طريقة معالجة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث يعتمد اختبار ديكي-فولر على عملية تصحيح معلمية وذلك بإضافة عدد معين من الفروق المبطأة للمتغير، بينما يعتمد اختبار PP على عملية تصحيح غير معلمية لحالة عدم ثبات التباين وحالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث يمر إجراء هذا الاختبار على أربعة مراحل:[2]

- تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبارDF بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع حساب الإحصائيات المتعلقة بها؛
- تقدير التباين قصير المدى للبواقي: $\widehat{\sigma}^2 = T^{-1}\sum_t^T \mu_{t-1}^2$ حيث μ_t : تمثل البواقي.
- تقدير التباين طويل المدى بناء على بنية التكامل المشترك للبواقي للنماذج المقدرة سابقا:

$$S_{Tl}^2 = T^{-1}\sum_{J=1}^{P} \mu_{t-1}^2 + 2T^{-1}\sum_{s=1}^{l}\left(1-\frac{s}{l+1}\right)\sum_{t=s+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-s} \quad . (3.22)$$

تمثل l عامل الإبطاء (Newey-West truncation) ويمكن تقديرها وفقا للعلاقة التالية:

- حساب إحصائية PP التي تأخذ العلاقة التالية:

$$t_{\widehat{\emptyset}l}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{(\widehat{\emptyset}-1)}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}} + \frac{T(K-1)\widehat{\sigma}_{\widehat{\emptyset}}}{\sqrt{K}} \ldots\ldots\ldots\ldots (3.23)$$

حيث $K = \hat{\sigma}^2/S_{Tl}^2$، وهو يساوي (-1) في الحالة التقاربية إذا كان $\hat{\varepsilon}_t$ عبارة عن تشويش أبيض.

بعد الانتهاء من هذه الخطوات نقارن الإحصائية PP بالقيم الجدولية لـ Mackinnon ونتبع نفس خطوات وقرارات اختبار DF.

3. **اختبار Ng-Perron .**

إن اختيار درجة الإبطاء المثلى للنماذج يعتبر إشكالا في الاختبارات السابقة وغيرها من اختبارات جذر الوحدة على غرار (ERS,1986) أو المعروف بـ(DF-GLS test)، إذ يؤدي استخدام فترات إبطاء مختلفة إلى نتائج غير دقيقة فيما يتعلق برفض فرضية العدم التي تقرر عدم استقرارية السلسلة عندما تكون صحيحة، وإلى قبولها عندما تكون خاطئة، هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بخصائص حجم العينة الصغيرة.[3]

[1]- P. Phillips, P. Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, Vol 75, Issue 2, Jun 1988, UK, p335-346.
[2]- R. Bourbonnais, Économétrie, 10éme édition, Dunod, Paris, France, 2018, p269.
[3]- R. Harris, R. Sollis, Applied Time Series Modeling and Forcasting, Wiley, West Sussex, England, 2003, p54.

اقترح (Ng-Perron,2001)[1] اختبارا منقحا لمعالجة المشاكل السابقة، حيث تم اقتراح معيار جديد للمعلومات يتمثل في معيار المعلومات المعدلة (MIC)• الذي يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن التحيز في مجموع معاملات الانحدار الذاتي يعتمد بشدة على درجة الإبطاء، وذلك على عكس معايير المعلومات التقليدية على غرار معيار (Akaike) ومعيار المعلومات البايزي (BIC)•، ونظرا لذلك فإنه في حال تضارب النتائج بين هذا الاختبار والاختبارات الأخرى سابقة الذكر يتم الاعتماد على نتائج هذا الاختبار.

يقترح Ng-Perron أربعة اختبارات إحصائية اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى المعممة على البيانات بعد إزاحة الاتجاه العام (detrended data)، وتأخذ هذه الإحصائيات شكل العلاقات التالية:[2]

$$MZa = \frac{\left(T^{-1}(Y_t^d)^2 - f_0\right)}{2k} \dots\dots\dots\dots (3.24)$$

حيث $k = \frac{\sum_{t=1}^{T}(Y_{t-1}^d)^2}{T^2}$، وتمثل Y_t^d السلسلة Y_t بعد إزاحة الاتجاه سنة.

$$MSB = \left(\frac{K}{f_0}\right)^{\frac{1}{2}} \dots\dots\dots\dots (3.25)$$

$$MZ_t = MZ_a \times MSB \dots\dots (3.26)$$

بالنسبة للإحصائية MPT نميز بين حالتين:

- إذا كان يبدو أن Y_t تحتوي على اتجاه عام:

$$MPT = \frac{\left(c^2k - cT^{-1}(Y_t^d)^2\right)}{f_0} \dots\dots\dots (3.27)$$

إذا كان يبدو أن Y_t لا تحتوي على اتجاه عام:

$$MPT = \frac{\left(c^2k - (1-c)T^{-1}(Y_t^d)^2\right)}{f_0} \dots\dots (3.28)$$

القيمة f_0 هي تقدير لطيف البواقي عند التردد 0.

(c=-7) إذا كان يبدو أنها لا تحتوي على اتجاه سنة، و(c=-13.5) إذا كان يبدو أن السلسلة تحتوي على اتجاه.

نقارن هذه الإحصائيات (MZa, MSB, MZt, MPT) بالقيم المجدولة المعدة من طرف Ng-Perron، تقرر الفرضية الصفرية أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة.

[1]- S. Ng, P. Perron, LAG Length Selection and the Construction of Unit Root Tests with Good Size and Power, Econometrica, Vol 69, Issue 6, November 2001, USA, p1519-1554.

•- Modified Information Criteria.

•- Bayesian information criterion.

[2]- R. Bourbonnais, M. Terraza, Analyse de séries temporelles, 3éméédition, Dunod, Paris, France, 2010, p178-179.

4. **اختبار (كوتكوسكي-فليبس- شميدس- شين)** (KPSS): يمر هذا الاختبار على نفس مراحل اختبار (pp) لكن عوض حساب معامل $t^*_{\emptyset 1}$، يعتمد على مضاعف لاغرانج (LM) الذي يحسب على الشكل التالي:

$$LM = \frac{1}{s_t}\frac{\sum_{t=1}^{n} s_t}{n^2} \ldots\ldots\ldots(3.29)$$

المطلب الثاني: اختبارات العلاقة السببية.

توجد عدة اختبارات تعبر عن السببية نذكرها باختصار فيما يأتي:

أولا: اختبار السببية بمفهوم Granger.

يعتبر اختبار السببية حسب مفهوم **(Granger,1969)**[1] أداة أساسية للتحقيق التجريبي في التفاعلات الديناميكية بين عدة متغيرات، ويستند هذا المفهوم الاحتمالي للسببية إلى إدراك عقلاني بأن الأسباب دائما تسبق آثارها، وبالتالي لا يمكن لحدث يحصل في المستقبل أن يتسبب في حدث آخر في الماضي أو الحاضر، ومن ذلك يشير هذا الترتيب الزمني إلى أن القيم السابقة والحالية للسلسلة **x** التي تؤثر على سلسلة أخرى **y** يجب أن تساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلية لهذه السلسلة **y**، وعلاوة على ذلك يجب أن يستمر التحسن في التنبؤ بالقيم المستقبلية لـ **y** بعد ظهور أي معلومات أخرى ذات صلة.[2] من خلال ذلك يمكن القول أن السلسلة **x** تسبب السلسلة **y** إذا كانت السلسلة **x** تحتوي على معلومات تحسن من التوقعات الخاصة بالسلسلة **y**.

ليكن لدينا نموذج VAR (p) حيث x وy متغيرات مستقرة، وبافتراض أن معايير الخطأ ε_{1t} وε_{2t} غير مرتبطين:

$$\begin{cases} X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \ldots\ldots\ldots(3.30) \\ Y_t = \gamma_2 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} X_{t-i} + \varepsilon_{2t} \ldots\ldots\ldots(3.31) \end{cases}$$

[1]- C. Granger, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross spectral Methods, Econometrica, Vol 37, No 3, Aug 1969, USA, p424-438.
[2]- B. Schelter et al, Handbook of Time Series Analysis, WILEY-UCH, Weinheim, Germany, 2006, p337.

يعد تحديد عدد الفجوات الزمنية p مهما للغاية، حيث أن اختيار عدد أقل من الابطاءات يؤدي إلى خطأ في التوصيف، أما اختيار عدد أكبر فيؤدي إلى عدم الاستغلال الكامل لمعلومات السلسلة الزمنية.[1] ويتم اعتماد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة لمعايير المعلومات على غرار AIC و SC.

ولتطبيق اختبار السببية Granger نتبع الخطوات التالية:[2]

- تقدير الصيغة المقيدة، والتي نحصل من خلالها على مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد RSS_R، وتأخذ هذه الصيغة الشكل التالي:

$$X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (3.32)$$

- تقدير الصيغة غير المقيدة (3.30)، التي نحصل من خلالها على مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد RSS_{UR} ؛
- تصاغ فرضية العدم على الشكل التالي: $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$، أي أن القيم المتأخرة للمتغير Y لا تؤثر في هذا الانحدار؛
- لاختبار الفرضية H_0 نطبق اختبار F والذي يأخذ الشكل التالي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/m}{RSS_{UR}/(T-K)} \rightsquigarrow F(m, T-K) \dots\dots\dots (3.33)$$

حيث تمثل m عدد الفترات الزمنية المتأخرة (تعادل عدد المعالم التي نختبر صفريتها)؛ T تمثل حجم العينة؛ و k تمثل عدد المعلمات المقدرة في النموذج غير المقيد.

كما يمكن اختبارها من خلال حساب نسبة المعقولية التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $(2 \times p)$:[3]

$$L^* = (T-m) \times (\ln|\sum_{RVAR}| - |\sum_{UVAR}|) \dots\dots\dots (3.34)$$

حيث: $\sum_{RVAR}$ مصفوفة تباين التغاير للبواقي في النموذج المقيد؛

$\sum_{UVAR}$ مصفوفة تباين التغاير للبواقي في النموذج غير المقيد.

- إذا كانت قيمة F المحسوبة تزيد عن قيمة F المجدولة $(F_{cal} > F_{tab})$ فإننا نرفض فرضية العدم، أي أن قيم Y في الفترات الزمنية المتأخرة تؤثر على الانحدار، بمعنى آخر نقول أن Y تسبب X. وكذلك الأمر

[1]- محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، الجزائر، 2013، ص128.

[2]- D.N. Gujarati, Op.cit, p698.

[3]- R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme édition, Op.cit, p293.

فيما يخص نسبة المعقولية L^* إذا كانت أكبر من القيمة المجدولة ($L^*>\chi^2$) فإننا نرفض فرضية العدم ونقول بوجود علاقة سببية من Y إلى X؛

نكرر الخطوات من 1 إلى 5 لاختبار النموذج (3.31)، أي اختبار إذا ما كان X يسبب Y.

يفضي اختبار السببية إلى ثلاث حالات نبرزها كما يلي:

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، وهنا نميز حالتين:
  - المتغير Y يسبب المتغير X، وX لا يسبب Y، أي رفض الفرضية $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$ ، وقبول الفرضية $(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$ ؛
  - المتغير X يسبب المتغير Y، وY لا يسبب X، أي رفض الفرضية $(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$ ، وقبول الفرضية $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$.
- وجود علاقة سببية ثنائية أو استرجاعية (Feedback) بين المتغيرين X وY، أي أننا نرفض الفرضيتين $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$ و $(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$؛
- حالة الاستقلال، أي عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في أي اتجاه، أي أننا نقبل الفرضيتين $(H_0^1: \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} = 0)$ و $(H_0^2: \sum_{i=1}^{P} \beta_{2i} = 0)$.

ثانيا: اختبار السببية بمفهوم Sims.

لاحظ **(Sims,1972)**[1] شرطا ضروريا لاعتبار أن المتغيرة Y_t لا تسبب المتغيرة X_t، يتمثل في أن معاملات القيم المستقبلية لـ X_t تساوي الصفر في انحدار Y_t على قيم X_t المستقبلية الحالية والسابقة،[2] أي أنه إذا كانت القيم المستقبلية للمتغيرة X_t تسمح بتفسير القيم الحالية للمتغيرة Y_t فإن المتغيرة Y_t تسبب المتغيرة X_t.

يعتبر اختبار Sims امتدادا لاختبار Granger حيث يشمل القيم المستقبلية للمتغير المستقل في الصيغة غير المقيدة:

[1]- C.A. Sims, Money, Income, and Causality, The American Economic Review, Vol 62, No 4, Sep 1972, USA, p540-552.

[2]- J.B. Cromwell et al, Multivariate Tests for Time Series Models, Number 100, Sage Publications, California, USA, 1994, p40.

$$X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{1i} Y_{t+1} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (3.35)$$

$$Y_t = \gamma_2 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{2i} X_{t+1} + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots (3.36)$$

يعتمد اختبار Sims على نفس خطوات اختبار Granger حيث تكون الصيغة المقيدة كالتالي:

- الصيغة المقيدة للنموذج: $X_t = \gamma_1 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} Y_{t-i} + \varepsilon_{1t}$ .....(25.3)
- الصيغة المقيدة للنموذج: $Y_t = \gamma_2 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} X_{t-i} + \varepsilon_{2t}$ .....(26.3)

بالاعتماد على نفس إحصائية F نختبر الفرضيات $\left(H_0^1: \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} = 0\right)$ و $\left(H_0^2: \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} = 0\right)$ ويكون القرار كالتالي:

- نقول أن X_t لا تسبب Y_t إذا تم قبول فرضية العدم: $\left(H_0^1: \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} = 0\right)$؛
- نقول أن Y_t لا تسبب X_t إذا تم قبول فرضية العدم: $\left(H_0^2: \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} = 0\right)$.

ثالثا :إختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto.

قدم **(Toda-Yamamoto, 1995)**[1] تطويرا لاختبار **Granger** للسببية قابلا للتطبيق في حالة السلاسل الزمنية المتكاملة من نفس الدرجة وفي حالة السلاسل غير المتكاملة من نفس الدرجة.[2]

يعاني اختبار Granger من عدة انتقادات، حيث أنه يدرس السببية بين متغيرين دون مراعاة أثر المتغيرات الأخرى، وهذا ما يجعله من الممكن أن يخضع لخصائص التحيز، كما أن اختبار السببية حساس لخصائص النموذج وعدد تأخيراته، إضافة إلى أنه غالبا ما تكون بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة وهذا ما يمكن أن يتسبب في مشكلة الانحدار الزائف.[3]

بالإضافة إلى الانتقادات سابقة الذكر يشترط اختبار Granger أن تكون السلاسل مستقرة، لكن اختبار Toda-Yamamoto ألغى هذا الشرط وهذا ما يتيح ضمان احتواء المزيد من المعلومات بسبب

[1]- H.Y. Toda, T. Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, Volume 66, Issues 1–2, March–April 1995, Netherlands, p225-250.

[2]- عشيط علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص250.

[3]- S.R. Alimi, C.C. Ofonyelu, TODA-YAMAMOTO Causality Test Between Money Market Interest Rate and Expected Inflation: The Fisher Hypothesis Revisited, European Scientific Journal, vol 9, Issue 7, March 2013, Macedonia, p131.

استخدام السلاسل الأصلية، وبالتالي تعتبر النتائج المحصلة من هذا الاختبار أكثر دقة من نتائج اختبار Granger التقليدي.[1]

لتطبيق هذا الاختبار يجب أولا تحديد عدد التأخيرات المثلى (p) لنموذج VAR والحد الأقصى لدرجة التكامل (d_{max})، ثم نقوم بتقدير نموذج VAR ذات ($p+d_{max}$) تأخير، حيث ($p \geqslant d_{max}$).[2] وفي حالة وجود متغيرين x وy يكتب النموذج على النحو التالي:

$$X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{1i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \alpha_{2i} Y_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (3.37)$$

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p+d_{max}} \beta_{2i} X_{t-i} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (3.38)$$

نقوم بتقدير إحصائية Wald المعدلة (MWALD) التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية معادلة لطول التأخير المناسب (p) بدلا من ($p+d_{max}$)،[3] ونختبر الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0^1: \alpha_{2i} = 0 \\ H_1^1: \alpha_{2i} \neq 0 \end{cases} \quad \begin{cases} H_0^2: \beta_{2i} = 0 \\ H_1^2: \beta_{2i} \neq 0 \end{cases}$$

إذا كانت إحصائية (MWALD) أكبر من قيمة χ^2 الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقول إن هناك علاقة سببية.

المطلب الثالث: تشخيص جودة النموذج.

يتم تشخيص النموذج بإجراء عدة اختبارات على البواقي لمعرفة مدى صلاحية النموذج والنتائج المتوصل إليها، ومن بين أهم تلك الاختبارات اختبار الارتباط الذاتي، اختبار تجانس التباين، اختبار ثبات تباين حد الخطأ، وهي اختبارات ضرورية للجودة الإحصائية للنموذج القياسي. إذا تبين أن النموذج محل الدراسة يستوفي جميع الشروط وصحة الاختبارات يمكن اعتماده في الدراسة، على أنه يمكن المرور فيما بعد على بعض الاختبارات الأخرى كاختبار التوزيع الطبيعي واختبار استقرار النموذج.

[1]- A. Górecka et al, Economic Issues in Retrospect and Prospect II, 1et Ed, IJOPEC Publication, London, UK, 2018, p330.
[2]- M.Z. Nezhad, R. Zarea, Investigating the Causality Granger Relationship between the Rates of Interest and Inflation in Iran, Journal of Social Science, Vol 3, Issue 4, 2007, India, p240.
[3]- Ho-don Yan, Cheng-lang Yang, Does an Undervalued Currency Merit Economic Growth? – Evidence from Taiwan, Panoeconomicus, vol 59, issue 1, 2012, Serbia, p46.

أولا. اختبار الارتباط الذاتي autocorrelation.

من جملة الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي، افتراض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي U في السنة (t) وقيمته في السنوات السابقة U_{t-1}، U_{t-2}، ... الخ أو اللاحقة U_{t+1}، U_{t+2}،... الخ. أي أن قيم U تكون مستقلة عن بعضها البعض، ويعبر عن ذلك بمساواة التباين المشترك للأخطاء المتتالية بالصفر كالآتي:[1]

$$Cov\ (U_t, U_{t-s}) = 0\ ,\ (t=1, 2\dots n)\dots.\quad (3.39)$$

وتعني في الوقت نفسه أيضا عدم تأثير قيمة الظاهرة الاقتصادية المتحققة في السنة (t) على تلك التي ستحقق في السنة (t+1)، غير أن الواقع الاقتصادي يشير إلى عكس ذلك، حيث توجد علاقة ارتباط بين قيم المشكلة المدروسة في الفترات المتتالية السابقة أو اللاحقة.

فالنماذج التي تستخدم إحصائيات السلاسل الزمنية (التي غالبا ما تعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي) يكون حد الخطأ في فترة زمنية معينة (t) على علاقة مع حدود الخطأ في فترات زمنية أخرى، وفي حالة اعتماد الأخطاء العشوائية على بعضها البعض ينتفي الافتراض الخاص بانعدام الارتباط بين حدود الخطأ فتظهر مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث:

$$Cov\ (U_t, U_{t-s}) \neq 0\dots\dots.(3.40)$$

ينشأ الارتباط الذاتي لحدود الخطأ من عدة أسباب ذات طبيعة مختلفة من أهمها:[2]

- وجود أخطاء في قياس وجمع معطيات السلاسل الزمنية الداخلة في تكوين نموذج الانحدار؛
- النموذج الرياضي المقترح لتمثيل المشكلة المدروسة غير ملائم للتعبير عن طبيعة هذه المشكلة.
- إغفال (إهمال) إبراز بعض المتغيرات الأساسية المؤثرة على المشكلة المدروسة في النموذج المقترح، أي أنه لا يحتوي على عنصر أو أكثر من العناصر ذات التأثير الكبير على الظاهرة المدروسة.
- صغر حجم العينة الاحصائية المعتمدة في الدراسة.

هناك عدة اختبارات يمكن الاعتماد عليها للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لنموذج الدراسة، من أهمها اختبار درين-واتسن (Durbin-Watson)، اختبار بروش غودفري(Breusch-Godfrey)، اختبار بوكس بياس (Box-Pierce)، اختبار بوكس (Ljung-Box).

[1]- حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006 ،ص186.

[2]- علي مكيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ، ص29.

سنعتمد على اختبار (Breusch-Godfrey) ويتم صياغة الفرضيات على الشكل التالي:[1]

$$\begin{cases} H_0: \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \\ H_1: \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \end{cases}$$

ثانيا: اختبار ثبات تباين حد الخطأ.

إن مشكلة ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity تتكون من كلمتين هما (Hetero) بمعنى غير متساو(Scedasticity) أي تباعد أو انتشار، فعند تغير قيمة تباين حد الخطأ U_i، بحيث تزداد هذه القيمة بزيادة المتغير المستقل Y_i فإننا نواجه مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ.[2]

من الافتراضات التي تقوم عليها النماذج الخطية هي ثبات التباين، أي أن البواقي يكون لها نفس التباين، فإذا كان تباين كل خطأ عشوائي غير ثابت، بمعنى أن قيم البواقي تكون لها تباينات مختلفة، مما يدخل مشكلة عدم التجانس على النموذج. من أجل اختبار تجانس التباين يتم اختبار الفرضيات التالية:[3]

$$\begin{cases} H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots = \sigma_K^2 = \sigma^2 \\ H_1: \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \cdots \neq \sigma_K^2 \neq \sigma^2 \end{cases}$$

للتحقق من تجانس التباين هناك العديد من الاختبارات من أهمها:[4]

Test de heteroscedasticity de White 1980, Test Arch 1982, Test Breusch et Pagan 1979

ثالثا: الازدواج الخطي multicollinearity.

من أجل أن يكون النموذج المقترح فعالا ويتمتع بمصداقية إحصائية عالية يفترض عدم وجود ارتباط خطي بين متغيراته المستقلة، وهنا يجب التنبيه إلى أن المشكلة ليست في وجود الازدواج الخطي في حد ذاته بقدر ما هي في درجة أو مستوى هذا الازدواج الخطي، فإذا كانت درجة الازدواج الخطي منخفضة فمن الممكن قبول هذا الازدواج.

[1]- Edouard Nsimba, Renforcement des capacités sur les régressions, tests, simulations et projections du modèle
inplabura sous le logiciel eviews ,SOFRECO ,Volume1,France, Fevrier 2008, p33.

[2]- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص260.

[3]- R. Bourbonnais, Op.cit, p148.

[4]- Éric Dor, Économétrie, Pearson Education, Paris,2004 p42.

تتم معالجة الحالات التي تكون فيها درجة الازدواج الخطي عالية إما بزيادة عدد المشاهدات أي حجم العينة الإحصائية، أو زيادة المتغيرات المستقلة أو حذف أخرى أو تغيير الصيغة الرياضية للنموذج المقترح واستبدالها بأخرى أكثر تمثيلا،[1] وبالتالي يشير مشكل الازدواج الخطي إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات المفسرة أو كلها.

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

للبدء في دراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، لابد أولا من دراسة التوزيع الطبيعي الذي تخضع له قيم الظاهرة من أجل إعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة، نذكر أنه من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي أن يكون معامل Skewness معدوما ومعامل kurtosis مساويا إلى 3، فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط وباحتمال ضعيف للقيم الشاذة.

يعتمد اختبار Jarque - Bera على معامل التفلطح kurtosis والتناظر Skewness لاختبار التوزيع الطبيعي للخطاء العشوائية، إذ يمكن الاعتماد على اختبار Jarque - Bera وفرضياته هي:[2]

$$\begin{cases} H_0: \text{البواقي تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1: \text{البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

إذا كانت قيمة إحصائية Jarque – Bera الخاصة بالأخطاء العشوائية للنموذج المقدر أقل من قيمة إحصائية كاي تربيع المجدولة من الدرجة الثانية $\chi 2$، فإن الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، و**يؤكد** على ذلك إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أكبر من القيمة المعنوية (5%). عندئذ نقبل فرضية العدم، وهذا يدل على معنوية النموذج. أما في حالة العكس فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيع، وبالتالي فإن النموذج غير معنوي إحصائيا.

خامسا: اختبار استقراريه النموذج.

يمكن إجراء هذا الاختبار بواسطة اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusum of squares)، وهذا من أجل التأكد من خلو البيانات

[1]- علي مكيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2]- Éric Dor, op.cit. p43.

المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومدى استقرار انسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأجل، والفرضيات التي يتم اختبارها هي:[1]

$$\begin{cases} H_0: & \text{النموذج مستقر} \\ H_1: & \text{النموذج غير مستقر} \end{cases}$$

[1]- Edouard Nsimba, op.cit. p40.

خلاصة الفصل.

إن انتقال الاقتصاد الجزائري إلى نمط اقتصاد السوق الحر، وما رافقه من إصلاحات اقتصادية شاملة قد تطلب إعادة صياغة سياسة سعر الصرف بغية التكيّف مع متطلبات قواعد اقتصاد السوق. وعليه قام بنك الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي بالتخلّي عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المرن المدار للدينار، مع استهداف سعر الصرف الحقيقي الفعلي باعتباره أداة لحماية القدرة التنافسية. لإنجاح تعويم الدينار قامت السلطات بالعمل على إرساء الدعائم المؤسساتية اللازمة لذلك، خاصة إنشاء سوق الصرف والتدخل فيه، صياغة إطار جديد للسياسة النقدية وإقرار التشريعات المتعلقة بقابلية التحويل الجاري للدينار وتخفيف الرقابة على الصرف. بملاحظة تطور أسعار صرف الدينار خلال هذه المرحلة الجديدة يتضح تراجع القيمة الخارجية للدينار مقابل مختلف العملات العالمية، في حين يشهد سعر الصرف الحقيقي الفعلي استقرارا نسبيا.

من جهة أخرى فإن تقهقر الحالة الاقتصادية وظهور الإختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، اتجهت الحكومة الجزائرية إلى التحرير التدريجي للأسعار بإصدار قانون تحرير الأسعار، ووضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي الذي يقضي بتخفيض الطلب الكلي وإتباع سياسة نقدية تقييدية من أجل التحكم في التضخم عند مستوى يماثل معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين للجزائر. في إطار هذا البرنامج استطاعت الجزائر تحسين فعالية استغلال مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أفريل 1994، الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب، الزيت، والتمويل الاجتماعي. أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية (القمح اللين، القمح الصلب والحليب) ، منتجات الطاقة وأجور النقل العام، بحيث سجلت الأسعار تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3%كأدنى حد و31.7% كأقصى حد، مؤكدا تراجع في القيمة الداخلية للدينار الجزائري خلال التسعينات ومن ثم تحقيق استقرار نسبي إلى غاية يومنا هذا.

كما اتضح جليا ضعف مساهمة تحركات سعر الصرف الاسمي في تفسير الضغوط التضخمية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري مما يعني ضعف ظاهرة انعكاس سعر الصرف أو وجود انعكاس غير تام أو جزئي لأسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الجزائر، بالرغم من أن الجزائر تتمتع بطلب استهلاكي عالي من السلع المستوردة، وأن تضخم أسعار السلع الصناعية والمواد الغذائية المستوردة تعتبر بمثابة عوامل انتقالية

تساعد على إدامة التضخم واستمرار التوقعات التضخمية في ظل كون أسعارها خارجة عن سيطرة صناع السياسة الاقتصادية المحلية وهو ما سيخلق عبء على السياسة النقدية وفعاليتها.

الفصل الرابع:

أثر الصدمات الاقتصادية على قوة الدينار الجزائري ومتطلبات تحسين قيمته.

تمهيد:

تعتبر الصدمات الاقتصادية (الداخلية أو خارجية) التي تم الإشارة إليها سابقا، أحد المؤثرات التي تمس الاقتصاد الجزائري وتجعله دائم التعرض لحالات عدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك بسبب انتقال آثار هذه الصدمات إلى قيمة العملة الوطنية التي تعتبر شديدة الحساسية لمثل هذه المؤثرات.

يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتضخم من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن الاستقرار الاقتصادي لن يتحقق بمعزل عن استقرارهما. لذلك تعطي السلطات الاقتصادية في الجزائر اهتماما كبيرا للحد من تقلباتهما وتأثرهما بباقي المتغيرات الاقتصادية المفسرة لها، وذلك في ضوء الصدمات الاقتصادية المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري وما تسببه من آثار ونتائج سلبية عليه وبالخصوص على التضخم وسعر صرف افعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة قياسية تحليلية من خلال بناء نموذج قياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وكذا نموذج قياسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، يهتمان ببحث تأثير المتغيرات الأساسية (الصدمات الاقتصادية) على قيمتهما، بالإضافة إلى تحديد متطلبات تحسين قيمة الدينار الجزائري خارجيا (سعر الصرف الفعلي الحقيقي) وداخليا (التضخم)، وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- بناء النموذج القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- بناء النموذج القياسي للتضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020)؛
- متطلبات تحسين قيمة الدينار الجزائري بالداخل والخارج.

المبحث الأول. بناء النموذج القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي بالجزائر خلال الفترة (1990-2020).

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، بحيث يتضح صغر حجمه من صغر حجم الناتج المحلي الإجمالي، الذي يبلغ حسب إحصائيات البنك الدولي 18403.415 مليار دينار جزائري سنة 2020. من أجل تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري سوف نعتمد على دراسة (Edwards, 1989)، ودراسة (Cashin and al, 2002)، اللذان يفترضان أن الاقتصاد الصغير المفتوح يعتمد على إنتاج نوعين من السلع، سلع موجهة للتصدير (النفط حالة الجزائر) وسلع غير قابلة للتصدير، كما يفترض النموذج عدة قيود تهدف إلى إنشاء نقطة ارتكاز مبسطة يمكن من خلالها تحليل الاتجاه الديناميكي والعملية الضابطة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل قوي. بعد ذلك يمكن إسقاط هذه الافتراضات مما يؤدي إلى بيئة واقعية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL)، ومن ثم اختبار جودة النموذج المعتمد بناءا على عدة اختبارات يتم اللجوء إليها.

المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات، ودراسة طبيعة العلاقة بينها.

أولا: الدراسة الوصفية للمؤشرات.

يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي من المتغيرات المهمة لسياسات الاقتصاد الكلي في الجزائر، والتغيرات الحاصلة فيه تحدث عموما نتيجة تغيرات سعر الصرف الاسمي للدولة مقابل العملة الأجنبية، و/أو التغير في الأسعار المحلية أو الأجنبية. لذلك سيتم تحديد نموذج يبحث في تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الفعلية لسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصير والطويل، بالاستناد إلى نموذج (Edwards, 1989) ونموذج (Cashin and al, 2002)، إضافة إلى الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت الموضوع، لذلك سيتم صياغة النموذج التالي الذي من خلاله يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة.

$$REER = f\ (OPEN, INV, INF, GOV, FD, NFA, TOT)$$

تعتمد هذه الدراسة القياسية في تحليلها على بيانات سنوية تغطي الفترة (1990-2020)، التي تم اقتباسها من مصادر مختلفة منها وثائق البنك العالمي **(World Bank)**، الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)** وإحصاءات الأمم المتحدة **(UNCTAD)**.

اعتمادا على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والأداء الاقتصادي، سيتم صياغة النموذج التالي من خلال الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$REER_t = \beta_0 + \beta_1 OPEN_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 GOV_t + \beta_5 FD_t + \beta_6 FNA_t + \beta_7 TOT_t + \varepsilon_t$$
$$t = 1990, \dots, 2020$$

حيث أن:

- ✓ **$REER_t$:** يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي باعتباره المتغير التابع للنموذج، وهو محسوب بمؤشر الأسعار (2010=100) وفق بيانات (UNCTAD, ONS, World Bank)؛
- ✓ **$OPEN_t$:** يمثل درجة الانفتاح التجاري، مقاس بمؤشر نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) إلى الناتج المحلي الإجمالي ($\frac{X+M}{PIB}$)، وهو يعكس درجة انكشاف اقتصاد الدولة خارجيا، أي مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية. يتم حسابه بالاعتماد على بيانات (World Bank)؛
- ✓ **INV_t:** يمثل نسبة الاستثمار ويحسب بقسمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ **INF_t:** يمثل معدل التضخم السنوي والمقاس عن طريق التغيرات في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (2010=100) في الجزائر، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ **GOV_t:** يمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة هذه النسبة قد تؤدي إلى ارتفاع أثر الإحلال وما يصاحبه من أثر الدخل وكذا التغير الحاصل بينهما وأثره على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ **FD_t:** يمثل مقياس تطور القطاع المالي ويحسب باستخدام القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ **FNA_t:** يمثل الأصول المالية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عن التدفقات الصافية لرؤوس الأموال (NKI)، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ **TOT_t:** يمثل معدل التبادل التجاري الدولي للبلد مقدرة بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي أي ($\frac{P_x}{P_m}$)، تم حسابها بالاعتماد على بيانات مأخوذة من (UNCTAD)؛
- ✓ **ε_t:** يمثل قيمة الخطأ العشوائي خلال الفترة الزمنية **t**.

ثانيا: دراسة طبيعة العلاقة بين المؤشرات.

من أجل القيام بدراستنا نبدأ أولا بتحليل طبيعة العلاقة بين المؤشرات المستقلة في ما بينها وبينها والمؤشر التابع. بحيث سنكتفي هنا بإعطاء لمحة مختصرة جدا لأهم الاختبارات التي أجريناها في إطار هذه الدراسة المتعلقة بتحديد طبيعة العلاقة بين المؤشرات على أن يتم إدراج الحسابات التفصيلية الخاصة بهذه الدراسة في الملاحق الخاصة بها، إذ تتمثل الدراسة هنا في تصفية وفرز المؤشرات المستقلة ذات التأثير القوي على المؤشر التابع وتلك التي لها تأثير ضعيف.

1. دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات. تم هنا دراسة طبيعة ودرجة متانة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات المستقلة في ما بينها وكذلك بينها وبين المؤشر التابع، باستعمال معامل الارتباط الثنائي لـ (pearson). نتائج الحسابات أدرجناها في الملحق رقم (2.4)، أوضحت هذه النتائج أن المؤشرات (OPEN, INF, TOT) لها ارتباط قوي بالمؤشر التابع، بينما المؤشرات (NFA, GOV) لها ارتباط متوسط بهذا المؤشر، وأما المتغير (FD, INV) فله ارتباط ضعيف بهذا الأخير، كما يظهر الجدول الموجود بالملحق أن العلاقة الارتباطية بين المؤشرات المستقلة فيما بينها منخفضة ولم تتعدي (0.70)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين هذه المؤشرات.

2. دراسة علاقة التأثير باستعمال معامل التحديد المعدل. بعد إدخال المؤشرات المستقلة المختارة واحدا بعد واحد إلى النموذج المراد تكوينه ثم المقارنة بينها بواسطة معامل التحديد $\overline{R^2}$ لتحديد مدى فعاليتها في تمثيل العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والعوامل المؤثرة فيها، تم الحصول على النتائج المدرجة في الملحق رقم (3.4)، إذ تدل قيمة معامل التحديد في النموذج السابع على أن 93.31% من السلوك العام لمعدل التضخم يفسر عن طريق المؤشرات المستقلة الموجودة في النموذج.

3. دراسة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستعمال اختبار ستيودنت. يمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج السابع من خلال مقارنة القيم المحسوبة t_{cal} للمعلمات المقدرة والقيمة الجدولية ($t_{tab} = t_{(n-k-1)}^{\alpha/2} = t_{23}^{0.025} = 2.398$) عند مستوى معنوية 5%، نتائج الحسابات مدرجة في الملحق رقم (4.4)، نلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار ستيودنت لمعاملات المتغيرات هي أكبر من القيم الحرجة t_{tab} لذلك نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تعني أن كل المعاملات المذكورة تتمتع بمعنوية إحصائية وأنها تكونت تحت ظروف موضوعية بتأثير من المؤشرات المستقلة.

4. دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المؤشرات المستقلة والمؤشر التابع. يتم حصر التأثير الصافي أو المطلق للمتغير المستقل (x_i) على المتغير التابع (yi) من خلال دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بينهما، وذلك بحساب معامل الارتباط الجزئي بين xi , y_i الذي يسمح بحصر العلاقة الارتباطية بينهما مع تحييد تأثير العوامل المستقلة الأخرى، النتائج مبينة في الملحق رقم (5.4)، أوضحت هذه النتائج أن المؤشرات (INV, INF, GOV, FD, TOT) لها ارتباط قوي ذاتي ومستقل بالمؤشر التابع، بينما المؤشرات (OPEN, NFA) لها ارتباط ذاتي ضعيف بهذا المؤشر.

من خلال تحليل نتائج اختبار ستيودنت، نتائج اختبارات تحليل الارتباط الخطي البسيط، تحليل الارتباط الجزئى وتحليل معامل التحديد، نلاحظ أن هناك اختلاف في النتائج تقودنا إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

المطلب الثاني. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

تهدف دراسة استقرارية السلاسل الزمنية إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي، ومن أجل اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، تم اعتماد اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلاسل محل الدراسة، اختبار ADF (Augmented Dicky-Fuller, 1979) واختبار PP (Phillips & Perron, 1988).

أولا. اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلاسل محل الدراسة.

تكون دالة الارتباط الذاتي (العمود AC) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (العمود PAC) للسلاسل محل الدراسة موجودة في الملحق رقم (6.4)، إذ نلاحظ من خلال دوال الارتباط الذاتي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوة (K=1) لسلسلة مقياس تطور القطاع المالي (FD)، الاستثمار (INV)، درجة الانفتاح التجاري (OPEN)، حركة رؤوس الأموال (NFA)، ومن أجل الفجوات (K=1,2) لسلسلة الإنفاق الحكومي كنسبة من PIB (GOV)، ومن أجل الفجوات (K=1,2,3) لسلسلة معدل التضخم (INF)، ومن أجل الفجوات (K=1,…,5) لسلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، ومن أجل الفجوات (K=1,…,6) لسلاسل شروط التبادل التجاري (TOT)، تختلف معنويا عن الصفر، أي تقع خارج مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%. وقصد التدقيق أكثر نتجه لحساب إحصائية Ljung-BOX لاختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي المعبر عنها بالمعادلة التالية:

$Q > \chi^2_{1-\alpha,h}$ ونقارنها بالقيمة المجدولة في $Q(m) = n(n+1)\sum_{j=1}^{m}\frac{r_j^2}{n-j}$

بمقارنة جميع احصايات Q المحسوبة مع القيمة المجدولة نستنتج أن السلاسل (TOT,GOV,INF INV,REER,) غير مستقرة عند المستوى، أي $Q > \chi^2_{(0.05\ ;12)}$، أماالسلاسل (FD, NFA,OPEN) فهي مستقرة عند المستوى أي $Q < \chi^2_{(0.05\ ;12)}$، وذلك حسب اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي.

ثانيا: اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.

تم تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر (ADF) باستخدام برنامج "EVIEWS 10" حسب ما يظهر في الملحق رقم (7.4)، وهذا بعد تحديد درجات التأخير المناسبة بصفة آلية بالاعتماد على معيار "SCHWARZ". نوضح ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1.4): نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.

البيان	الاختبار عند المستوى			الاختبار عند الفرق الأول			القرار
السلاسل	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
REER	_	_	_	_	*** 4.83- (3.69-)		I_1
OPEN	_	_	*** 4.23- (2.65-)				I_0
INV	** 2.39- (1.95-)						I_0
INF	_	_	_	_	_	***5.37- (2.65-)	I_1
GOV	_	_	_	_	_	***6.64- (2.65-)	I_1
FD	-	-	***18.01- (4.31-)				I_0
NFA	*** 4.47- (2.65-)						I_0
TOT	_	_	_	*** 3.33- (2.65-)			I_1

(...) القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%

** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5%

*** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج "EVIEWS 10".

بعد إجراء اختبار (ADF) بإتباع منهجية اختبار جذر الوحدة، نلاحظ أن نتائج هذا الاختبار وافقت نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي لسلاسل المتغيرات قيد الدراسة، حيث أظهرت النتائج عدم استقرار السلاسل (TOT,GOV,INF,REER) عند المستوى، والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، أما السلسلة (NFA,FD,INV,OPEN) فهي مستقرة عند المستوى. كما يمكن التأكد من صحة النتائج من خلال المرور إلى اختبار (PP) الذي يعتبر أقوى من (ADF) خاصة في حالة العينات الصغيرة.

ثالثا: اختبار فيليب - بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

بعد إجراء اختبار (PP) باستخدام برنامج "EVIEWS 10" تم الحصول على النتائج الموجودة في الملحق رقم (7.4) الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2.4): نتائج اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

البيان	الاختبار عند المستوى			الاختبار عند الفرق الأول			القرار
السلاسل	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
REER	_	_	_	_	***5.64- (-3.70)		I_1
OPEN	*** 4.23- (2.65-)						I_0
INV	** 2.28- (1.95-)						I_0
INF	_	_	_	*** 5.59- (2.65-)			I_1
GOV	_	_	_	*** 6.71- (2.65-)			I_1
FD	-	-	***15.02- (4.30-)				I_0
NFA	*** 5.20- (2.65-)						I_0
TOT	_	_	_	*** 4.55- (2.65-)			I_1

(...) القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%

** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5%

*** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج "EVIEWS 10".

نلاحظ أن نتائج اختبار (PP) قد وافقت نتائج اختبار(ADF) لاستقرارية السلاسل قيد الدراسة، وعليه فإننا نعتمد نتائج هذا الاختبار نظرا لمميزاته مقارنة بالاختبارات السابقة.

المطلب الثالث. استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL).

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة، تبين عدم استقرار السلاسل (TOT,GOV INF,REER,) عند المستوى، والتي أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، أما السلاسل (**FD NFA ,INV,OPEN,**) فهي مستقرة عند المستوى، وبالتالي فإننا لا نستطيع إجراء اختبارات التكامل التقليدية التي تشترط أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة، ونخص بالذكر (Engele-Granger, 1987)[1] الخاص بدراسة علاقة التكامل للنماذج البسيطة، واختبار (Johansen, 1988)[2] بالنسبة للنماذج المتعددة، وفي هذه الحالة ننتقل لاختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، إذ قام (pesaran et al, 2001)[3] بتطوير منهجية تمكن من اختبار وجود تكامل مشترك بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بشرط أن لا تتعدى الدرجة الأولى،[4] بحيث يمكن كتابة نموذج $ARDL_{(p,q)}$ على الشكل التالي:

$$\emptyset(L)y_t = c + \emptyset(L)x_t + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.4)$$

$$y_t = c + \emptyset_1 y_{t-1} + \cdots + \emptyset_p y_{t-p} + \emptyset_0 x_t + \emptyset_1 x_{t-1} + \cdots + \emptyset_q x_{t-q} + u_t. (2.4)$$

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL نجري الخطوات التالية[5]:

[1] - R. Engle, C. Granger, Co-Integration and Error correction : Representation, Estimation, and Testing Econometrica, vol.55, Mar 1987, USA, p251-276.

[2] - S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, No.1-2, June-september 1988, Netherlands, p231-254.

[3]- M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol.16, No.3, 2001, USA, p289-326.

[4]- محمد ادريوش دحماني، عبد القادر ناصور، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس2013، جامعة سطيف1، الجزائر، ص16.

[5]- عبد اللطيف حسن شومان، علي حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد9 ، العدد 34، العراق، 2013، ص188-190.

أولا: تحديد درجة التأخير المثلى.

يتم تحديد الفترة المثلى لتأخير النموذج (*UVAR*) باستخدام عدة معايير: معلومات Akaike (AIC)، معلومات Schwarz (SIC)، معلومات Hannan-Quinn (HQ)، بحيث تم تحديد فترتي إبطاء كحد أقصى للتأخير بسبب ضعف عدد المشاهدات، وفق الجدول رقم (4.3) أدناه.

الجدول رقم (3.4): درجة التأخير المثلى لنموذج VAR للسلاسل قيد الدراسة.

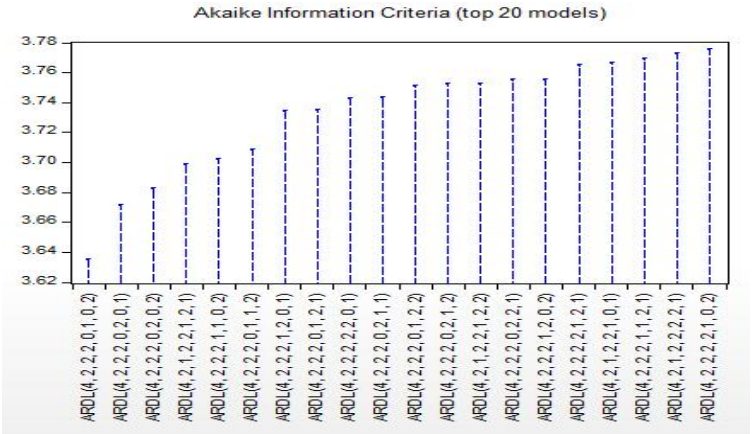
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: REER OPEN INV INF GOV FD NFA TOT
Exogenous variables: C
Date: 12/01/21 Time: 21:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	13.08435	NA	9.73e-11	-0.350645	0.026540	-0.232515
1	203.3545	262.4416	1.90e-14	-9.058931	-5.664266	-7.995764
2	385.4411	150.6924*	1.84e-17*	-17.20283*	-10.79069*	-15.19463*

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

بعد تحديد درجة التأخير المثلى ننتقل إلى تحديد أفضل نموذج إبطاء وهو (4,2,2,2,0,1,0,2) ARDL بدون فجوة تأخير بالنسبة لـ(GOV,NFA)، فجوة تأخير واحدة لـ(FD)، فجوتين لكل من (TOT,INF,INV,OPEN) وبواقع أربع فجوات تأخير لـ(REER). الشكل رقم (4.1) يوضح أفضل 20 نموذج لكل صيغة من صيغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الشكل رقم (1.4): فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

بعد أن تم تحديد درجة الفترة المثلى للتأخير لنموذج ARDL، نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك وفق منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)، وبتطبيق فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (4.4) أدناه.

الجدول رقم (4.4): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	63.34117	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

بعد تقدير النموذج وحساب إحصاية F، تم مقارنة هذه الأخيرة بالقيم الجدولية المعدلة وفق **(NARAYAN, 2004)**[1] لحالة العينات الصغيرة (80 مشاهدة فأقل)، باعتبار أن القيم الحرجة المعدة وفق **(PASARAN & AL, 2001)** تستند لأحجام عينات كبيرة ولا يمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة، والجدول رقم (4.5) يوضح النتائج.

الجدول رقم (5.4): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004).

الاحصائية / النموذج	F-Statistic	القرار
REER	63.34117	**وجود علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة	**قيمة الحد الأعلى $I_{(1)}$**	**قيمة الحد الأدنى $I_{(0)}$**
%1	6.1375	3.0411
%2.5	5.0663	2.5000
%5	4.3788	2.1144
%10	3.6850	1.7400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) وجداول القيم الحرجة المعدة من طرف **(Narayan)**.

[1]- P.K. Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Discussion Papers, No. 02/04, Department of Economics, Monash University, Australia, January 2004, p01-32.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F للنموذج أكبر من قيمة الحد الأعلى المقترحة من قبل **(Narayan)** عند مختلف مستويات المعنوية، وعليه فان هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات الأخرى المفسرة له، وبالتالي فإننا نتجه لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا. تقدير نموذج ARDL.

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين REER والمتغيرات المفسرة له، سيتم فيما يأتي تقدير نموذج **ARDL** في المدى الطويل والمدى القصير.

1. تقدير معاملات الأجل الطويل.

بعد تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4.6).

الجدول رقم (6.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.

OPEN	1989345.	660357.5	3.012527	0.0236
INV	69.66359	22.01542	3.164310	0.0195
INF	-2.590286	0.453305	-5.714219	0.0012
GOV	-24.78375	7.666080	-3.232911	0.0178
FD	6.565205	0.993101	6.610811	0.0006
NFA	-1275474.	379666.3	-3.359461	0.0152
TOT	-0.076714	0.041629	-1.842825	0.1149
C	26.96065	6.111483	4.411474	0.0045

EC = REER - (1989345.2113*OPEN + 69.6636*INV -2.5903*INF -24.7838 *GOV + 6.5652*FD -1275474.1544*NFA -0.0767*TOT + 26.9607)

R-squared	0.999539	Mean dependent var	91.76296
Adjusted R-squared	0.998002	S.D. dependent var	32.47844
S.E. of regression	1.451592	Akaike info criterion	3.634677
Sum squared resid	12.64272	Schwarz criterion	4.642550
Log likelihood	-28.06814	Hannan-Quinn criter.	3.934371
F-statistic	650.4953	Durbin-Watson stat	2.577714
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج **REER** كمتغير تابع يتضح ما يلي:

- **معامل التحديد المعدل. ($\overline{R^2}$=0.998002)** معناه أن المتغيرات المفسرة المستعملة في هذا النموذج تفسر تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 99.8002%، والباقي مفسر بعوامل أخرى ضعيفة التأثير لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج.
- **معنوية النموذج.** نلاحظ أن **(F-statistic=650.4953, Prob=0.000000)**، **أي أن** قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (F_{tab}=2.442) وهو ما تم تأكيده من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) التي نجدها أقل من 0.05 (5% حد الخطأ)، مما يعني أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية.

- **الانفتاح التجاري** له أثر ايجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهي نتيجة لا تتوافق مع الحالة الجزائرية، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعيش التحديات السلبية لمظاهر الانفتاح الاقتصادي (الانكشاف الاقتصادي)، من خلال تبعيته وعدم تنوعه من جهة (المحروقات التي تمثل في المتوسط 95% من الصادرات المقومة أساسا بالدولار)، ومن جهة أخرى زيادة مفرطة في الواردات التي ارتفعت من سنة 2000 إلى سنة 2020 عموما بـ 282.96%، الشيء الذي ينعكس أساسا في ارتفاع في الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، مما يجعله يتعرض وبشدة للصدمات الخارجية الناتجة عن آثار الدورات الاقتصادية للاقتصاد العالمي.
- **الاستثمار** له أثر ايجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهي نتيجة تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، غير أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لمحفز الاستثمار لم يسمح بتنويع النشاط الاقتصادي وتحسين تنافسية الصادرات أو حتى كبح الواردات، كما أن الزيادة المفرطة في الواردات التي تزيد من عرض الدينار الجزائري وبالتالي غياب أثر الإحلال.
- **التضخم** له تأثير عكسي معنوي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، وهي نتيجة تتوافق مع ما الاعتبارات الاقتصادية، غير أن المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية بالجزائر يضم سلع ومواد أولية مدعمة من طرف الحكومة، وأي تغيرات تطرأ عليه تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على سياسة الدعم الخاصة بهذه السلع، وهذا يؤدي إلى تشويه طبيعة وحجم العلاقة الحقيقية بين مستوى التضخم وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- **الإنفاق الحكومي** كنسبة منPIB، له أثر عكسي معنوي عند مستوى معنوية 5%، وهي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية. يرجع سبب ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول، تتجسد أساسا في الإنفاق على الاستثمارات العامة (البرامج التنموية خلال الفترة) والمبالغ الضخمة التي صرفت على تجسيدها، وكذا ارتفاع الأجور (ما بين 10% و 30% سنة 2012 بأثر رجعي من سنة 2008)، التي أدت إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية في على حساب المنتجات المحلية، مما يعني زيادة عرض الدينار الجزائري وقد أدى هذا إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للدينار، وبعد أزمة البترول 2014 ونهاية مرحلة الطفرة لجأت الحكومة لإجراءات التقشف في النفقات (معظمها نفقات رأسمالية) مع زيادة الضرائب، وهي إجراءات عمقت الركود وزادت من حدة الأزمة التي كان لها الأثر السلبي على قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

- **مقياس تطور القطاع المالي** المعبر عنه بالقروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من PIB، له أثر ايجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، هذا المقياس يعبر عن مدى تطور القطاع المصرفي الجزائري على أساس أن تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، الذي يفترض أن نشاطه يخضع لقواعد ومتطلبات اقتصاد السوق ويساهم في تكسير وضعية الجمود، البيروقراطية المفرطة والاعتبارات غير الاقتصادية التي تطبع قواعد عمل القطاع المصرفي. مع ذلك فإن انحسار المكون المصرفي الخاص داخل النظام المالي الجزائري جعل دوره في التأثير على النشاط الاقتصادي دون الهدف المنشود، يضاف إلى ذلك المركزية المفرطة في منح القروض ووجود ضوابط على سعر الفائدة التي جعلت السوق النقدي بها ضحل وبحاجة للمزيد من العمق.
- **الأصول المالية الخارجية** كنسبة من PIB، له أثر سلبي معنوي عند مستوى معنوية 5%، وهو غير موافق للنظرية الاقتصادية، هذه الوضعية غير السوية في الحالة الجزائرية ناتجة عن أن حركية رأس المال في بلادنا تتميز بالضعف والجمود نتيجة القيود والضوابط الصارمة المفروضة على المعاملات المالية بالعملات الأجنبية سواء ما تعلق منها بخروج رؤوس المال أو بدخولها.
- **معدل التبادل التجاري الدولي** له أثر سلبي وغير معنوي عند مستوى معنوية 5%، وهي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فالتحسن في معدلات التبادل التجاري لا تنعكس بالضرورة بالإيجاب على سعر الصرف الفعلي الحقيقي بسبب أن الدينار الجزائري يتغير ويتحدد وفق قرارات إدارية، من جهة أخرى فإن هيكل الصادرات الجزائرية تغلب عليه المحروقات المباعة بالعملة الأجنبية وبالتالي فإن أثرها الحقيقي على سعر الصرف الفعلي الحقيقي يصعب تحديده.

2. نموذج تقدير الأجل القصير.

بعد تقدير نموذج الأجل القصير لصيغة سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير تابع كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4.7).

الجدول رقم (7.4): نتائج تقدير الأجل القصير.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER(-1))	-0.197167	0.031905	-6.179785	0.0008
D(REER(-2))	0.504126	0.034412	14.64983	0.0000
D(REER(-3))	0.266469	0.032827	8.117452	0.0002
D(OPEN)	1677865.	47142.34	35.59147	0.0000
D(OPEN(-1))	31288.07	3489.690	8.965858	0.0001
D(INV)	46.18264	1.225881	37.67303	0.0000
D(INV(-1))	-5.120052	0.287295	-17.82159	0.0000
D(INF)	-0.472398	0.058734	-8.043000	0.0002
D(INF(-1))	1.056285	0.065668	16.08517	0.0000
D(FD)	-0.100856	0.197317	-0.511136	0.6275
D(TOT)	-0.156117	0.010032	-15.56117	0.0000
D(TOT(-1))	0.025783	0.006803	3.789878	0.0091
CointEq(-1)*	-0.845570	0.023184	-36.47142	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

يمثل معامل تصحيح الخطأ قوة جذب نحو توازن طويل المدى، ومن خلال الجدول نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة كما أنه ذو معنوية إحصائية عند مستوى 1% في نموذج تصحيح الخطأ، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، حيث بلغت قيمة المعامل (-0.845570) وهي قيمة مرتفعة تدل على أن عودة سعر الصرف الفعلي الحقيقي لمستواه التوازني بعد تعرضه لصدمة يتطلب حوالي أكثر من سنة واحدة وشهرين.

المطلب الرابع. اختبار جودة النموذج.

سنستعرض في هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات التي تقيس جودة ومدى ملائمة النموذج المقدر.

أولا. اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء.

من أجل التأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية في النموذج المقدر، تم استخدام اختبار **(Breusch-Godfrey : LM test)**، والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (8.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.578828	Prob. F(2,4)	0.0924
Obs*R-squared	18.79185	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 10".

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا لكون القيمة المجدولة (F_{tab}=6.944) أقل من القيمة المحسوبة، كما أن القيمة الاحتمالية لـ **F-statistic** المساوية لـ0.0924 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5%.

ثانيا. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH).

لاختبار ثبات تباين الأخطاء نستخدم اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9.4): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للنموذج.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.040788	Prob. F(1,24)	0.0940
Obs*R-squared	2.923750	Prob. Chi-Square(1)	0.0873

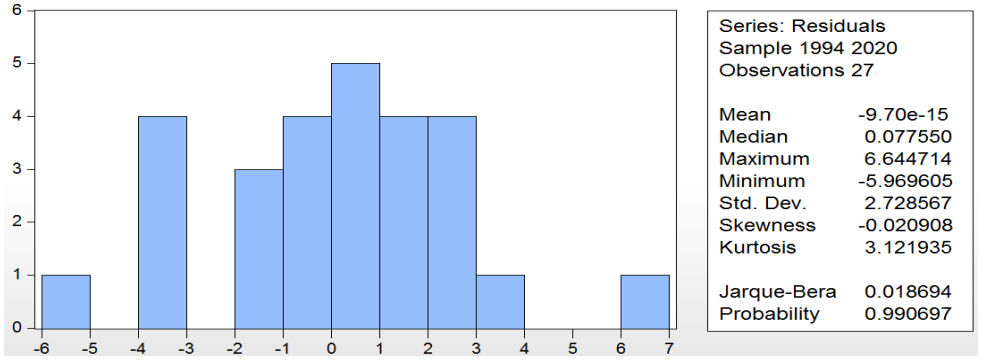
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 10".

يشير اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال **F-statistic** المساوية لـ0.0940 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5%. F=4.26

ثالثا. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نستخدم اختبار **(Jarque-Bera)**، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



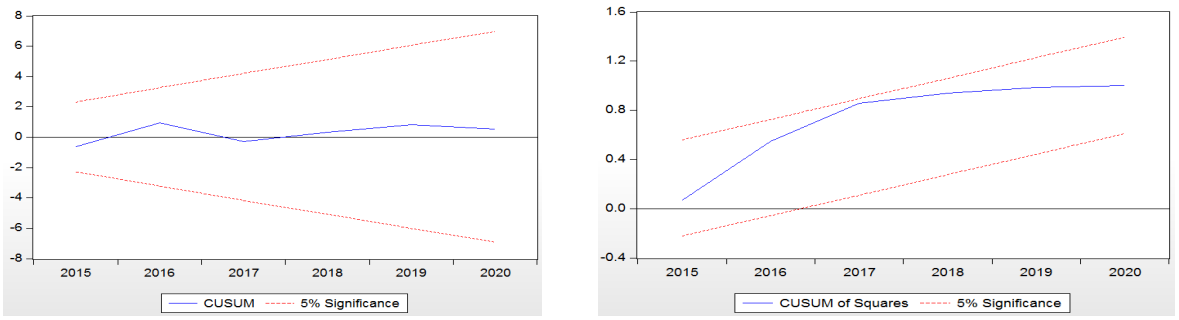
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 10".

يتضح جليا من الشكل أعلاه أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛ فالقيمة الاحصائية Jarque – Bera الخاصة بالأخطاء العشوائية للنموذج المقدر (0,018694) أقل من قيمة إحصائية كاي تربيع المجدولة من الدرجة الثانية $\chi 2 = 43.77$، وهو ما تأكده القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera المساوية لـ 0.990697 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5%.

رابعا. اختبار استقرار النموذج (Test de Stabilité).

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي استقرار معلمات النموذج المقدر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of Squares**)، المقترحين من قبل (Brown, Durbin&Evans, 1975)[1]. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع المنحنى البياني للاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة. ويوضح الشكل البياني رقم (4.3) أدناه اختباري استقرار النموذج المقدر.

الشكل رقم (3.4): اختبار استقرار النموذج باستخدام (CUSUM) و (CUSUMSQ).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 10".

يتضح جليا من خلال الشكل البياني أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**) يقع بين الحدين (الخطين) الحرجين، والشيء نفسه بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUMSQ**) فهو يعبر وسط الحدين (الخطّين) الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج (ARDL) المقدر مستقرا ومنسجما في الأجل الطويل والأجل القصير.

المبحث الثاني. بناء النموذج القياسي للتضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020).

يعتبر معدل التضخم من المتغيرات المهمة لسياسات الاقتصاد الكلي بالجزائر، والتغيرات الحاصلة فيه تحدث عموما اختلالات في القوة الشرائية للعملة المحلية وذلك بسبب التغير في الأسعار المحلية أو الأجنبية. من أجل تحديد القوة الداخلية للدينار الجزائري ممثلة في مستويات الأسعار النسبية سوف نعمد إلى بناء نموذج يهدف إلى بحث تأثير المتغيرات الأساسية على المستوى العام للأسعار في الأجلين القصير والطويل، اعتمادا

[1]- R. Brown, J. Durbin, J. Evans, Techniques for Tasting the Constancy of Regression Relationships over Time Journal of the Royal Statistical Society, Series B (Methodological) vol.37, No.2,1975, UK, p149-192.

على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت الموضوع، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL)، ومن ثم اختبار جودة النموذج المعتمد بناءا على عدة اختبارات يتم اللجوء إليها.

المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات، ودراسة طبيعة العلاقة بينها.

أولا: الدراسة الوصفية للمؤشرات.

سيتم صياغة النموذج التالي الذي يفسر العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات المفسرة له من خلال العلاقة التالية:

$$INF = f\ (TM2, CL, EGR, CSF, GOV, TTCN, BGR, INFM)$$

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة بين (1990-2020)، والتي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل وثائق البنك العالمي **(World Bank)**، الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)**، إحصاءات الأمم المتحدة **(UNCTAD)** وبنك الجزائر **(Bank Of Algeria)**.

اعتمادا على الدراسات النظرية والقياسية السابقة التي تناولت العلاقة بين معدل التضخم والأداء الاقتصادي تم صياغة النموذج التالي بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$INF_t = \beta_0 + \beta_1 TM2_t + \beta_2 CL_t + \beta_3 EGR_t + \beta_4 CSF_t + \beta_5 GOV_t + \beta_6 TTCN_t + \beta_7 BGR_t + \beta_8 INFM_t + \varepsilon_t$$
$$t = 1990, \dots, 2020$$

حيث أن:

- ✓ **INF_t:** يمثل معدل التضخم السنوي المقاس عن طريق التغيرات في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك (2010=100) بالجزائر، البيانات مأخوذة من وثائق (World Bank)؛
- ✓ **$TM2_t$:** يمثل معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة، البيانات مأخوذة من وثائق(World Bank)؛
- ✓ **CL_t:** يمثل معدل التسرب النقدي، البيانات مأخوذة من وثائق (Bank Of Algeria)؛
- ✓ **EGR_t:** يمثل معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة، تم حسابه بالاعتماد على بيانات مأخوذة من وثائق (World Bank)؛

- ✓ **CSF_t:** يمثل معامل الاستقرار النقدي، تم حسابه بالاعتماد على بيانات مستقاة من (Bank Of Algeria ،World Bank)؛
- ✓ **GOV_t:** يمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ **$TTCN_t$:** يمثل معدل التغير في سعر الصرف الرسمي، البيانات مأخوذة من (World Bank)؛
- ✓ BGR_t: يمثل معدل التغير في رصيد الميزانية، البيانات مأخوذة من وثائق (ONS,MF,GOV)؛
- ✓ **$INFM_t$:** يمثل معدل التضخم المستورد، بيانات مأخوذة من وثائق (UNCTAD)؛
- ✓ **ε_t:** يمثل قيمة الخطأ العشوائي خلال الفترة الزمنية **t**.

ثانيا: دراسة طبيعة العلاقة بين المؤشرات.

من أجل القيام بدراستنا نتبع نفس الخطوات السابقة، على أن يتم إدراج الحسابات التفصيلية الخاصة بهذه الدراسة في قائمة الملاحق، إذ تتمثل الدراسة هنا كذلك في تصفية وفرز المؤشرات المستقلة ذات التأثير القوي على المؤشر التابع وتلك التي لها تأثير ضعيف.

1. دراسة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات. لقد قمنا باستعمال معامل الارتباط الثنائي لـ (pearson) لتحديد طبيعة ودرجة متانة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات المستقلة في ما بينها وكذلك بينها وبين المؤشر التابع، نتائج الحسابات أدرجناها في الملحق رقم (9.4)، بينت هذه النتائج أن المؤشرات (CL, INFM) لها ارتباط قوي بالمؤشر التابع، بينما المؤشرات باقي المؤشرات لها ارتباط ضعيف بهذا المؤشر، كما يظهر الجدول الموجود بالملحق أن العلاقة الارتباطية بين المؤشرات المستقلة فيما بينها منخفضة ولم تتعدي (0.70)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين هذه المؤشرات.

2. دراسة علاقة التأثير باستعمال معامل التحديد المعدل. عند القيام إدخال المتغيرات المفسرة المختارة واحدا بعد واحد إلى النموذج المراد تكوينه ثم المقارنة بينها بواسطة معامل التحديد $\overline{R^2}$ لتحديد مدى فعاليتها في تمثيل العلاقة بين معدل التضخم والعوامل المؤثرة فيها، تم الحصول على النتائج المدرجة في الملحق رقم (10.4)، إذ تدل قيمة معامل التحديد في النموذج الثامن على أن 89.30% من السلوك العام لمعدل التضخم يفسر عن طريق المؤشرات المستقلة الموجودة في النموذج.

3. دراسة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستعمال اختبار ستيودنت. يمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج الثامن من خلال مقارنة القيم المحسوبة t_{cal} للمعلمات المقدرة والقيمة الجدولية t_{tab} (t_{tab} =2.398) عند مستوى معنوية 5%، فإن نتائج الحسابات مدرجة في الملحق رقم (11.4)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار ستيودنت لمعامل المتغيرة (INFM) هي أكبر من القيمة الحرجة t_{tab} لذلك نقبل الفرضية البديلة H_1، أما القيم المحسوبة لاختبار ستيودنت لمعاملات المتغيرات أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 10%، التي تعني أن كل المعاملات المذكورة عند مستوى 10% تتمتع بمعنوية إحصائية وأنها تكونت تحت ظروف موضوعية بتأثير من المؤشرات المستقلة، باستثناء TM_2 التي لا تتمتع بمستوى معنوية اتجاه المتغير التابع بالرغم من أنها تعتبر مؤشر مهم في التأثير على معدل التضخم.

4. دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المؤشرات المستقلة والمؤشر التابع. بعد حساب معامل الارتباط الجزئي بين x_i , y_i الذي سمح بحصر العلاقة الارتباطية بينهما مع تحييد تأثير العوامل المستقلة الأخرى، النتائج مبينة في الملحق رقم (12.4)، أوضحت هذه النتائج أن كل المؤشرات باستثناء المؤشر (CL) لها ارتباط قوي ذاتي ومستقل بالمؤشر التابع.

من خلال تحليل نتائج اختبار السابقة وتحليل معامل التحديد، نلاحظ أن هناك اختلاف في النتائج تقودنا إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج معدل التضخم بسبب أن المتغيرات التي تفسره مرتبطة بالزمن ما يعني عدم استقرارها.

المطلب الثاني. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الممثلة للنموذج وتحديد درجة تكاملها، تم استخدام اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلاسل محل الدراسة، بالإضافة لاختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختبار ADF (Augmented Dicky-Fuller, 1979) واختبار PP (Phillips & Perron, 1988).

أولا: اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي للسلاسل محل الدراسة.

بعد القيام باختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي لسلاسل نموذج التضخم، النتائج موجودة بالملحق رقم (13.4)، إذ نلاحظ من خلال دوال الارتباط الذاتي أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات (K=1,2) لسلسلة الإنفاق الحكومي كنسبة من PIB (GOV)، ومن أجل الفجوات (K=1,2,3) لسلاسل معدل التضخم (INF)، التسرب النقدي (CL) ومعدل التضخم المستورد (INFM)، تختلف معنويا عن الصفر، أي تقع خارج مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%. أما سلاسل معدل نمو الكتلة النقدية (TM2)، معدل

النمو الاقتصادي (EGR)، معامل الاستقرار النقدي (CSF)، معدل نمو رصيد الميزانية (BGR) ومعدل التغير في سعر الصرف الرسمي (TTCN)، فإنها معنوية عند الصفر، أي أنها تقع داخل مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%. قصد التدقيق أكثر نتجه لحساب إحصائية Ljung-BOX لاختبار المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي المعبر عنها بالمعادلة $Q(m) = n(n+1)\sum_{j=1}^{m}\frac{r_j^2}{n-j}$ ونقارنها بالقيمة المجدولة في $Q > \chi^2_{1-\alpha,h}$، كما أن القيمة الجدولية قدرت بـ $\chi^2_{(0.05\ ;12)}$=21.0261.

بمقارنة جميع احصايات Q المحسوبة مع القيمة المجدولة يتضح أن السلاسل (INFM,TTCN CL,INF,GOV) غير مستقرة عند المستوى أي $Q > \chi^2_{(0.05\ ;12)}$، أما السلاسل (TM2,EGR CSF,BGR) فهي مستقرة عند المستوى أي $Q < \chi^2_{(0.05\ ;12)}$، وذلك حسب اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي.

ثانيا. اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.

بعد تحديد درجات التأخير المناسبة بصفة آلية بالاعتماد على معيار "SCHWARZ"، نتائج التقدير حسب ما يظهر في الملحق رقم (10.4). تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10.4): نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF) للسلاسل قيد الدراسة.

البيان	الاختبار عند المستوى			الاختبار عند الفرق الأول			القرار
السلاسل	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
INF	_	_	_	-5.57*** (-2.65)			I_1
TM2	_	-	-111.21*** (-4.30)				I_0
CL	_	_	_	-3.65*** (-4.35)			I_1
EGR	-3.47*** (-2.65)						I_0
CSF	_	-5.57*** (-3.67)					I_0
GOV	_	_	_	-6.63 *** (-2.65)			I_1
TTCN	-2.93 *** (-2.65)						I_0
BGR	-5.24 *** (-2.65)						I_0

INFM	_	_	_	*** 6.15- (2.65-)			I_1
(...) القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5% *** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 1%							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج "EVIEWS 10".

أظهرت النتائج عدم استقرار السلاسل (INF,CL,GOV,INFM) عند المستوى التي تصبح مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى فهي من نوع I~(1) ، أما السلاسل (TM2,EGR,CSF,TTCN,BGR) فهي مستقرة عند المستوى I~(0).

ثالثا. اختبار فيليب- بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

بعد إجراء اختبار (PP) تم الحصول على النتائج التي تظهر في الملحق رقم (4.2) الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11.4): نتائج اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

البيان	الاختبار عند المستوى			الاختبار عند الفرق الأول			القرار
السلاسل	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
INF	_	_	_	*** 5.59- (2.65-)			I_1
TM2	_		***117.81- (4.30-)				I_0
CL	_	_	_	*** 3.97- (2.65-)			I_1
EGR	*** 3.41- (2.65-)						I_0
CSF	_	***5.65- (3.67-)					I_0
GOV	_	_	_	*** 6.70- (2.65-)			I_1
TTCN	_	*** 3.95- (3.67-)					I_0
BGR	*** 5.25- (2.65-)						I_0
INFM	_	_	_	*** 6.29- (2.65-)			I_1

(...) القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5%
*** رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج "EVIEWS 10".

نلاحظ أن نتائج اختبار (PP) قد وافقت نتائج اختبار (ADF) لاستقرارية السلاسل قيد الدراسة، وعليه فإننا نعتمد نتائج هذا الاختبار نظرا لدقته مقارنة بالاختبارات السابقة.

إن استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى وفي الفروقات الأولى يجعل هناك إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك لذلك نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

المطلب الثالث. استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL).

من أجل دراسة العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات محل الدراسة، ندرس العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ثم نطبق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) الذي طور من طرف (Pesaran et al, 2001)، إذ تتميز هذه الطريقة بثلاث مزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة (Engle & Granger, 1991)، وطريقة (Johansen & Juselius, 1994). أولا أسلوب ARDL لا يحتاج أن تكون فيه جميع المتغيرات محل الدراسة من نفس الدرجة، فيمكن أن تكون المتغيرات من درجات مختلفة اقل من 2، فلصحة النموذج يجب إبعاد كل متغير يستقر في الفرق الثاني. ثانيا أسلوب ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة وهذا هو السبب الرئيسي لاختيارنا هذه التقنية. ثالثا يسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج طويل المدى.

نقوم باستكمال خطوات المنهجية الخاصة باختبار ARDL بداية بتحديد درجة التأخير ثم تقدير النموذج وتقييمه إحصائيا.

أولا: تحديد درجة التأخير المثلى.

تسمح منهجية ARDL بتحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم هذا التأثير، إذ تم استخدام عدة معايير: معلومات Akaike (AIC)، معلومات Schwarz (SIC)، معلومات Hannan-Quinn (HQ)، التي حددت ثلاث فترات إبطاء كحد أقصى للتأخير بسبب ضعف عدد المشاهدات. النتائج موضحة وفق الجدول رقم (4.3) أدناه.

الجدول رقم (12.4): درجة التأخير المثلى لنموذج VAR للسلاسل قيد الدراسة.

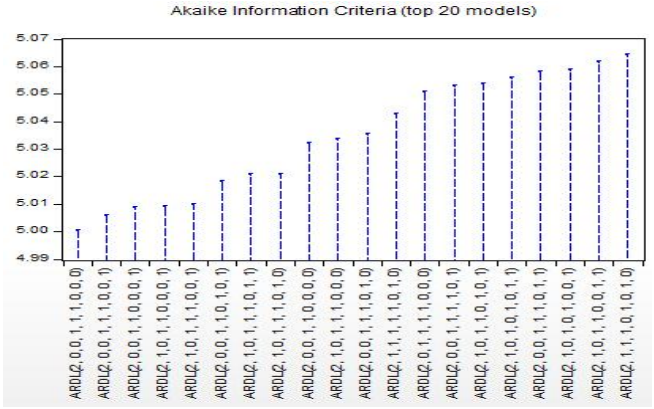
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF TM2 CL EGR CSF GOV TTCN BGR INFM
Exogenous variables: C
Date: 12/04/21 Time: 21:42
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-834.7309	NA	1.21e+15	60.26649	60.69470	60.39740
1	-685.7114	191.5965	1.26e+13	55.40796	59.69004	56.71703
2	-472.7559	136.9000*	1.08e+10*	45.98256	54.11853	48.46981
3	6542.897	0.000000	NA	-449.3498*	-437.3599*	-445.6844*

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

وفق نتائج الجدول السابق يمكن تحديد أفضل نموذج إبطاء ARDL وهو (2,0,0,1,1,1,0,0,0) بواقع فجوتين لـ (**INF**)، فجوة تأخير واحدة لـ(**EGR, CSF,GOV**)، وبدون تأخير لباقي المتغيرات. الشكل رقم (4.6) يوضح أفضل20 نموذج لكل صيغة من صيغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

الشكل رقم (4.4): فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL الخاص بمعدل التضخم.



المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

ثانيا. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

بعد كشف طول الفجوات سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك لتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج، وتعتمد اختبارات الحدود (BT) على تحليل (PSS F - Test) حيث يتم حساب قيمة (F -sta) الإحصائية لاختبار المعنوية المشتركة لمعلمات المتغيرات طويلة الأجل, ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المقدرة لها وفقا لتقديرات (PSS) الجدولية، وبتطبيق فترات الإبطاء المثلى تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (4.14) أدناه.

الجدول رقم (13.4):نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.987759	10%	2.13	3.09
k	8	5%	2.38	3.41
		2.5%	2.62	3.7
		1%	2.93	4.06

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

يجب مقارنة القيم الاحصائية المحسوبة لـ F بالقيم الجدولية المعدلة من قبل **(NARAYAN, 2004)** لحالة العينات الصغيرة (80 مشاهدة فأقل)، فالقيم الحرجة المعدة من طرف (PASARAN ET AL, 2001) تستند لأحجام عينات كبيرة ونتائجها غير دقيقة في العينات الصغيرة، الجدول رقم (05) يوضح النتائج.

الجدول رقم (14.4): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ومقارنتها بقيم (NARAYAN, 2004).

الاحصائية	F-Statistic			القرار
	6.987759			
	القيم الحرجة			
النموذج	القيم الحرجة	قيمة الحد الأعلى $I_{(1)}$	قيمة الحد الأدنى $I_{(0)}$	
INF	%1	5.9833	2.9980	وجود علاقة تكامل مشترك
	%2.5	5.0589	2.4920	
	%5	4.3167	2.1110	
	%10	3.6644	1.7480	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود **(Bounds Test)** وجدول القيم الحرجة المعدة من طرف **(Narayan)**.

يتضح من النتائج السابقة وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن قيمة (F -sta) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى (I_1) للقيمة الجدولية لها عند مستويات المعنوية، لذا فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0)، ويتم قبول الفرض البديل (H_1)، وهو ما أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل كل متغيرات معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020).

ثالثا. تقدير نموذج ARDL.

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات الحدود، فإنه يتم قياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، وفقا لنموذج ARDL.

1. تقدير معاملات الأجل الطويل.

بعد تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4.16).

الجدول رقم (15.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TM2	9.616436	8.549264	1.124826	0.2796
CL	61.24495	15.80086	3.876053	0.0017
EGR	-6.64E-08	2.06E-08	-3.230478	0.0060
CSF	-0.186895	0.384636	-0.485902	0.6346
GOV	0.089882	0.226831	0.396249	0.6979
TTCN	0.477814	0.148974	3.207370	0.0063
BGR	-0.071443	0.137245	-0.520546	0.6108
INFM	2.964264	0.567149	5.226608	0.0001
@TREND	-0.389890	0.080955	-4.816106	0.0003

EC = INF - (9.6164*TM2 + 61.2449*CL -0.0000*EGR -0.1869*CSF + 0.0899 *GOV + 0.4778*TTCN -0.0714*BGR + 2.9643*INFM -0.3899*@TREND)

R-squared	0.959720	Mean dependent var	7.728841
Adjusted R-squared	0.919440	S.D. dependent var	8.913327
S.E. of regression	2.529872	Akaike info criterion	5.000459
Sum squared resid	89.60357	Schwarz criterion	5.707681
Log likelihood	-57.50666	Hannan-Quinn criter.	5.221952
F-statistic	23.82633	Durbin-Watson stat	2.201118
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج INF كمتغير تابع يتضح ما يلي:

- **معامل التحديد المعدل:** ($\overline{R^2}$=0.919440) معناه أن المتغيرات المفسرة المستعملة في هذا النموذج تفسر تغيرات معدل التضخم بنسبة 91.9440%، والباقي مفسر بعوامل أخرى ضعيفة التأثير لم تأخذ بعين الاعتبار في النموذج.
- **المعنوية الاحصائية للنموذج.** نلاحظ أن **(F-statistic=23.826, Prob=0.000)** وهي أكبر من القيمة المجدولة (F_{tab}=2.397)، وهو ما تأكده القيمة الحرجة التي تقل عن مستوى 5%، ما يعني أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية
- **معدل نمو الكتلة النقدية** له أثر طردي غير معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهي نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فقد شهدت الجزائر خلال الفترة 2000-2015 تطورا ملحوظا للكتلة النقدية. يرجع مردها إلى نمو احتياطات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى رسملة البنوك، قابله عدم

استجابة الاقتصاد الوطني للزيادة في المعروض من السلع الموجهة للسوق الداخلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لأسباب هيكلية مما أدى لانخفاض القوة الشرائية التي خلقت ضغوطا تضخمية؛

- **معدل التسرب النقدي** له أثر طردي معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهي نتيجة تتوافق مع الواقع الجزائري، إذ نلاحظ أن التسرب النقدي خلال الفترة (1990-1997) كان مرتفعا (فاق 30%) بسبب ضعف فعالية الجهاز المصرفي وعدم قدرته على اكتساب ثقة المدخرين وأصحاب رؤوس الأموال، مما كان له الأثر السلبي الكبير على المضاعف النقدي في خلق النقود. أما في الفترة (1998-2014) فقد انخفض إلى أقل من 30% بسبب ارتفاع الثقة في البنوك (بالأخص صندوق ضبط الإيرادات 2000-2016) وهو ما انعكس بالإيجاب على المضاعف النقدي، أي توفير قاعدة نقدية أكبر لتمويل احتياجات النشاط الاقتصادي، ليعاود الارتفاع خلال الفترة (2015-2020) إذ فاق 30% خلال الفترة بسبب استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات وخروج رؤوس الأموال من الدائرة النقدية للنظام المالي، الأمر الذي استدعى رفع رساميل البنوك، وأصبح معدل التضخم غير معبر عن القيمة الحقيقية لمستوى الأسعار بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الأموال التي خرجت عن الدائرة النقدية؛

- **معدل النمو الاقتصادي** له أثر عكسي معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهي نتيجة تتوافق مع الواقع الجزائري، فقد شهدت الجزائر خلال الفترة 1998-2020 زيادة في حجم الطلب الكلي قابله تباطؤ في مستويات العرض الكلي بسبب تفكك الهيكل الاقتصادي (نسبة اندماج داخلي ضعيفة) وعدم تنوعه، في ظل زيادة عدد السكان (عامل رئيسي لزيادة الطلب الكلي)، مع اختلال التوازن المحاسبي بين قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي (صدارة قطاع المحروقات في تكوين معادلة الناتج الداخلي الخام على حساب القطاعات الأخرى)، ما يخلق تبعية مفرطة لمداخيل المحروقات مع زيادة كبيرة في الواردات، الذي كان له الأثر الكبير في الرفع من معدلات التضخم ؛

- **معامل الاستقرار النقدي** له أثر عكسي غير معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، ففي الجزائر هناك عدم استقرار نقدي بسبب عدم توافق معدل نمو الكتلة النقدية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. مع ذلك يبقى مقبولا من الناحية الاقتصادية، باعتبار أنه يستحيل الوصول إلى حالة الاستقرار النقدي المطلق، باستثناء بعض السنوات على غرار (1998، 2001، 2002، 2013، 2014، 2019) التي كان معامل الاستقرار النقدي فيها كبيرا مقارنة بمتوسطه 1,1037765 خلال فترة الدراسة التي كانت تفسر في كل مرة بصدمة في أسعار البترول في السوق العالمية، باستثناء سنة 2019 التي تفسر

بتفشي فيروس كرونا (كوفيد-19) الذي أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على سلعة البترول (انخفاض الكميات المباعة، انخفاض الأسعار)؛

- **الإنفاق الحكومي كنسبة منPIB**، له أثر موجب غير معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهي نتيجة تتوافق مع الحالة الجزائرية المتسمة في الغالب بحالة جمود (عدم مرونة) النشاط الاقتصادي وعدم قدرته على الاستجابة لزيادة الإنفاق بزيادة المعروض من السلع والخدمات، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع أسعار البترول، تجسد أساسا في الإنفاق على الاستثمارات العامة (البرامج التنموية خلال الفترة) والمبالغ الضخمة التي صرفت لتجسيدها، وكذا ارتفاع الأجور (ما بين 10% و 30% سنة 2012 بأثر رجعي لسنة 2008)، والتي أدت إلى زيادة المعروض من الكتلة النقدية دون زيادة متناسبة في المعروض من الإنتاج الوطني، مما غذّى التوجهات التضخمية. هذا الضغط التضخمي ساهم في انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية في السوق المحلية(انخفاض قيمة العملة المحلية)، من جهته أدى انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة المباعة في هذه السوق سواء الانتاجية منها أو الاستهلاكية، وأصبح هذا يشكل بدوره مصدرا لتعميق التضخم الذي يتجلى في زيادة أسعار السلع المعروضة بالسوق المحلي. فارتفاع أسعار بعض المنتجات محلية المنشأ خاصة الزراعية منها هو بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها لاعتمادها على الكثير من المدخلات المستوردة التي أصبحت أغلى بفعل انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛

- **معدل التغير في سعر الصرف الرسمي** له أثر موجب معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهي نتيجة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي تحسن قيمة العملة الوطنية في كل الحالات إلى انخفاض التضخم والمساهمة في تحسين القوة الشرائية. غير أن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية ومالية حادة تولد عنها تخفيض لقيمة الدينار الجزائري سنة 1991 بأكثر من 100% من قيمته، تبعها بعد ذلك تبني سياسة التعويم المدار للدينار سنة 1995 مع إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك سنة 1996 الأمر الذي أدى لانخفاض سعر الصرف إلى غاية 1999، ليستقر بعدها بين 60 و 80 دينار للدولار الواحد خلال الفترة (2001-2014). هذا الاستقرار تبعه انخفاض للعملة الوطنية خلال الفترة (2014-2020) بسبب الأزمات الخارجية التي مست الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يزيد من حدة الضغوط التضخمية؛

- **معدل العجز في الميزانية** له أثر عكسي غير معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهو موافق لواقع الاقتصاد الجزائري، إذ أن المتتبع لمسار تطور نفقات وإيرادات الجزائر خلال الفترة

2020-1990 سيلاحظ، بالرغم من أن هذه الفترة شهد فيها ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 1999، أن رصيد الميزانية شهد سنوات من العجز، حيث سجلت سنة 2004 بـ 1659.031- مليار دج، تبعها سنوات متتالية من العجز ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2020، هذا العجز وفي ظل انهيار أسعار النفط ألزم السلطات إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي من دون مقابل حقيقي في الإنتاج تحت مسمى التمويل غير التقليدي الذي دخل حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض10 – 90 بموجب القانون رقم 10 – 17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر 11 - 03 الصادر في 26 أوت 2003، الذي جاء من أجل مواجهة تداعيات الصدمة البترولية التي استنزفت الموارد المالية للدولة (نضوب صندوق ضبط الموارد بداية سنة 2017). مع التنويه إلى خطورة نتائجه على تقلبات مستوى الأسعار (طباعة النقود من دون أن يقابلها إنتاج حقيقي)، الذي سوف ينعكس وبشكل كامل إلى تسريع حركية التضخم في ظل غياب دور بنك الجزائر كسلطة نقدية مستقلة؛

- **معدل التضخم المستورد** له أثر طردي معنوي عند مستوى معنوية 5% على معدل التضخم، وهي نتيجة تتوافق مع الوضعية الاقتصادية الجزائرية، إذ يعتبر التضخم المستورد من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر. باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام يتميز بتبعية مفرطة للأسواق الخارجية فإن حركية الأسعار المحلية المرتفعة تساهم في جزء منها الأسعار الأجنبية. يظهر هذا من خلال تتبع تطور ما تستورده الجزائر من الخارج، حيث شهدت حركة الواردات الجزائرية خلال تطورًا سريعاً خاصة السلع الغذائية والاستهلاكية والتي ساهمت في نقل التضخم المستورد إلى التضخم المحلي.

2. نموذج تصحيح الخطأ.

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ لصيغة معدل التضخم كمتغير تابع للنموذج كانت النتائج كما هي موضحة في الموالي.

الجدول رقم (16.4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ECM Regression
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14.78325	1.355103	-10.90932	0.0000
D(INF(-1))	0.431472	0.085590	5.041130	0.0002
D(EGR)	-3.80E-08	7.53E-09	-5.050294	0.0002
D(CSF)	0.604711	0.193404	3.126675	0.0074
D(GOV)	-0.164295	0.119022	-1.380371	0.1891
CointEq(-1)*	-1.304984	0.121797	-10.71442	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج "Eviews 10".

يمثل معامل تصحيح الخطأ قوة جذب نحو توازن طويل المدى، ومن خلال الجدول نلاحظ أنه ذو إشارة سالبة، كما أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1% في نموذج تصحيح الخطأ، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، حيث بلغت قيمة المعامل (-1.304984) وهي قيمة مرتفعة تدل على أن عودة معدل التضخم لمستواه التوازني بعد تعرضه لصدمة يتطلب حوالي تسعة أشهر.

المطلب الثالث. اختبار جودة النموذج.

سنستعرض في هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات التي تقيس جودة ومدى ملائمة النموذج المقدر.

أولا. اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء.

من أجل التأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية في النموذج المقدر، تم استخدام اختبار **(Breusch-Godfrey : LM test)**، والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (17.4): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.484926	Prob. F(2,12)	0.6273
Obs*R-squared	2.168544	Prob. Chi-Square(2)	0.3381

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج "Eviews 10".

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم رفض فرضية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا لكون القيمة الاحصائية المحدولة (F=3.855) أكبر من القيمة المحسوبة، وأن القيمة الاحتمالية لـ **F-statistic** المساوية لـ 0.6273 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5%.

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH).

لاختبار ثبات تباين الأخطاء نستخدم اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18.4): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للنموذج.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.389989	Prob. F(1,26)	0.5377
Obs*R-squared	0.413781	Prob. Chi-Square(1)	0.5201

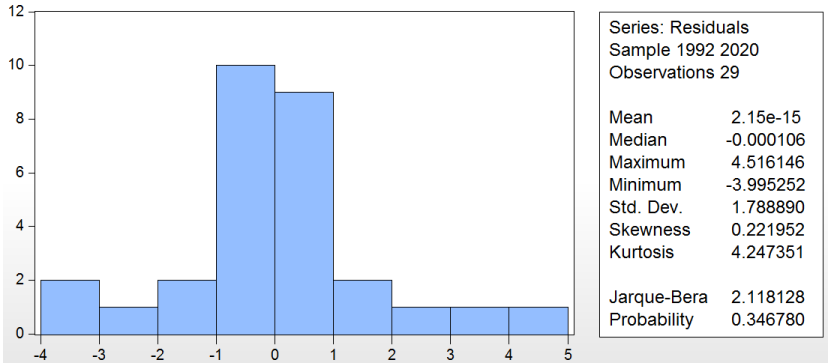
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج "Eviews 10".

يشير اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال **F-statistic** المساوية لـ 0.5377 وهي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5% . f=4.225

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نستخدم اختبار Jarque-Bera ، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (5.4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج "Eviews 10".

يتضح جليا من الشكل أعلاه أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛ فقيمة إحصائية اختبار Jarque-Bera أقل من قيمة إحصائية كاي تربيع المجدولة من الدرجة الثانية $\chi 2 = 43.77$، وهو ما تأكده القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera المساوية لـ 0.990697 تفوق مستوى الدلالة المعنوية 5%.

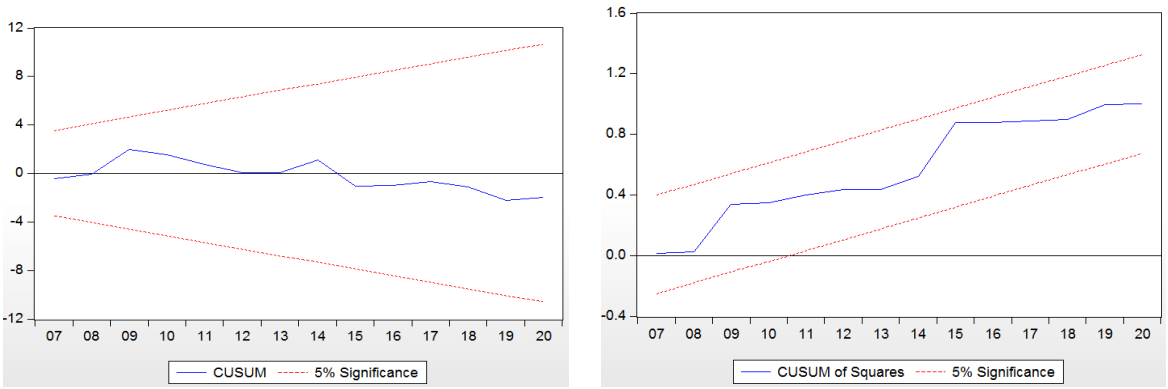
رابعا: اختبار استقرار النموذج (Test de Stabilité).

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي استقرار معلمات النموذج المقدر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، المقترحين من قبل (Brown, Durbin&Evans, 1975)[1] ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع

1 - R. Brown, J. Durbin, J. Evans, Techniques for Tasting the Constancy of Regression Relationships over Time Journal of the Royal Statistical Society, Series B (Methodological) vol.37, No.2,1975, UK, p149-192.

المنحنى البياني للاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة. ويوضح الشكل البياني أدناه اختباري استقرار النموذج المقدر.

الشكل رقم (6.4): اختبار استقرار النموذج باستخدام (CUSUM) و (CUSUMSQ).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج "Eviews 10".

يتضح جليا من خلال الشكل البياني أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الحدين (الخطين) الحرجين، والشيء نفسه بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فهو يعبر وسط الحدين (الخطّين) الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج (ARDL) المقدر مستقر ومنسجم في الأجلين الطويل والقصير.

المبحث الثالث. متطلبات تحسين قيمة الدينار الجزائري في الداخل والخارج.

يعود مصدر تدهور قيمة الدينار لأسباب هيكلية اقتصادية تتمثل في تفكك الهيكل الاقتصادي الوطني، المتمثل في ضعف نسبة اندماجه الداخلي، طبيعته الريعية وتبعيته المفرطة للأسواق الخارجية بحيث أن عملية إعادة الإنتاج الموسعة في الاقتصاد الوطني تعتمد بصفة أساسية على علاقته بالاقتصاديات المتطورة. فالأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصادي الوطني أدت إلى تعمد تخفيض قيمة العملة من خلال سياسة سعر الصرف المدار، حتى يمكن للرصيد المتناقص من العملة الصعبة توفير كتلة نقدية من الدينار المحلي يعزز القدرة على تغطية تكاليف الموازنة العمومية المحلية. فالخزينة العمومية في الفترة الحالية تسجل عجزا كبيرا في السيولة لذا وجب القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية تعزز حالة الثقة بين المواطن، الكيانات الاقتصادية المختلفة والسلطة، ترافقها برامج وإجراءات ميدانية لتجسيد سياسة الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة سابقا، خاصة الهيكلية منها، التي تدفع بالاقتصاد الوطني إلى انفتاح حقيقي وواسع نحو تطبيق قواعد اقتصاد السوق الحر. من صلب هذه الاصلاحات نشير إلى الضرورة الملحة لتعزيز وتقوية دور القطاع الخاص (قطاع الأعمال) كمحرك

وكقوة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى إصلاح وعصرنة الإدارة العمومية، التخلي التدريجي عن نظام الدعم العام لصالح الدعم الموجه وإصلاح المنظومة المصرفية مع تطبيق سياسة النمو المتوازن.

المطلب الأول. أهمية السياسات الاقتصادية في تحسين قيمة العملة.

تحسين قيمة العملة بشقيها الداخلي والخارجي يتطلب وجود بيئة اقتصادية قوية مستقرة ترتكز على تعزيز وتدعيم أساسيات الاقتصاد الوطني في إطار تبني نظرة طويلة الأجل، تهدف إلى تقوية المناعة النسبية للاقتصاد الوطني اتجاه الآثار السلبية للصدمات الخارجية.

أولا. السياسة المالية بالجزائر.

تتميز السياسة المالية في الجزائر بمسايرتها للاتجاهات الدورية، باعتبار أن هناك اتجاه عام نحو عدم الادخار بشكل كاف في فترات طفرة أسعار النفط، بسبب صعوبة مقاومة رفع الإنفاق العام الناتج أساسا عن الزيادات الاستثنائية في الإيرادات العامة، يقابله صعوبة في تخفيض هذا الإنفاق عند انخفاض هذه الإيرادات،[1] حيث شهدت الاتجاهات الدورية توسعا كبيرا في الإنفاق خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2001-2013)، في حين ومع بداية الصدمة البترولية سنة 2014 واستمرارها، لجأت الحكومة لصندوق ضبط الإيرادات الذي ساعد في الحد من تأثير هذه الصدمة. غير أن استمرار الصدمة وما صاحبه من تقلص في موارد هذا الصندوق دفع الحكومة نحو سياسة مالية متشددة بتعزيز إجراءات الضبط المالي، زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام، مع السماح بانخفاض قيمة الدينار، الأمر الذي لم يشجع على نمو وتطور القطاع غير النفطي مع تأثيره السلبي على باقي مؤشرات الاقتصاد الوطني.[2]

تعتبر سياسة الدعم العام في الجزائر من أوجه استنزاف الادخار العام، حيث بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية ما مقداره 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي و23.78% من ميزانية الدولة حسب تصريحات الوزير الأول.[3] فسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة ورغم المزايا التي تقدمها للمواطنين إلا أنها مرهقة للميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، نظرا لتفشي ظاهرة التهريب واستفادة غير مستحقي الدعم من مواطنين، هيئات وأجانب. لذلك يجب إعادة النظر في تشخيص الظاهرة والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها

[1]- Jeffrey Frankel, A Comparison of Product Price Targeting and Other Monetary Anchor Options, for Commodity-Exporters in Latin America, Economia, Journal of LACEA, vol.12, no.1, (Brookings Institution), 2011, p3.

[2]- عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1-، الجزائر، 2017-2018، ص258-259.

[3]- العين الاخبارية، https://al-ain.com/article/algeria-social-support-system-steps ، تاريخ الاطلاع: 2021/12/08، تاريخ النشر: 2021/10/14.

واقتراح بدائل أو نماذج جديدة للدعم بناءا على تجارب ناجحة لدول أخرى بهدف وصول الدعم لمستحقيه وتخفيف العبء عن كاهل الميزانية العمومية، على غرار برنامج **بولسا فاميليا** المدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة وحكومة البرازيل، الذي يأخذ شكل دعم نقدي مباشر.[1]

تبرز أهمية ترسيخ وتطبيق فكرة السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية بمقوماتها في الجزائر (مدى قدرة الحكومة على تقليص مديونيتها إلى مستويات مقبولة، زيادة معدلات الادخار في أوقات اليسر، عقلنة الإنفاق العام)، من أجل ضمان استقرار واستدامة أوضاع المالية العامة في المدى المتوسط والطويل، لما لها من مزايا على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر بشكل عام، وعلى استقرار سعر الصرف ونجاح نظام الصرف المتبع بشكل خاص.[2]

في هذا الإطار يؤكد الاقتصادي بول كروغمان[3] أن الرشادة تقتضي الادخار في وقت الطفرات وليس العكس، حيث أن خفض الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الركود الاقتصادي سيزيد الأوضاع سوءا، لذلك يستحسن في هذه الحالة لإجراءات التقشف أن تنتظر قليلا حتى يستعيد النشاط الاقتصادي عافيته، فعدم استدامة المالية العامة واستمرار العجز في الميزانية العامة سينعكس في مزيد من عدم استقرار سعر صرف الدينار وانخفاضه المتواصل باعتباره وسيلة لزيادة الجباية النفطية وتوفير حيز مالي يستخدم في تمويل النفقات العامة.[4]

ثانيا. السياسة النقدية بالجزائر.

السياسة النقدية في الجزائر هي كذلك تعاني من مشكلة مسايرة الاتجاهات الدورية نتيجة للروابط القوية بين القطاع المالي وقطاع المحروقات وكذا القطاع العام، فخلال فترات الرواج وفي ظل عدم تشديد البنك المركزي لسياسته النقدية غالبا ما يكون سلوك الإقراض مفرطا في التفاؤل ومتغاضيا لحجم المخاطر الحقيقية التي تواجه دورة القروض، مما قد يؤدي بعد زوال الانتعاش ودخول فترة الركود إلى جعل البنوك أكثر عرضة لتنامي مشكل القروض المتعثرة في محافظها، ما يجعلها تعاني أزمة مالية حقيقية وتصبح غير راغبة في الإقراض، لينعكس ذلك سلبا على دخول الاقتصاد الحقيقي في حالة ركود طويلة ومزمنة.[5]

---

[1]- بيدرو سوزا، رافييل اوسوريو، لويس بايفا، سيرجي سواريس، آثار برنامج بولسا فاميليا البرازيلي على الفقر وعدم المساواة: تقييم السنوات الخمس عشرة الأولى، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، البرازيل، سبتمبر 2019، ص429.

[2]- بيدرو سوزا، رافييل اوسوريو، لويس بايفا، سيرجي سواريس، مرجع سبق ذكره، ص259.

[3]- بول روبين كروغمان، اقتصادي أمريكي، أستاذ في جامعة مدينة نيويورك، متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2008.

[4]- بول كروغمان ، لقد كان الكينزيون على حق، (مقال مترجم)، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء3 يناير 2012 ، العدد 12089، متاح على الموقع: https://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12089&article=657223#.Yb0OlNLMLIU

[5]- Marios Maratheftis, Monetary policy constraints and measures, Dubai Economic Council, 2008, p.1-30.

فحدوث صدمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 أدت إلى انخفاض سيولة البنوك بين سنتي 2014 و2016 بمعدل 69.9%، إضافة إلى تراجع معدل نمو القروض الموجهة لنشاط الاقتصادي من 25.7% سنة 2014 إلى 9.8% سنة 2016، مع تنامي مشكل القروض المتعثرة لدي البنوك العمومية.[1]

لذا تبرز أهمية ترسيخ وتطبيق فكرة السياسة النقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية بمقوماتها (إجبار البنوك على رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بما يتوافق مع معدل كفاية رأس المال، إلزام البنوك باحترام نسبة القروض إلى الودائع التي يحددها البنك المركزي لضمان سلامة البنوك بالاتساق مع شروط قواعد بازل ثلاثة العالمية وهو ما تم فعلا إلى غاية 2019)، وذلك من أجل تجنب أية مخاطر تهدد استقرار النظام المالي. كما أن تفعيل أداء السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي والسيطرة على التضخم يتطلب في المدى الطويل التوجه نحو هدف الحفاظ على استقرار الأسعار كهدف نهائي معلن، يقابله جهود حكومية لتعزيز المنافسة المحلية، مع ضرورة تعزيز دور بنك الجزائر في قدرته التحليلية التنبؤية واستحداث أدوات ملائمة لمراقبة تحركات الأسعار.

بالنسبة للتضخم فإن اتجاه الاقتصاد الجزائري للانتقال نحو اقتصاد السوق قد تطلب إعادة صياغة الإطار المناسب للسياسة النقدية، وعليه فقد تحول بنك الجزائر نحو سياسة الاستهداف النقدي المرن ومن ثم التحول نحو إستراتيجية استهداف التضخم بحلول سنة 2010. غير أن التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وكذا ارتباط أوضاع المالية العامة بالجزائر بالتطورات الحاصلة في سوق النفط وتقلباتها وعدم استقرارها في المدى الطويل، تشكل عائقا أمام نجاح سياسة استهداف التضخم ما لم يتم تصحيحه عبر التنويع الاقتصادي،[2] باعتبار أن هذه الأوضاع لا توفر الدعم اللازم من جانب السياسة المالية كما تكرس هيمنتها على حساب السياسة النقدية، وبالتالي ستحد من استقلالية بنك الجزائر وقدرته على التحرك لإنجاح هذه الإستراتيجية النقدية.[3]

كما أن المؤشر المستخدم في حساب معدل التضخم ضعيف المصداقية، إذ لا يعكس بشكل جيد التطور الحاصل في مستوى الأسعار ومن ثم التدهور في القدرة الشرائية، وذلك نظرا لأنه يتضمن بعض الأسعار

[1]- عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص260.

[2]- Jose Gijon, Could the new FDI regulations promote diversification, IMF Country Report, No. 11/41, February 2011, p17.

[3]- عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص213-214.

الإدارية المتحكم فيها وأخرى تتلقى دعما مكثفا من قبل الدولة، هذه الأخيرة تشكل نسبة معتبرة من معدل التضخم الإجمالي بارتفاع أوزانها الترجيحية مما يؤثر على مصداقية هذا المؤشر.[1]

إن معدلات التضخم المعلنة في الجزائر لا تتناسب مع التدهور الحاصل في القدرة الشرائية، حيث أن الأسعار الداخلة في حساب هذا المؤشر غالبا ما تكون غير واقعية، وعليه فإن نجاح سياسة استهداف التضخم يتطلب إعادة النظر في مقياس التضخم المعتمد حاليا بهدف جعله أكثر مصداقية، من خلال بناء مؤشر جديد للأسعار يساعد في قياس المستوى الصحيح للتضخم، وهو ما يدعو إلى اعتماد مؤشر التضخم الأساسي الذي يقصي المواد المدعمة بأوزانها الترجيحية المرتفعة.[2]

أما فيما يخص النظام المالي الجزائري فانه يتميز بافتقاره إلى التطور الكافي بحسب صندوق النقد الدولي ويجب إعادة النظر في تشريعاته، قوانينه وآليات عمله، باعتبار أن هنالك بعض المركزية في تخصيص القروض جعلتها غير كافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تنشط على المستوى المحلي، بالإضافة إلى الحظر المفروض على القرض الاستهلاكي وغياب سوق للتمويل العقاري. من جهة أخرى هناك نوع من الضوابط على أسعار الفائدة، وسوق النقود ضيق وبحاجة لمزيد من العمق. كل هذه المؤشرات توحي بالأداء المتوسط على العموم مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، وهو ما يضعف من قدرة بنك الجزائر على التحرك واتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات لاسيما ما تعلق بتغيير أسعار الفائدة عند الحاجة لإنجاح سياسة استهداف التضخم.[3]

ثالثا. سياسة سعر الصرف بالجزائر.

على الرغم من مضي عدة سنوات على قرار إنشاء سوق الصرف في الجزائر على أنه سوق يحدد فيه سعر الدينار بحرية وفقا لقوى السوق، إلى أنه من الناحية العملية يصعب تقييم واقع نشاط هذا السوق في ظل غياب التقارير الرسمية المتعلقة بالإحصائيات والبيانات التي توثق لنشاط هذا السوق (رقم الأعمال، الصفقات الفورية والآجلة). كما أن آلية عمل هذا السوق تقع تحت سيطرة بنك الجزائر الذي يتدخل فيه بقوة ونشاط على مستوى القسم الفوري منه، لكونه يقوم بتزويد السوق بالعملات الصعبة المتأتية من مداخيل تصدير المحروقات في ظل وضع يتميز بالضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات، كما يعتبر الطرف الأساسي المقابل لمعظم الصفقات المنعقدة في سوق الصرف الأجنبي نظرا لأن التشريع الجزائري يلزمه بتحويل الإيرادات

[1]- International Monetary Fund, "Algeria: 2001 Article IV Consultation Staff Report", IMF Country Report, No. 01/162, September 2001, p30.

[2]- Benissad Mohammed Elhocine, "Le taux d'inflation affiché ne correspond pas à la deterioration du pouvoir d'achat" , le quotidian ELWATTAN, 26 janvier 2012, p5.

[3]- البيان الصحفي رقم 13/469 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2013 عن صندوق النقد الدولي عقب اختتام بعثة الصندوق لمناقشاتها مع المسئولين الجزائريين في إطار مشاورات المادة الرابعة، ص1-2.

الناتجة من تصدير المحروقات بالعملة الأجنبية إلى عملة وطنية باعتبارها مورد أساسي للنقد الأجنبي في إطار عمليات تجري خارج السوق البينية، بالإضافة لخضوع تحويلات رؤوس الأموال إلى رقابة وقيود صارمة يقودها بنك الجزائر.[1]

نظرا لأن الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في الجزائر هو استهداف قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار كما تطرقنا إليه سابقا، عن طريق التدخل الدوري لبنك الجزائر في سوق الصرف من أجل توجيه سلوك سعر الصرف الاسمي بما يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي للدينار، فإن صندوق النقد الدولي يرى بأن سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري قريب من مستواه التوازني المحدد بالاعتبارات الاقتصادية، غير أن ملاحظة التطورات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي توضح تراجعاته المستمرة مقابل العملات الرئيسية مثلما تم توضيحه سابقا، وهو ما يؤكد عدم التزام بنك الجزائر بأي هدف لسعر الصرف الاسمي.[2]

إن التحول نحو نظام الصرف المرن المدار بالجزائر وما رافقها من انخفاض في القيمة الخارجية للدينار، لم يتم احتوائها عبر سياسة متكاملة تحكم تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف وتولي الأهمية اللازمة لمسألة استقرار قيمة الدينار والحد من آثاره العكسية على المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني.

فيما يخص حركية رؤوس الأموال فإن الجزائر لا زالت تفرض بعض القيود على معاملات حساب رأس المال لا سيما ما تعلق بخروج رؤوس الأموال للخارج. هذه القيود أسهمت في خلق بيئة مالية سلبية أضعفت من مناخ الاستثمار الأجنبي، وشجعت على تنامي أسواق الصرف الموازية وزيادة الضغط على سعر الصرف الرسمي بسبب زيادة الفجوة بينه وبين سعر الصرف الموازي، كما فاقمت من ظاهرة هروب الأموال إلى الخارج عبر قنوات غير رسمية.

إن بنك الجزائر وفي إطار سياسته لسعر الصرف يقوم بالرقابة على الصرف، وقد تبنت الجزائر في سبتمبر 1997 أحكام المادة 8 القسم الثاني -الفقرة أ، القسم الثالث والرابع من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي، التي تلزم البلدان الأعضاء على قابلية التحويل الجاري لعملاتهم، كما عززت من الإطار التشريعي لقابلية التحويل الجاري للدينار سنة 2007 من خلال إصدار القانون التنظيمي رقم 01/07 المؤرخ في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الأجنبية. بموجب هذا التنظيم أصبحت قابلية التحويل الجاري للدينار تمس كل المعاملات الجارية لميزان المدفوعات (السلع، الخدمات، والتحويلات)، يضاف إلى ذلك أنها حققت تقدما حذرا في تحرير حساب رأسمالها لميزان

[1]- Banque d'Algérie, Rapport 2011: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Mai 2012, p57.

[2]- عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، 206.

المدفوعات، من خلال إبقاء القيود والضوابط على بعض المعاملات لاسيما ما تعلق بخروج رؤوس الأموال للخارج.

غير أنه وفي سنة 2009 جاء قانون المالية التكميلي ببعض الإجراءات التي اعتبرت شكلا من أشكال عودة الرقابة على الصرف في الجزائر، مما قد يؤثر على نظام قابلية التحويل الجاري للدينار وعلى حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أدى الارتفاع الشديد لفاتورة الاستيراد التي بلغت في السداسي الأول من سنة 2009 ما مقداره 19.9 مليار دولار (مقابل 20.9 مليار دولار للصادرات) بالحكومة لاتخاذ إجراءات للحد من الارتفاع المفرط للواردات، ودفع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية والتقليص من اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، كما تضمن هذا الأخير تدابير تسمح للإدارة بأن تطبق على مصدري بعض البلدان نفس التدابير والإجراءات التي تطبق على المصدرين الجزائريين في هذه البلدان في إطار مبدأ المعاملة بالمثل، حيث ألغى هذا القانون إمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان.[1]

أما بخصوص الشركات التي يتم إنشاؤها بعد صدور هذا القانون بغية ممارسة النشاطات التجارية الخارجية، فان المساهمة الجزائرية الدنيا فيها قد حددت بنسبة 30%،كما تم فرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال إلزامية تسديد الواردات عبر آلية "القرض المستندي" مع بعض الاستثناءات، وإجبارية توطينها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها، كما سن هذا القانون قاعدة (51/49) في أي مشروع استثماري أجنبي مباشر،إذ جاءت هذه التدابير المقيدة للواردات لتدارك النقائص المسجلة في التنظيم 01/07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الأجنبية، وأيضا كرد فعل مماثل على الرقابة التي فرضتها دول أخرى على الصادرات الجزائرية نتيجة تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.[2]

على نحو عام تتمثل أهم نتائج استمرار الرقابة على الصرف في الجزائر في انتشار ظاهرة أسواق الصرف الموازية وتوسع حجم التعامل فيها كنتيجة حتمية لعدم قدرة الأعوان الاقتصاديين على تلبية احتياجاتهم من النقد الأجنبي عبر السوق الرسمي، وقد شكل تنامي ظاهرة الأسواق الموازية تحديا كبيرا أمام السلطات التي ما

[1]- بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني -دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013-2014، ص358.

[2]- بلحرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص359.

فتئت تؤكد مرارا وتكرارا تصميمها على محاربة هذه الأسواق الموازية والقضاء عليها ولكنها فشلت في تحقيق ذلك، لأن أصل المشكل هو "الرقابة الشديدة" المفروضة على الصرف والتشريعات المتناقضة وغير المرنة المقيدة للتدفقات المالية من الخارج وإليه. أبرز مثال على التناقض والتخبط في تسيير سوق الصرف هو السماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة، لكن يمنع عليهم استعمالها محليا.

إن هذا التوجه نحو تقييد حرية التحويل من الخارج وإليه عبر تقنين تدفق الأموال بالعملة الصعبة للمواطنين، سيسهم في توليد بيئة مالية سلبية تضعف من مناخ الاستثمار الأجنبي ولا تساعد سوى على نشوء أسواق صرف موازية وغير قانونية، كما تشجع من ظاهرة استنزاف وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج عبر القنوات غير الرسمية، وهذه الظروف لا تسمح لسوق الصرف الرسمي في الجزائر بالتطور كما يجب ومواكبة التحول نحو مرونة سعر الصرف وإنجاحه.

فالوضع الراهن للاقتصاد الجزائري الذي يتسم بالانغلاق الخارجي، عدم وجود سوق رأس مال حقيقي، سيطرة القطاع العام على أغلب النشاطات الاقتصادية واقتصاد ريعي بامتياز لا يسمح هيكله الإنتاجي (مكونه القطاعي) بالاستجابة الملائمة للمؤثرات الخارجية وامتصاص الصدمات الخارجية. في مثل هذه الظروف فإن أفضل نظام سعر صرف هو التعويم المدار، حيث يتدخل البنك المركزي لتصحيح الاختلالات في قيمة الدينار الجزائري وفق أهداف نقدية واقتصادية محددة.

من هنا تبرز أهمية معالجة هذه الاختلالات بتوسيع سوق الصرف الرسمي الجزائري من خلال تحسين خدمات الصرف والتحويل، جعل مكاتب الصرف أكثر جاذبية للاستثمار، إزالة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وتشديد العقوبات على كل من يتعامل بالنقد الأجنبي خارج الدوائر الرسمية لتوفير الحجم الكافي من السيولة بالسوق، وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة لنجاح نظام التعويم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقليص تدخل بنك الجزائر في السوق لصالح المتعاملين الاقتصاديين، زيادة مصادر واستخدامات النقد الأجنبي من خلال تقليل التشريعات والتخفيف من إجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل تدريجي للوصول إلى التحويل الكامل للدينار الجزائري وفق قوى السوق، بشكل يدفع المتعاملين والمستثمرين الأجانب والمحليين للتقرب من مكاتب الصرف الرسمية وتحجيم نشاط السوق الموازية، بما يتوافق مع طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.[1]

[1]- Marios Maratheftis, Monetary policy constraints and measures, Dubai Economic Council, 2008, p.1-30.

وعليه وجب اختيار نظام صرف ديناميكي يتماشى والظروف الاقتصادية للبلد في كل فترة، والتركيز الفعلي على نظام التعويم الموجه مع إضافات، الذي تكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لسعر الصرف، مع حصر وتحديد نطاق التدخل لبنك الجزائر، ومحاولة الدمج بين استقلالية السياسة النقدية التي تهدف إلى تحفيز النمو، وسياسة استهداف التضخم. بالاضافة إلى ترشيد الاستيراد (اقتناء السلع المستوردة من مصدرها الأصلي بأقل التكاليف، توسيع قاعدة الدول المستورد منها وزيادة الرقابة على عملية الفوترة (سواء عند التصدير أو الاستيراد) لتجنب تهريب العملة، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب سواء تعزيز الصادرات خارج المحروقات أو تعزيز الطلب الداخلي لتحفيز الاستثمار، بروز التضخم المستورد، انكماش الناتج غير النفطي، ارتفاع تكلفة الدعم وأقساط الدين الخارجي بسبب الانخفاض المستمر للعملة.

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي في تحسين قيمة العملة.

تعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية من أهم العوامل التي تساعد على توفير المناخ الملائم لنشاط رأس المال الوطني والأجنبي على حد سواء، وبالتالي منحهم الثقة لتوفير استثمارات طويلة الأجل تركز على قطاعات الإنتاج خاصة، الاستفادة من إمكانية الدعم الحكومي من خلال الإعانات الموجهة لتحفيز وتشجيع قطاعات اقتصادية مستهدفة (الحوافز الجمركية، الضريبية، تحويل الأرباح، أسعار الفائدة وغيرها) . بالإضافة إلى تخفيف المخاطر وحالة عدم التأكد على قطاع الأعمال وتشجيع البنوك في أداء دورها الاقتصادي كعصب تمر من خلاله كل المعاملات، وكذا حرية النشاط وحرية تنقل عوامل الإنتاج. كل هذه العوامل تعتمد اعتمادا كبيرا على النظام السياسي القائم والقوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار بما يوفر المناخ المناسب للقطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي.[1]

من بين الثروات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، نجده يعتمد بشكل أساسي على أحد ثرواته الطبيعية ممثلة في النفط والغاز، مما يجعله يدخل في فئة الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي الجانب. تزداد خطورة هذه الوضعية بسبب الاتجاه المتزايد لعولمة الأنشطة الاقتصادية من التبعية المفرطة وزيادة ارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات الأسواق العالمية (تذبذب أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية إلى الأسواق العالمية، ارتفاع أسعار التجهيزات التي تقوم هذه الأخيرة باستيرادها)، مما يؤدي بشكل مستمر لتقلبات ومضاربات في

[1]- مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، علاقة التنوع الاقتصادي بأمن واستقرار الدولة، جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 02، الأردن، 2016 ، ص629.

قيمة العملة داخليا وخارجيا. هذه الأخيرة تعد مصدر تهديد مستمر على إيرادات الدولة وعائداتها نظرا للمنافسة الشديدة، مما قد يؤدي إلى إحداث تشوهات في الهيكل الاقتصادي الجزائري.[1]

يهدف التنويع الاقتصادي بشكل عام إلى تعزيز نسبة الاندماج الداخلي للاقتصاد الوطني وتنويع مصادر تمويله والتقليل من الاعتماد على عائدات تصدير مورد وحيد. كذلك فإن التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج الداخلي الخام وإسهام القطاعات المختلفة في تكوينه، بل هي تتعداه إلى تبني مصطلح التنمية المستدامة.[2]

فالجزائر يجب عليها تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على إنجاحها من أجل المساهمة في تحسين قيمة العملة الوطنية، غير أن ذلك لن يحصل إلى من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين فاعلية تلك القطاعات، من خلال استخدام الفوائض المالية في سبيل توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، بما يضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي الذي ينعكس بشكل إيجابي على قيمة العملة ويحسنها.[3]

من أجل تسهيل تحقيق هدف التنويع الاقتصادي بالجزائر وجب الاستغلال الأمثل للفوائض المالية المتاحة، بحيث يعد العمل على توفير الموارد المالية للتنويع وتحديد أولوية السياسة القطاعية المستهدفة في إستراتيجية التنويع الاقتصادي، من الخطوات الأساسية للنهوض الاقتصادي،[4] وبما أن الجزائر تتمتع بفوائض مالية متذبذبة (عوائد المحروقات)، فإن ذلك قادها لإنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعد بمثابة ضابط للتوازن الحكومي المالي ابتداء من سنة 2000، من خلال تخصيص نسبة من العائدات النفطية في هذا الصندوق (ضخ أموال تمثل فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية)، من أجل مواجهة التذبذب في الإيرادات النفطية وتجنب الاعتماد على مورد واحد قابل للنضوب في المستقبل.[5]

---

[1]- مجد بن أحمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات (1995-2000)، وزارة التخطيط، ص13.

[2]- وسيلة بوفنش، البدائل الاستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي، دراسات، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد 55، الجزائر، جوان 2017، ص53.

[3]- Michael sturm, Nikolais Siegfried, region al monetary in the member states of the Gulf Cooperation Council, No.31, Euro-peonCentreAL bank, 2005, p12.

[4]- مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مرجع سبق ذكره، ص633-634.

[5]- كمال سي محمد، أوقفوا هذا اللص التضخم بين النظرية والواقع، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، السداسي الأول 2021، ص63-64.

غير أن سوء استغلال وتخصيص الموارد المالية الناتجة عن استغلال وبيع الموارد الطبيعية (مناخ استثماري سيئ، فساد، تبذير، سوء تخطيط، عدم توفر الكفاءات والمهارات للتحكم وتسيير التكنولوجيات المستوردة وغيرها من العوامل) عرض الموارد المخصصة إلى الهدر وجعل صندوق ضبط الإيرادات يتناقص بشدة، وفي ظل توقعات استمرار الطفرات الاقتصادية نتيجة المخاطر المتوقعة من تكرار انخفاض أسعار النفط بالجزائر، بات من الضروري الاهتمام بالتسيير الجيد لهذه الفوائض لما لها من أثر بالغ في تحسين الأوضاع المالية للدولة والحد من التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي.[1]

من بين سياسات التنويع نذكر:

أولا. التنويع الأفقي.

يختص هذا النوع بتنويع الاستثمار باعتماده على أدوات من نفس الفئة، وفي هذا الإطار تشكل الإصلاحات الهادفة لتوسيع قدرة الجزائر على إنتاج النفط والغاز خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها ليست كافية، إذ يجب الاستغلال الناجع للنفط والغاز الصخريين وكذا فتح مجال أوسع للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، مع تنظيم لقاءات اقتصادية ثنائية مختلطة في الجزائر والخارج تهدف إلى إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.[2]

بالإضافة إلى إقامة صناعات تصديرية لتحويل المواد الأولية (المحروقات) التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها وعدم الاكتفاء بتصدير النفط والغاز في شكلهما الخام بأسعار منخفضة، والتوجه نحو تحويل وتصنيع مشتقاتهم نظرا لقيمتهم المضافة العالية مقارنة بأصلها الخام وكذلك الحصول على منتجات متنوعة تكفل الترابط والتشابك بين القطاع النفطي والقطاع الصناعي. هذه المنتجات تتميز بأسعار مرتفعة، ميزة تنافسية كبيرة، تكلفة منخفضة، بحيث يعد هذا التنويع تحويلا للمورد البترولي لا بديلا له، باعتبار أن العيب ليس في توفر هذا المورد ولكن هو في سوء تخصيصه، استغلاله وإدارته.[3]

إن توفر الموارد الطبيعية المختلفة هي من الشروط الأساسية المساعدة لإحداث أي تنمية اقتصادية واجتماعية في أي بلد، وهي من أهم متطلباتها وأهم عوامل نجاحها، وأن عدم توفرها هو من العوامل الكابحة لهذه التنمية ومن أهم أسباب عدم نجاحها.

[1]- ماجد عبد الله المنيف نبيل أبو فليح، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، السعودية، 2009، ص58.

[2]- فريدة عبد السلام، دراسة تقييمية للسياسات والقرارات الاقتصادية الأخيرة للجزائر في ظل مسعاها لتحقيق تنويع إقتصادي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 25، الأردن، مارس 2018، ص345-346.

[3]- طارق سليمان مسعود بغني، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد 1، مصر، 2018، ص630.

كما أن الجزائر تخسر جزءا كبيرا من القيمة المضافة الإجمالية لمنتجاتها المصدرة (تصدر في غالب الأحيان في شكلها الخام)، التي كان بالإمكان الحصول عليها لو أنها قامت بمعالجة تلك الموارد لديها وباعتها في شكل منتجات مشتقة أو في شكل منتجات نهائية، وهو ما يدعوا إلى إعادة وضع إستراتيجية تقوم على أساس تحويل المادة الأولية لا بيعها بشكلها الخام، ومنه تحسين قيمة العملة بسبب ارتفاع حجم الموارد المالية المحصل عليها من التجارة الخارجية.

ثانيا. التنويع الرأسي.

يختص هذا المجال من التنويع في توزيع مجالات الاستثمار على قطاعات متنوعة ومجالات مختلفة من النشاط الاقتصادي، وفي هذا الإطار يجب السعي إلى تنمية قطاعات مهمة ومؤهلة لتكون قطاعات رئيسية في غياب المصدر الرئيسي الحالي للثروة (الانخفاض الدوري للطلب على المواد الأولية للدول النامية في الأسواق العالمية نتيجة للأزمات الدورية للاقتصاد العالمي المرتبطة بطبيعة قواعد الاقتصاد الحر وارتباط أسعارها بالدولار الأمريكي)، التي نبرزها فيما يأتي:

1. **تنمية القطاع الصناعي.** يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية باعتباره العمود الفقري والمحرك الأساسي لمجمل العمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ومفتاح تطور، نمو وتنوع كل القطاعات الأخرى، وذلك لما يوفره من وسائل الإنتاج الضرورية لتحقيق عملية إعادة الإنتاج في القطاعات الأخرى وتحسين مستوى الإنتاجية فيها. بالإضافة إلى زيادة الدخل الوطني، توفير مناصب العمل وكذا تحفيز الادخار والاستثمار ما يؤدي للرفع من مستوى الإنتاج.[1]

إن ترقية الصناعة الجزائرية لا تتحقق إلا في إطار إستراتيجية طويلة الأمد تتطلب تخطيطا محكما وموضوعيا وفق الإمكانات المتاحة الحالية والمستقبلية، والسعي الحثيث لتنويع القاعدة الاقتصادية سواء بالنسبة لمخرجاتها أو لمدخلاتها، وتحفيز العمالة ورأس المال للتوجه للقطاعات الإنتاجية التي تحقق نموا مستمرا وحقيقيا على المدى البعيد، باعتبار أن هذا القطاع الاستراتيجي يعد من أعقد القطاعات وأكثرها تشابكا لارتباطه بكافة القطاعات الإستراتيجية والحيوية الأخرى. نشير هنا أن الحالة الجزائرية تتطلب إعطاء عناية واهتماما خاصا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الصناعي، من خلال خلق مؤسسات جديدة أو إعادة تأهيل وبعث المؤسسات العاجزة والمتوقفة عن النشاط، وهذا لا يعني إهمال وإغفال الدور الذي تلعبه المؤسسات الخاصة الكبرى في ترقية القطاع الصناعي، إنما الاعتماد عليها كركيزة وحيدة يبقى ناقصا ويهمل

[1]- مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مرجع سبق ذكره، ص635.

استغلال كثير من الموارد المتاحة خاصة على المستوى الجهوي والمحلي، ويساهم في إشباع كثير من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة حاليا على المنتجات المستوردة.[1]

تتطلب سياسة التنويع أيضا ضرورة تشييد مدن ومناطق صناعية تؤمن الاندماج الفعلي والإيجابي للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، باعتبارها آليات وأدوات مهمة تعمل وتساعد في دعم الاستثمار وتنمية الصناعة، وجعلها الخيار الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل تسمح بتطوير وترقية القطاع الصناعي في ظل خيار التقليص التدريجي في الاعتماد على عائدات البترول لتمويل الاقتصاد.[2]

يتضمن التصنيع استراتيجيات مختلفة سنستعرضها أهمها باختصار في ما يلي:[3]

- إستراتيجية إحلال الواردات: تقوم هذه الاستراتيجية على تأسيس قطاعات تضم إنشاء مؤسسات صناعية لمنتجات موجهة للسوق المحلي كانت سابقا تستورد، وذلك بهدف التخصيص الأمثل للموارد من العملة الصعبة وزيادة معدل إدماج الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة التبعية للخارج.
- إستراتيجية صناعة التصدير: تقوم هذه الإستراتيجية بالتركيز على قطاعات التصنيع الموجهة للتصدير وذلك بهدف تنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة، اكتساب مهارات تكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الموجهة للتصدير، وقد اتخذت اتجاهين:

❖ صناعات تصديرية لتحويل المواد الأولية وإنتاج مواد وسيطة ومشتقة قبيل تصديرها، كما يحدث في معظم الدول المنتجة للمواد الأولية سواء الزراعية منها أو الاستخراجية وهو ما تكلمنا عنه في التنويع الأفقي؛

❖ مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادا على عوامل البيئة الإنتاجية المحلية الرخيصة التي تمتلكها (اليد العاملة، المواد الأولية، الطاقة والكهرباء وغيرها) بالإضافة إلى التحفيزات والإعفاءات التي يمكن أن تعتمدها الحكومة لتشجيع تصدير بعض المنتجات(التعريفات الجمركية، الضرائب، شروط الإقراض وغيرها). قطاعات الصناعة المعنية هنا هي صناعة النسيج والجلود، الصناعات الغذائية وصناعة البلاستيك وغيرها.

[1]- كمال سماش، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 10، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2018، ص158.

[2]- الهادي لرباع، الأبعاد الإستراتيجية التنموية للمناطق والمدن الصناعية كمصدر للتنويع الاقتصادي ماليزيا نموذجا، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2017، ص109-110.

[3]- زوزي محمد، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2009- 2010، ص17-23.

- إستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج الاشتراكي في التصنيع: حيث تعطى الأولوية للصناعات الثقيلة والمصنعة التي تلعب دور المحرك أو العربة التي تجر وراءها بقية القطاعات، كما حدث في كثير من البلدان الاشتراكية سابقا.

2. **تنمية القطاع الزراعي.** تحاول الجزائر النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية فيه لأجل مواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات ومن ثم التحول للتصدير، من خلال استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. غير أن تلك الجهود تحتاج إلى اهتمام ودعم حكومي أكبر عن طريق تقديم الدعم والتسهيلات الضرورية لنموه، سن القوانين التي تحمي المنتجين، انتهاج الدولة لسياسة استثمارية تخدم القطاع بشقيه النباتي والحيواني، تأمين للبنى الأساسية الممثلة في استصلاح المزيد من الأراضي وبناء السدود والخزانات، بالإضافة إلى تنشيط البحوث والدراسات التطبيقية التي تستند للتقدم التكنولوجي، تنظيم عملية حفر الآبار وتأمين مياه الري للمناطق الزراعية بما يتناسب مع حاجة المزارعين لضمان وصول الحصص المائية المناسبة، وتوعية المستثمرين في القطاع الزراعي بل وإلزامهم بالتقيد بخطط الحكومة في تنظيم المنتجات الزراعية حفاظا على المنتج الوطني، مع التوسع في مشاريع توفير البذور الزراعية، الأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات، التأمين والرعاية البيطرية ومكافحة الآفات الزراعية، تتخللها مشاريع خاصة بالتنمية الريفية كشق الطرق وإقامة المدارس مع تأمين خدمات الماء والكهرباء وكذا خدمات الإسكان للمناطق الريفية.[1]

الإنتاج الزراعي كغيره من القطاعات يستجيب لمستويات الأسعار باعتبارها أحد الوسائل المهمة في دعم المنتجين وتحقيق التنويع الاقتصادي، فالمحافظة على توازن أسعار المنتجات الزراعية بدل حماية المستهلك له أثر بالغ في دعم الاستثمارات الزراعية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وقد يؤدي إلى تحقيق مستويات تفوق الطلب المحلي يتم توجيهها نحو التصدير للخارج، تعطي دخلا إضافيا يضاف إلى الناتج المحلي.

فبخصوص الأزمات المتكررة للسوق الجزائري وتغيرات أسعار المنتجات نتيجة التقلب بين الندرة والفائض، وكذا غياب إحصائية دقيقة عن حجم الطلب المحلي للسلع الزراعية الواسعة الاستهلاك، أدى إلى إغراق السوق أحيانا بأضعاف الكمية التي يحتاجها المستهلك، ما يؤدي ذلك لاختلال السوق، ومن ثم نفور الكثير من المنتجين من السوق لفترات طويلة وإحجامهم عن مزاولة نشاطهم.

[1]- نزار عساف، واقع الانتاجية الزراعية في العراق وسبل الارتقاء بها، تحرير عماد عبد اللطيف سالم، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، 2001، ص216.

في هذا الإطار يجب على الاقتصاد الجزائري قبل أن التفكير في التوجه نحو الأسواق الأجنبية بغرض تصدير المنتجات الفلاحية التي يمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة، أن يتم العمل على تحقيق التوازن في السوق المحلي بالقضاء على التقلبات والتذبذبات وما ينتج عنها من تخمة أحيانا أو ندرة أحيانا أخرى. المطلوب هنا هو المعرفة الدقيقة بالاتجاهات المستقبلية التي تمكننا من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فيجب أن تولي الدولة اهتماما واسعا به، باعتبار أنه يعاني العديد من المعوقات التي يأتي في مقدمتها نقص مواد الأعلاف واستخدام وسائل وأساليب تقليدية في تربية الحيوانات، إلى جانب المعوقات ذات العلاقة بالسياسات والنظم المؤسسية، ولو نظرنا إلى الثروة السمكية نجدها ذات إمكانيات عالية لكنها لا تصل إلى المستوى المطلوب ولا ينظر إليها كأحد وسائل التنوع الاقتصادي، وينطبق عليها نفس التحديات التي تواجه الإنتاج النباتي والحيواني.[1]

3. **تطوير القطاع السياحي.** تعتبر السياحة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الجزائري، بما تتمتع به الجزائر من إرث تاريخي وديني سببه مرور عدة حضارات على مر التاريخ، أو بما تتوفر عليه من مقومات طبيعية جذابة تسمح للسياحة بلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتساهم بشكل فعال في تنويع مصادر الإيرادات، لذلك يعتبر قطاع السياحة حسب مجلس السياحة والسفر العالمي ممول مباشر للناتج المحلي الإجمالي العالمي، فهي تعتبر من النشاطات التي تدر ربح صريح ومهم.[2]

لذا يتطلب من الحكومة تبني إرادة سياسية حقيقية للنهوض بالقطاع السياحي، مع ضرورة توفير الأمن والاستقرار باعتبارهما عنصران مهمان في الصناعة السياحية ومورد أساسي للعملة الصعبة، خاصة في ظل المقومات والإمكانيات التي تمتلكها الجزائر التي تمتاز بتنوع سياحي سواء في المزيج الثقافي أو المقومات الطبيعية، فضلا عن وجود مرتكزات لخدمات تكميلية يجب تطويرها، كالخدمات البنكية والفندقية والمرافق العامة لتأمين أحسن لمختلف أنواع السياحة من طبيعية، ثقافية، تاريخية، علاجية وتعليمية.[3]

كما يتطلب الأمر العمل على الترويج للسياحة من طرف الجهات الحكومية والمحلية (الوكالات السياحية، البعثات الدبلوماسية بالخارج في الصالونات والمحافل السياحية الدولية)، من خلال استخدام وسائل المزيج التسويقي التي تستثمر إمكاناتها في الوصول للجمهور المستهدف داخليا وخارجيا، وتقريب صورة البلد السياحية لإعطاء القطاع السياحي الجزائري صدى عالمي لكي يصبح مقصدا سياحيا، بالإضافة إلى تعزيز

[1]- مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مرجع سبق ذكره، ص638-639.

[2]- محمد عثمان غنيم، التخطيط السياحي والتنمية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص42.

[3]- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات للنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص38.

إجراءات الجذب السياحي وتنسيق الجهود بين أجهزة الدولة المتعددة، مع ضرورة إرساء الوعي والثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع للاحتكاك بالأجانب، من خلال إشراك جميع أطياف المجتمع المدني بدءا بالمدرسة ودور التربية.[1]

ولجعل القطاع السياحي ذو أهمية بالغة كبديل لقطاع المحروقات ومكمل له ، وجب ضرورة التأكيد على ما يلي:[2]

- دعم وتطوير التسويق السياحي المعتمد على صوره ووسائله التقليدية شكلا ومضمونا، ومراجعة كل ما يطرح في التسويق السياحي، والتعريف أكثر بالجزائر كوجهة سياحية تمتلك ثروة هائلة ومناطق زاخرة بالتراث والآثار التاريخية، من خلال الابتعاد عن المبالغة في أي جزئية تقلل من مصداقية الرسالة الترويجية الهامة التي يحملها التسويق السياحي، من أجل أن يؤدي مهمته في التنمية على الشكل الأمثل؛
- توفير الجودة في العرض السياحي الجزائري، من خلال تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجيات السياح خاصة منهم الأجانب؛
- ضرورة التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة خصوصا الجهات التسويقية والمؤسسات الحكومية في المجال السياحي كوزارات البيئة، النقل، الاتصالات، الثقافة، الصناعات الحرفية وغيرها من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة، مع عمل القائمين على القطاع السياحي باستثمارات في مجال التسويق لزيادة نمو قطاعهم وتنميته؛
- زيادة مستوى الوعي وثقافة السياحة لدى المواطن الجزائري وتشجيع السياحة الداخلية كنقطة انطلاق نحو الأفضل، من خلال توفير هياكل الاستقبال المناسبة كما ونوعا؛
- التخفيف من العراقيل البيروقراطية المتعلقة بمنح التأشيرات للسياح الأجانب؛
- الاهتمام بالبحوث المكتبية المختصة في مجال التسويق والترويج السياحي، وكذا الاهتمام بالتعليم والتكوين في المجال السياحي والفندقي كما ونوعا، مما يسمح بخلق ثقافة سياحية لدى العاملين في هذا القطاع؛

[1]- ريطاب عز الدين، الصناعة السياحية من البدائل الممكنة للريع الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، الجزائر، أوت 2015، ص169.

[2]- العلمي إيمان، التسويق السياحي كمتطلب استراتيجي لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في ظل سياسة تنويع اقتصادي بالجزائر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 21، الأردن، مارس 2017، ص333.

- الاعتماد على التسويق الالكتروني (شبكات التواصل الاجتماعي، المواقع الالكترونية..الخ)، باعتبار أن هذا الأخير في الوقت الراهن بات أحد أهم الأساليب للتواصل مع الجمهور وإقناعهم وترسيخ أهداف السياحة لديهم، حيث يعتبر نافذة مفتوحة مع الجمهور لتقديم الجديد والأخذ بآرائهم وحل البعض من مشاكلهم.

4. **تطبيق أدوات الاقتصاد المعرفي.** من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية المستمرة والمتزايدة لقطاع المحروقات يتطلب من الدولة الجزائرية تطبيق أدوات الاقتصاد المعرفي بصفته سلاح تنافسي هام في يد من يدرك قيمته ويحسن استغلاله، حيث أن ريادة الدول الصناعية الكبرى على المستوى التكنولوجي يسمح لها باحتكار هذه التقنيات بما يتيح لها إمكانية استغلال عملية نقل التكنولوجيا واستعمالها كوسيلة للدفاع عن مصالحها، لهذا غالبا ما لجأت الجزائر لإبرام اتفاقيات المساعدة التقنية مع "ش،م،ج" من أجل التحكم في استعمال وتسيير التكنولوجيا الجديدة الشيء الذي يبقي على علاقة التبعية في الميدان التكنولوجي ويعمقها، وهو ما يستدعي ضرورة إجراء تغذية عكسية تتبنى وسائل محلية للاقتصاد المعرفي تسمح بالتقليل من التبعية للخارج، بالتحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى نمو يرتكز على الابتكار والتكنولوجيا وتطويرها، مع ضرورة دعم برامج الأبحاث والتطوير.[1]

بالإضافة إلى ضرورة البحث عن إستراتيجية وطنية لتطوير التكنولوجيا الوطنية وتنسيق الجهود بين القطاع العام والخاص وتعزيز الشراكة بينها في الميدان التكنولوجي لنقل الخبرات، من أجل اكتساب المهارات والتكنولوجيا من الخارج بدلا من استيرادها،[2] نظرا لكبر حجم النفقات المتعلقة بتحويل الخبرة التكنولوجية الناتجة عن التمركز الجغرافي لمنابع الحصول على تلك الخدمات، الراجع أساسا إلى احتكار مجموعة صغيرة من الدول المتطورة للاختراعات العلمية والتقنية في السوق العالمية للتكنولوجيا ممثلة بنسبة 70 إلى 80% من صادرات الخدمات التقنية، مع ضرورة قيام الدولة الجزائرية بزيادة كفاءة سوق العمل من خلال تشجيع التعليم والتدريب والاستثمار في قطاع العلوم والتكنولوجيا، وهذا يتطلب إنتاج سلع وخدمات متنوعة ذات قيمة مضافة توفر عمالة ذات مستوى جيد من التعليم والتدريب خاصة في قطاع العلوم والتكنولوجيا، بالمقابل فإن

[1]- علي مكيد، وليد فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2]- محمد عمر باطويح، الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الكويت، 2018، ص70.

جودة ونوعية التدريب والتعليم تساهم في زيادة كفاءة العاملين وقدرتهم على الإبداع والتكيف السريع مع التطورات الاقتصادية لرفع القدرة الإبتكارية.[1]

من خلال ما ذكرنا وجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم على القطاعات التقليدية في الجزائر، والتركيز على أنماط نمو جديدة تهدف إلى زيادة التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في ركائز اقتصاد المعرفة وخصوصا في رأس المال البشري والاستثمارات الذكية التي تعزز الابتكار، وهي مهمة غير سهلة تتطلب تضافر جهود القطاعين العام والخاص وتخطيط علمي استراتيجي، وحوكمة جيدة من خلال خلق مؤسسات حكومية متهيئة وقادرة على الإدارة الجيدة والناجحة لهذه العملية، وتعزيز الإصلاحات الداعمة لبيئة ممارسة الأعمال وتسريع وتيرتها، والتركيز على شركات العلوم والتكنولوجيا وإتاحة الفرصة للشركات الناشئة والمبتكرة، مع خلق المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص تهتم بالاستثمار في القطاعات التكنولوجية الجيدة وتسهل الحصول على الائتمان.[2]

المطلب الثالث: تنشيط دور القطاع الخاص.

يعتبر القطاع الخاص كثاني أكبر مورد للدخل إلى جانب القطاع الحكومي، ويشكل القطاع الخاص (قطاع الأعمال) القوة المحركة الرئيسية للاقتصاد الوطني في الدول المتقدمة وهو أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي وأكبر مولد للثروة فيها. وفي سبيل تحسين أوضاعها الاقتصادية وعدم إهدار المال العام قامت كثير من الدول النامية بإصلاحات هيكلية عميقة على اقتصادياتها وعلى رأسها عمليات الخصخصة الواسعة بهدف الانفتاح الواسع على قواعد اقتصاد السوق التي هي السبيل الوحيد لعقلنة وترشيد تخصيص الموارد. إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر، يعتبر من الآليات الفعالة التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر للدور الذي يضطلع به في خلق الثروة، زيادة الدخل وتوفير مناصب الشغل لدى مختلف القطاعات الحيوية المحركة للنمو الاقتصادي، حيث يضم هذا الأخير الكثير من القطاعات المهمة كالصناعة، التجارة، الزراعة والسياحة، بالإضافة إلى التعليم والصحة.[3]

القطاع الخاص في الجزائر يمتاز بتشكيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن نسبة مساهمتها في التشغيل وصلت إلى 14%، أما نسبة مساهمتها في الناتج

[1]- علي مكيد، وليد فرجاني، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2]- محمد عمر باطويح، مرجع سبق ذكره، ص70-71.

[3]- علي مكيد، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق، مجلة المستقبل العربي، العدد423، لبنان، 2014، ص110-111.

المحلي الإجمالي كمتوسط بلغت 35%، لذا تستدعي الضرورة الاهتمام بشكل أكبر بالقطاع الخاص من خلال تحسين ظروف مناخ الاستثمار بجملة من التنظيمات والقوانين تصاحبها مجموعة من الآليات التي تستقطب الاستثمار الأجنبي وتشجع الاستثمار المحلي، ما يكفل النهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية، حيث صنفت الجزائر حسب تقرير البنك الدولي الصادر لسنة 2020 في المرتبة 157 من بين 190 دولة شملها المؤشر،[1] الذي يرى أن أهم أسباب تردي الأوضاع بالجزائر فيما يخص مؤشر سهولة ممارسة الأعمال إلى (البيروقراطية، الفساد، عبء النظام الضريبي، عدم الاستقرار في الأنظمة والنصوص التشريعية) وهو ما يتعارض مع التنويع الاقتصادي والخروج من تبعية قطاع النفط.[2]

لذلك فمن الضرورة إتباع سياسة اقتصادية تعتمد على التكامل والشراكة بين الدولة والسوق، بالرغم من أن السوق هو مركز النشاط الاقتصادي ومحركه، ولا يتم ذلك إلا بإصدار برنامج إصلاح اقتصادي تتبناه الحكومة، تكون قادرة على تنفيذه ضمن جدول زمني محدد يتضمن إصلاحا ماليا ونقديا، ضريبيا وتشريعيا، يؤمن الأرضية اللازمة والضرورية لاقتصاد سوق حر واجتماعي، فالسياسات الاقتصادية ينبغي أن تخدم الأهداف لا أن تكون عبئا عليها.[3]

فالقطاع الخاص إذا أريد له أن يعمل وينتج ويساهم في النهوض والتنمية الاقتصادية ضمن رؤية إستراتيجية واضحة للدولة الجزائرية، ينبغي أن يعمل في ظل اقتصاد القواعد لا الأوامر (القوانين والتشريعات المقيدة)، وهذا يعني أن تترك الحرية للأفراد والمشاريع الصغيرة للعمل في إطار قواعد عامة للسلوك متفق عليها، وأن يكون تدخل الدولة عبر سياساتها الاقتصادية المالية والنقدية من أجل خلق الجو التنافسي المطلوب، وهذا لا يعني تراجعا لدور الدولة بل هو مواءمة دورها مع الوظيفة التنظيمية التي يخصصها لها الفكر الاقتصادي، بحيث يظهر دور الدولة من خلال إيجاد قاعدة تنافسية بين جميع القطاعات والأفراد وضمان حرية السوق، عن طريق وضع تشريعات وقوانين مانعة للاحتكار ومطبقة بصرامة مع إعطاء الأولوية للتنويع الاقتصادي، فالأصل أن يكون النظام حرا والتدخل استثنائي لا أن يكون العكس.[4]

---

[1]- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 - مواصلة وتيرة الإصلاحات، https://www.albankaldawli.org/ar/home ، تاريخ النشر: 2019/24/10، تاريخ الاطلاع: 2021/11/15.

[2]- حسين كشيتي، متطلبات تحقيق استقرار الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، جلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018، ص596-597.

[3]- محمد غسان القلاع، دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي، http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:x3ksOWdc2p8J:www.mafhoum.com/syr/articles_06/kallaa.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz ، تاريخ الاطلاع: 2021/11/12، تاريخ النشر: 2012/04/29.

[4]- أحمد الصفتي، مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص25.

تسجل الجزائر انخفاض في مساهمة القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات بنسبة لم تتجاوز 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية للخارج، وهو ما يؤكد ضرورة إعادة النظر في السبل الكفيلة لتعزيز وجود قطاع خاص يتميز بالديناميكية والتنافسية المستدامة، وتسهيل نشاطه على المستوى المحلي لضمان أوضاع مالية قابلة للاستمرار، وهو ما يكفل نموه وزيادة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية وتقليص الاختلالات الخارجية ودعم استمرارية ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل، مما ينعكس على استقرار قيمة العملة الوطنية وصولا إلى تقويتها مستقبلا. في سبيل تحقيق ذلك ينبغي على الحكومة القيام بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تستغرق وقتا حتى تؤتي ثمارها في تنويع الاقتصاد الوطني. ومن أهم الإصلاحات المطلوبة في هذا الصدد:[1]

- يعد الترويج لبيئة أعمال جاذبة وتنافسية أمرا حيويا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع نمو القطاع الخاص وتفعيل خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر القوة الحقيقية لخلق فرص العمل ومكافحة البطالة. فالجزائر لازالت بحاجة إلى تعزيز جاذبيتها كقبلة للمستثمرين الأجانب من خلال بذل جهود إضافية لتسهيل وتطوير الإجراءات والتشريعات في سبيل دعم وحماية المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في قاعدة 49/51 في كل القطاعات، التي تعتبر عائقا أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الضرورية للاستفادة من التكنولوجيا التي تعدّ شرطا أساسيا لبناء قاعدة صناعية محلّية تتميز بالديناميكية والتنافسية؛
- تقديم الدعم اللوجيستي والترويجي للقطاع الخاص من أجل تمكينه على الاطلاع بالتغيرات الحاصلة بالأسواق الخارجية، لمواكبة التطورات المستحدثة فيها لكي لا تفقد منتجاته تنافسيتها؛
- ضرورة الاعتماد على الكفاءات والمهارات التي تعطي قيمة مضافة تولي أهمية للبحث والتطوير، ما يؤدي لاكتساب تكنولوجيا حديثة تبعدها عن التبعية للخارج؛
- إنشاء هيئة مستقلة على مستوى مؤسسات القطاع الخاص تعتمد الإجبارية، تأخذ على عاتقها مهام الإبداع والجودة، تقدم منتج محلي بمقاييس الجودة التي تتوفر في المنتجات الموجودة بالأسواق الدولية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بتكلفة استخدام الجودة ما يزيد من تنافسيتها؛

[1]- فضيلة بوطورة، قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الزائر بين الواقع والمأمول خلال الفترة (2001-2015)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، أكتوبر2019، ص105-107.

- العمل على تنظيم طرق توزيع الموارد المعدنية، من خلال استخدام التقنيات الحديثة في استغلالها (التنقيب والتطوير)، تفعيل الشراكة بين قطاع التعليم العالي ووزارة الطاقة والمناجم وكذا دعم مراكز البحث العلمي المتخصصة في الدراسات الجيولوجية، مع إعادة تهيئة المواقع المنجمية بعد نهاية الاستغلال بهدف الاستفادة منها لأطول وقت ممكن؛
- تأسيس معاهد تهتم بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل إليها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمم بمقاييس دولية، يقابله تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية، التي تهدف أساسا لترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص ؛
- إيجاد قانون موحد يعلو جميع القوانين والتشريعات الوطنية وينظم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي لربح الوقت عن طريق جلب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى تكييف القانون التجاري ليخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية؛[1]
- بناء مؤسسات قوية لمحاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية وجهوية، مما يؤدي إلى تدفق الاستثمارات المنتجة وانخفاض تكلفة التعاملات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين؛[2]
- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له، يقابله قيام الدولة بالمتابعات المالية المستمرة لهذه المؤسسات لتغطية مخاطرها، ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرين وتشجيعهم على زيادة الصادرات؛
- الاهتمام باستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتقديم الدعم الضروري لها لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1]- رضوان عامري، التجربة الماليزية في بناء نموذجها الاقتصادي: تحليل نظري وقياسي لنقاط النجاح والفشل، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ماي 2018،ص26.

[2]- وسيلة بوفنش، البدائل الإستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة دراسات، العدد 55، الجزائر، جوان 2017، ص53.

- تنسيق عمل البنوك ومؤسسات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرين الخواص وكذا التأمين على السلع والترويج والتوزيع، مع العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج؛
- وضع سياسات اقتصادية هيكلية خاصة في المجالات التجارية، المصرفية والمالية، وخطط لتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما ينبغي إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رأس المال؛
- توافر البنى التحتية والمرافق العامة للقطاع المنتج، ممثلة في مخابر الأبحاث والتطوير والتدريب المهني والتقني، الطاقة والماء، شبكات المواصلات والاتصالات الحديثة والمتطورة، موانئ ومدن صناعية ومناطق تجارة حرة، لأنها تعتبر قاطرة لمسيرة تحقيق النمو بالجزائر وعامل أساسي في جذب رؤوس أموال أجنبية، باعتبار أن هذا المتغير يعد محفز لبيئة الأعمال؛
- نشر الفكر المقاولاتي بين أوساط الشباب خاصة خريجي الجامعات،وتكوين إطارات مختصة في مجال الدعم والمرافقة، تعمل على دراسة المشاريع المقاولاتية ومتابعتها لضمان نجاحها دون هدر الأموال؛
- التأكيد على توفير مناخ ملائم للاستثمار خاصة من ناحية توفير الاستقرار الأمني ومكافحة الفساد، البيروقراطية، الرشوة... إلخ، وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية في جميع الأنشطة الاقتصادية لتجنب التركز الاقتصادي والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة المستعملة فيها؛[1]
- العمل على تطوير القطاع المالي الذي لا يزال بحاجة للمزيد من الإصلاحات بغية إعادة تأهيله حتى يكون له دور أساسي في استغلال الموارد الادخارية لخدمة التنمية الاقتصادية من خلال التعامل بمرونة أكبر مع المستثمرين ودعم القطاع الخاص باعتباره أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي؛
- ضرورة توسيع مجال عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير المناخ الملائم لها، لأجل استقطاب العديد من مؤسسات القطاع الخاص للتعامل معها بشكل نظامي وقانوني، كما تسمح صيغ التمويل الإسلامي بمرافقة ومشاركة مؤسسات القطاع الخاص في مشاريعها، مما يتيح لها التطور والتوسع في مجال

[1]- أمينة بن حدو، أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس): دراسة قياسية باستخدام Panel(PMG-ARDL)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، أوت 2019، ص76.

اختصاصها، لما تكسبه المؤسسات المالية الإسلامية من خبرات وكفاءات تساعد على إرشاد وتوجيه المؤسسات والمشروعات.[1]

بناء على ما تقدم وجب تبني سياسات اقتصادية تتماشى والواقع الاقتصادي الجزائري وظروف بيئته الداخلية والخارجية وذلك بإيجاد مزيج من أدوات السياسة الاقتصادية الذي تهدف إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتنويعه بتحفيز النمو والحد من البطالة هذا من جهة ومحاربة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية من جهة أخرى. اتخاذ إجراءات جريئة وضرورية لاستكمال برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي شرع فيها خلال التسعينات، ترتكز أساسا على تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي، تطوير القطاع المالي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي، زيادة المرونة في أسواق العمل، تطوير قطاعات النشاط المعوّضة للواردات، الرفع من القدرة على التصدير بالسعي لتنمية قطاعات بديلة للمحروقات خاصة ذات التنافسية النسبية في الأسواق العالمية، تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومحاربة الفساد. كل هذا قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل وضمان التنمية المستدامة تؤدي لتحسين قيمة العملة الوطنية.

[1]- مصعب بوصبيع إبراهيم، متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2018، ص216.

خلاصة الفصل:

بعد قيامنا بإجراء دراسة قياسية تحليلية تضمنت بناء نموذج قياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وكذا نموذج قياسي للتضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2020) يبحثان تأثير المتغيرات الأساسية التي تعبر عن الصدمات الاقتصادية التي تمس الاقتصاد الجزائري على قيمتهما، فقد توصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والمتغيرات الأخرى المفسرة له باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) ونفس الشيء بالنسبة للتضخم، ومن ثم تم تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل والمدى القصير الذي أثبت وجود علاقة توازنية طويلة المدى تعيد سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل التضخم لمستواهما التوازني في حالة تعرضهما لأي صدمة اقتصادية، وهو ما تم تأكيده من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات عبرت عن سلامة وجودة النموذجان.

ونظرا لأن بنك الجزائر يستهدف استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار، عن طريق تدخله الدوري في سوق الصرف من أجل توجيه سلوك سعر الصرف الاسمي بما يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي للدينار، فإن ذلك أحدث أثر سلبي على التطورات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي الذي تتضح تراجعاته المستمرة مقابل العملات الرئيسية ، وهو ما يؤكد عدم التزام بنك الجزائر بأي هدف لسعر الصرف الاسمي، فتخفيض قيمة العملة في سياسة سعر الصرف المدار يهدف إلى ضمان أن مخزونها من العملة الصعبة المتناقص سيجلب لها كتلة معتبرة من الدينار المحلي يعزز قدرتها على تغطية تكاليف الموازنة العمومية المحلية، لذا وجب احتواء هذا الخلل عبر سياسة متكاملة تحكم تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف وتولي الأهمية اللازمة لمسألة استقرار قيمة الدينار والحد من آثاره العكسية على المؤشرات الأساسية للاقتصاد الوطني.

فبالرغم من اتباع بنك الجزائر لسياسة استهداف التضخم غير أن التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وكذا ارتباط السياسات النقدية والمالية بالجزائر بالدورات الاقتصادية، ستعتبر عائقا أمام نجاح سياسة استهداف التضخم ما لم يتم تصحيحه عبر التنويع الاقتصادي، باعتبار أن هذه الأوضاع لا توفر الدعم اللازم من جانب السياسة المالية كما تكرس هيمنتها على حساب السياسة النقدية، وبالتالي ستحد من استقلالية بنك الجزائر وقدرته على التحرك لإنجاح هذه الإستراتيجية النقدية.

وعليه فإن تحسين قيمة العملة بشقيها الداخلي والخارجي يتطلب وجود بيئة اقتصادية قوية مستقرة ترتكز على تعزيز وتقوية أساسيات الاقتصاد الوطني في إطار تبني نظرة طويلة الأجل، تضم إصلاحات اقتصادية مزيج من السياسات الاقتصادية المتوازنة للحد من الآثار السلبية لهذه الصدمات على الاستقرار

الاقتصادي الكلي، يتبعها إصلاح الإدارة العمومية وتطبيق التسيير العمومي الحديث والتخلي التدريجي عن نظام الدعم العام لصالح الدعم الموجه، وإصلاح المنظومة المصرفية مع تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي بشقيه الأفقي والعمودي.

الخاتمة

يعتبر موضوع قيمة العملة وقوتها من المواضيع ذات الأهمية البالغة، باعتبار أنها تؤثر وتتأثر بالصدمات الاقتصادية التي تمس اقتصاد أي دولة كانت متقدمة أو نامية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع ومعاناة الجزائر من آثار الصدمات الاقتصادية بشكل ملحوظ فقد حاولنا من خلال هذا البحث تحديد العلاقة بين الصدمات الاقتصادية وقيمة العملة سواء داخليا أو خارجيا.

إذ يعتبر التضخم كمعبر عن القوة الشرائية للدينار داخليا أحد أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي المؤثر به، فهو مثله مثل أي ظاهرة اقتصادية، لا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده، وبالعكس أيضاً لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، إذ أن قراءة واقع التضخم تكون لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له، والمعروف أن التضخم عرض لحالة وليس مرض، فهو مؤشر خلفه تكمن حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة مرهون بأسبابه.

كما يعتبر سعر الصرف الحقيقي كمقياس للقدرة التنافسية للدينار خارجيا، فالتحول نحو نظام الصرف المرن تمثل في إعلان الجزائر تعويم موجه للدينار الجزائري مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين بتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف، وهذا من خلال استهداف سعر الصرف الفعلي الحقيقي لحماية القدرة التنافسية الخارجية مع التحكم في التضخم.

لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر من جهة، وكذا اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم والمتغيرات المفسرة له، بالاعتماد على مختلف الدراسات النظرية والتجريبية السابقة التي سمحت لنا بتحديد جملة من العوامل التي تؤثر على الدينار الجزائري، وهذا حسب ما يتوفر لدينا من معطيات إحصائية واقتصادية.

لبلوغ الهدف من هذه الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى جزأين نظري وتطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للنقود، قيمتها وتغيرها، من خلال إبراز مفهوم النقود، العرض النقدي والجهات المؤثرة فيه والطرق المؤدية لتغيره وإمكانية إدارته، وكذلك الأثر الذي تتركه تقلبات قيمة النقود داخليا وخارجيا، حيث تؤثر قرارات المنتجين والمستهلكين في القيمة الداخلية للعملة، كما تؤثر العوامل الخارجية وبشكل أقوى في القيمة الخارجية للعملة نتيجة اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال حركة التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال

في الفصل الثاني من الدراسة تناولنا الإطار النظري للتوازن الاقتصادي وقمنا بتحليله من خلال نموذج (IS-LM-BP) للاقتصاديات الصغيرة التي تتميز بمبادلات تجارية منخفضة، إضافة إلى تطرقنا للصدمات الاقتصادية، مسبباتها وأنواعها، وكذا تأثيرها على التوازن الاقتصادي الكلي، كما قمنا بتحليل أثر هذه الصدمات على قيمة العملة سواء خارجيا أو داخليا والتأثير المتبادل بينهما.

أما الفصل الثالث فخصصناه لاستعراض مؤشري سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم بالجزائر، تحليل تطور هذين المؤشرين بالجزائر خلال الفترة (1990-2021)، إضافة إلى تناولنا للإطار النظري لاستقرارية السلاسل الزمنية واختبارات العلاقة السببية ومن ثم تشخيص جودة النموذج من أجل استعمالها في دراستنا القياسية للفصل الموالي.

لننهي دراستنا بالفصل الرابع الذي درس تحديد العلاقة وقياسها من خلال دراسة وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين المتغيرات المفسرة ولسعر الصرف الحقيقي وكذا المتغيرات المفسرة لمؤشر الأسعار، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اختبار التكامل المشترك (ARDL).

أولا: إثبات الفرضيات :

تعتبر **الفرضية الأولى** صحيحة، فالسعر الرسمي للدينار الجزائري لا يعكس الوضعية الاقتصادية والنقدية في الجزائر، باعتبار أن بنك الجزائري يقوم بتحديده إداريا بناء على تدخلاته المستمرة في سوق الصرف البيني بما يخدم استقرار ميزان المدفوعات، فسعر صرف الدينار الجزائري في العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر ضعيف، ذلك على أساس أن قائمة السلع المصدرة خارج المحروقات تكاد تكون معدومة، وبالعكس تستورد الجزائر معظم احتياجاتها من الخارج، فان سعر الصرف وتقلباته تؤثر أكثر وبوضوح في القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية؛

الفرضية الثانية صحيحة، إذ أدت الإصلاحات النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي على حساب أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قام بنك الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي بالتخلّي عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام الصرف المرن المدار للدينار، مع استهداف سعر الصرف الحقيقي الفعلي باعتباره أداة لحماية القدرة التنافسية على حساب سعر الصرف الاسمي وبالتالي شهدت القيمة الخارجية للدينار تراجع مقابل مختلف العملات، أما بالنسبة للتضخم فقد اتجهت الحكومة إلى التحرير التدريجي

للأسعار مع تخفيض الطلب الكلي وإتباع سياسة نقدية تقييدية للتحكم في التضخم، غير أن التبعية الاقتصادية للخارج أثرت أكثر وبوضوح في القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية؛

الفرضية الثالثة صحيحة، إذ يعتبر الرافد الحقيقي لتعزيز قوة الدينار الجزائري هو تجسيد الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، تتطلب وجود بيئة اقتصادية قوية مستقرة ترتكز على تعزيز وتدعيم أساسيات الاقتصاد الوطني في إطار سياسات اقتصادية متوازنة، مع تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على إنجاحها التي تعزز من نسبة الاندماج الداخلي للاقتصاد الوطني، بما ينوع من مصادر التمويل ويقلل من الاعتماد على عائدات تصدير النفط كمورد وحيد، مع ضرورة تنشيط دور القطاع الخاص كقوة محركة رئيسية للاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر هذا الأخير من الآليات الفعالة التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر للدور الذي يضطلع به في خلق الثروة، زيادة الدخل وتوفير مناصب الشغل لدى مختلف القطاعات الحيوية المحركة للنمو الاقتصادي؛

الفرضية الرابعة صحيحة، فتفكك الاقتصاد الرسمي واعتماده المباشر على مداخيل النفط كمصدر أساسي لتمويله من جهة في ظل غياب المصدر المكمل والبديل عن طريق التنويع الاقتصادي والإصلاحات المرافقة له، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي وبالخصوص سوق الصرف الموازي من جهة أخرى، الذي يرجع بالأساس إلى القيود المفروضة على حساب رأس المال لاسيما ما تعلق بخروج رؤوس الأموال للخارج، هذه القيود أسهمت في خلق بيئة مالية سلبية أضعفت من مناخ الاستثمار الأجنبي، وشجعت على تنامي أسواق الصرف الموازية وزيادة الضغط على سعر الصرف الرسمي بسبب زيادة الفجوة بينه وبين سعر الصرف الموازي، كما فاقمت من ظاهرة هروب الأموال إلى الخارج عبر قنوات غير رسمية؛

الفرضية الخامسة خاطئة، لا يعتبر التضخم في الجزائر من المؤشرات القوية التي تقيس القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي، فبالرغم من أنه يؤثر على جانبين أساسيين هما تنافسية السلع والخدمات المصدرة للأسواق الخارجية، وكذا القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية. ذلك على أساس أن قائمة السلع المصدرة خارج المحروقات تكاد تكون معدومة، وبالعكس تستورد الجزائر معظم احتياجاتها من الخارج، هذه التبعية تؤثر أكثر وبوضوح في القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين داخل السوق الوطنية، كما أن المؤشر المستخدم في حساب معدل التضخم ضعيف المصداقية، إذ لا يعكس بشكل جيد التطور الحاصل في المستوى العام للأسعار ون ثم التدهور في القدرة الشرائية، نظرا لأنه يتضمن بعض الأسعار الإدارية المتحكم

فيها وأخرى تتلقى دعما مكثفا من قبل الدولة، هذه الأخيرة تشكل نسبة معتبرة من معدل التضخم الإجمالي بارتفاع أوزانها الترجيحية مما يؤثر على مصداقية هذا المؤشر.

ثانيا: نتائج الدراسة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** منها ما يتعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التحليلي التطبيقي، والتي يمكن عرضها كالتالي:

- تعبر قيمة النقود داخليا عن القوة الشرائية لها من السلع والخدمات الموجودة محليا، وبالتالي فإن لها علاقة بالمستوى العام للأسعار، كما تعبر قيمة النقود خارجيا عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية مقومة بالعملة المحلية، فهي بذلك تقيس القدرة على المنافسة الخارجية للعملة معبر عنها بسعر الصرف الفعلي الحقيقي؛
- تؤثر الصدمات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي يمس الاستقرار المستقبلي لتحركات المتغيرات الاقتصادية الكلية، لينتقل تأثير هذه الصدمات إلى قيمة العملة الوطنية التي تعتبر شديدة الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية، ومن خلالها ينعكس الأثر المتبادل بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد المحلي؛
- تؤثر الصدمات الاقتصادية على استقرار قيمة العملة، قد ينجم هذا الاختلال عن عوامل خارجية مستقلة كتدهور شروط التبادل الدولي أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وقد ينجم عن سياسات محلية غير ملائمة في ظل جهاز إنتاجي غير مرن، تؤدي إلى توسع الطلب أكثر من نمو العرض وكذا تشوه الأسعار النسبية، التي تؤدي لانخفاض سعر الصرف الحقيقي وما ينجر عنه من ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما يؤدي لارتفاع مستويات الأسعار بشكل مستمر مسببة ارتفاع في معدلات التضخم؛
- يعتبر تحول الجزائر من نظام الصرف الثابت نحو مرونة سعر الصرف تحولا سريعا مدفوعا بأزمة ميزان المدفوعات التي شهدها البلد خلال النصف الأول من التسعينات في ظل التراجع الكبير في احتياطاته من النقد الأجنبي، بالموازاة مع التحسّن الكبير في سعر الصرف الحقيقي والعجز المستمر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، سجلت المديونية الخارجية للبلد مستويات غير قابلة للاستمرار، هذا الوضع الخطير أجبر الحكومة على طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها تطبيق برنامج للتكييف الهيكلي (1994-1998)، كان من بين بنوده تحرير الأسعار وإصلاح نظام إدارة سعر الصرف من خلال إجراء

تخفيض متتالي في قيمة الدينار لاستعادة التوازن الخارجي وامتصاص الفجوة التضخمية المزمنة، ثم التخلّي عن نظام الصرف الثابت والتحول نحو نظام صرف مرن فيما يعرف بإستراتيجية الخروج؛

- تبنت الجزائر نظام التعويم الموجه في سياق التصدي للصدمات الخارجية القوية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، من خلال استهداف سعر الصرف الفعلي الحقيقي لحماية التوازنات المالية الكلية والتحكم في التضخم مع إلغاء التقييم المفرط للدينار بالموازاة مع ارتفاع معدل التضخم لتقليل الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، غير أن الواقع يرى عكس ذلك، وهو ما أكدته دراسة جوزيف غانيون على أن الجزائر من بين الدول التي تتلاعب بسعر صرف عملتها، بحيث تقوم بجعله متدنيا لتضخيم قيمة الحساب الجاري عند تقييمه بالعملة الوطنية؛

- عدم استقرار الاقتصاد الجزائري الذي يعيش تحديات مظاهر الانفتاح الاقتصادي، من خلال تبعيته وعدم تنوعه (الاقتصار على تصدير المحروقات التي تمثل في المتوسط 95% من الصادرات، 45% من PIB و 3/2 من إيرادات الميزانية) من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مفرطة في الواردات لتغطية الاحتياجات الوطنية، حيث ارتفعت من سنة 2000 إلى سنة 2018 بـ 570.23% مما ساهم باستمرار في زيادة الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، ما يجعله يتعرض وبشدة للصدمات الخارجية الناتجة عن دورات وتقلبات الاقتصاد الوطني؛

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذي لم يسمح بزيادة الصادرات وتنافسيتها أو حتى كبح الواردات بتطوير القطاعات الموجهة لتعويض منتجاتها، باعتبار أن صادرات الجزائر الممثلة بالمحرقات وهي مقومة بالدولار، كما أن الزيادة المفرطة في الواردات تزيد من تبعية المجتمع والاقتصاد الوطني لتقلبات أسعارها في السوق العالمي وما يترتب على ذلك من أثار سلبية على قيمة العملة الوطنية وعلى مستويات التضخم؛

- ترتب عن رفع الدعم عن عدد معتبر من السلع الذي يضم سلع استهلاكية والاستثمارية وهي في الغالب مستوردة، ارتفاع حاد في مستوى الأسعار انتهى باستقرارها فيما بعد عند مستوى توازني مرتفع، مما ساهم في امتصاص التضخم السابق الكامن، الناتج عن زيادة الكتلة النقدية عن احتياجات النشاط الاقتصادي، وقد ساهم هذا في تدعيم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية؛

- مشكلة مسايرة وتيرة الإنفاق العمومي للاتجاهات الدورية للاقتصاد الدولي، فزيادة الإنفاق الحكومي بالجزائر خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، تجسد أساسا في زيادة الإنفاق على الاستثمارات العامة والأجور، التي أدت إلى زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية في

غياب المنتجات المحلية، هذا الإنفاق موجه للسلع والخدمات المستوردة ما أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدينار، وبعد أزمة البترول 2014 ونهاية مرحلة الطفرة لجأت الحكومة لإجراءات التقشف في النفقات (معظمها نفقات رأسمالية) مع زيادة الضرائب، وهي إجراءات عمقت من ركود النشاط الاقتصادي المحلي المرتبط في أغلبه بالواردات، مما ساعد على الاستقرار النسبي للأسعار من خلال استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي؛

- حركية رأس المال بالجزائر تتميز بالضعف نتيجة القيود والضوابط المفروضة على المعاملات لاسيما ما تعلق بخروج رؤوس المال للخارج، هذه الرقابة الصارمة ساهمت في توليد بيئة سلبية أضعفت مناخ الاستثمار الأجنبي ونجم عنها بالأساس تنامي ظاهرة أسواق الصرف الموازية وتباعد الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، ما جعل بنك الجزائر يزيد من تدخلاته في سوق الصرف البينية دون الالتزام بأي هدف حسب ما أقره صندوق النقد الدولي، وهو الأمر الذي يحرم الأعوان الاقتصاديين من تكوين أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي للدينار الجزائري ما عدا التوقع بالانخفاض، وهو ما تم تأكيده في تقرير للسياسة النقدية بالجزائر سنة 2005 الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر؛
- على الرغم من عودة الاستقرار للاقتصاد الكلي بعد تطبيق التعديل الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي وما صاحبه من فترة انتعاش اقتصادي في ظل التصريح بإتباع نظام التعويم الموجه، غير أنه فعليا لم تلتزم السلطات بقاعدة التعويم التي تفرض أن تكون وتيرة التغيرات في احتياطات الصرف ضعيفة، حيث أثبتت الدراسة أن الجزائر لم تستطع تجاوز هاجس الخوف من التعويم، وأنها لا تزال تعيش تحت نظام صرف أقرب للثابت منه للعائم تتحكم في وضعيته السلطات النقدية، لذلك لم يكن نظام الصرف طرفا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء في عدم قدرته على تعزيز التنافسية خارج المحروقات، أو بتحفيز الطلب الداخلي بتحسين القدرة الشرائية من أجل زيادة معدل النمو؛
- تأثير سعر الصرف بالنسبة للجزائر له تأثير عند شراء المنتجات المستوردة سواء داخل السوق الوطنية أو خارجها، أما عند البيع (عند التصدير) فليس له تأثير ملموس، إذ أنه كلما كان سعر صرف الدينار مرتفع كلما كانت القدرة الشرائية للمنتجات المستوردة جيدا والعكس عندما يكون سعر الصرف منخفض.
- شهدت الفترة 2000-2015 بالجزائر تطورا ملحوظا للكتلة النقدية، يرجع مردها إلى نمو احتياطات الصرف الأجنبي (ارتفاع أسعار البترول) بالإضافة إلى رسملة البنوك، قابله عدم استجابة الاقتصاد

الوطني للزيادة في المعروض من السلع الموجهة للسوق الداخلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لأسباب هيكلية، ما أدى لانخفاض القوة الشرائية التي أدت لخلق ضغوط تضخمية؛

- نلاحظ أن التسرب النقدي خلال الفترة (1990-1997) كان مرتفعا (فاق 30%) بسبب ضعف الجهاز المصرفي مما كان له الأثر السلبي الكبير على المضاعف النقدي في خلق النقد، أما في الفترة (1998-2014) فقد انخفض إلى أقل من 30% بسبب ارتفاع الثقة في البنوك (بالأخص صندوق ضبط الإيرادات 2000-2016) وهو ما انعكس بالإيجاب على المضاعف النقدي ومنه خلق نقود أكثر في الاقتصاد، ليعاود الارتفاع خلال الفترة (2015-2018) إذ فاق 30% بسبب استنزاف صندوق ضبط الإيرادات وخروج الأموال من البنوك الذي استدعى رفع رأس مالها، الأمر الذي يجعل معدل التضخم غير معبر عن القيمة الحقيقية لمستوى الأسعار بسبب إهمال الأموال التي خرجت عن الدائرة النقدية؛
- شهدت الفترة 1998-2018 زيادة في حجم الطلب الكلي قابله تباطؤ في مستويات العرض الكلي بسبب تفكك الهيكل الاقتصادي (نسبة اندماج داخلي ضعيفة) وعدم تنوعه، في ظل زيادة عدد السكان (عامل رئيسي لزيادة الطلب الكلي)، مع اختلال التوازن المحاسبي بين قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي(صدارة قطاع المحروقات في تكوين معادلة الناتج الداخلي الخام على حساب القطاعات الأخرى)، ما يخلق تبعية مفرطة لمداخيل المحروقات مع زيادة مفرطة في الواردات، ما يكون له الأثر الكبير في الرفع من معدلات التضخم للسلع والخدمات؛
- هناك عدم استقرار نقدي بالجزائر بسبب عدم توافق معدل نمو الكتلة النقدية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه يبقى مقبولا من الناحية الاقتصادية، باعتبار أنه يستحيل الوصول إلى حالة الاستقرار النقدي المطلق، باستثناء بعض السنوات على غرار (1998، 2001، 2002، 2013، 2014) التي كان معامل الاستقرار النقدي فيها كبيرا مقارنة بمتوسطه 1,014 خلال فترة الدراسة التي كانت تفسر في كل مرة بصدمة في أسعار البترول العالمية؛
- أدى انخفاض قيمة العملة الوطنية في كل الحالات إلى ارتفاع التضخم الذي ساهم في إضعاف القوة الشرائية، إذ نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة تولد عنها تخفيض لقيمة الدينار الجزائري سنة 1991 بأكثر من 100% من قيمته، حيث وصلت قيمته سنة 1993 إلى 23 دينار للدولار الواحد مقابل 9 دينار للدولار الواحد سنة 1990، تبعها بعد ذلك إتباع سياسة التعويم المدار للدينار سنة 1995 مع إنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك سنة

1996 الأمر الذي أدى لانخفاض سعر الصرف إلى غاية 1999، ليستقر بعدها بين 60 و 80 دينارا للدولار الواحد خلال الفترة (2001-2014)، هذا الاستقرار تبعه انخفاض للعملة الوطنية وصل إلى 116 دينار للدولار الواحد سنة 2018 بسبب الصدمة البترولية نهاية 2014 وتبعاتها على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي زاد من حدة الضغوط التضخمية؛

- إن المتتبع لمسار تطور نفقات وإيرادات الجزائر خلال الفترة 1990-2018 سيلاحظ وبالرغم من أن هذه الفترة شهد فيها ارتفاع أسعار النفط ابتداءا من سنة 1999، إلاّ أن رصيد الميزانية شهد سنوات من العجز، حيث سجلت سنة 2004 بـ 1659.031- مليار دج، وكذا ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، هذا العجز وفي ظل انهيار أسعار النفط ألزم السلطات إلى تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي من دون مقابل حقيقي في الإنتاج تحت مسمى التمويل غير التقليدي، الذي دخل حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض 10 - 90 بموجب القانون رقم10 – 17 الصادر في 11 أكتوبر 2017يتمم الأمر 11 - 03 الصادر في 26 أوت 2003، الذي جاء من أجل مواجهة تداعيات الصدمة البترولية التي استنزفت الموارد المالية للدولة (نضوب صندوق ضبط الموارد بداية سنة 2017)، مع التنويه إلى خطورة نتائجه على تقلبات مستوى الأسعار (طباعة النقود من دون أن يقابلها إنتاج حقيقي)، الذي سوف ينعكس وبشكل كامل على تسريع حركة التضخم في ظل غياب دور بنك الجزائر كسلطة نقدية مستقلة؛

- يعتبر التضخم المستورد من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، فحسب بنك الجزائر قد ساهم هذا الأخير في ارتفاع التضخم المحلي بنسبة 7% خلال الفترة (2000-2013)، باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد نام وأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي فإن حركة الأسعار المحلية المرتفعة لها حصة من الأسعار الأجنبية، ويظهر هذا من خلال تتبعنا لتطور ما تستورده الجزائر من الخارج، حيث شهدت حركة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018 تطورًا سريعاً خاصة السلع الغذائية والاستهلاكية والتي ساهمت في نقل التضخم المستورد إلى التضخم المحلي؛

- على الرغم من فعالية مقياس التضخم في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا أنه ما يزال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المخفضة بواسطة تجار التجزئة، حيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار المستهلك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة

انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار المستهلك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جميع الأسعار الفردية؛

- إثر انخفاض أسعار النفط قررت الحكومة انتهاج أسلوب تمويل جديد، متمثل في التمويل غير التقليدي مما يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية الموجهة نحو الطلب الكلي، الذي سيكون له تداعيات خطيرة على معدلات التضخم في المستقبل خاصة وأن المبالغ المخصصة للتمويل غير التقليدي ارتفعت في ظرف قصير إلى 6750 مليار دينار أي ما يمثل 38% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزيع المجموعات الانفاقية حسب الأوزان الانفاقية مبالغ فيه لصالح الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتي هي في معظمها سلع مدعمة من طرف الدولة، مما لا يسمح بالتقييم الدقيق لمستوى أسعار السلع، وبالتالي عدم إعطاء القوة الشرائية الحقيقية للدينار الجزائري في السوق الوطني.

ثالثا: اقتراحات الدراسة.

من خلال هذه الدراسة وبناءا على ما توصلنا إليه يمكن إدراج **الاقتراحات** التالية:

- ✓ اتخاذ إجراءات جريئة وضرورية لاستكمال برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي شرع فيها خلال التسعينات، ترتكز أساسا على تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي، تطوير القطاع المالي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي، زيادة المرونة في أسواق العمل، تطوير قطاعات النشاط المعوّضة للواردات والرفع من القدرة على التصدير بالسعي لتنمية قطاعات بديلة للمحروقات خاصة ذات التنافسية النسبية في الأسواق العالمية، تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومحاربة الفساد. كل هذا قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل وضمان التنمية المستدامة؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص كإستراتيجية فعالة لعقلنة تخصيص الموارد الوطنية عبر سيادة قواعد السوق الحر وكذلك لتدعيم قاعدة الإنتاج المحلي، من خلال محاولة الاستفادة من الخبرات الأجنبية وتحسين جودة المنتجات وتنويعها. في ضوء واقع الاقتصاد الجزائري يعتبر القطاع الفلاحي والسياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية المرشحة لتنويع هذا الأخير. ستكون فرص هذا التنويع أكثر جدية إذا ما تم أيضا

تحديث وعصرنة القطاع الصناعي وفتحه أمام الاستثمار الخاص مع تحويل توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاع الخدمي إلى القطاع الإنتاجي، مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري خارجيا عن طريق اندماجه في المبادلات الإقليمية؛

- ✓ تبني سياسات مالية ونقدية تتماشى والواقع الاقتصادي الجزائري وكذا ظروف بيئته الداخلية والخارجية وذلك بإيجاد مزيج من أدوات السياسة النقدية والمالية الذي يهدف إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتنويعه بتحفيز النمو والحد من البطالة هذا من جهة، ومحاربة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية من جهة أخرى؛
- ✓ اختيار نظام صرف ديناميكي يتماشى والظروف الاقتصادية للبلد في كل فترة، والتركيز الفعلي على نظام التعويم الموجه مع إضافات، الذي تكون فيه قوى السوق المحدد الأساسي لسعر الصرف، مع حصر وتحديد نطاق التدخل ومحاولة الدمج بين استقلالية السياسة النقدية التي تهدف إلى تحفيز النمو، وسياسة استهداف التضخم، باعتبار أن النظام المعتمد لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب سواء تعزيز الصادرات خارج المحروقات أو تعزيز الطلب الداخلي لتحفيز الاستثمار، بروز التضخم المستورد، انكماش الناتج غير النفطي، ارتفاع تكلفة الدعم وأقساط الدين الخارجي بسبب الانخفاض المستمر للعملة؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي، للتوجه به نحو التصدير والتقليل من الاستيراد، حتى تكون الزيادة في الإنفاق العام أو المعروض النقدي يقابلها إنتاج سلعي، مع الدراسة والتقييم الجيد للمشاريع المقدمة من طرف وكالات التوظيف لكي تنتج عنها قيمة مضافة تخدم الاقتصاد الوطني ككل؛
- ✓ توسيع سوق الصرف الرسمي الجزائري من خلال تحسين خدمات الصرف والتحويل، جعل مكاتب الصرف أكثر جاذبية للاستثمار، إزالة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وتشديد العقوبات على كل من يتعامل بالنقد الأجنبي خارج الدوائر الرسمية لتوفير الحجم الكافي من السيولة بالسوق، وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة لنجاح نظام التعويم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقليص تدخل بنك الجزائر في السوق لصالح المتعاملين الاقتصاديين، زيادة مصادر واستخدامات النقد الأجنبي من خلال تقليل التشريعات والتخفيف من إجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي بشكل تدريجي للوصول إلى التحويل كامل للدينار الجزائري بقوى السوق، بشكل يدفع المتعاملين والمستثمرين الأجانب والمحليين للتقرب من مكاتب الصرف الرسمية وتثبيط نشاط السوق الموازية.

رابعا: آفاق الدراسة.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة فإنني أوصي بقيام باحثين آخرين مستقبلا بإجراء المزيد من البحوث التي تعد امتدادا لهذا الموضوع وأهمها:

- ✓ إصلاح السياسة الاقتصادية ودورها في تحسين قيمة الدينار الجزائري؛
- ✓ مدى استجابة إصلاح سياسة الدعم الحكومي في التقليل من استنزاف قيمة الدينار الجزائري؛
- ✓ تنشيط دور القطاع الخاص بما يخدم متطلبات تحسين العملة والنهوض بالاقتصاد الجزائري؛
- ✓ دور الإصلاحات الهيكلية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات؛
- ✓ إشكالية أسواق الصرف الموازية، مسبباتها وآثارها؛
- ✓ التنويع الاقتصادي، استدامة مالية وبديل جيد للحد من الصدمات الاقتصادية.

قائمة المراجع

I. مراجع باللغة العربية:

I. كتب:

1) إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992.

2) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، لبنان، 1987.

3) أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

4) أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، مصر، 1998.

5) أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن ، 2002 .

6) أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، لبنان، 1999.

7) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد – التحليل الجزئي والكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

8) أسامة محمد الفولي، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1997.

9) أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر،عمان،2009.

10) أكرم حداد، مهشور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

11) أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

12) أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

13) إياد عدد الفتا النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الدفعة الأولى ، 2013.

14) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1986.

15) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

16) بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، (تعريب محمود حسن حسنى)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2007.

17) توماس ماير، جيمس سي، دوسينبري، روبرت ز، النقود والبنوك والاقتصاد ترجمة: أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، د.ط، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.

18) حامد الشمرتي، مؤيد الفضل، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، الطبعة الأولى، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2005 .

19) حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .

20) حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،. 2006

21) حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2006 .

22) حمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، ط1 ، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011 .

23) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

24) خليل سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، 1994.

25) دانيالز، جوزيف -فانهوز، ديفيد -ترجمة حسني، محمود حسن، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ -السعودية،2010 .

26) زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا، 2003.

27) ساموبلسون ونوردهأوس ، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان ، 2006.

28) السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

29) سميسم سلالم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

30) سي محمد كمال، صباغ رفيقة، المالية الدولية والأزمات المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،2017 .

31) شيحة رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، لبنان، 1985.

32) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005.

33) صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1984.

34) صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.

35) عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.

36) عبد الحفيظ داود هايل، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، لبنان، 1999.

37) عبد الرحيم حسن أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

38) علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة 01 ،مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية، 2014.

39) عوف محمد الكفراوي، النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

40) كمال البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2001.

41) كمال سي محمد، أوقفوا هذا اللص التضخم بين النظرية والواقع، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، السداسي الأول 2021.

42) مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

43) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2002.

44) محمد موسى عريقات حربي ، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

45) محمد الشريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية : الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية في القطاع النقدي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010.

46) محمد دياب الشاعر، أثر التغير في قيمة النقود، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004.

47) محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 1986.

48) محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

49) محمد طاقة، محمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الشارقة، 2008.

50) محمد عثمان غنيم، التخطيط السياحي والتنمية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2004.

51) محمد عزة غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

52) محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الأول الأسس النظرية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

53) محمود أحمد عبده، الموجز في النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، 1989.

54) محمود السمراني دريد، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

55) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقديً، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .

56) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، 1985.

57) مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات للنشر والتوزيع، لبنان، 2006.

58) مكيد علي، الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011 .

59) موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مجموعة دلة البركة، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.

60) موسى بوخاري لحلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان- بيروت،2010.

61) ميلتون فريدمان، ترجمة إلياس اسكندر، دراسات وقضايا اقتصادية، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1978.

62) نعمان السعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

63) وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 2010.

64) يونس محمود، مبارك عبد المنعم، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.

II. رسائل وأطروحات جامعية:

1) أمين محمد بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر- ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

2) حازم سالم شوابكة، أثر تدهور قيمة النقود على الالتزامات العقدية: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير، تخصص حقوق، جامعة مؤتة، الأردن، 2005.

3) سامية نزالي، أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016-2017.

4) سلمى دوحى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها – دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014-2015.

5) صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002 .

6) عبد القادر بوكريطة، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1964-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.

7) عائشة بلحرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني –دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013-2014.

8) عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق أطروحة دكتوراه (1)غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2002.

9) عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

10) عشيط علاء الدين، نمذجة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وآثار الدورة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، الجزائر، 2018-2019.

11) عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العراق،2007 .

12) علي صاري، أثر تغيرات عرض النقود على الأداء الاقتصادي مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، رسالة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة لونيسي علي البليدة 2، الجزائر، 2014-2015.

13) عنتر بوتيارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية لتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

14) علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-21)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

15) عماد عمر محمود علي الهنداوي ، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، تخصص الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الزقازيق،مصر،2011.

16) فؤاد محمود علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات (بدلالة المناهج التحليلية) دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سوريا، شباط 2019.

17) فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

18) فايزة سي محمد، اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2014-2015.

19) محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2009- 2010.

20) مروان حايد، تأثير صدمات السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017.

21) مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن،2008 .

22) مصباح فتحي عبد الوهاب، أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر،2006.

23) نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018.

24) نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بالمهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017-2018.

25) وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011)، رسالة دكتوراه، اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015-2016.

III. مجلات علمية:

1) الهادي لرباع، الأبعاد الإستراتيجية التنموية للمناطق والمدن الصناعية كمصدر للتنويع الاقتصادي ماليزيا نموذجا، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، 2017.

2) أحمد عزت، انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في مصر وأثره على أداء الصادرات الصناعية – دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28، العدد 03، مصر، 2014، ص218-219.

3) أحمد الكواز، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 35، ج 3، 2004.

4) أمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر – دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين (1964-2015)، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، الجزائر، 2016.

5) أمينة بن حدو، أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس): دراسة قياسية باستخدام Panel (PMG-ARDL)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، أوت 2019.

6) إيمان العلمي، التسويق السياحي كمتطلب استراتيجي لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في ظل سياسة تنويع اقتصادي بالجزائر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 21، الأردن، مارس 2017.

7) إيمان علي محفوظ العجوزة، تأثير الصدمات النقدية على سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، المجلد 2019، العدد 71، مصر، 31 ديسمبر 2019.

8) بوفحص حاكمي ، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب - تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة الشلف، الجزائر.

9) جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (2004-2018)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 8، العدد4، العراق، ديسمبر 2020.

10) حسين كشيتي، متطلبات تحقيق استقرار الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، جلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2018.

11) راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006.

12) رضوان عامري، التجربة الماليزية في بناء نموذجها الاقتصادي: تحليل نظري وقياسي لنقاط النجاح والفشل، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، ماي 2018.

13) سمية زيرار، بشير الزعبي، طالب عوض، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2004)، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجزائر، 2009.

14) طارق سليمان مسعود بغني، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد 1، مصر، 2018.

15) عبد المولى سيد شوربجي، القوة الشرائية للنقود: دراسة بين الفكر والاقتصاد الوضعي والفقه والاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلد 1991، العدد 04، السعودية، 1991.

16) عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراك احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، الجزائر، 2014.

17) عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين صدمات السياسة النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 29، العراق، 2013.

18) عبد الحميد مرغيت، أسواق الصرف الموازية في الجزائر أسبابها أثارها وسبل معالجتها، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر.

19) عبد الحق بوعتروس، أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة2، المجلد3، العدد3.

20) عبد الرزاق بن زاوي، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 17، الجزائر، 2009.

21) عبد السلام فريدة، دراسة تقييمية للسياسات والقرارات الاقتصادية الأخيرة للجزائر في ظل مسعاها لتحقيق تنويع إقتصادي، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 25، الأردن، مارس 2018.

22) عبد اللطيف حسن شومان، علي حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد9 ، العدد 34، العراق، 2013.

23) عبد الله قوري يحي،محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR للفترة (1970-2012)، مجلة الباحث،العدد 14 ، 2014 .

24) عبد الله محمد الشناوي، هبة محمد سيد أحمد، أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار والأجور في مصر خلال الفترة (1979-2012)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول والثاني، يناير وأبريل 2017.

25) عدنان عباس علي، المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 04، جامعة الكويت، 1999.

26)عائشة بنوجعفر، تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري (1980-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2018.

27) عائشة بوثلجة، المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، الجزائر، أكتوبر 2019.

28) عامر عمران كاضم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 03، العدد 11، العراق، 2005.

29) علي لزعر، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، الجزائر.

30) عز الدين ريطاب، الصناعة السياحية من البدائل الممكنة للريع الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، الجزائر، أوت 2015.

31) غويلرموا كالفو، فيغ كارلوس، إحلال العملات في بلدان التضخم المرتفع، مجلّة التمويل والتنمية، مصر، مارس 1993.

32) فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر بين الكتلة النقدية وسعر الصرف حالة الجزائر للفترة (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 14، الجزائر، 2014.

33) فضيلة بوطورة، قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الزائر بين الواقع والمأمول خلال الفترة (2001-2015)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 04، الجزائر، أكتوبر2019.

34) كمال سماش، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 10، العدد 02، الجزائر، سبتمبر 2018.

35) مولود لعرابة ، تطور المستوى السنة للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد02، الأردن، 2004.

36) محمد عمر باطويح، الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الكويت، 2018.

37) ماجد عبد الله المنيف نبيل أبو فليح، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، السعودية، 2009.

38) مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف:ثابتة أو معومة، مجلّة التمويل والتنمية، المجلد45، العدد1، مصر، مارس 2008.

39) محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، الجزائر، 2013.

40) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، العراق، جوان 2010.

41) مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط ، علاقة التنوع الاقتصادي بأمن واستقرار الدولة، جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 02، الأردن، 2016.

42) مصعب بوصبيع إبراهيم، متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2018.

43) مكيد علي، فرجاني وليد، الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وسبل التحرر منها، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، العدد 494، لبنان، أفريل 2020.

44) نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

45) وسيلة بوفنش، البدائل الإستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة دراسات، العدد 55، الجزائر، جوان 2017.

IV. تقارير علمية :

1) أحمد الصفتي، مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

2) الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz.

3) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان،2018 .

4) بيدرو سوزا، رافييل اوسوريو، لويس بايفا، سيرجي سواريس، آثار برنامج بولسا فاميليا البرازيلي على الفقر وعدم المساواة: تقييم السنوات الخمس عشرة الأولى، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل، البرازيل، سبتمبر 2019.

5) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004 ، 2013، 2015، 2016، 2018، بنك الجزائر.

6) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 مواصلة وتيرة الإصلاحات، https://www.albankal dawli.org/ar/home.

7) دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة 6 ، صندوق النقد الدولي، واشنطن،2009 .

8) عبد العلي جيبلي، كرامارنك وفيتالي، اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2003.

9) عبد الفضيل محفوظ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1982.

10) عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي- الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1982.

11) علي توفيق الصادق، نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

12) كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

13) مجد بن أحمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات (1995-2000)، وزارة التخطيط.

V. مقالات على الانترنيت:

1) أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي سنوات 2022 و 2024، https://www.eco-algeria.com/content ، تاريخ النشر: 16 أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر، 2021.

2) العين الاخبارية، https://al-ain.com/article/algeria-social-support-system-steps

3) البيان الصحفي رقم 13/469 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2013 عن صندوق النقد الدولي عقب اختتام بعثة الصندوق لمناقشاتها مع المسئولين الجزائريين في إطار مشاورات المادة الرابعة.

4) بول كروغمان ، لقد كان الكينزيون على حق، (مقال مترجم)، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء3 يناير 2012، العدد 12089، متاح على الموقع: https://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12089&article=657223#.Yb0OlNLMLIU

5) صندوق النقد الدولي: اقتصاد الجزائر يتعافى تدريجيا، https://arabic.rt.com/business/1296954.

6) عزيز عوض الله الجعيد، الإحصاء البيزي، https://aziz-droos.com/?p=1871.

7) محمد غسان القلاع، دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي، http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:x3ksOWdc2p8J:www.mafhoum.com/syr/articles_06/kallaa.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz .

VI. ملتقيات:

1) دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، 11-12 مارس2013، جامعة سطيف1، الجزائر.

2) رقية بوحيضر، أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، المؤتمر الدولي: تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، 11-12 مارس 2014، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

3) عبد الرحيم، محددات التضخم بالجزائر :دراسة تطبيقية، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر الأسباب والآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، يومي29/28 أكتوبر، جامعة جيجل، الجزائر، 2013 .

4) عبد الحميد مرغيت، الشريف بقة، تدهور سعر صرف الدينار وعلاقته بالتضخم في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر: الأسباب-الآثار والعلاج، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، أيام 28-2013/10/29.

5) نزار عساف، واقع الإنتاجية الزراعية في العراق وسبل الارتقاء بها، تحرير عماد عبد اللطيف سالم، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، 2001.

II. مراجع باللغة الأجنبية :

VII. OUVRAGES :

1) A. Górecka et al, Economic Issues in Retrospect and Prospect II, 1et Ed, IJOPEC Publication, London, UK, 2018.

2) Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger,1998.

3) Benhalima Amour, Monnaie et régulation monétaire, édition Dahleb, 1997.

4) Benissad Mohammed Elhocine, "Le taux d'inflation affiché ne correspond pas à la deterioration du pouvoir d'achat" , le quotidian ELWATTAN, 26 janvier 2012.

5) C. Brooks, Introductory Econometrics for Finance, 3rdEd, Cambridge University Press, UK, 2014.

6) Chaneau Ander, Qu'est ce la monnaie, Edition Economica, 1997.
7) Clark p.B- mac donald R, Exchange rates and economic fundamentals amethodological comparison of Beers and Feers, in mac donald R and stain jl (eds) equilibrium exchange rates kluwer academic publishers chap 10 1999.
8) Critian Ottavj, Monnaie et Financement de l'économie, Hachette, 1995.
9) D.H. Robertson, money, nosbet.and co.ltd, london, 1948.
10) D.N. Gujarati, Basic Econometrics, 4thEd, McGraw-Hill, USA, 2004.
11) David G And Others, Monetary Economies Theories, Evidence And Policy, 2éme Edition, Butterworth Education, Great Britain, 1985.
12) Éric Dor, Économétrie**,** Pearson Education, Paris,2004.
13) Eric mayer, Johann scharler. Noisy information interest rate shocks and the Great moderation, 2010.
14) Faruquee H, Isard p, and Masson P,R, amacroeconomic balance framwork for estimating equilibrium exchange rates kluxer academic publishers, chap 4, 1990.
15) Giancarlo Corsetti, New Open Economy Macroeconomics, New Palgrave, 2006.
16) Gregory N. Mankiw, Macroéconomie, Traduction : Jihad C. Elnaboulsi, 5e ed, de boeck, Bruxelles, 2012.
17) Gutton Henri, Brarnoulle Gerard, La Monnaie, édition la Dolloz, paris, 1978.
18) Hamid Bali, inflation et mal-développement en Algérie, édition OPU, 1993.
19) Henri Guitton, la monnaie, Dalloz, 3eme ed, 1974.
20) J.Bradford Delong, Martha L.Olney, Macroeconomics, Second Edition, McGraw Hill, Americas, New York,2006.
21) Jeffrey Frankel, A Comparison of Product Price Targeting and Other Monetary Anchor Options, for Commodity-Exporters in Latin America, Economia, Journal of LACEA, vol.12, no.1, (Brookings Institution), 2011
22) J-L. Besson, Monnaie et Finance, O.P.U., Alger 1993.
23) M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol.16, No.3, 2001, USA.
24) M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol.16, No.3, 2001, USA.
25) Marie delaplace, Monnaie et Financement de L'économie, DUNOD,paris,2009.

26) Michael sturm, Nikolais Siegfried, region al monetary in the member states of the Gulf Cooperation Council, No.31, Euro-peonCentreAL bank, 2005.

27) Michal R, Darby, Intermediat Macroeconomics, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979.

28) Michelle demourgue, Macroéconomie monétaire, Edition économica, 2000.

29) Mundell R. .Uncommon arguments for common currencies., London: Allen et Unwind 1973

30) P.J. Lehmann, Le Système Des Réserves Obligatoire Et Le Contrôle De La Masse Monétaire, presse universitaire de Rouen, sans année de publication , France.

31) Paul Krugman, Maurice Obstfeld, « Economie internationale », de Boeck et Larcier.s.a, 3ème édition, 2001.

32) Pavlos Karadeloglou & Virginie Terraza, Exchange rates and Macroeconomic dynamics, Palgrav Mcmillan, England,2008.

33) R. Bourbonnais, Économétrie, 10éme édition, Dunod, Paris, France, 2018.

34) R. Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9éme édition,Dunod, Paris, France, 2015.

35) R. Brown, J. Durbin, J. Evans, Techniques for Tasting the Constancy of Regression Relationships over Time Journal of the Royal Statistical Society, Series B (Methodological) vol.37, No.2,1975, UK.

36) R. Engle, C. Granger, Co-Integration and Error correction : Representation, Estimation, and Testing Econometrica, vol.55, Mar 1987, USA.

37) R. Engle, C. Granger, Co-Integration and Error correction : Representation, Estimation, and Testing Econometrica, vol.55, Mar 1987, USA.

38) R. Harris, R. Sollis, Applied Time Series Modeling and Forcasting, Wiley, West Sussex, England, 2003.

39) Raphaelle Bellano.Armand Coline ‘finance international’ Paris-1993.

40) Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 5th edition, McGraw-Hill, New York, 2010.

41) Robert Marina, Bocquet Simon, Mousseeff , Rém, L’importance de la monnaie dans l’économie, institut supérieur Téchnologique: MONTPLAISIR,2010.

42) Robert Mundell , ‘ International Economics ‘ , Macmillan company , New York , 1968.

43) S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, No.1-2, June-september 1988, Netherlands.

44) S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, No.1-2, June-september 1988, Netherlands.

45) Sophie Brana, Michel Cazel, La Monnaie, Dunod, paris, 1997.

46) Stein, J, eptimating equilibrium exchange rates ; the naturel real exchange rate of the US dollare and Detrminants of capital flows, in estimating equilibrium exchange rate williamson, J, 1994.

47) Taladidia Thiombiano, Econométrie des séries temporelles cours et exercices, L’Harmattan, France, 2008.

48) V. E. Li, Household Credit and the monetary Transmission Mechanism, Journal of Money, Credit and Banking, 2000.

VIII. THESES:

1) koray alper September, Exchange rate pass-through to domestic prices in Turkish Economy, middle east technical university, 2003.

IX. REVUES SCIENTIFIQUES :

1) Article 1 et Article 2 du REGLEMENT N° 95-08 DU 23 DECEMBRE 1995 RELATIF AU MARCHE DES CHANGES, la Banque d’Algérie.

2) B. H. Baltagi, Econometrie, 5th Edition, Springer Edition, USA, 2011.

3) B.H. Baltagi, Econometrics, 4thEd, Springer, NY, USA, 2008.

4) Benissad Mohammed Elhocine, “Le taux d’inflation affiché ne correspond pas à la deterioration du pouvoir d’achat” , le quotidian ELWATTAN, 26 janvier 2012.

5) C. Granger, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross spectral Methods, Econometrica, Vol 37, No 3, Aug 1969, USA.

6) C.A. Sims, Money, Income, and Causality, The American Economic Review, Vol 62, No 4, Sep 1972, USA.

7) Choudhri, Ehsan -Hakura, Dalia, The Exchange Rate Pass-Through to Import and Export Prices, International Monetary Fund Working Paper, 2012.

8) D. Dickey, W. Fuller, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, Issue 366, Jun1979, USA.

9) D. Dickey, W. Fuller, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol 49, Issue 4, Jul 1981, USA.

10) Dornbusch, R, Expectations and Exchange Rate Dynamics, Journal of Political Economy, 84(6), 1976.
11) Duasa, Jarita, Impact of Exchange Rate Shock on Prices of Imports and Exports, Munich personal REPEC Archine,(MPRA), No.11624, posted 18, 2008.
12) Edouard Nsimba, Renforcement des capacités sur les régressions, tests, simulations et projections du modèle inplabura sous le logiciel eviews ,SOFRECO ,Volume1,France, Fevrier 2008.
13) Elke Hahn, The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area, European Central Bank, NO.796.2007.
14) Felix P. Hufner and Michael Schröder, Exchange rate pass - through to consumer prices : A European perspective, Centre for European Economic Research (zew), March 2002.
15) Fleming M "Domestic financial policies under fixed and floating rates " IMF staff, papers, vol 9, 1963.
16) Gharbi Hanen, La gestion des taux de change dans les pays émergents: la leçon des experiences récentes, Document de travail, OFCE, No.06, 2005.
17) H.Y. Toda, T. Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics, Volume 66, Issues 1–2, March–April 1995, Netherlands.
18) Hervé Joly, Celine Prigent, Nicolas Sobczath, Le taux de change reél d'equilibre une introduction, Economie et Révision, N0 96-10 Novembre, 1996.
19) Ho-don Yan, Cheng-lang Yang, Does an Undervalued Currency Merit Economic Growth? – Evidence from Taiwan, Panoeconomicus, vol 59, issue 1, 2012, Serbia.
20) Ivohasina F. Razafimahefa, Exchange Rate Pass-Through in Sub-Saharan African Economies and its Determinants, International Monetary Fund Working Paper, 2012.
21) J.B. Cromwell et al, Multivariate Tests for Time Series Models, Number 100, Sage Publications, California, USA, 1994.
22) Jean-josé Quiles, Le "policy mix" Européen, L'euro, N° 26, 2001.
23) Jeffrey Frankel, A Comparison of Product Price Targeting and Other Monetary Anchor Options, for Commodity-Exporters in Latin America, Economia, Journal of LACEA, vol.12, no.1, (Brookings Institution), 2011.

24) Kilugala Malimi, The Monetary Approach to Exchange Rate Determination; An Inconsistent Paradigm, Faculty of Business; The University of Arusha, International Journal of Finance and Accounting, 2013.
25) M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol.16, No.3, 2001, USA.
26) M. Pesaran, R. Smith, Y. Shin, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol.16, No.3, 2001, USA.
27) M.Z. Nezhad, R. Zarea, Investigating the Causality Granger Relationship between the Rates of Interest and Inflation in Iran, Journal of Social Science, Vol 3, Issue 4, 2007, India.
28) Madesha, Wellington et al. Empirical Test of the Relationship Between Exchange Rate and Inflation in Zimbabwe, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. 4, No.1.2013.
29) Mandizha, Blessing. Inflationand Exchange Rate Depreciation: AGranger causality Test at the Naissance of Zimbabwe Infamous Hyperinflation (2001-2005), Economics and Finance Review, Vo.3. No. 9, 2014.
30) Maurice Obstfeld & Kenneth Rogoff, Exchange rate dynamics redux, Journal of political economy, University of Chicago, Vol 103, N° 3, 1995.
31) Maurice Obstfeld & Kenneth Rogoff, New directions for stochastic open economy models, Journal of International Economics, Elsevier, USA, 2000.
32) Michael sturm, Nikolais Siegfried, region al monetary in the member states of the Gulf Cooperation Council, No.31, Euro-peonCentreAL bank, 2005.
33) Mundell R.A, Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates, Canadian journal of, vol 9, 1968.
34) Mundell R.A, The appropriate use of monetary and fiscal policy for internal and external stability, IMF Staff papers, vol 9, 1962.
35) P. Phillips, P. Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, Vol 75, Issue 2, Jun 1988, UK.
36) R. Bourbonnais, M. Terraza, Analyse de séries temporelles, 3émeédition, Dunod, Paris, France, 2010.
37) R. Brown, J. Durbin, J. Evans, Techniques for Tasting the Constancy of Regression Relationships over Time Journal of the Royal Statistical Society, Series B (Methodological) vol.37, No.2,1975, UK.

38) R.Engle, C.Granger, Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation, and Testing Econometrica, vol.55, Mar 1987, USA.

39) R. Engle, C. Granger, Co-Integration and Error correction : Representation, Estimation, and Testing Econometrica, vol.55, Mar 1987, USA.

40) S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, No.1-2, June-september 1988, Netherlands.

41) S. Johansen, Statistical analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, vol.12, No.1-2, June-september 1988, Netherlands.

42) S. Ng, P. Perron, LAG Length Selection and the Construction of Unit Root Tests with Good Size and Power, Econometrica, Vol 69, Issue 6, November 2001, USA.

43) S.Edwards,The determination of equilibrium real exchange rate .Ucla working paper Number 508, 1988.

44) S.R. Alimi, C.C. Ofonyelu, TODA-YAMAMOTO Causality Test Between Money Market Interest Rate and Expected Inflation: The Fisher Hypothesis Revisited, European Scientific Journal, vol 9, Issue 7, March 2013, Macedonia..

45) Sanam Shojaeipour Monfared1, Fetullah Akın, The Relationship Between Exchage Rates and Inflation: The Case of Iran, European Journal of Sustainable Development ,2017.

46) Serge Rey l'approche du Na trax a la modelisation des taux de change d'equilibre: Théorie et application au dollars canadien Document téléchargé le 17 mai 2013 08:47 L'Actualité économique, vol. 85, n° 2, 2009..

47) Thirteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics, Washington, D.C., October 23–27, 2000, International Monetary Fund.

X. Rapports:

1) Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996.

2) B. Schelter et al, Handbook of Time Series Analysis, WILEY-UCH, Weinheim, Germany, 2006.

3) Banque d'Algérie, Rapport 2007, 2008, 2011, 2012, 2013, 2016, 2017: Evolution économiques et monétaires en Algérie.

4) Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

5) Fonds Monétaire International, Algérie: questions choisies, Rapport No.05/52, Mai 2006.

6) International Monetary Fund, "Algeria: 2001 Article IV Consultation Staff Report", IMF Country Report, No. 01/162, September 2001.

7) Jose Gijon, Could the new FDI regulations promote diversification, IMF Country Report, No. 11/41, February 2011.

8) Lahreche Amina, Enhancing the effectivenesss of monetary policy in Algeria, IMF Country Report, No. 14/34, February 2014.

9) M.H. Pesaran, Time Series and Panel Data Econometrics, Oxford University Press, UK, 2015.

10) Marios Maratheftis, Monetary policy constraints and measures, Dubai Economic Council, 2008.

11) Marios Maratheftis, Monetary policy constraints and measures, Dubai Economic Council, 2008.

12) Ministère des Finances, DIRECTION GENERALE DE LA PREVISION ET DES POLITIQUES, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN 2009, 2010, 2012, 2013, 2014.

13) Ministère des Finances, LA CONJONTURE AU PREMIER SEMESTRE 2003, AU PREMIER SEMESTRE 2005.

14) Ministère des Finances, Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019, 2019-2020.

15) O.N.S, Série E: Economie N°84, Collections Statistiques, Alger,2015,N° 194.

16) Rolf Meier et Marc Raffinot, Faut-il continuer à élaborer en Afrique des modèles quasi-comptables centrés sur les tableaux ressources-emplois ? STATICO, N°100, 2006.

17) Saleh Nsouli, Mounir Rached, Capital account liberalization in southern Mediterranean region, IMF paper on policy analysis and assessement, PPAA/98/11..

18) Williamson, J, Estimating Equilibrium Exchange rate, insitute for international economics, 1994.

XI. COLLOQUES SCIENTIFIQUES :

1) Devereux, M., and J. Yetman, Price Setting and Exchange Rate Pass - Through: Theory and Evidence Price In Proceedings of a conférence held by the Bank of Canada, Novembre 2002.

2) P.K. Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model

for Fiji, Discussion Papers, No. 02/04, Department of Economics, Monash University, Australia, January 2004.

XII. ARTICLES SUR L'INTERNET :

1) Subbash Thakur, Joshua Greene Subhash, Panorama des politiques et des régimes de change, Institut de FMI, Washington DC, 2001.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1.4): تحليل إحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

	REER	OPEN	INV	INF	GOV	FD	NFA	TOT
Mean	81.72323	6.48E-05	0.825846	8.602429	3.175661	15.77026	-5.21E-06	151.5603
Median	92.46000	7.07E-06	0.316564	4.524212	1.005806	12.79580	5.00E-06	155.4024
Maximum	153.2400	0.000527	3.805497	31.66966	10.35233	56.14322	9.46E-05	290.9312
Minimum	6.870000	4.52E-06	0.026841	0.339163	0.098550	3.907417	-0.000157	50.92593
Std. Dev.	40.24633	0.000142	1.150067	9.327733	3.929086	11.84283	4.62E-05	78.67363
Skewness	-0.299394	2.650934	1.403669	1.470014	1.113612	1.823835	-2.125645	0.252550
Kurtosis	2.228219	8.294618	3.317386	3.662390	2.276066	6.467790	8.763940	1.677760
Jarque-Bera	1.232499	72.51777	10.30993	11.73160	7.084280	32.71929	66.25795	2.587781
Probability	0.539966	0.000000	0.005771	0.002835	0.028951	0.000000	0.000000	0.274202
Sum	2533.420	0.002008	25.60121	266.6753	98.44548	488.8781	-0.000162	4698.369
Sum Sq. Dev.	48593.02	6.07E-07	39.67961	2610.198	463.1315	4207.575	6.41E-08	185686.2
Observations	31	31	31	31	31	31	31	31

الملحق رقم (2.4): مصفوفة قيم الارتباط الثنائي بين مؤشرات الدراسة.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/04/22 Time: 19:07
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Correlation Probability	REER	OPEN	INV	INF	GOV	FD	NFA	TOT
REER	1.000000 -----							
OPEN	-0.646284 0.0001	1.000000 -----						
INV	-0.376545 0.0368	-0.021325 0.9093	1.000000 -----					
INF	-0.737922 0.0000	0.520399 0.0027	0.290634 0.1127	1.000000 -----				
GOV	-0.485205 0.0057	0.171315 0.3568	0.884198 0.0000	0.389813 0.0302	1.000000 -----			
FD	0.089857 0.6307	0.548351 0.0014	-0.411633 0.0214	0.047336 0.8004	-0.456159 0.0099	1.000000 -----		
NFA	0.578299 0.0007	-0.884687 0.0000	0.278697 0.1290	-0.492100 0.0049	0.099113 0.5958	-0.641788 0.0001	1.000000 -----	
TOT	0.784504 0.0000	-0.404802 0.0239	-0.351804 0.0523	-0.537369 0.0018	-0.504533 0.0038	0.212558 0.2510	0.429392 0.0159	1.000000 -----

الملحق رقم (3.4): دراسة علاقة التأثير باستعمال معامل التحديد.

النماذج	inf	open	inv	fd	gov	nfa	tot	R^2
النموذج(**1**)	- 3,1839 0.000*	-	-	-	-	-		0.5445
النموذج(**2**)	-2,3763 0.000*	-101753.3 0.0115*	-	-	-	-		0.6388
النموذج(**3**)	- 1.918782 0.0024*	- 118910.6 0.0027*	- 8.967787 0.0321*	-	-	-		0.696
النموذج(**4**)	- 1.557385 0.0032*	- 200981.1 0.000*	- 3.472386 0.038*	1.548502 0.000	-	-		0.8037
النموذج(**5**)	- 1.512605	- 274063.4	- 20.54764	2.358112	6.689912			0.8513

	0.0015	0.0000	0.0058	0.0000	**0.0091**			
النموذج(**6**)	-0.851070 0.0202	-122414.2 0.0107	-27.86261 0.0000	2.737092 0.000	6.767810 0.0007	672038.3 0.0001		0.9230
النموذج(**7**)	-0.861919 0.014	-145643.7 0.003	-25.44050 0.001	2.334098 0.000	6.957846 0.0003	453427.3 0.0187	0.095223 0.0457	0.9331

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-2.376308	0.573838	-4.141079	0.0003
OPEN	-101753.3	37625.02	-2.704405	0.0115
C	108.7556	6.164718	17.64162	0.0000

R-squared	0.638862	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.613066	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	25.03484	Akaike info criterion	9.370180
Sum squared resid	17548.81	Schwarz criterion	9.508953
Log likelihood	-142.2378	Hannan-Quinn criter.	9.415416
F-statistic	24.76629	Durbin-Watson stat	0.363440
Prob(F-statistic)	0.000001		

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-3.183911	0.540731	-5.888160	0.0000
C	109.1126	6.801222	16.04309	0.0000

R-squared	0.544529	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.528824	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	27.62600	Akaike info criterion	9.537733
Sum squared resid	22132.69	Schwarz criterion	9.630248
Log likelihood	-145.8349	Hannan-Quinn criter.	9.567891
F-statistic	34.67042	Durbin-Watson stat	0.447148
Prob(F-statistic)	0.000002		

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:54
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.557385	0.478888	-3.252088	0.0032
OPEN	-200981.1	36603.34	-5.490787	0.0000
INV	-3.472386	3.561677	-0.974930	0.0386
FD	1.548502	0.410289	3.774178	0.0008
C	86.58503	8.673814	9.982348	0.0000

R-squared	0.803795	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.773610	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	19.14939	Akaike info criterion	8.889109
Sum squared resid	9534.180	Schwarz criterion	9.120397
Log likelihood	-132.7812	Hannan-Quinn criter.	8.964503
F-statistic	26.62866	Durbin-Watson stat	1.388612
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:56
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.918782	0.572855	-3.349509	0.0024
OPEN	-118910.6	35947.39	-3.307907	0.0027
INV	-8.967787	3.968396	-2.259801	0.0321
C	113.3370	6.103518	18.56913	0.0000

R-squared	0.696302	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.662558	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	23.37900	Akaike info criterion	9.261468
Sum squared resid	14757.60	Schwarz criterion	9.446498
Log likelihood	-139.5528	Hannan-Quinn criter.	9.321783
F-statistic	20.63471	Durbin-Watson stat	0.710945
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:53
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.851070	0.342141	-2.487481	0.0202
OPEN	-122414.2	44225.68	-2.767943	0.0107
INV	-27.86261	5.237206	-5.320128	0.0000
FD	2.737092	0.349393	7.833858	0.0000
GOV	6.767810	1.736910	3.896465	0.0007
NFA	672038.3	142015.9	4.732136	0.0001
C	58.82771	7.410332	7.938607	0.0000

R-squared	0.923094	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.903867	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	12.47848	Akaike info criterion	8.081568
Sum squared resid	3737.100	Schwarz criterion	8.405371
Log likelihood	-118.2643	Hannan-Quinn criter.	8.187120
F-statistic	48.01148	Durbin-Watson stat	2.234544
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:53
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.512605	0.425401	-3.555719	0.0015
OPEN	-274063.4	41518.94	-6.600924	0.0000
INV	-20.54764	6.816534	-3.014383	0.0058
FD	2.358112	0.463288	5.089951	0.0000
GOV	6.689912	2.365999	2.827521	0.0091
C	71.02208	9.464692	7.503898	0.0000

R-squared	0.851337	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.821604	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	16.99881	Akaike info criterion	8.676149
Sum squared resid	7223.986	Schwarz criterion	8.953695
Log likelihood	-128.4803	Hannan-Quinn criter.	8.766622
F-statistic	28.63311	Durbin-Watson stat	1.604540
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (4.4): دراسة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستعمال اختبار ستيودنت.

Dependent Variable: REER
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 20:51
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.861919	0.325903	-2.644710	0.0145
OPEN	-145643.7	43932.46	-3.315172	0.0030
INV	-25.44050	5.155026	-4.935087	0.0001
FD	2.334098	0.397075	5.878225	0.0000
GOV	6.957846	1.657362	4.198145	0.0003
NFA	453427.3	179184.9	2.530499	0.0187
TOT	0.095223	0.051195	1.860024	0.0457
C	48.60603	8.944742	5.434033	0.0000

R-squared	0.933150	Mean dependent var	81.72323
Adjusted R-squared	0.912804	S.D. dependent var	40.24633
S.E. of regression	11.88434	Akaike info criterion	8.005956
Sum squared resid	3248.462	Schwarz criterion	8.376017
Log likelihood	-116.0923	Hannan-Quinn criter.	8.126587
F-statistic	45.86455	Durbin-Watson stat	2.097684
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (5.4): دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المؤشرات المستقلة والمؤشر التابع.

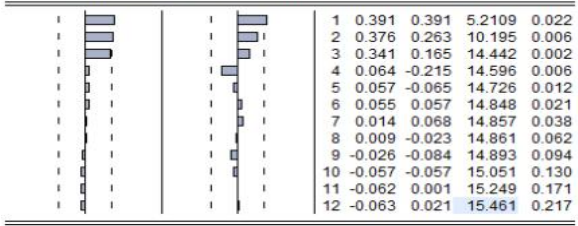
Covariance

	INV	OPEN	REER	INF	GOV
INV	1.279988	-3.38E-06	-16.86654	3.017213	3.866549
OPEN	-3.38E-06	1.96E-08	-0.003581	0.000668	9.27E-05
REER	-16.86654	-0.003581	15.51672	-26.08511	-14.25104
INF	3.017213	0.000668	-26.08511	24.19995	13.82559
GOV	3.866549	9.27E-05	-14.25104	13.82559	14.93972
FD	-5.425605	0.000894	41.44688	5.060385	-20.54105
NFA	1.43E-05	-5.63E-09	0.001041	-0.000205	1.74E-05
TOT	-30.80439	-0.004385	24.86739	-38.62546	-15.92793

الملحق رقم (6.4): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلاسل محل الدراسة.

Correlogram of OPEN

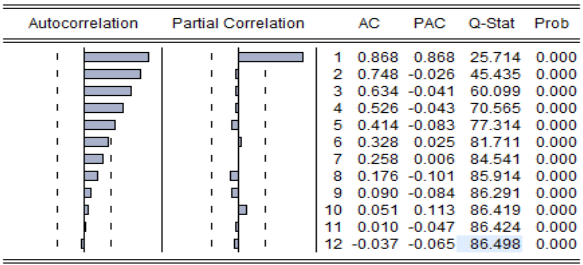
Date: 12/05/21 Time: 00:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.391	0.391	5.2109	0.022
2	0.376	0.263	10.195	0.006
3	0.341	0.165	14.442	0.002
4	0.064	-0.215	14.596	0.006
5	0.057	-0.065	14.726	0.012
6	0.055	0.057	14.848	0.021
7	0.014	0.068	14.857	0.038
8	0.009	-0.023	14.861	0.062
9	-0.026	-0.084	14.893	0.094
10	-0.057	-0.057	15.051	0.130
11	-0.062	0.001	15.249	0.171
12	-0.063	0.021	15.461	0.217

Correlogram of REER

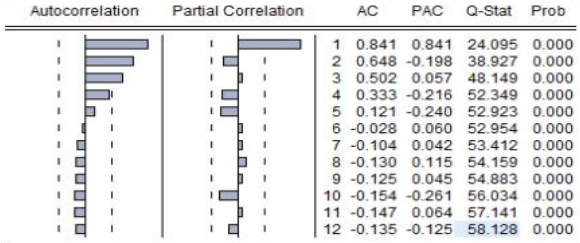
Date: 12/05/21 Time: 00:01
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.868	0.868	25.714	0.000
2	0.748	-0.026	45.435	0.000
3	0.634	-0.041	60.099	0.000
4	0.526	-0.043	70.565	0.000
5	0.414	-0.083	77.314	0.000
6	0.328	0.025	81.711	0.000
7	0.258	0.006	84.541	0.000
8	0.176	-0.101	85.914	0.000
9	0.090	-0.084	86.291	0.000
10	0.051	0.113	86.419	0.000
11	0.010	-0.047	86.424	0.000
12	-0.037	-0.065	86.498	0.000

Correlogram of INF

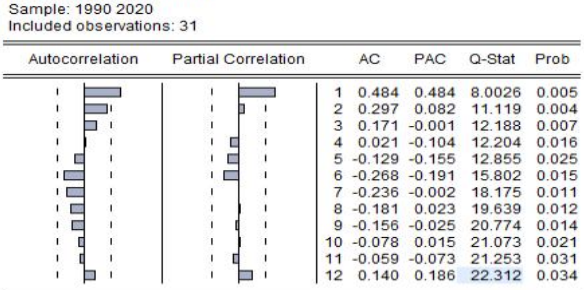
Date: 12/05/21 Time: 00:12
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.841	0.841	24.095	0.000
2	0.648	-0.198	38.927	0.000
3	0.502	0.057	48.149	0.000
4	0.333	-0.216	52.349	0.000
5	0.121	-0.240	52.923	0.000
6	-0.028	0.060	52.954	0.000
7	-0.104	0.042	53.412	0.000
8	-0.130	0.115	54.159	0.000
9	-0.125	0.045	54.883	0.000
10	-0.154	-0.261	56.034	0.000
11	-0.147	0.064	57.141	0.000
12	-0.135	-0.125	58.128	0.000

Correlogram of INV

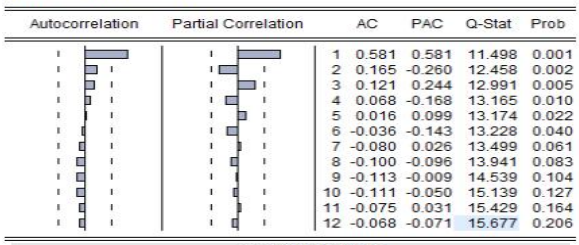
Date: 12/05/21 Time: 00:11
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.484	0.484	8.0026	0.005
2	0.297	0.082	11.119	0.004
3	0.171	-0.001	12.188	0.007
4	0.021	-0.104	12.204	0.016
5	-0.129	-0.155	12.855	0.025
6	-0.268	-0.191	15.802	0.015
7	-0.236	-0.002	18.175	0.011
8	-0.181	0.023	19.639	0.012
9	-0.156	-0.025	20.774	0.014
10	-0.078	0.015	21.073	0.021
11	-0.059	-0.073	21.253	0.031
12	0.140	0.186	22.312	0.034

Correlogram of FD

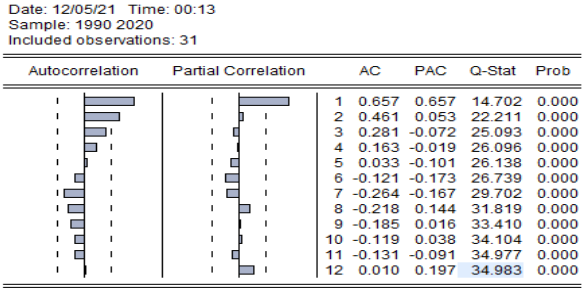
Date: 12/05/21 Time: 00:14
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.581	0.581	11.498	0.001
2	0.165	-0.260	12.458	0.002
3	0.121	0.244	12.991	0.005
4	0.068	-0.168	13.165	0.010
5	0.016	0.099	13.174	0.022
6	-0.036	-0.143	13.228	0.040
7	-0.080	0.026	13.499	0.061
8	-0.100	-0.096	13.941	0.083
9	-0.113	-0.009	14.539	0.104
10	-0.111	-0.050	15.139	0.127
11	-0.075	0.031	15.429	0.164
12	-0.068	-0.071	15.677	0.206

Correlogram of GOV

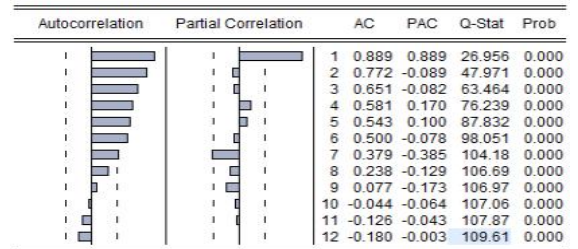
Date: 12/05/21 Time: 00:13
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.657	0.657	14.702	0.000
2	0.461	0.053	22.211	0.000
3	0.281	-0.072	25.093	0.000
4	0.163	-0.019	26.096	0.000
5	0.033	-0.101	26.138	0.000
6	-0.121	-0.173	26.739	0.000
7	-0.264	-0.167	29.702	0.000
8	-0.218	0.144	31.819	0.000
9	-0.185	0.016	33.410	0.000
10	-0.119	0.038	34.104	0.000
11	-0.131	-0.091	34.977	0.000
12	0.010	0.197	34.983	0.000

Correlogram of TOT

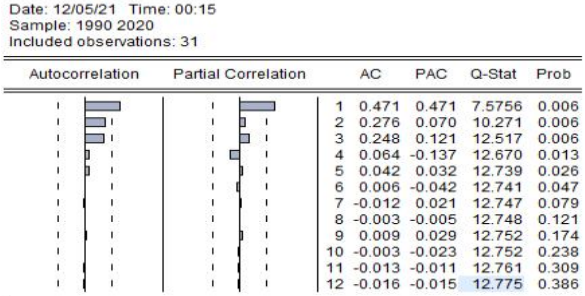
Date: 12/05/21 Time: 00:16
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.889	0.889	26.956	0.000
2	0.772	-0.089	47.971	0.000
3	0.651	-0.082	63.464	0.000
4	0.581	0.170	76.239	0.000
5	0.543	0.100	87.832	0.000
6	0.500	-0.078	98.051	0.000
7	0.379	-0.385	104.18	0.000
8	0.238	-0.129	106.69	0.000
9	0.077	-0.173	106.97	0.000
10	-0.044	-0.064	107.06	0.000
11	-0.126	-0.043	107.87	0.000
12	-0.180	-0.003	109.61	0.000

Correlogram of NFA

Date: 12/05/21 Time: 00:15
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.471	0.471	7.5756	0.006
2	0.276	0.070	10.271	0.006
3	0.248	0.121	12.517	0.006
4	0.064	-0.137	12.670	0.013
5	0.042	0.032	12.739	0.026
6	0.006	-0.042	12.741	0.047
7	-0.012	0.021	12.747	0.079
8	-0.003	-0.005	12.748	0.121
9	0.009	0.029	12.752	0.174
10	-0.003	-0.023	12.752	0.238
11	-0.013	-0.011	12.761	0.309
12	-0.016	-0.015	12.775	0.386

الملحق رقم (7.4): اختبار ديكي-فولر (ADF) و اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on REER

Null Hypothesis: REER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.896721	0.6304
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REER)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 20:54
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REER(-1)	-0.263573	0.138963	-1.896721	0.0695
D(REER(-1))	0.045437	0.197585	0.229960	0.8200
C	8.716674	3.429486	2.541685	0.0176
@TREND("1990")	1.089946	0.601006	1.813536	0.0818

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(REER)

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.747315	0.0038
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REER,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER(-1))	-1.371756	0.288954	-4.747315	0.0001
D(REER(-1),2)	0.277185	0.196726	1.408992	0.1717
C	7.294801	3.472015	2.101028	0.0463
@TREND("1990")	-0.040784	0.168777	-0.241644	0.8111

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(REER)

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.834683	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(REER,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER(-1))	-1.366395	0.282623	-4.834683	0.0001
D(REER(-1),2)	0.273982	0.192547	1.422934	0.1671
C	6.596478	1.887843	3.494187	0.0018

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on OPEN

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.722208	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:02
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.780565	0.165297	-4.722208	0.0001
C	0.000113	5.28E-05	2.137883	0.0417
@TREND("1990")	-4.95E-06	2.71E-06	-1.827193	0.0787

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.533064	0.0538
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:03
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.605832	0.171475	-3.533064	0.0015
C	1.081432	0.461900	2.341269	0.0269
@TREND("1990")	-0.036998	0.022599	-1.637137	0.1132

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.069830	0.0398
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:04
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.507957	0.165468	-3.069830	0.0047
C	0.424563	0.235602	1.802038	0.0823

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.394594	0.0184
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.911108	0.6239
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:06
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.242606	0.126945	-1.911108	0.0667
C	4.104995	3.091134	1.327990	0.1953
@TREND("1990")	-0.157583	0.135764	-1.160711	0.2559

قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.582762	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:07
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.006677	0.180319	-5.582762	0.0000
C	-2.188887	1.943924	-1.126015	0.2704
@TREND("1990")	0.086009	0.107492	0.800148	0.4309

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.610898	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:08
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.004912	0.179100	-5.610898	0.0000
C	-0.811844	0.897864	-0.904194	0.3739

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.566066	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.020265	0.1435
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:10
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	-0.461309	0.152738	-3.020265	0.0055
C	3.415187	1.467413	2.327352	0.0277
@TREND("1990")	-0.123567	0.069004	-1.790724	0.0846

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.454033	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:12
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.231335	0.190785	-6.454033	0.0000
C	0.651644	1.343234	0.485131	0.6316
@TREND("1990")	-0.040346	0.074449	-0.541927	0.5925

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.517049	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:12
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.222702	0.187616	-6.517049	0.0000
C	0.006093	0.612539	0.009947	0.9921

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.636621	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on FD

Null Hypothesis: FD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-18.00708	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FD)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:15
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD(-1)	-0.833283	0.046275	-18.00708	0.0000
D(FD(-1))	-0.088889	0.054048	-1.644630	0.1126
C	-1.242092	0.899810	-1.380393	0.1797
@TREND("1990")	0.759862	0.054081	14.05040	0.0000

قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on NFA

Null Hypothesis: NFA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.217614	0.0120
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NFA)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:16
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA(-1)	-0.615741	0.145993	-4.217614	0.0002
C	-1.13E-05	1.37E-05	-0.820571	0.4191
@TREND("1990")	8.49E-07	7.79E-07	1.090166	0.2853

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on NFA

Null Hypothesis: NFA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.327853	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NFA)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:17
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA(-1)	-0.527440	0.121871	-4.327853	0.0002
C	2.38E-06	5.67E-06	0.419488	0.6781

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on NFA

Null Hypothesis: NFA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.472278	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TOT

Null Hypothesis: TOT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.494676	0.3281
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOT)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT(-1)	-0.343583	0.137727	-2.494676	0.0196
D(TOT(-1))	0.270173	0.190861	1.415549	0.1692
C	11.31139	11.82955	0.956198	0.3481
@TREND("1990")	2.800857	1.237796	2.262777	0.0326

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TOT)

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.402236	0.0714
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:20
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TOT(-1))	-0.928057	0.272778	-3.402236	0.0023
D(TOT(-1),2)	0.034434	0.203457	0.169244	0.8670
C	5.510748	13.81732	0.398829	0.6935
@TREND("1990")	0.023631	0.749396	0.031533	0.9751

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TOT)

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.472347	0.0166
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TOT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TOT(-1))	-0.927891	0.267223	-3.472347	0.0019
D(TOT(-1),2)	0.034367	0.199340	0.172406	0.8645
C	5.899777	6.096360	0.967754	0.3424

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(TOT)

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.343021	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Phillips-Perron Unit Root Test on REER

Null Hypothesis: REER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.039591	0.5569
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	39.35580
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	40.58862

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REER)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REER(-1)	-0.249394	0.123698	-2.016150	0.0538
C	8.623038	2.992471	2.881577	0.0077
@TREND("1990")	1.035016	0.542997	1.906117	0.0673

قائمة الملاحق

Phillips-Perron Unit Root Test on D(REER)

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.495479	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	46.43947
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	41.16461

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REER,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER(-1))	-1.075156	0.196199	-5.479938	0.0000
C	5.363710	3.082075	1.740292	0.0936
@TREND("1990")	-0.012651	0.160012	-0.079062	0.9376

Phillips-Perron Unit Root Test on D(REER)

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.634491	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	46.45063
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	38.33183

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(REER,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:28
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER(-1))	-1.074248	0.192224	-5.588518	0.0000
C	5.156963	1.600919	3.221252	0.0033

Phillips-Perron Unit Root Test on D(REER)

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.925493	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	64.30224
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	61.42500

Phillips-Perron Unit Root Test on OPEN

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.775557	0.0032
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	9.84E-09
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.34E-09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:31
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.780565	0.165297	-4.722208	0.0001
C	0.000113	5.28E-05	2.137883	0.0417
@TREND("1990")	-4.95E-06	2.71E-06	-1.827193	0.0787

Phillips-Perron Unit Root Test on OPEN

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.826835	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.11E-08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.74E-09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.605265	0.140114	-4.319805	0.0002
C	2.44E-05	2.20E-05	1.112795	0.2753

Phillips-Perron Unit Root Test on OPEN

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.233382	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.15E-08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.15E-08

Phillips-Perron Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.480816	0.0598
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.907488
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.836089

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:34
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.605832	0.171475	-3.533064	0.0015
C	1.081432	0.461900	2.341269	0.0269
@TREND("1990")	-0.036998	0.022599	-1.637137	0.1132

Phillips-Perron Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.047607	0.0418
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.997571
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.971917

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:35
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.507957	0.165468	-3.069830	0.0047
C	0.424563	0.235602	1.802038	0.0823

قائمة الملاحق

Phillips-Perron Unit Root Test on INV

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.280973	0.0240
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.113266
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.964085

Phillips-Perron Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.051603	0.5506
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.19667
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24.82337

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:37
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.242606	0.126945	-1.911108	0.0667
C	4.104995	3.091134	1.327990	0.1953
@TREND("1990")	-0.157583	0.135764	-1.160711	0.2559

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.815122	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.02601
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.20348

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:38
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.006677	0.180319	-5.582762	0.0000
C	-2.188887	1.943924	-1.126015	0.2704
@TREND("1990")	0.086009	0.107492	0.800148	0.4309

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.610898	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.54376
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21.54376

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:38
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.004912	0.179100	-5.610898	0.0000
C	-0.811844	0.897864	-0.904194	0.3739

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.591463	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.19612
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.44876

Phillips-Perron Unit Root Test on GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.020265	0.1435
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.654379
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.654379

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:40
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	-0.461309	0.152738	-3.020265	0.0055
C	3.415187	1.467413	2.327352	0.0277
@TREND("1990")	-0.123567	0.069004	-1.790724	0.0846

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.518885	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.01737
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.111623

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:41
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.231335	0.190785	-6.454033	0.0000
C	0.651644	1.343234	0.485131	0.6316
@TREND("1990")	-0.040346	0.074449	-0.541927	0.5925

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.577526	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.13052
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.296341

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:41
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.222702	0.187616	-6.517049	0.0000
C	0.006093	0.612539	0.009947	0.9921

قائمة الملاحق

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.702436	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.13056
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.295396

Phillips-Perron Unit Root Test on FD

Null Hypothesis: FD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-15.01649	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.33163
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.953305

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FD)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 21:43
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD(-1)	-0.428522	0.077304	-5.543355	0.0000
C	-1.034839	2.088434	-0.495509	0.6242
@TREND("1990")	0.432986	0.103241	4.193949	0.0003

Phillips-Perron Unit Root Test on NFA

Null Hypothesis: NFA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.487103	0.0064
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.50E-10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.30E-10

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NFA)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 22:14
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA(-1)	-0.615741	0.145993	-4.217614	0.0002
C	-1.13E-05	1.37E-05	-0.820571	0.4191
@TREND("1990")	8.49E-07	7.79E-07	1.090166	0.2853

Phillips-Perron Unit Root Test on NFA

Null Hypothesis: NFA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.035538	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.87E-10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.90E-10

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(NFA)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 22:15
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NFA(-1)	-0.527440	0.121871	-4.327853	0.0002
C	2.38E-06	5.67E-06	0.419488	0.6781

Phillips-Perron Unit Root Test on NFA

Null Hypothesis: NFA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.196204	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.93E-10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.10E-10

Phillips-Perron Unit Root Test on TOT

Null Hypothesis: TOT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.280326	0.4312
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	723.4764
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	925.5109

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TOT)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT(-1)	-0.264255	0.127509	-2.072438	0.0479
C	12.34092	11.36990	1.085403	0.2873
@TREND("1990")	2.104611	1.129648	1.863069	0.0734

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TOT)

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.550561	0.0057
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	858.2282
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	507.0335

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TOT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 22:18
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TOT(-1))	-0.898785	0.195545	-4.596314	0.0001
C	2.948501	12.43207	0.237169	0.8144
@TREND("1990")	0.137954	0.686747	0.200880	0.8424

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TOT)

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.666137	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	859.5602
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	489.9920

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TOT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/28/21 Time: 22:19
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TOT(-1))	-0.898315	0.192024	-4.678126	0.0001
C	5.153252	5.734404	0.898655	0.3768

Phillips-Perron Unit Root Test on D(TOT)

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.544515	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	885.2700
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	636.7138

الملحق رقم (8.4): تحليل إحصائي للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

Covariance

	INF	TM2	CL	EGR	CSF	GOV	TTCN	BGR	INFM
INF	84.19995	3.044492	0.308013	-1.01E+08	-3.949015	13.82559	16.95806	6.049522	9.333704
TM2	3.044492	3.975649	0.039256	-4947554.	-0.214110	-0.789594	-1.072607	-0.619783	0.956587
CL	0.308013	0.039256	0.002213	-487818.2	-0.021049	0.033891	0.106520	0.028889	0.033204
EGR	-1.01E+08	-4947554.	-487818.2	2.90E+15	-11032435	8148173.	61243604	-3.03E+08	-10260533
CSF	-3.949015	-0.214110	-0.021049	-11032435	3.066345	-0.611083	-2.414474	0.786658	-0.445993
GOV	13.82559	-0.789594	0.033891	8148173.	-0.611083	14.93972	4.181783	2.240600	1.434723
TTCN	16.95806	-1.072607	0.106520	61243604	-2.414474	4.181783	28.82433	-5.434508	-0.174221
BGR	6.049522	-0.619783	0.028889	-3.03E+08	0.786658	2.240600	-5.434508	42.51761	0.182440
INFM	9.333704	0.956587	0.033204	-10260533	-0.445993	1.434723	-0.174221	0.182440	1.642834

الملحق رقم (9.4): مصفوفة قيم الارتباط الثنائي بين مؤشرات الدراسة.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 01/04/22 Time: 21:02
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Correlation Probability	INF	TM2	CL	EGR	CSF	GOV	TTCN	BGR	INFM
INF	1.000000 -----								
TM2	0.166401 0.3710	1.000000 -----							
CL	0.713580 0.0000	0.418535 0.0191	1.000000 -----						
EGR	-0.203522 0.2721	-0.046085 0.8055	-0.192600 0.2993	1.000000 -----					
CSF	-0.245766 0.1826	-0.061323 0.7431	-0.255539 0.1653	-0.117012 0.5307	1.000000 -----				
GOV	0.389813 0.0302	-0.102454 0.5834	0.186397 0.3154	0.039152 0.8344	-0.090286 0.6291	1.000000 -----			
TTCN	0.344224 0.0579	-0.100198 0.5917	0.421776 0.0181	0.211860 0.2526	-0.256822 0.1631	0.201516 0.2770	1.000000 -----		
BGR	0.101107 0.5884	-0.047671 0.7990	0.094183 0.6143	-0.863129 0.0000	0.068896 0.7127	0.088901 0.6344	-0.155237 0.4043	1.000000 -----	
INFM	0.793599 0.0000	0.374303 0.0380	0.550715 0.0013	-0.148676 0.4247	-0.198710 0.2839	0.289601 0.1141	-0.025318 0.8925	0.021829 0.9072	1.000000 -----

الملحق رقم (10.4): دراسة علاقة التأثير باستعمال معامل التحديد.

النماذج	Infm	cl	Tm2	csf	ttcn	gov	bgr	egr	R^2
النموذج(1)	5.681466 0.000*	-	-	-	-	-			0.6298
النموذج(2)	4.116593 0.000*	77.42448 0.0015*	-	-	-	-			0.7395
النموذج(3)	4.516065 0.0000*	93.50050 0.0001*	-1.244067 0.0097*	-	-	-			0.7976
النموذج(4)	4.505049	92.79186	-1.238843	-0.082129	-	-			0.7978

قائمة الملاحق

	0.0000*	0.0002*	0.011*	0.0455					
النموذج(5)	4.977949 0.0000	66.37900 0.0134	-0.989507 0.0387	0.093728 0.0423	0.344139 0.0667				0.8237
النموذج(6)	4.762192 0.0000	66.61477 0.0139	-0.911136 0.0622	0.085048 0.0577	0.317543 0.0964	0.183416 0.0001			0.8287
النموذج(7)	4.779735 0.000	56.20709 0.0446	-0.816657 0.0952	0.017031 0.0713	0.391172 0.0542	0.197009 0.077	-1.85E-08 0.055		0.8382
	4.706 0,0000	55.551 0,051	-0.8165 0,0101	-0.0056 0,990	0.3916 0,0588	0.2247 0,0864	-0.0002 0.714	-0.096 0,008	0.8930

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 22:22
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.116593	0.827194	4.976574	0.0000
CL	77.42448	22.53893	3.435145	0.0019
C	-22.41781	5.567211	-4.026757	0.0004

R-squared	0.739559	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.720956	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.927337	Akaike info criterion	6.119240
Sum squared resid	679.8021	Schwarz criterion	6.258013
Log likelihood	-91.84822	Hannan-Quinn criter.	6.164477
F-statistic	39.75502	Durbin-Watson stat	1.413265
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 22:23
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	5.681466	0.808869	7.023961	0.0000
C	-4.324434	2.112323	-2.047241	0.0498

R-squared	0.629800	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.617034	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	5.772394	Akaike info criterion	6.406392
Sum squared resid	966.2954	Schwarz criterion	6.498907
Log likelihood	-97.29907	Hannan-Quinn criter.	6.436549
F-statistic	49.33603	Durbin-Watson stat	1.354288
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 21:29
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.505049	0.772871	5.828979	0.0000
CL	92.79186	21.82391	4.251844	0.0002
TM2	-1.238843	0.456046	-2.716488	0.0116
CSF	-0.082129	0.480190	-1.171031	0.0455
C	-26.87945	5.679886	-4.732392	0.0001

R-squared	0.797894	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.766801	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.504430	Akaike info criterion	5.994690
Sum squared resid	527.5372	Schwarz criterion	6.225978
Log likelihood	-87.91769	Hannan-Quinn criter.	6.070084
F-statistic	25.66131	Durbin-Watson stat	1.818272
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 22:22
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.516065	0.756211	5.971965	0.0000
CL	93.50050	21.03827	4.444305	0.0001
TM2	-1.244067	0.446767	-2.784601	0.0097
C	-27.19070	5.282848	-5.146978	0.0000

R-squared	0.797666	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.775185	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.422714	Akaike info criterion	5.931298
Sum squared resid	528.1307	Schwarz criterion	6.116329
Log likelihood	-87.93512	Hannan-Quinn criter.	5.991614
F-statistic	35.48100	Durbin-Watson stat	1.799875
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/04/22 Time: 22:19
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.762192	0.822949	5.786738	0.0000
CL	66.61477	25.09485	2.654520	0.0139
TM2	-0.911136	0.465780	-1.956150	0.0622
CSF	0.085048	0.469399	0.181184	0.8577
TTCN	0.317543	0.183525	1.730245	0.0964
GOV	0.183416	0.220309	0.832542	0.4133
C	-22.29756	5.969701	-3.735121	0.0010

R-squared	0.828719	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.785899	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.316044	Akaike info criterion	5.958235
Sum squared resid	447.0777	Schwarz criterion	6.282039
Log likelihood	-85.35264	Hannan-Quinn criter.	6.063787
F-statistic	19.35342	Durbin-Watson stat	1.942191
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/06/22 Time: 19:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.977949	0.776270	6.412648	0.0000
CL	66.37900	24.93877	2.661679	0.0134
TM2	-0.989507	0.453360	-2.182604	0.0387
CSF	0.093728	0.466394	1.200961	0.0423
TTCN	0.344139	0.179611	1.916028	0.0669
C	-22.21205	5.932071	-3.744401	0.0010

R-squared	0.823772	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.788527	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.289473	Akaike info criterion	5.922190
Sum squared resid	459.9894	Schwarz criterion	6.199736
Log likelihood	-85.79395	Hannan-Quinn criter.	6.012663
F-statistic	23.37238	Durbin-Watson stat	1.829032
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/06/22 Time: 20:03
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.779735	0.816938	5.850789	0.0000
CL	56.20709	26.45493	2.124635	0.0446
TM2	-0.816657	0.469331	-1.740046	0.0952
CSF	0.017031	0.469521	0.936273	0.0713
TTCN	0.391172	0.192764	2.029273	0.0542
GOV	0.197009	0.218972	0.899700	0.0776
EGR	-1.85E-08	1.58E-08	-1.167355	0.0552
C	-19.47729	6.398716	-3.043937	0.0058

R-squared	0.838299	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.789086	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.283794	Akaike info criterion	5.965191
Sum squared resid	422.0706	Schwarz criterion	6.335253
Log likelihood	-84.46047	Hannan-Quinn criter.	6.085822
F-statistic	17.03403	Durbin-Watson stat	1.909495
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11.4): دراسة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستعمال اختبار ستيودنت.

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 01/07/22 Time: 17:36
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	4.706809	0.855622	5.501037	0.0000
CL	55.55138	27.02335	2.055681	0.0519
TM2	-0.816548	0.478387	-1.706877	0.1019
CSF	-0.005689	0.482489	-0.711791	0.0906
TTCN	0.391625	0.196488	1.993128	0.0588
GOV	0.224756	0.235412	0.954733	0.0501
EGR	-2.91E-08	3.29E-08	-0.883724	0.0864
BGR	-0.096674	0.260775	-1.370713	0.0143
C	-19.17890	6.571660	-2.918426	0.0080

R-squared	0.893032	Mean dependent var	8.602429
Adjusted R-squared	0.780868	S.D. dependent var	9.327733
S.E. of regression	4.366454	Akaike info criterion	6.023480
Sum squared resid	419.4503	Schwarz criterion	6.439799
Log likelihood	-84.36394	Hannan-Quinn criter.	6.159190
F-statistic	14.36298	Durbin-Watson stat	1.900617
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (12.4): دراسة العلاقة الارتباطية الجزئية بين المؤشرات المستقلة والمؤشر التابع.

Covariance

	INF	TM2	CL	EGR	CSF	GOV	TTCN	BGR	INFM
INF	84.19995	3.044492	0.308013	-1.01E+08	-3.949015	13.82559	16.95806	6.049522	9.333704
TM2	3.044492	3.975649	0.039256	-4947554.	-0.214110	-0.789594	-1.072607	-0.619783	0.956587
CL	0.308013	0.039256	0.002213	-487818.2	-0.021049	0.033891	0.106520	0.028889	0.033204
EGR	-1.01E+08	-4947554.	-487818.2	2.90E+15	-11032435	8148173.	61243604	-3.03E+08	-10260533
CSF	-3.949015	-0.214110	-0.021049	-11032435	3.066345	-0.611083	-2.414474	0.786658	-0.445993
GOV	13.82559	-0.789594	0.033891	8148173.	-0.611083	14.93972	4.181783	2.240600	1.434723
TTCN	16.95806	-1.072607	0.106520	61243604	-2.414474	4.181783	28.82433	-5.434508	-0.174221
BGR	6.049522	-0.619783	0.028889	-3.03E+08	0.786658	2.240600	-5.434508	42.51761	0.182440
INFM	9.333704	0.956587	0.033204	-10260533	-0.445993	1.434723	-0.174221	0.182440	1.642834

الملحق رقم (13.4): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للسلاسل محل الدراسة.

Correlogram of TM2

Date: 12/04/21 Time: 16:04
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.005	0.005	0.0009	0.977
		2	0.013	0.013	0.0067	0.997
		3	-0.010	-0.010	0.0101	1.000
		4	-0.003	-0.003	0.0105	1.000
		5	-0.010	-0.010	0.0147	1.000
		6	-0.007	-0.007	0.0169	1.000
		7	-0.005	-0.005	0.0181	1.000
		8	-0.006	-0.006	0.0197	1.000
		9	-0.011	-0.011	0.0254	1.000
		10	-0.012	-0.012	0.0322	1.000
		11	0.023	0.023	0.0594	1.000
		12	-0.010	-0.011	0.0652	1.000

Correlogram of INF

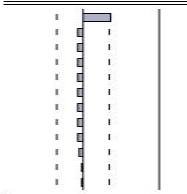
Date: 12/03/21 Time: 23:48
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.841	0.841	24.095	0.000
		2	0.648	-0.198	38.927	0.000
		3	0.502	0.057	48.149	0.000
		4	0.333	-0.216	52.349	0.000
		5	0.121	-0.240	52.923	0.000
		6	-0.028	0.060	52.954	0.000
		7	-0.104	0.042	53.412	0.000
		8	-0.130	0.115	54.159	0.000
		9	-0.125	0.045	54.883	0.000
		10	-0.154	-0.261	56.034	0.000
		11	-0.147	0.064	57.141	0.000
		12	-0.135	-0.125	58.128	0.000

قائمة الملاحق

Correlogram of EGR

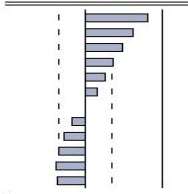
Date: 12/04/21 Time: 16:11
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.374	0.374	4.7598	0.029
2	-0.067	-0.240	4.9162	0.086
3	-0.069	0.064	5.0881	0.165
4	-0.071	-0.099	5.2771	0.260
5	-0.073	-0.018	5.4847	0.360
6	-0.075	-0.065	5.7127	0.456
7	-0.077	-0.046	5.9632	0.544
8	-0.079	-0.062	6.2386	0.621
9	-0.081	-0.061	6.5415	0.685
10	-0.061	-0.042	6.7236	0.751
11	-0.022	-0.019	6.7488	0.819
12	-0.024	-0.052	6.7803	0.872

Correlogram of CL

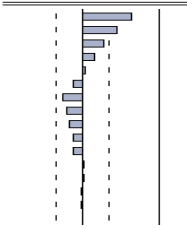
Date: 12/04/21 Time: 16:08
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.836	0.836	23.843	0.000
2	0.648	-0.169	38.671	0.000
3	0.500	0.027	47.815	0.000
4	0.374	-0.046	53.108	0.000
5	0.269	-0.016	55.951	0.000
6	0.158	-0.106	56.978	0.000
7	-0.003	-0.255	56.979	0.000
8	-0.188	-0.218	58.550	0.000
9	-0.282	0.112	62.243	0.000
10	-0.360	-0.166	68.542	0.000
11	-0.399	0.025	76.669	0.000
12	-0.380	0.090	84.446	0.000

Correlogram of GOV

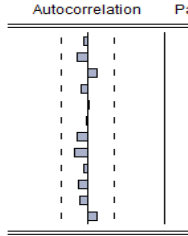
Date: 12/04/21 Time: 16:16
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.657	0.657	14.702	0.000
2	0.461	0.053	22.211	0.000
3	0.281	-0.072	25.093	0.000
4	0.163	-0.019	26.096	0.000
5	0.033	-0.101	26.138	0.000
6	-0.121	-0.173	26.739	0.000
7	-0.264	-0.167	29.702	0.000
8	-0.218	0.144	31.819	0.000
9	-0.185	0.016	33.410	0.000
10	-0.119	0.038	34.104	0.000
11	-0.131	-0.091	34.977	0.000
12	0.010	0.197	34.983	0.000
13	0.011	-0.160	34.990	0.001
14	-0.013	-0.148	34.999	0.001
15	-0.014	0.060	35.012	0.002
16	-0.005	0.034	35.013	0.004

Correlogram of CSF

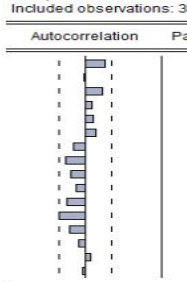
Date: 12/04/21 Time: 16:14
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.058	-0.058	0.1156	0.734
2	-0.144	-0.148	0.8469	0.655
3	0.117	0.101	1.3435	0.719
4	-0.089	-0.101	1.6423	0.801
5	0.024	0.048	1.6641	0.893
6	-0.017	-0.056	1.6759	0.947
7	-0.140	-0.117	2.5064	0.927
8	-0.184	-0.237	4.0155	0.856
9	-0.064	-0.127	4.2045	0.897
10	-0.131	-0.225	5.0449	0.888
11	-0.099	-0.179	5.5427	0.902
12	0.127	0.005	6.4133	0.894

Correlogram of TTCN

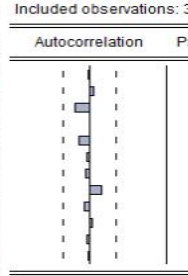
Date: 12/04/21 Time: 16:20
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.269	0.269	2.4687	0.116
2	-0.015	-0.095	2.4771	0.290
3	0.234	0.288	4.4848	0.214
4	0.083	-0.086	4.7448	0.314
5	0.109	0.185	5.2162	0.390
6	0.141	-0.015	6.0317	0.420
7	-0.161	-0.212	7.1409	0.414
8	-0.274	-0.243	10.469	0.234
9	-0.191	-0.185	12.162	0.204
10	-0.124	-0.015	12.905	0.229
11	-0.250	-0.214	16.092	0.138
12	-0.363	-0.205	23.175	0.026
13	-0.207	-0.011	25.606	0.019
14	-0.091	0.064	26.102	0.025
15	0.066	0.270	26.382	0.034
16	-0.025	-0.099	26.424	0.048

Correlogram of BGR

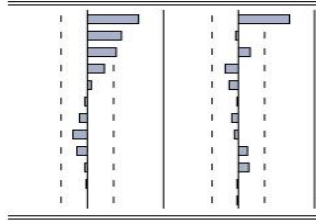
Date: 12/04/21 Time: 16:23
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.010	-0.010	0.0033	0.954
2	0.056	0.055	0.1120	0.946
3	-0.193	-0.193	1.4780	0.687
4	0.003	-0.002	1.4783	0.830
5	-0.140	-0.124	2.2533	0.813
6	-0.028	-0.069	2.2857	0.892
7	-0.052	-0.043	2.3988	0.935
8	0.159	0.118	3.5174	0.898
9	-0.070	-0.091	3.7468	0.927
10	0.029	-0.016	3.7867	0.956
11	-0.045	-0.001	3.8914	0.973
12	-0.015	-0.062	3.9036	0.985

Correlogram of INFM

Date: 12/04/21 Time: 16:25
Sample: 1990 2020
Included observations: 31



	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.698	0.698	16.605	0.000
2	0.470	-0.032	24.413	0.000
3	0.397	0.157	30.167	0.000
4	0.240	-0.178	32.354	0.000
5	0.058	-0.134	32.488	0.000
6	-0.026	-0.023	32.515	0.000
7	-0.110	-0.094	33.026	0.000
8	-0.193	-0.050	34.684	0.000
9	-0.149	0.126	35.719	0.000
10	-0.045	0.136	35.816	0.000
11	-0.024	-0.020	35.844	0.000
12	-0.007	-0.023	35.847	0.000

الملحق رقم (14.4): اختبار ديكي-فولر (ADF) و اختبار فيليب-بيرون (PP) للسلاسل قيد الدراسة.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.911108	0.6239
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 16:57
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.242606	0.126945	-1.911108	0.0667
C	4.104995	3.091134	1.327990	0.1953
@TREND("1990")	-0.157583	0.135764	-1.160711	0.2559

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.582762	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 16:59
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.006677	0.180319	-5.582762	0.0000
C	-2.188887	1.943924	-1.126015	0.2704
@TREND("1990")	0.086009	0.107492	0.800148	0.4309

قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.610898	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:00
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.004912	0.179100	-5.610898	0.0000
C	-0.811844	0.897864	-0.904194	0.3739

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.566066	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TM2

Null Hypothesis: TM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-111.2038	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TM2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:10
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TM2(-1)	-1.001423	0.009005	-111.2038	0.0000
C	0.229994	0.038559	5.964674	0.0000
@TREND("1990")	-0.005467	0.002107	-2.594460	0.0151

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CL

Null Hypothesis: CL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.157246	0.4942
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CL)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:23
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL(-1)	-0.159174	0.073786	-2.157246	0.0408
D(CL(-1))	0.130354	0.184767	0.705505	0.4870
C	0.033137	0.023423	1.414738	0.1695
@TREND("1990")	0.000495	0.000423	1.170337	0.2529

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CL)

Null Hypothesis: D(CL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.308317	0.0104
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:26
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CL(-1))	-1.157580	0.268685	-4.308317	0.0002
D(CL(-1),2)	0.292368	0.199381	1.466377	0.1555
C	-0.019113	0.009268	-2.062347	0.0502
@TREND("1990")	0.000962	0.000493	1.953220	0.0625

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CL)

Null Hypothesis: D(CL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.659929	0.0107
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:27
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CL(-1))	-0.878781	0.240109	-3.659929	0.0012
D(CL(-1),2)	0.145809	0.194846	0.748330	0.4612
C	-0.002315	0.003643	-0.635533	0.5309

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CL)

Null Hypothesis: D(CL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.650205	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EGR

Null Hypothesis: EGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.726433	0.0364
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:41
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EGR(-1)	-0.811715	0.217826	-3.726433	0.0010
D(EGR(-1))	0.252859	0.191896	1.317683	0.1996
C	28416992	22286039	1.275103	0.2140
@TREND("1990")	-1045808.	1198697.	-0.872454	0.3913

قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EGR

Null Hypothesis: EGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.645192	0.0109
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:43
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EGR(-1)	-0.777281	0.213235	-3.645192	0.0012
D(EGR(-1))	0.239532	0.190407	1.258001	0.2196
C	11188426	10282660	1.088087	0.2865

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EGR

Null Hypothesis: EGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.467217	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CSF

Null Hypothesis: CSF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.475239	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CSF)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:47
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSF(-1)	-1.074380	0.196225	-5.475239	0.0000
C	0.947670	0.708062	1.338401	0.1919
@TREND("1990")	0.017440	0.039729	0.438974	0.6642

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CSF

Null Hypothesis: CSF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.556275	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CSF)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:48
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSF(-1)	-1.060590	0.190881	-5.556275	0.0000
C	1.201996	0.401138	2.996462	0.0057

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.020265	0.1435
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	-0.461309	0.152738	-3.020265	0.0055
C	3.415187	1.467413	2.327352	0.0277
@TREND("1990")	-0.123567	0.069004	-1.790724	0.0846

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.454033	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:53
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.231335	0.190785	-6.454033	0.0000
C	0.651644	1.343234	0.485131	0.6316
@TREND("1990")	-0.040346	0.074449	-0.541927	0.5925

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.517049	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.222702	0.187616	-6.517049	0.0000
C	0.006093	0.612539	0.009947	0.9921

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.636621	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TTCN

Null Hypothesis: TTCN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.919452	0.0236
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TTCN)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:00
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TTCN(-1)	-0.729990	0.186248	-3.919452	0.0005
C	3.353029	2.225109	1.506906	0.1434
@TREND("1990")	-0.027836	0.116563	-0.238809	0.8131

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TTCN

Null Hypothesis: TTCN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.980296	0.0047
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TTCN)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TTCN(-1)	-0.726552	0.182537	-3.980296	0.0004
C	2.908761	1.200010	2.423946	0.0221

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on TTCN

Null Hypothesis: TTCN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.927218	0.0049
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BGR

Null Hypothesis: BGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.373638	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:05
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BGR(-1)	-1.033579	0.192342	-5.373638	0.0000
C	-3.188531	2.654085	-1.201367	0.2400
@TREND("1990")	0.119790	0.147151	0.814065	0.4227

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BGR

Null Hypothesis: BGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.343903	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:07
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BGR(-1)	-1.009802	0.188963	-5.343903	0.0000
C	-1.298683	1.278630	-1.015683	0.3185

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BGR

Null Hypothesis: BGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.244333	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INFM

Null Hypothesis: INFM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.519017	0.3174
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFM)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:11
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM(-1)	-0.399789	0.158708	-2.519017	0.0180
C	1.165846	0.685606	1.700461	0.1005
@TREND("1990")	-0.021784	0.023883	-0.912125	0.3698

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INFM)

Null Hypothesis: D(INFM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.258924	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFM(-1))	-1.202908	0.192191	-6.258924	0.0000
C	-0.499392	0.376123	-1.327737	0.1958
@TREND("1990")	0.024771	0.020709	1.196149	0.2424

قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INFM)

Null Hypothesis: D(INFM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.101428	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 18:13
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFM(-1))	-1.169121	0.191614	-6.101428	0.0000
C	-0.099591	0.173858	-0.572830	0.5715

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INFM)

Null Hypothesis: D(INFM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.149838	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Phillips-Perron Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.051603	0.5506
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.19667
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24.82337

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 20:49
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.242606	0.126945	-1.911108	0.0667
C	4.104995	3.091134	1.327990	0.1953
@TREND("1990")	-0.157583	0.135764	-1.160711	0.2559

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.815122	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.02601
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	14.20348

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.006677	0.180319	-5.582762	0.0000
C	-2.188887	1.943924	-1.126015	0.2704
@TREND("1990")	0.086009	0.107492	0.800148	0.4309

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.610898	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.54376
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21.54376

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.004912	0.179100	-5.610898	0.0000
C	-0.811844	0.897864	-0.904194	0.3739

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.591463	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.19612
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.44876

Phillips-Perron Unit Root Test on TM2

Null Hypothesis: TM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-117.8113	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007994
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007120

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TM2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 20:58
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TM2(-1)	-1.001423	0.009005	-111.2038	0.0000
C	0.229994	0.038559	5.964674	0.0000
@TREND("1990")	-0.005467	0.002107	-2.594460	0.0151

Phillips-Perron Unit Root Test on CL

Null Hypothesis: CL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.905683	0.6267
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000250
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000163

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CL)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:04
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL(-1)	-0.128219	0.068308	-1.877080	0.0714
C	0.023961	0.022114	1.083504	0.2882
@TREND("1990")	0.000540	0.000377	1.432318	0.1635

قائمة الملاحق

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CL)

Null Hypothesis: D(CL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.455049	0.0071
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000288
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000181

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:05
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CL(-1))	-0.893517	0.196969	-4.536333	0.0001
C	-0.014745	0.007989	-1.845558	0.0764
@TREND("1990")	0.000740	0.000435	1.700262	0.1010

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CL)

Null Hypothesis: D(CL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.021732	0.0043
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000320
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000293

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CL,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:06
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CL(-1))	-0.757963	0.186313	-4.068221	0.0004
C	-0.002441	0.003503	-0.696957	0.4918

Phillips-Perron Unit Root Test on D(CL)

Null Hypothesis: D(CL) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.972374	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000326
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000280

Phillips-Perron Unit Root Test on EGR

Null Hypothesis: EGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.386924	0.0722
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.53E+15
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.77E+15

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:10
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EGR(-1)	-0.642912	0.178788	-3.595952	0.0013
C	20792132	20461270	1.016170	0.3186
@TREND("1990")	-764280.2	1129396.	-0.676716	0.5043

Phillips-Perron Unit Root Test on EGR

Null Hypothesis: EGR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.448438	0.0169
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.57E+15
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.15E+15

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:11
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EGR(-1)	-0.625676	0.175243	-3.570337	0.0013
C	8705967.	9887017.	0.880545	0.3861

Phillips-Perron Unit Root Test on EGR

Null Hypothesis: EGR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.414692	0.0013
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.64E+15
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.44E+15

Phillips-Perron Unit Root Test on CSF

Null Hypothesis: CSF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.475239	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.110875
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.110875

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CSF)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:14
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSF(-1)	-1.074380	0.196225	-5.475239	0.0000
C	0.947670	0.708062	1.338401	0.1919
@TREND("1990")	0.017440	0.039729	0.438974	0.6642

Phillips-Perron Unit Root Test on CSF

Null Hypothesis: CSF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.556275	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.133077
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.133077

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(CSF)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:15
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CSF(-1)	-1.060590	0.190881	-5.556275	0.0000
C	1.201996	0.401138	2.996462	0.0057

قائمة الملاحق

Phillips-Perron Unit Root Test on GOV

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.020265	0.1435
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.654379
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.654379

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV(-1)	-0.461309	0.152738	-3.020265	0.0055
C	3.415187	1.467413	2.327352	0.0277
@TREND("1990")	-0.123567	0.069004	-1.790724	0.0846

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.518885	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.01737
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.111623

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.231335	0.190785	-6.454033	0.0000
C	0.651644	1.343234	0.485131	0.6316
@TREND("1990")	-0.040346	0.074449	-0.541927	0.5925

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.577526	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.13052
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.296341

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:20
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-1.222702	0.187616	-6.517049	0.0000
C	0.006093	0.612539	0.009947	0.9921

Phillips-Perron Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.702436	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.13056
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.295396

Phillips-Perron Unit Root Test on TTCN

Null Hypothesis: TTCN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.884035	0.0255
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	27.31883
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	25.90110

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TTCN)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TTCN(-1)	-0.729990	0.186248	-3.919452	0.0005
C	3.353029	2.225109	1.506906	0.1434
@TREND("1990")	-0.027836	0.116563	-0.238809	0.8131

Phillips-Perron Unit Root Test on TTCN

Null Hypothesis: TTCN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.944905	0.0051
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	27.37654
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	25.87427

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TTCN)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:23
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TTCN(-1)	-0.726552	0.182537	-3.980296	0.0004
C	2.908761	1.200010	2.423946	0.0221

Phillips-Perron Unit Root Test on BGR

Null Hypothesis: BGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.427397	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	42.78932
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30.99179

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BGR(-1)	-1.033579	0.192342	-5.373638	0.0000
C	-3.188531	2.654085	-1.201367	0.2400
@TREND("1990")	0.119790	0.147151	0.814065	0.4227

Phillips-Perron Unit Root Test on BGR

Null Hypothesis: BGR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.343307	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	43.83957
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	40.08922

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BGR)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BGR(-1)	-1.009802	0.188963	-5.343903	0.0000
C	-1.298683	1.278630	-1.015683	0.3185

قائمة الملاحق

Phillips-Perron Unit Root Test on BGR

Null Hypothesis: BGR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.252904	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	45.45476
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	48.21840

Phillips-Perron Unit Root Test on INFM

Null Hypothesis: INFM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.519017	0.3174
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.627534
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.627534

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INFM)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:29
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM(-1)	-0.399789	0.158708	-2.519017	0.0180
C	1.165846	0.685606	1.700461	0.1005
@TREND("1990")	-0.021784	0.023883	-0.912125	0.3698

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INFM)

Null Hypothesis: D(INFM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.709800	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.763678
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.263878

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INFM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFM(-1))	-1.202908	0.192191	-6.258924	0.0000
C	-0.499392	0.376123	-1.327737	0.1958
@TREND("1990")	0.024771	0.020709	1.196149	0.2424

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INFM)

Null Hypothesis: D(INFM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.311723	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.805703
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.576329

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INFM,2)
Method: Least Squares
Date: 12/04/21 Time: 21:31
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFM(-1))	-1.169121	0.191614	-6.101428	0.0000
C	-0.099591	0.173858	-0.572830	0.5715

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INFM)

Null Hypothesis: D(INFM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.294439	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.815495
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.637166